المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك خالد

عمادة الدراسات العليا

شواهد النحو الشعرية المحكوم عليها بالقلة والندرة والضرورة والشذوذ في ضوء نظرية تضافر القرائن.

The Poetic Attestations for Syntax that have been Judged with Rarity, Scarcity, Necessity and Eccentricity: In the Light of Linkage of Evidences Theory.

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغويات

اسم الطالب:

دغيثر بن مقبول مُحَمَّد بني إبراهيم حكمي

الرقم الجامعي:

٤٣٣٨١٨٦٩٩

اسم المشرف:

د. مُحَمَّد بن علي العمري

أستاذ أصول النحو المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣٧هـ - ١٤٣٨هـ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك خالد

عمادة الدراسات العليا

شواهد النحو الشعرية المحكوم عليها بالقلة والندرة والضرورة والشذوذ في ضوء نظرية تضافر القرائن.

اسم الطالب: دغيثر بن مقبول مُحَمَّد بني إبراهيم حكمي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ / /١٤٣٨هـ وتمت إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

الاسم	صفة المشاركة	التوقيع
	مشرف ومقرر	
	مناقش داخلي	
	مناقش خارجي	

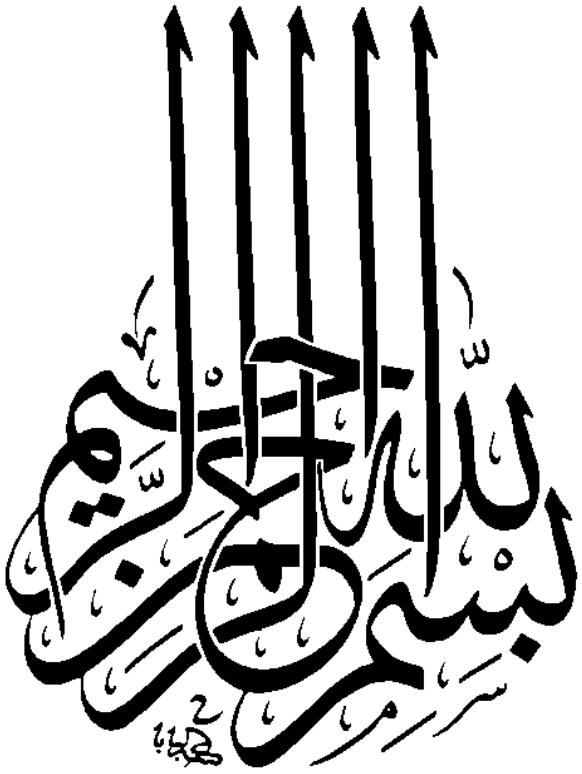
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الجامعة: جامعة الملك خالد بأبها.

الكلية المانحة: كلية العلوم الإنسانية.

القسم العلمي: قسم اللغة العربية وآدابها.

التخصص / المسار: اللغويات.

الدرجة: الماجستير.

عنوان الرسالة: شواهد النحو الشعرية المحكوم عليها بالقلة والندرة والضرورة والشذوذ في ضوء نظرية تضافر القرائن.

اسم الطالب: دغيثر بن مقبول بن مُحَمَّد بني إبراهيم حكمي.

الرقم الجامعي: ٤٣٣٨١٨٦٩٩

اسم المشرف: د. مُحَمَّد بن علي العمري.

تاريخ المناقشة: / / ١٤٣٨ هـ.

الملخص:

إنَّ فكرةَ هذا البحثِ هي: جمعُ شواهدِ النّحوِ التي حكمَ عليها النّحاة بالقلّة أو الندرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ، معَ استقراءِ المحاولاتِ لردّ بعضِ هذه الأحكامِ، وعدّ ذلك من الأوجهِ الجائزةِ في لغةِ العربِ؛ ثمَّ دراسةُ تلكَ الأحكامِ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ التي نادى بها د. تمام حسان –رحمَه اللهُ– في كتابِه (اللغةُ العربيّةُ معناها ومبناها)، مفسّرًا فيها ما عدَّه النّحاةُ مسموعًا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه، أو شاذًّا أو قليلًا أو خطأً بالترّخّصِ في إحدى القرائنِ اللفظيّةِ. وقد استوى البحثُ بعدَ جمعِ مادتِه العلميةِ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمةٍ، وتبلورَت أهمُّ نتائجِه فيما يأتي:

أولًا: واصفُ اللغةِ سينتهي إلى الترّخّصِ دونَ أن يضعَ له مستوياتٍ متفاوتةً؛ أمَّا المقعّدُ للكلامِ، فلا بدَّ أن تكونَ أحكامُه معياريّةً، فينتهيَ إلى الشّذوذِ والضّرورةِ والقلّةِ والندّرةِ.

ثانيًا: قد يكونُ الترّخّصُ في القرينةِ مقدَّمًا على الأصلِ، كجمعِ المضافين إلى متضمّنيهما، ويتّفقُ ذلك معَ ما عدَّه النّحاةُ مطّردًا في الاستعمالِ، شاذًّا في القياسِ.

ثالثًا: نظريّةُ تضافرِ القرائنِ منهجٌ شاملٌ في تحليلِ التّركيبِ النّحويّ، يُساعدُ على كشفِ أحكامٍ جديدةٍ لكثيرٍ مما عُدَّ خارجًا عن الأصلِ، وقد اجتهدتُ في تطبيقِها، فظهرَت لي أحكامٌ في إحدى وثلاثين فقرةً لا أعلمُ أحدًا قالَ بها مِن قبلُ.

رابعًا: نظريّةُ تضافرِ القرائنِ رغمَ نضجِها على يدِ مبتكرِها تحتاجُ لمراجعةٍ للهناتِ المحدودةِ لصاحِبها، وإضافةِ ما يسدُّ قصورَها في مواضعَ محدودةٍ أيضًا، وذلك ما اجتهدتُ إليه.

Thesis's summary

University: King Khaled University in Abha
Faculty: Faculty of Arts and Humanities
Department: Arabic Language and its Literatures
Major: Linguistics
Degree: Master
Thesis's title: The Poetic Attestations for Syntax that have been Judged with Rarity, Scarcity, Necessity and Eccentricity: In the Light of Linkage of Evidences Theory.
Name of Student: Dughaythir Magbul Mohmmed Hakami
Academic Number: 433818699
Name of Advisor: Dr. Mohmmed Ali Alamri.
Date of Defense:

Abstract

The research's main idea is to gather the syntactic attestations that have been judged with rarity, scarcity, necessity, and eccentricity by grammarians and the experts in this field. It aims also to search those grammarians' attempts in order to return some of these judgements to be considered as permissible for use in Arabic language. Then, the research will study these judgements in the light of linkage of evidences theory that was mentioned in Dr. Tamam Hassan's book: Arabic: its Meaning and Syntax. Dr. Hassan explains in this book by using this theory what prepared by the grammarians as listened, which can be memorized and the listener can not give like what he/she has listened, or as eccentric, or as scarce, or allowed mistakes in the phonetic attestations. After gathering the scientific materials in an introduction, an overview, two chapters, and a conclusion, the research has resulted the following:

First, the describer of the language will get finally a permission in the phonetic attestations without putting different levels. About the the founder of speech rules, his/her rules should be standardized to end up to rarity, scarcity, necessity, and eccentricity. Second, the phonetic attestations that are permitted might have the priority in use more than the origin ones, and that agrees with what considered by the grammarians as common in use and eccentric in comparisons. Third, this theory is a comprehensive method in analyzing the syntax. It helps in discovering new judgments for what considered as not origin and this research shows 31 unique examples that have never been said. Forth, although its maturity and strength by its founder, linkage of evidences need to be reviewed for several mistakes made by its founder as well as revising some situations in this theory. These are the efforts the researcher aimed to do.

المقدمة

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، محمدٍ عليه أفضلُ الصلواتِ وأزكى التّسليمِ. اللهمَّ علِّمنا ما ينفعُنا، وانفعنا بما علّمتَنا، وزدنا فقهًا وعلمًا سبحانَكَ إنَّكَ أنتَ العليمُ الحكيمُ؛ أمَّا بعدُ:

فإنَّ فكرةَ هذا البحثِ هي: جمعُ شواهدِ النّحوِ التي حكمَ عليها النّحاةُ بالقلّةِ أو الندرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ، معَ استقراءِ المحاولاتِ لردّ بعضِ هذه الأحكامِ، وعدّ ذلك من الأوجهِ الجائزةِ في لغةِ العربِ؛ ثمَّ دراسةُ تلكَ الأحكامِ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ التي نادى بها د. تمّام حسّان -رحمَه اللهُ- في كتابِه (اللغةُ العربيّةُ معناها ومبناها)، وهذه القرائنُ التي سمّاها قرائنَ التّعليقِ انطلاقًا مِن فكرةِ النّظمِ عندَ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ في كتابِه (دلائلُ الإعجازِ) قرائنُ معنويّةٌ، وقرائنُ لفظيّةٌ، والتّعليقُ بينَ هذه القرائنِ، كما يرى، هو الفكرةُ المركزيّةُ في النّحوِ العربيّ، وفهمُ هذا التّعليقِ على وجهِهِ كافٍ للقضاءِ على خرافةِ العاملِ، كما يقولُ[1].

وفائدةُ القولِ بالاعتمادِ على هذه القرائنِ في فهمِ التَعليقِ النّحويّ عندَه: أنَّه ينفي عن النّحوِ العربيّ:

١- كلَّ تفسيرٍ منطقيّ أو ظنيّ لظواهرِ السّياقِ.
٢- كلَّ جدلٍ مِن نوعِ ما لجَّ فيه النّحاةُ حولَ منطقيّةِ هذا العملِ أو ذاك، وحولَ أصالةِ بعضِ الكلماتِ في العملِ وفرعيّةِ الكلماتِ الأخرى، وحولَ قوّةِ العاملِ أو ضعفِه أو تعليلِه أو تأويلِه مما ازدحمَت به كتبُ النّحاةِ دونَ طائلٍ يكونُ تحتَه[2].

وكانَت نظرةُ د. تمّام إلى الشّواهدِ الخارجةِ عن نطاقِ الكثرةِ والاطّرادِ والقياسِ جليّةً فيما سمّاه التّرخّصَ في القرائنِ اللفظيّةِ الذي يُعدُّ ركنًا أساسيًّا في نظريّتِه؛ إذ يقولُ عن ذلك: "وفي إدراكِ هذه الحقيقةِ تفسيرٌ لكثيرٍ ممّا عدَّه النّحاةُ مسموعًا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه، أو شاذًّا أو قليلًا أو خطأً"[3].

وهذا النّصُّ هو المنطلقُ لهذا البحثِ للوصولِ إلى التّفسيرِ الحقيقيّ لتلك الشّواهدِ، وإلى حقيقةِ التّرخّصِ عندَ العربِ، وإلى مدى قدرةِ هذه النّظريّةِ على اكتشافِ أحكامٍ جديدةٍ.

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩

[2] ينظر في المرجع السابق ٢٣٢-٢٣٣

[3] ينظر في المرجع السابق ٢٤٠

وتكمنُ أهميّةُ هذا البحثِ فيما يأتي:

١- حاجةُ النّظريّةِ إلى الخروجِ إلى مجالِ التّطبيقِ؛ لنتأكدَ من صحّةِ افتراضِها.
٢- أنَّ مجالَ الدّراساتِ اللغويةِ التّطبيقيّةِ ما زالَ متّسِعًا للتّفكيرِ والابتكارِ في تحليلِ التّراكيبِ النّحويّةِ التي توقّفَ النّحاةُ الأوائلُ عن تفسيرِها عندَ الحكمِ عليها بأحكامٍ لا تفسّرُ حقيقتَها.

أمَّا أهدافُه، فأهمُّهما:

١- نقلُ فكرتي التّرخّصِ والاستدعاءِ مِن جانبِ التّنظيرِ إلى مجالِ الدراسةِ التّطبيقيّة التي تُخضعُهما لاختبارٍ حقيقيّ.
٢- الكشفُ عن مدى التفاتِ النّحاةُ الأوائلِ إلى القرائنِ المعنويّةِ واللفظيّةِ أثناءَ تحليلِهم الشّواهدَ.

ولم أقف، حسبَ اطّلاعي، على دراسةٍ تناولَت الشّواهدَ الشّعريّةَ المحكومَ عليها بالنّدرةِ أو القلّةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ، ومعَ أنَّ هذه الأحكامَ قد بُحثَت في عدّةِ دراساتٍ قديمةٍ وحديثةٍ أجدُ أنَّها تتقاطعُ معَ البحثِ في مقدّماتِه، وتفترقُ عنه في أهدافِه و فكرتِه والأسلوبِ الذي يسيرُ عليه، وأقربُ الأبحاثِ إلى موضوعِ هذا البحثِ هي:

١- بحثٌ عنوانُه (الضّرورةُ الشّعريّةُ بينَ نحوِ الجملةِ ولسانيّاتِ النّصِ) للدكتورة منال مُحَمَّد هاشم النّجار أستاذِ اللسانياتِ المشاركِ بجامعةِ تبوكَ، قدّمَته في النّدوةِ الدّوليةِ الثّانيةِ التي أقامَها قسمُ اللغةِ العربيةِ وآدابِها بكليةِ الآدابِ بجامعةِ الملكِ سعود من ٢٥ إلى ٢٧ من شهرِ ربيعٍ الآخرِ عامَ ١٤٣٥هـ تحتَ عنوانٍ هو (قراءةُ التّراثِ الأدبيّ واللغويّ في الدّراساتِ الحديثةِ)، وحددَت فيه الباحثةُ الضّرورةَ بأنَّها مظهرٌ مِن مظاهرِ الخروجِ عن المألوفِ للغةِ، جاءَت في جميعِ أشعارِ المتقدمّين، وأكثرِ أشعارِ المحدثين، ويلتقي علماءُ اللغةِ والنّحوِ والبلاغةِ والنّقدِ أو يفترقون في فهمِهم لها، وفي تحليلِها بينَ مؤيّدٍ ومعارضٍ. وخلصَت الباحثةُ إلى أنَّ ما يُسمى ضرورةً شعريّةً إنما هو معانٍ خاصةٌ اتخذَت أشكالًا لغويةً كانَ لها أصلٌ في الماضي تقعُ في خطابِ الشّاعرِ مطابقةً لمقتضى حالِه، ومنسجمةً ومتفقةً لفكرِه وإحساسِه ومشاعرِه، سمحَت بها اللغةُ لمفاجأةِ المتلقي؛ لكنَّ الباحثةَ اهتمَّت بالدّلالةِ دونَ أن تُقدّمَ وصفًا يوضّحُ منهجيةَ هذا الخروجِ،كما أنَّها قصرَت البحثَ على الضّرورةِ فقط.
٢- كتابٌ عنوانُه (التّوجيهُ النّحويُّ للقراءاتِ القرآنيةِ بينَ الأخفشِ والفرّاءِ في ضوءِ منهجِ القرائنِ النّحويةِ) للدّكتور مُحَمَّد عبيد، إصداراتُ مركزِ حمدِ الجاسرِ الثّقافيّ، الطّبعةُ الأولى ١٤٢٩هـ، وهو رسالةُ دكتوراه أشرفَ عليها د. تمّام حسّان صاحبُ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ، وقد عالجَ الباحثُ

قضيّةَ تعدّدِ التّوجيهِ النّحويّ في القراءاتِ القرآنيّةِ بينَ نحويّينِ كلٌّ واحدٍ منهما يمثّلُ علمَ مدرسةٍ، وقد اعتمدَ على نظريّةِ تضافرِ القرائنِ في معالجة تعدّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ، وجاءَت النّظريّةُ عندَه تحتَ مسمى (منهجِ القرائنِ النّحويةِ)، مقسّمًا موضوعَه إلى أربعةِ فصولٍ شملَت البنيةَ والعلامةَ الإعرابيّةَ والتّضامَّ، ثمَّ جامعًا ما بقيَ مِن القرائنِ النّحويّةِ تحتَ عنوانٍ هو: (قرائنُ متفرّقةٌ)، وقد انتهى عملُه بخاتمةٍ للبحثِ ذكرَ فيها أبرزَ نتائجِ البحثِ في ضوءِ المنهجِ.

٣- كتابٌ عنوانُه (القراءاتُ الشّاذّةُ للقرآنِ الكريمِ في ضوءِ منهجِ القرائنِ النّحويّةِ) للدّكتور مُحَمَّد عبد المجيد الطويل، رسالةُ دكتوراه بكليّة دارِ العلومِ بجامعةِ القاهرةِ، ١٩٨٠م، ولم أقف على هذا الكتابِ؛ لكنَّ عنوانَه يوضّحُ اقتصارَ الدّراسةِ على القراءاتِ القرآنيّةِ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ كالدّراسةِ المذكورةِ في الفقرةِ السّابقةِ؛ فالدّراستان لم تتعرّضا للشّواهدِ الشّعريّةِ التي يهدفُ البحثُ إلى دراستِها.

وقد استوى البحثُ بعدَ جمعِ مادّتِه في مقدمةٍ وتمهيدٍ وفصلين وخاتمةٍ؛ فأمَّا التّمهيدُ، فيشتملُ على بيانٍ لأحكامِ النّحاةِ على ما خرجَ عن القاعدةِ مِن الشّواهدِ الشّعريّةِ، وعلى بيانٍ لنظريّةِ تضافرِ القرائنِ وما تشتملُ عليه مِن قرائنَ معنويّةٍ ولفظيّةٍ. وقد جنحتُ في التّمهيدِ إلى الإيجازِ في الشّرحِ والتّمثيلِ؛ لأنَّ البحثَ غيرُ معنيّ بشرحِ النّظريّةِ وتفصيلِها؛ ففي كتبِ صاحبِها جلاءٌ لا نحتاجُ بعدَه إلى تفصيلٍ، ولأنَّ في الدّراسةِ ما يفصّلُها بالتّطبيقِ.

وأمَّا الفصلُ الأوّلُ، فهو: ما يُحملُ على التّرخّصِ في قرينةٍ لفظيّةٍ، وفيه سبعةُ مباحثَ، هي:

١- التّرخّصُ في قرينةِ العلامةِ.
٢- التّرخّصُ في قرينةِ الرّتبةِ.
٣- التّرخّصُ في قرينةِ البنيةِ على المستوى النّحويّ.
٤- التّرخّصُ في قرينةِ المطابقةِ.
٥- التّرخّصُ في قرينةِ الرّبطِ.
٦- التّرخّصُ في قرينةِ التّضامّ.
٧- التّرخّصُ في قرينةِ الأداةِ.

وأمَّا الفصلُ الثّاني، فهو: ما يُحملُ على استدعاءِ دلالةٍ غائبةٍ، وفيه أربعةُ مباحثَ، هي:

١- استدعاءُ دلالةٍ معجميّةٍ.
٢- استدعاءُ دلالةٍ نحويّةٍ.

٣- استدعاءُ دلالةٍ صرفيّةٍ.

٤- استدعاءُ دلالةٍ سياقيّةٍ.

وأمَّا الخاتمةُ، ففيها أبرزُ نتائجِ البحثِ، معَ بيانِ مصادرِه ومراجعِه، بالإضافةِ إلى فهارسِه.

وإن كانَ د. تمّام حسّان قد أشارَ صراحةً إلى فكرةِ التّرخّصِ في القرائنِ اللّفظيّةِ في نظريّتِه، فإنَّه قد ألمحَ إلماحًا واضحًا إلى فكرةِ استدعاءِ قرينةٍ غائبةٍ عن تفسيراتِ النّحاةِ للشّاهدِ النّحويّ، وهي فكرةٌ تبدو في افتراضِه القرينةَ المعنويّةَ (الخالَفةَ) لتفسيرِ الاسمِ المنصوبِ على الاختصاصِ حيثُ قالَ: "وأمَّا المخالفةُ، فهي مظهرٌ مِن مظاهرِ تطبيقِ القيمِ الخلافيّةِ بجعلِها قرائنَ معنويّةً على الإعراباتِ المختلفةِ. ومِن قبيلِ ذلك أنّنا لا نحسُّ ارتياحًا إلى تفسيرِ النّحاةِ لمعنى بابِ الاختصاصِ؛ إذ يجعلون الاسمَ المنصوبَ على الاختصاصِ مفعولًا لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أخصُّ) أو (أعني)، ومعَ أنَّ تقديرَ (أخصُّ) منسجمٌ معَ اعتبارِ الاسمِ المختصّ مِن قبيلِ ما يدخلُ تحتَ عنوانِ (التّخصيصِ) إلا أنّني أحسُّ عزوفًا تامًّا عن هذا القولِ الذي ينقلُ مبدأَ وجوبِ الاستتارِ مِن الضّمائرِ إلى الأفعالِ. والذي يبدو لي هنا أنَّ القيمةَ الخلافيّةَ المراعاةَ في نصبِ هذا الاسمِ هي المقابلةُ بينَه وبينَ الخبرِ الواقعِ بعدَ مبتدأ مشابهٍ لما قبلَ الاسمِ المنصوبِ هنا"[١].

وتظهرُ الفكرةُ أيضًا في تفسيرِه لأحدِ الشّواهدِ النّحويّةِ في ضوءِ القرينةِ اللفظيّةِ (التّنغيمِ) حيثُ قالَ: "وممّا يتّصلُ بقولِنا (لا. وشفاك اللهُ) ما أخطأَ النّحاةُ التّوفيقَ في فهمِه مِن قولِ جميلِ بنِ معمّرٍ:

لا. لا أبـــوحُ بحـــبّ بثنـــةَ إنَّهـــا أخـــذَت علـــيَّ مواثقًـــا وعهـــودا

فلو اصطنعَ النّحاةُ لأنفسِهم علاماتِ التّرقيمِ، لوجدَ القارئُ نقطةً للوقفِ بعدَ (لا) الأولى، ولأدركوا أنَّ (لا) هذه بنفسِها تكونُ جملةً مفيدةً يُستحسنُ في تنغيمِها أن نقفَ عليها لتمامِ الفائدةِ، ولما تورطوا في اعتبارِها حرفَ نفيٍ مؤكَّدًا توكيدًا لفظيًّا بحرفٍ على مثلِ صورتِه. ومن الواضحِ أنَّ هناك فرقًا بينَ أن تكونَ (لا) الأولى حرفَ نفيٍ مؤكَّدٍ أو جملةً كاملةَ الإفادةِ يُستحسنُ السّكوتُ عليها. ويتطلّبُ التّنغيمُ في حالةِ التّوكيدِ وصلَ الكلامِ، وفي حالةِ الجملةِ المفيدةِ وقفةً واستئنافًا"[٢].

وبهاتين الفكرتين (التّرخّصِ) و(الاستدعاءِ) اجتهدتُ في تحليلِ الشّواهدِ متلمّسًا أصولَهما في تعليلاتِ النّحاةِ التي تفصحُ عن بذرتيهما قبلَ جلائهما في نظريّةِ تضافرِ القرائنِ.

---

[١] اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٠

[٢] المرجع السابق ٢٢٨

ومنهجي في الدراسةِ أن أنصَّ على القاعدةِ النّحويّةِ التي خرجَ عنها ما وُجدَ مِن الشّواهدِ موثَّقةً مِن كتبِ المتقدّمينَ، بيدَ أنَّ أحكامًا يسيرةً لم أجد نصًّا صريحًا عليها إلا في كتبِ المتأخّرينَ؛ ثمَّ أذكرَ تلكَ الشّواهدِ التي خرجَت عن القاعدةِ ما لم تزد عن ثلاثةِ شواهِد، فإن زادَت، اخترتُ واحدًا منها معَ الإشارةِ إلى المراجعِ التي تناولَتها. ويأتي بعدَ ذلك تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ بسردِ القرائنِ المتضافرةِ على معنى الشّاهدِ، ثمَّ بيانِ وجهِ الترّخّصِ أو الاستدعاءِ وما اعتمدا عليه مِن القرائنِ الحاضرةِ، مذيّلًا المسائلَ بمناقشةِ بعضِ تخريجاتِ النّحاةِ متى احتاجَ البحثُ إلى ذلك. وأشيرُ إلى أنَّ شواهدَ المسألةِ الواحدةِ قد يخرجُ منها شاهدٌ أو أكثرُ عن الترّخّصِ الذي حلَّ فيها إلى ترخّصٍ آخر، وبدلَ أن أقيمَ الشّاهدَ في مسألةٍ أخرى بذاتِ العنوانِ رأيتُ أن أبيّنَه في ذيلِ المسألةِ؛ حتى لا تتكرّرَ المسألةُ مرّتينِ، ومثالُ ذلك الشَاهدُ:

فأصبحنَ لا يسألنه عن ... بما به أصعَّدَ في علوِ الهوى أم تصوّبا؟

وهو داخلٌ عندَ بعضِ النّحاةِ في مسألةِ اتّصالِ الحرفِ غيرِ الجوابيّ بالحرفِ الموكّدِ؛ لكنّي وجدتُ الترّخّصَ في الشّاهدِ على وجهٍ آخرَ.

أمَّا مراجعُ البحثِ، فأغلبُها تراثيٌّ مِن الكتبِ التي عُنيتِ بالنّحوِ وشواهدِه الشّعريّةِ وغيرِ الشّعريّةِ. ولم أعتمد على الدراساتِ الحديثةِ إلا ما وجدتُ فيه رأيًا يوافقُ استنتاجاتِ البحثِ، أو يخالفُها، فأُبيّنُ وجهَ فسادِه.

وختامًا، فإنَّ النّجاحَ ثمرةُ جهودٍ متضافرةٍ، ولا أنسى فضلَ جامعةِ الملكِ خالدٍ عليَّ ممثَّلةً في قسمِ اللغةِ العربيّةِ وآدابِها مذ كنتُ طالبًا في مرحلةِ البكالوريوس، فلها وللأساتذةِ الكرامِ الذينَ درّسوا لي في المرحلتين أجزلُ الشّكرِ والامتنانِ.

ولأستاذي الكريمِ المشرفِ على الرسالةِ د. مُحَمَّد بن علي العمري، فضلٌ لا يوفّيه شكرٌ؛ إذ وجدتُ فيه الجدَّ في العملِ، والدّقّةِ في المتابعةِ مِن غيرِ أن يفرضَ عليَّ وجهةَ نظرٍ، تاركًا لي حريّةَ التّفكيرِ والاستنتاجِ إلا أن يناقشني مناقشةً علميّةً تكشفُ لي جوانبَ الضّعفِ؛ فله مني خالصُ الدعاءِ بالخيرِ كلّه.

والشكرُ موصولٌ سلفًا لمناقشَي البحثِ، سائلًا المولى جلَّ في علاه أن يباركَ في هذا العملِ، وأن يحقّقَ لصاحبِه ما تصبو إليه نفسُه.

واللهُ وليُّ التوفيق.

التّمهيد

تعريفُ مصطلحاتِ البحثِ

المبحثُ الأوّلُ: أحكامُ النّحاةِ على الشّواهدِ التي لم توافق القاعدةَ

المبحثُ الثّاني: نظريّةُ تضافرِ القرائنِ

المبحثُ الأوّلُ: أحكامُ النّحاةِ على الشّواهدِ التي لم توافق القاعدةَ

يتراوحُ غالبُ الأحكامِ على تلك الشّواهدِ ما بينَ أحكامِ القّلةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ، وهذه الأحكامُ ليسَت أحكامًا ثابتةً يتّفقُ عليها جميعُ النّحاةِ؛ فقد تُسقَطُ هذه الأحكامُ كلُّها على شاهدٍ واحدٍ حسبَ اختلافِ الحاكمين بها، ومِن ذلك قولُ الفرزدقِ:

فقالَـــت لنـــا: أهـــلًا وســـهلًا وزوّدَت جـنى النّحـلِ، بـل مـا زوّدَت منـه أطيـبُ

فتقديمُ (مِن) ومجرورِها المفضَّلِ عليهِ على أفعلِ التّفضيلِ في هذا الشّاهدِ وأمثالِهُ ضرورةٌ شعريّةٌ عندَ أبي عليّ الفارسيّ[1]، وابنِ يعيشَ[2]، وابنِ هشامٍ[3]. ومعَ أنَّ أبا حيّانَ نصَّ على كثرةِ الشّواهدِ حيثُ يصحُّ القياسَ عليها[4] نجدُ ابنَ مالكٍ يعدُّ التّقديمَ نادرًا[5]؛ أمَّا ابنُ النّاظمِ فعدّهُ قليلًا[6]. ولم يخرج ما وردَ عن دائرةِ الشّذوذِ عندَ ابنِ عقيلٍ[7].

تعريفُ أحكامِ القلّةِ والنّدرةِ والضّرورةُ والشّذوذِ لغةً واصطلاحًا:

القِلّةُ لغةً: هي خِلافُ الكثرةِ، وقد قَلَّ يَقِلُّ قِلّةً وقُلًّا، فهو قَليلٌ، وقَلَّلَه وأقَلَّه: جعلَه قليلًا، واستقلَّه: رآه قَليلًا، ويقالُ: تَقَلَّل الشّيءَ واستقلَّه وتَقالَّه إذا رآه قَليلًا[8]. وقومٌ قَليلونَ يكونُ ذلك في قِلّةِ العَدَدِ، ودِقّةِ الجُثّةِ[9]. والقِلّةُ كالذّلّةِ؛ يُقالُ: الحمدُ للهِ على القُلِّ والكُثرِ، وما له قُلٌّ ولا كثرٌ[10].

ونصَّ أبو البقاءِ الكفوي على أنَّ كلَّ شيءٍ في القرآنِ (قليلًا) و(إلا قليل): فهو دونَ العشرةِ[1]. وأجازَ الشّيخُ طنطاوي في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ الأنفال: ٤٣، أن يكونَ المرادُ بالقِلّةِ في الآيةِ الضّعفَ وهوانَ الشّأنِ[2].

---

[1] ينظر في الحلبيّات ١٧٧

[2] ينظر في شرح المفصل ١٤/٢

[3] ينظر في أوضح المسالك ٣/ ٢٩٣

[4] ينظر في ارتشاف الضرب ٢٣٣٠

[5] ينظر في شرح التسهيل ٥٤/٣

[6] ينظر في شرحه على الألفيّة ٣٤٥

[7] ينظر في شرحه على الألفيّة ١٨٤/٣

[8] ينظر في لسان العرب، مادة: قلل

[9] ينظر في القاموس المحيط، مادة: القُلُّ

[10] ينظر في الصحاح، مادة: قلل

القِلَّةُ اصطلاحًا: تبيَّنَ ممّا سبقَ أنَّ القِلَّةَ لغةً تعني القليلَ مِن العددِ، أو الضّعفَ والهوانَ؛ وبناءً على ذلكَ أستنتجُ أنَّ المرادَ بها في اصطلاحِ النّحاةِ: ما قلَّ عددُه أو ضَعُفَ حكُمُه مِن الشّواهدِ في مقابلِ الكثرةِ.

النُّدرةُ لغةً: نَدَرَ الشيءُ يَندُرُ نُدُورًا: سَقَطَ. وقيلَ: سَقَطَ وشذَّ، وقيلَ: سَقَطَ مِن خَوفِ شيءٍ، أو مِن بينِ شيءٍ، أو سَقَطَ مِن جَوفِ شيءٍ، أو مِن أشياءَ فظهرَ. ونوادرُ الكلامِ تَندُرُ: هي ما شذَّ وخرجَ مِن الجمهورِ؛ وذلك لظُهورِه[٣].

النُّدرةُ اصطلاحًا: نصَّ الرضيُّ على أنَّ النّادرَ: هو الذي قلَّ وجودُه وإن كان على القياسِ[٤]. ووافقَه الشّريفُ الجرجانيُّ في معجمِ التّعريفاتِ[٥]. ونلحظُ مِن ذلك أنَّ القِلَّةَ والنّدرةَ يتقاربان في الحدِّ، والذي يقتضيه المنطقُ أن يكونَ النّادرُ أقلَّ مِن القليلِ؛ ويتّفقُ معَه ما يدورُ في كتبِ النّحاةِ مِن قولِهم: (قليلٌ وأقلُّ مِنه)[٦]، وقد جاءَ صريحًا عندَ سيبويهِ حيثُ قالَ: "فإنَّما هذا الأقلُّ نوادرُ تُحفظُ عن العربِ، ولا يُقاسُ عليها"[٧]. وهو ما أقرَّ به الكفوي في الفروقِ اللغويّةِ حيثُ قالَ: "والقليلُ: دونَ الكثيرِ، والنّادرُ: أقلُّ مِن القليلِ"[٨].

وحاولَ ابنُ هشامٍ في نصّ نقلَه عنه السّيوطيُّ أن يضعَ نسبًا فارقةً بينَ الكثرةِ والقلّةِ والندرةِ، فقالَ: "اعلم أنَّهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطّردًا؛ فالمطّردُ لا يتخلّفُ، والغالبُ أكثرُ الأشياء؛ ولكنَّه يتخلّفُ، والكثيرُ دونَه، والقليلُ دونَ الكثيرِ، والنّادرُ أقلُّ مِن القليلِ؛ فالعشرون بالنّسبةِ إلى ثلاثةٍ وعشرينَ غالبُها، والخمسةَ عشرَ بالنّسبةِ إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثّلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ. فعُلِمَ بهذا مراتبُ ما يقالُ فيه ذلك"[٩].

الضّرورةُ لغةً: هي الحاجةُ؛ تقولُ: حملَتني الضّرورةُ على كذا وكذا. وهي اسمٌ لمصدرِ الاضطرارِ، وهو الاحتياجُ، وقد اضطُرَّ إلى الشيءِ، أي: أُلجئَ إليه[١٠].

---

[١] ينظر في الكليات ٧٠٢

[٢] ينظر في التفسير الوسيط ١٠٩/٦

[٣] يُنظر في لسان العرب، مادة: ندر

[٤] ينظر في شرح الرضي على الشافية ٤/٤

[٥] ينظر في معجم التعريفات ١٠٧، ٢٠١

[٦] ينظر في أوضح المسالك ٢٠١/٤

[٧] الكتاب ٨/٤

[٨] الكليات ٥٢٩

[٩] ينظر في المزهر ١٨٦/١-١٨٧

[١٠] ينظر في الصحاح ولسان العرب، مادة: ضرر، وفي القاموس المحيط، مادة: الضر

الضّرورةُ اصطلاحًا: ذهبَ الجمهورُ في تعريفِ الضّرورةِ إلى أنَّها ما وقعَت في الشّعرِ مما لا يقعُ في النّثرِ، سواءٌ أكانَ للشّاعرِ عنه مندوحةٌ أم لا[1]. وخالفَ ابنُ مالكٍ الجمهورَ، فجعلَها خاصّةً بما ليسَ للشاعرِ عنه مندوحةٌ؛ إذ كانَ يعدُّ ما يمكنُ دفعُ مخالفتِه جائزًا في النّثرِ وإن قلَّ، ومِن ذلك تجويزُه دخولَ (أل) على الفعلِ المضارعِ في مثلِ قولِ الشّاعرِ:

يقــولُ الخنــا وأبغــضُ العجــمِ ناطقًــا إلى ربّنــا صــوتُ الحمــارِ اليُجــدَّعُ

لتمكّنِه مِن أن يقولَ: (صوتُ الحمارِ يُجدَّعُ)[2].

الشّذوذُ لغةً: شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذًا: انفردَ عن الجمهورِ وندرَ، فهو شاذٌّ؛ وشذَّ الرّجلُ إذا انفردَ عن أَصحابِه؛ وكلُّ شيءٍ منفردٍ، فهو شاذٌّ؛ وشُذَّاذُ النّاسِ: متفَرّقوهم؛ وشَذَّانُ الإبلِ وشُذَّانُها: ما افترقَ منها[3].

ويتّضحُ ممّا سبقَ أنَّ الشّذوذَ في المعنى اللغويّ يعني الانفرادَ والتّفرُّقَ.

الشّذوذُ اصطلاحًا: نصَّ ابنُ جني على أنَّ الشّاذَّ: هو ما فارقَ ما عليه بقيّةُ بابِه، وانفردَ عن ذلك إلى غيرِه[4]. وعرَّفَه الشّريفُ الجرجانيُّ بأنَّه: ما خالفَ القياسَ مِن غيرِ نظرٍ إلى قِلَّةِ وجودِه وكثرتِه[5]. لكنَّ الشّاذَّ قد يأتي يأتي موافقًا للقياسِ؛ إذ إنَّه يأتي على ثلاثةِ أضربٍ نصَّ عليها ابنُ جني[6]، وهي:

- مطّردٌ في القياسِ، شاذٌّ في الاستعمالِ، كقولِهم: مكانٌ مبقلٌ، والأكثرُ في السّماعِ: باقلٌ.
- مطّردٌ في الاستعمالِ، شاذٌّ في القياسِ، كقولِهم: استحوَذَ.
- شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ، كقولِهم: ثوبٌ مصوُون.

ويظهرُ مِن ذلك أنَّ ما نصَّ عليه ابنُ جني أصدقُ ممّا نصَّ عليه الجرجانيُّ.

وهذه الأحكامُ قد تأتي متداخلةً معَ بعضِها؛ فالشّاذُّ يختلطُ بالنّادرِ، والنّادرِ يختلطُ بالقليلِ. ونجدُ مِن ذلك على سبيلِ المثالِ ما وردَ عندَ أبي البركاتِ الأنباريّ في مسألةِ إظهارِ (أن) المصدريّةِ بعدَ (لكي) وبعدَ

---

[1] ينظر في الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ١١

[2] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٢/١

[3] ينظر في الصحاح ولسان العرب، مادة: شذذ

[4] ينظر في الخصائص ٩٧/١

[5] ينظر في التعريفات ١٠٦

[6] ينظر في الخصائص ٩٧/١-٩٨

(حتى) حيثُ قالَ: "فإنَّه لم يأتِ عنهم فيه إلا شاذًا نادرًا لا يعرجُ عليه"[1]. ثمَّ نجدُه يقولُ في مسألةِ العطفِ بـ(لكن) بعدَ الإيجابِ: "والغلطُ إنَّما يقعُ نادرًا قليلًا، فاقتصرَ فيه على حرفٍ واحدٍ، وهو (بل)"[2].

والذي أصلُ إليه ممّا سبقَ أنَّ كلَّ قليلٍ أو نادرٍ شاذٌّ عن القاعدةِ سواءٌ خالفَ القياسَ أم لم يخالفه؛ وأنَّ الشّاذَّ قد يأتي قليلًا أو نادرًا أو كثيرًا معَ مخالفتِه إمَّا للقياسِ، وإمَّا للاستعمالِ، وإمَّا لهما؛ أمَّا الضّروةُ، فهي خاصّةٌ بالشّعرِ ممّا قلَّ أو ندرَ أو شذَّ معَ مخالفتِها للقياسِ أو الاستعمالِ؛ إذ لو لم ترد المخالفةُ، ما حُكمَ بالضّرورةِ.

وفي رأيي أنَّ كلَّ ما وردَ مِن الشّواهدِ التي لم توافق القاعدةَ يفتقرُ إلى حكمٍ يتّسمُ بالشّموليّةِ تحتَ مظلّةٍ واحدةٍ تفسّرُ حقيقةَ الخروجِ عن القاعدةِ.

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٤

[2] المرجع السابق ٤٨٧

المبحثُ الثّاني: نظريّةُ تضافرِ القرائنِ

يدورُ معنى القرينةِ لغةً على معانٍ منها: الوصلُ، والجمعُ، والشّدُّ، والرّبطُ، والمصاحبةُ، والتّلازمُ، والالتقاءُ، فيقالُ: قرنَ الشّيءَ بالشّيءِ: وصلَه، وقرنَ الشّيءِ بالشّيءِ: جمعَه، وقرّنَ الأُسارى: شدَّهم وربَطهم، وقارنَه قِرانًا ومقارنةً: صاحبَه؛ والقرينةُ الزّوجةُ، والقرينُ المصاحبُ[1]؛ أمَّا الضفرُ لغةً، فمِن معانيه: النّسجُ، والفتلُ، والليُّ، وإدخالُ الشيءِ في بعضِه مُعترِضًا[2].

أمَّا القرينةُ في الاصطلاحِ، فهي كما عرّفَها الشّريفُ الجرجانيُّ موجزًا: "أمرٌ يشيرُ إلى المطلوبِ"[3]. وهي في تعريفِ د. مُحَمَّد سمير اللبدي: "الدّلالةُ اللّفظيّةُ أو المعنويّةُ التي تُمحّصُ المدلولَ وتصرفُه إلى المرادِ منه معَ منعِ غيرِه مِن الدّخولِ فيه"[4].

ويظهرُ أنَّ القرينةَ في مفهومِها الاصطلاحيّ تماثلُ الدّليلَ عندَ النّحاةِ الأوائلِ في مصنّفاتِهم؛ إذ لا تكادُ تجدُ حضورًا لمصطلحِ القرينةِ عندَهم، ومِن ذلك ما رآه سيبويهِ قرينةً على الزمنِ في قولِه: "ويتعدّى (يعني الفعلَ) إلى الزّمانِ، نحوَ قولِك: ذهبَ؛ لأنَّه بُنيَ لما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قالَ: ذهبَ، فهو دليلٌ على أنَّ الحدثَ فيما مضى مِن الزّمانِ، وإذا قالَ: سيذهبُ، فإنَّه دليلٌ على أنَّه يكونُ فيما يُستقبلُ مِن الزّمانَ"[5].

وقد اهتمَّ د. تمّام حسّان بالقرائنِ النّحويّةِ؛ إذ رأى أنَّ التّعليقَ بينَ المعاني النّحويّةِ بواسطةِ القرائنِ اللّفظيّةِ والمعنويّةِ والحاليّةِ هو الفكرةُ المركزيّةُ في النّحوِ العربيّ فيما وجدَه عندَ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ[6]؛ فالتّعليقُ هو الإطارُ الضروريُّ للتّحليلِ النّحويّ، وهو يحدّدُ معانيَ الأبوابِ النّحويّةِ في السّياقِ ويفسّرُ العلاقاتِ بينَها بصورةٍ وافيةٍ نافعةٍ في التّحليلِ النّحويّ لهذه المعاني الوظيفيّةِ النّحويّةِ، ووسيلتُه في ذلك القرائنُ[7].

---

[1] ينظر لمادة قرن في لسان العربِ، وفي المعجم الوسيط

[2] ينظر في لسان العرب، مادة ضفر

[3] التعريفات ٢٢٣

[4] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٨٦

[5] الكتاب ٣٥/١

[6] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١

[7] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨-١٨٩، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٤

وجاءَت القرائنُ عندَ د. تمّام كالآتي:

أولًا: القرائنُ المعنويّةُ: وهي العلاقاتُ السياقيّةُ التي تحددُ البابَ النّحويَّ، وتشملُ الآتي:

١- الإسنادُ: وهو العلاقةُ الرّابطةُ بينَ المبتدأ والخبرِ، ثمَّ بينَ الفعلِ والفاعلِ أو نائبِه[١].

٢- التّخصيصُ: وهو قرينةٌ معنويّةٌ كبرى تتفرعُ عنها قرائنُ معنويّةٌ أخصُّ منها، وهي: التّعديةُ، والغائيّةُ، والمعيّةُ، والظّرفيّةُ، والتّحديدُ والتّوكيدُ، والملابسةُ، والتّفسيرُ، والإخراجُ؛ وتدلُّ كلُّ قرينةٍ على معنًى خاصّ، فتكونُ قيدًا على علاقةِ الإسنادِ؛ إذ يُعبّرُ كلٌّ منها عن جهةٍ خاصّةٍ في فهمِ معنى الحدثِ الذي يُشيرُ إليه الفعلُ إو الصّفةُ[٢].

٣- النّسبةُ: وهي أيضًا قرينةٌ معنويّةٌ كبرى تدخلُ تحتَها قرائنُ معنويّةٌ فرعيّةٌ، ومعنى النّسبةِ غيرُ معنى التّخصيصِ؛ لأنَّ التخصيصَ تضييقٌ، ومعنى النّسبةِ إلحاقٌ يُستفادُ معناه مِن الإضافةِ أو مِن حروفِ الجرّ[٣].

٤- التّبعيةُ: وهي أيضًا قرينةٌ معنويّةٌ عامّةٌ تندرجُ تحتَها أربعُ قرائنَ هي: النّعتُ، والعطفُ، والتّوكيدُ، والإبدالُ؛ هذه القرائنُ تتضافرُ معَ قرائنَ أخرى لفظيّةٍ أشهرُها المطابقةُ[٤].

٥- المخالفةُ: وهي مظهرٌ مِن مظاهرِ استخدامِ القيمِ الخلافيةِ على الإعراباتِ المختلفةِ، وهي تدلُّ على طائفةٍ مِن المنصوباتِ، كأسلوبِ الاختصاصِ[٥].

ثانيًا: القرائنُ اللفظيّةُ: وهي قرائنُ مهمّةٌ في التّعرّفِ على الأبوابِ النّحويّةِ، وهي وسيلةٌ لفهمِ القرائنِ المعنويّةِ، وتشملُ ما يأتي:

١- العلامةُ الإعرابيّةُ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ قد يتوقّفُ عليها المعنى أحيانًا، ويرى د. تمّام أنَّها نالَت أوفرَ الحظّ عندَ النّحاةِ، فجعلوا الإعرابَ نظريّةً كاملةً سمّوها نظريّةَ العاملِ[٦].

٢- الرّتبةُ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ تحدّدُ معنى الأبوابِ المرتّبةِ بحسبِها[٧].

---

[١] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١-١٩٢

[٢] ينظر في المرجع السابق ١٩٤-١٩٥، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٤

[٣] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠١-٢٠٤، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٥

[٤] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٤

[٥] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٠-٢٠١، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٤-١٥

[٦] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥

[٧] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧

٣- مبنى الصّيغةِ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ يكونُ لدلالتِها أثرٌ نحويٌّ في العلاقاتِ التي تقومُ على الصّيغةِ الصّرفيّةِ[١].

٤- المطابقةُ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ توثّقُ الصّلةَ بينَ أجزاءِ التّركيبِ، وتدلُّ على البابِ الذي تقعُ فيه، وتكونُ المطابقةُ بالعلامةِ الإعرابيّةِ، والشّخصِ (التّكلّم والخطاب والغيبة)، والعددِ (الإفراد والتّثنية، والجمع)، والنّوعِ (التذكير والتّأنيث)، والتّعيين (التعريف والتنكير)[٢].

٥- الرّبطُ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ على اتّصالِ أحدِ المترابطين بالآخرِ[٣].

٦- التّضامُّ: وهو أن يستلزمَ أحدُ العنصرين النحويين عنصرًا آخرَ، فيُسمّى التّضامّ هنا (التّلازمُ)، أو يتنافى معَه، فلا يتلاقى به، ويُسمّى هذا (التّنافي)[٤].

٧- الأداةُ: وهي قرينةٌ لفظيّةٌ على المعاني العامّةِ التي حقُّها أن تُؤدى بالحرفِ، وهي نوعين: أدواتٌ تدخلُ على الجملِ، وأداواتٌ تدخلُ على المفرداتِ[٥].

٨- التّنغيمُ: وهو الإطارُ الصّوتيُّ الذي تُؤدى به الجملةُ في السّياقِ[٦].

ثالثًا: القرائنُ الحاليّةُ: وهيَ قرائنُ المقامِ التي تُستمدُّ مِن ظروفِ أداءِ المقالِ[٧].

ولا يمكنُ النّظرُ في العلاقاتِ ما بينَ النّصّ لفهمِه إلا مِن خلالِ القرائنِ اللفظيّةِ والمعنويّةِ، وقد يكونُ مِن السّهلِ نسبيًّا الكشفُ عن دلالةِ القرائنِ اللّفظيّةِ؛ لأنَّها مدركاتٌ حسيّةٌ؛ لكنَّ الصعبَ هو إدراكُ القرائنِ المعنويّةِ حينَ يتوقّفُ المعنى على إدراكِها ولا تجدُ مِن القرائنِ اللّفظيّةِ ما يكشفُ عنه، فيكونُ الرجوعُ في هذه الحالِ إلى القرينةِ الكبرى المقامِ أو السّياقِ[٨].

---

[١] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٠-٢١١، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٥

[٢] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢١١-٢١٣، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٥

[٣] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣

[٤] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦-٢٢٤، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٥

[٥] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٤-٢٢٦، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٥-١٦

[٦] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦-٢٢٧، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٦

[٧] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٩، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٦

[٨] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٩، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٦

ظاهرةُ تضافرِ القرائنِ:

القرائنُ المختلفةُ تتعاونُ فيما بينَها وتتضافرُ على بيانِ المعنى، ولا يمكنُ لقرينةٍ واحدةٍ أن تدلَّ بمفردِها على معنًى معّينٍ؛ لأنَّ مِن طبيعةِ القرينةِ أن تدخلَ في تحالفٍ معَ عددٍ مِن القرائنِ الأخرى للكشفِ عن المدلولِ؛ فالفاعلُ يكونُ فاعلًا؛ لأنَّه:

١- اسمٌ (قرينةُ البنيةِ).
٢- مرفوعٌ (قرينةُ العلامةِ الإعرابيّةِ).
٣- متأخّرٌ عن فعلٍ مبنيّ للفاعلِ (قرينةُ الرّتبةِ + قرينةُ البنيةِ في الفعلِ).
٤- أُسندَ إليه القيامُ بالفعلِ (قرينةُ الإسنادِ).

والقرائنُ الثلاثُ المتقدّمةُ لفظيّةٌ؛ أمّا الأخيرةُ، فمعنويّةٌ. وهذا التحالفُ بينَ القرائنِ يندرجُ تحتَ ظاهرةٍ كبرى تُسمى (تضافرُ القرائنِ)[١].

التّرخّصُ في القرائنِ اللفظيّةِ:

إذا كانَ مِن الممكنِ الوصولُ إلى المعنى بلا لبسٍ معَ التخلّي عن إحدى القرائنِ اللفظيّةِ الدالّةِ على هذا المعنى، فإنَّ العربَ كانَت تترخّصُ أحيانًا في هذه القرينةِ اللفظيّةِ؛ لأنَّ أمنَ اللبسِ يتحقّقُ بوجودِها وبعدمِه[٢]. وهذه هي النّقطةُ الجوهريّةُ التي يقومُ عليها البحثُ، وتفصيلُها فيما هو آتٍ مِن البحثِ.

---

[١] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥، وفي أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ١٧-١٨

[٢] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٣

الفصلُ الأوّلُ: ما يُحملُ على الترخّصِ في قرينةٍ لفظيّةٍ

المبحثُ الأوّلُ: الترخّصُ في قرينةِ العلامةِ

المبحثُ الثّاني: التّرخّصُ في قرينةِ الرّتبة

المبحثُ الثّالثُ: التّرخّصُ في قرينةِ البنيةِ على المستوى النّحويّ

المبحثُ الرّابعُ: التّرخّصُ في قرينةِ المطابقةِ

المبحثُ الخامسُ: التّرخّصُ في قرينةِ الرّبطِ

المبحثُ السّادسُ: التّرخّصُ في قرينةِ التّضامّ

المبحثُ السّابعِ: التّرخّصُ في قرينةِ الأداةِ

المبحثُ الأوّلُ: التّرخّصُ في قرينةِ العلامةِ

رأى د. تمام حسّان أنَّ النّحاةَ وقعوا ضحايا اهتمامِهم الشّديدِ بالعلامةِ الإعرابيّةِ حينَ رأوا النصوصَ العربيّةَ تهملُ الاعتمادَ على قرينةِ الحركةِ أحيانًا، فتضحّي بها؛ لأنَّ المعنى واضحٌ دونَها اعتمادًا على غيرِها مِن القرائنِ المعنويّةِ واللّفظيّةِ[1]. واستشهدَ على التّرخّصِ في قرينةِ العلامةِ الإعرابيةِ بشواهدَ متنوّعةٍ لم يلتزم في ترتيبِها بمنهجٍ واضحٍ، وهي كما يأتي[2]:

١- نصبُ المعطوفِ على المبتدأ في قولِه تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ النساء: ١٦٢، ووقعَ التّرخّصُ في إعرابِ قولِه (المقيمين) المعطوفِ على المبتدأ؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّةِ.

٢- رفعُ اسمِ (إنَّ) في قراءةِ التّشديدِ لقولِه تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ طه: ٦٣؛ اعتمادًا على أمنِ اللبسِ لأسبابٍ جماليّةٍ خالصةٍ لا صلةَ بينَها وبينَ مطالبِ المعنى الوظيفيّ.

٣- رفعُ المعطوفِ على اسمِ (إنَّ) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ المائدة: ٦٩، ووقعَ التّرخّصُ في إعرابِ قولِه (الصابئون) المعطوفِ على اسمِ (إنّ)؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّةِ.

٤- نصبُ المعطوفِ على خبرِ (لكنَّ) في قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾ البقرة:

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٣-٢٣٤

[2] ينظر لاستشهاداته في المرجع السابق ٢٣٤-٢٣٥ متنًا وحاشيةً

١٧٧، ووقعَ التّرخّصُ في إعرابِ قولِه (الصابرين) المعطوفِ على خبرِ (لكنَّ)؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّةِ.

٥- نصبُ خبرِ (إنَّ) وإخواتِها في قولِه ﷺ: "إنَّ قعرَ جهنّمَ لسبعين خريفا"، وفي قولِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكن خطاكَ خفافًا إنَّ حراسنَا أُسدا

وفي قولِ الرّاجزِ:

إنَّ العجوزَ حيةً جزورا

وفي قولِ الآخرِ:

يا ليتَ أيّامَ الصّبا رواجعا

وفي قولِ ذي الرّمّةَ:

كأنَّ جلودَهنّ مموهاتٍ على أبشارِها ذهبًا زلالا

ووقعَ التّرخّصُ في نصبِ خبرِ (إنَّ) وأخواتِها في كلّ ما سبقَ؛ اعتمادًا على أمنِ اللبسِ بما تظافرَت عليه القرائنُ حيثُ كانَت علامةُ إعرابِ الخبرِ زائدةً على مطالبِ وضوحِ المعنى.

٦- نصبُ الفاعلِ ورفعُ المفعولِ به في قولِ العربِ: "خرقَ الثوبُ المسمارَ"؛ اعتمادًا على قرينةِ الإسنادِ؛ إذ لا يصحُّ أن يُسندَ الخرقُ إلى الثوبِ.

٧- إبدالُ المستثنى مِن المستثنى مِنه في أسلوبِ الاستثناءِ التّامّ المنفي في مثلِ: ما قامَ النّاسُ إلا زيدٌ؛ استغناءً بقرينةِ الأداةِ، وللمناسبةِ الصوتيّةِ بينَ المستثنى والمستثنى مِنه.

٨- رفعُ الاسمِ بعدَ (مذ) في قولِ العربِ: "ما رأيتُه مذ يومان"؛ اعتمادًا على قرينةِ التضامّ بينَ الأداةِ والاسمِ والمجرورِ، وهو بذلك ينكرُ اسميّةَ (مذ، ومنذ)، بيدَ أنَّه أقرَّ بظرفيّتِهما إذا أُضيفا إلى الجملِ، مفسّرًا تلكَ الظّرفيّةِ بتعدّدِ المعنى الوظيفيّ للمبنى[١].

[١] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١١٩

٩- الجرُّ على المجاورةِ في قولِ العربِ: "جحرُ ضبّ خربٍ"، وفي قراءةِ الجرّ لقولِه تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ﴾ الإنسان: ٢١، وفي قراءةِ الجرّ لقولِه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ المائدة: ٦، وفي قولِ امرئ القيسِ:

كـــأنَّ ثبـــيرًا في عـــرانينِ وبلِـــه كبـــيرُ أناسٍ في بجـــادٍ مزمّـــلِ

ووقعَ التّرخّصُ في العلامةِ فيما مضى؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّةِ، وكانَ الدّاعي إليه داعيًا موسيقيًّا جماليًّا بالمناسبةِ بينَ المتجاورين في الحركةِ.

١٠- قطعُ النعتِ؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيةِ، واستشهدَ عليه بقولِ الرّاجزِ:

قـــد ســـالمَ الحيّـــاتُ مِنـــه القـــدما
الأفعـــوانَ والشّـــجاعَ الشـــجعَما

والواضحُ أنَّه يعني إبدالَ الأفعوانِ وما عُطفَ عليه مِن الحيّاتِ على روايةِ الرّفعِ. وكانَ الأجدرُ به أن يستشهدَ بشاهدٍ صريحٍ على قطعِ النعتِ، أو أن يُعبّرَ بقطعِ التّابعِ عمومًا ليكونَ شاملًا للنّعتِ والبدلِ والعطفِ.

١١- الجزمُ بـ(لن) في قولِ الشّاعرِ:

لـــن يخـــبِ الآنَ مِـــن رجائـــك مَـــن حـــرّكَ مِـــن دونِ بابِـــكَ الحلقَـــة

والنّصبُ بـ(لم) في قولِ القائلِ:

أيُّ يـــــوميَّ مِـــــن المـــــوتِ أفـــــر
أيـــــومَ لم أقـــــدرَ أم يـــــوم قـــــدر

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدين السابقين؛ اعتمادًا على أمنِ اللبسِ بما تظافرَت عليه القرائنُ حيثُ كانَت العلامةُ الإعرابيّةُ زائدةً على مطالِب وضوحِ المعنى.

والملاحظُ أنَّ د. تمّام حسّان لم يتطرّق إلى علامةِ البناءِ ودورِها الذي يعادلُ أحيانًا دورَ علامةِ الإعرابِ في بعضِ صيغِ الأفعالِ التي تحتملُ وجهين لا يفصلُ بينَهما غيرُ علامةِ البناءِ؛ فالصّيغتان (تفعّل) و(تفاعَل) يتساوى فيهما الماضي والأمرُ، غيرَ أنَّ علامةَ البناءِ قرينةٌ مهمّةٌ لدفعِ الإلباسِ بينهما في بعضِ المواطنِ، كأن تقولَ: تقدّم إبراهيمُ إلى الأمامِ، أو تقولَ: يوسفُ تغافل عن هذا، فلا تدري مِن غيرِ علامةِ البناءِ أتكونُ الضمّةُ في (إبراهيمُ)

و(يوسفُ) علامةَ رفعٍ لفاعلٍ ممنوعٍ مِن الصرفِ، أم علامةَ بناءٍ لاسمٍ منادًى؟ فإن برزَت علامةُ البناءِ، زالَ اللبسُ واتّضحَ المرادُ بما يتضافرُ مع العلامةِ مِن قرائنَ أخرى. وبناءً على ذلك أرى الاقتصارَ في تسميةِ القرينةِ على (العلامةِ) دونَ (العلامةِ الإعرابيّةِ)؛ لتشملَ العلامتين، الإعرابِ والبناءِ. وقد سبقني الأستاذُ/ أحمد خضير عبّاس علي إلى ذلك بالإشارةِ إلى أهميّةِ علامةِ البناءِ حيثُ دعا إلى استحداثِ قرينةِ علامةِ البناءِ[1].

وباستقراءِ الشّواهدِ المحكومِ عليها بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ وجدتُ ما يمكنُ حملُه على التّرخّصِ في العلامةِ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: حذفُ حركةِ بناءِ الماضي:

يُبنى الفعلُ الماضي على الفتحةِ الظّاهرةِ إذا لم يكن آخرُهُ ألفًا ليّنةً، وإذا لم يتّصل به ضميرُ رفعٍ غيرُ ألفِ الاثنين[2]. وجاءَ حذفُ هذه العلامةِ وإسكانُ الآخرِ في شواهدَ[3] منها قولُ نهشل بن حري:

١- فلمّـــا تبـــيَّنْ غِـــبُّ أمـــري وأمـــرِه ووَلَّـــــت بأعجـــــازِ الأمـــــورِ صـــــدورُ

وهذا الإسكانُ ضرورةٌ شعريّةٌ باتّفاقٍ[4]. وقرأَ الحسنُ بنُ يسارٍ قولَه تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ البقرة: ٢٧٨، بإسكانِ الياءِ، فجعلَهُ ابنُ عصفور شاذًّا في الكلامِ، يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه[5].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (لمّا تبيّنْ غبُّ أمري وأمرِه) قرائنُ الظّرفيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ بناءِ الفعلِ الماضي (تبيّن)؛ اعتمادًا على افتقارِ الظّرفِ (لمّا) إلى الفعلِ الماضي، وتنافيه معَ فعلِ الأمرِ الذي يساوي الماضي في قرينةِ الصّيغةِ (تفعّل)؛ وعلى إسنادِ الفعلِ إلى اسمٍ ظاهرٍ، والاسمُ الظاهرُ لا يُسندُ إليه فعلُ الأمرِ.

---

[1] ينظر في أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ٢٧٣

[2] ينظر في المقتضب ٢/٢

[3] لمزيد من الشواهد ينظر في ضرائر الشعر ٨٧-٨٩

[4] ينظر في الخصائص ٣٩٨/١، وفي ضرائر الشعر ٨٧، وفي مغني اللبيب ٧٧٢

[5] ينظر في ضرائر الشعر ٨٩

المسألة ٢: حذفُ الضمّةِ والكسرةِ وهما علامتا إعرابٍ:

يجوزُ في الشّعرِ إسكانُ المرفوعِ والمجرورِ[١]. وممّا جاءَ على ذلك[٢] قولُ امرئ القيسِ:

٢- اليـــومَ أشـــربْ غـــيرَ مســـتحقبٍ إثمًـــــا مِـــــن اللهِ ولا واغـــــلِ

وقولُ الشاعرِ:

٣- بكـــلّ مـــدماةٍ وكـــلّ مثقّـــفٍ تنقّـــاهُ مِـــن مَعدَنْـــهِ في البحـــرِ جالبُـــه

وهذا الإسكانُ ضرورةٌ شعريةٌ عندَ الجمهور[٣]، وأنكرَ شواهدَه المبرّدُ والزجاّجُ؛ لما فيه مِن حذفٍ لعلامةِ الإعرابِ، محتجَّينِ بروياتٍ أخرى في تلك الشّواهدِ، وعدَّ ابنُ جني ما احتجَّا به تحكّمًا على السّماعِ بالشّهوةِ[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (اليومَ أشربْ) قرائنُ الظّرفيّةِ، وعلامةِ إعرابِ الظّرفِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والصّيغةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الفعلِ (أشرب)؛ اعتمادًا على قرينةِ الصّيغةِ؛ إذ إنَّ فعلَ الأمرِ مبنيٌّ على السّكونِ؛ لكنَّ الصّيغةَ (أفعَل) لا تقبلُ أن تكونَ صيغةً لفعلِ الأمرِ، وحينَ انتفى اللبسُ واتّضحَت الدّلالةُ بتضافرِ قرينتي الصّيغةِ والإسنادِ إلى ضميرِ المتكلّمِ المستترِ (أنا)، ساغَ للشّاعرِ التّرخّصُ في العلامةِ الإعرابيّةِ.

وتضافرَت في تحديدَ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (تنقّاه مِن معدنه في البحرِ جالبُه) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (مِن) و(في)، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على قولِه (مثقّفٍ)، والمطابقةِ، والعلامةِ في غيرِ الاسمِ المجرورِ بأداةِ (مِن).

ووقعَ الترخّصُ فيه؛ اعتمادًا على قرينةِ أداةِ الجرّ، وقرينةِ تضامّها معَ الاسمِ حيثُ لا تتوقّفُ دلالتُها على العلامةِ الإعرابيّةِ في ضميمتِها سوى أن تكونَ مطلبًا وظيفيًّا لها.

---

[١] ينظر في الكتاب ٢٠٣/٤

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في الخصائص ٧٤/١–٧٥، وفي ضرائر الشعر ٩٣–٩٧

[٣] ينظر في المراجع السابقة، وفي شرح الرضي على الكافية ٢٥/٤، وفي شرح شواهد الإيضاح ٢٥٦

[٤] ينظر في الخصائص ٧٥/١، وفي ضرائر الشعر ٩٥

المسألة ٣: الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرة:

لا يُخبرُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ إلا في ضرورةِ شعرٍ[١]. ومما ورد[٢] على ذلك قولُ حسانِ بن ثابتٍ:

٤- كـــأنَّ ســـبيئةً مِـــن بيـــتِ رأسٍ يكـــونُ مزاجَهـــا عســـلٌ ومـــاءُ

وهذا الشاهدُ عندَ جمهورِ النّحاةِ، وعلى رأسِهم سيبويهِ، ضرورةٌ شعريّةٌ اقتضَت أن يكونَ الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً، ومنهم مَن عبّرَ عنه بالقلبِ، كالزمخشريّ[٣]. وذهبَ ابنُ مالكٍ إلى جوازِ الإخبارِ بالمعرفةِ عن النكرةِ في النّثرِ[٤].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على(سبيئةٍ)، والمطابقةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ (الواوِ).

ووقعَ الترّخّصُ في علاماتِ إعرابِ الاسمِ، وخبرِه، والمعطوفِ على الخبرِ؛ اعتمادًا على التّعريفِ والتّنكيرِ بينَ الاسمِ وخبرِه؛ وعلى الرّتبةِ بينَهما.

وإذا تأمّلنا الشّاهدَ في ضوءِ تضافرِ القرائنِ، وجدنا أنَّ التّعريفَ والتّنكيرَ بينَ جهتي الإسنادِ أغنيا عن قرينةِ العلامةِ في فَهمِ جهةِ الإسنادِ، فنُصِبَ اسمُ (كانَ)، ورُفعَ خبرُها ترخّصًا، إضافةً إلى أنَّ قرينةَ العُرفِ المتجلّيةِ في قولِه تعالى: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ الإنسان: ٥، وقولِه: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ الإنسان: ١٧، تدلُّ على تنوّعِ الأمزجةِ، فيكونُ الإسنادُ في الآيتين دليلًا على أنَّ الغرضَ مِن الإسنادِ في الشّاهدِ تحديدُ نكهةِ المزاجِ، لا بيانُ كونِ العسلِ والماءِ مزاجَ السّبيئةِ.

ولو كانَ الاسمان متساويين في التّعريفِ، نحوَ: كانَ زيدٌ أخاك، لم يُستغنَ عن قرينةِ العلامةِ؛ لأنَّها حينئذٍ الوسيلةُ إلى فَهمِ الجهةِ حيثُ يمكنُ التّقديمُ التأخيرُ في الرتبةِ؛ أمَّا إن كانَت الجملةُ الاسميةُ غيرَ منسوخةٍ بناسخٍ،

---

[١] يُنظر في الكتاب ٤٨/١، وفي المقتضب ٩١/٤، وفي مغني اللبيب ٥٢٤

[٢] ينظر لبقية الشواهد في المراجع السابقة، وفي شرح التسهيل ٣٥٦/١–٣٥٧

[٣] ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٩/٤–٣٤٠، ولا يشير كلامه إلى قلب الإعراب، بل إلى قلب الاسم خبرا، والخبر اسما

[٤] ينظر في شرح التسهيل ٣٥٦/١

نحوَ: (زيدٌ أخوك)، فالالتزامُ بقرينةِ الرّتبةِ واجبٌ؛ لعدمِ كفايةِ العلامةِ الإعرابيةِ، إلا أن تغنيَ عن الرّتبةِ قرينةٌ معنويةٌ، وما قيلَ في قولِهم: "أبو يوسفَ أبو حنيفةَ" مثالٌ على ذلك[1].

وفي كلامِ ابنِ أبي الربيع الإشبيلي ما يشيرُ صراحةً إلى التّرخّصِ في العلامةِ الإعرابيّةِ حيثُ قالَ: "احتاجَ إلى رفعِ (ماء)، و(ماء) معطوفةٌ على (عسل)، ولا يُعطفُ المرفوعُ على المنصوبِ، فلم يجد بدًّا مِن رفعِ العسلِ ونصبِ مزاجِها، وهو مِن بابِ القلبِ، نحوَ قولِهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، ونحوَ قولِ الشّاعرِ:

أو بلغَـــــــت ســـــــــوآتِهم هجـــــــــرُ

فنصبَ السوآتِ، ورفعَ هجرَ، والسوآتُ هي التي تبلغُ هجرَ، ولكنّه قلبَ للضرورةِ، وفَهِمِ المعنى"[2]

أمَّا بيتُ الفرزدقِ:

وإنَّ حرامًـــــا أن أســـــبَّ مجاشـــــعًا بآبائـــيَ الشـــمّ الكـــرامِ الخضـــارمِ

فجاءَت فيه النّكرةُ بعدَ (إنَّ)، فلا بدَ أن تكونَ اسمَها حيثُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ (إنَّ) على اسمِها إذا لم يكن شبهَ جملةٍ. وأرى أنَّ جوازَ الابتداءِ بالنّكرةِ في الشّاهدِ عائدٌ إلى تخصيصِها بصفةٍ محذوفةٍ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للكلمةِ (حرامًا) التي تستلزمُ حرفَ الجرّ (على)، والمعنى: (إنَّ حرامًا عليّ سبُّ مجاشعَ بآبائي)، وإذا خُصّصَت النّكرةُ، قاربَت التّعريفَ، وجازَ الإخبارُ عنها على الرأيِ الرّاجحِ، كقولِهم: إنّ قريبًا منك زيدٌ[3].

المسألة ٤: زيادةُ (كانَ) بلفظِ المضارعِ:

تختصُّ (كانَ) بجوازِ زيادتِها بشرطين:

١- أن تكونَ بلفظِ الماضي.
٢- أن تكونَ بينَ شيئين متلازمين[4].

ووردَت زيادتُها بلفظِ المضارعِ في قولِ أمّ عقيلٍ بنِ أبي طالبٍ:

٥- أنـــــتَ تكـــــونُ ماجـــــدٌ نبيـــــلُ

---

[1] ينظر في شرح ابن عقيل ٢٣٣/١

[2] البسيط في شرح الجمل ٧١٩

[3] ينظر في مغني اللبيب ٥٢٢

[4] ينظر في شرح التسهيل ٣٦٠/١-٣٦٢، وفي أوضح المسالك ٢٣٢/١

إذا تهـــــــــــبُّ شمـــــــــــألٌ بَلِيـــــــــــلُ

ولم أقف على هذا الشّاهدِ في كتبِ المتقدّمين، بيدَ أنّه محكومٌ عليه بالشّذوذِ عندَ ابنَ مالكٍ[1]، وبحكمِه حكمَ ابنُ هشامٍ[2]، وابنُ عقيلٍ[3]، وجعلَه ابنُ النّاظمِ نادرًا[4]، وكذلك الأشمونيُّ[5]. ورُويَ عن أبي البقاءِ العكبريّ أنَّ الزّيادةَ جائزةٌ بلفظ المضارعِ[6]، مستشهدًا بروايةِ الرّفعِ لبيتِ حسّانَ بنِ ثابتٍ الذي تقدّمَ ذكرُه (يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ).

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (تكونُ ماجدٌ نبيلُ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وقوعِ الجملةِ في محلّ رفعِ خبرٍ للمبتدأ (أنتَ)، ليُعدلَ عن علامةِ إعرابِ خبرِ النّاسخَ إلى علامةِ إعرابِ خبرِ المبتدأ؛ لأنَّ خبرَ النّاسخِ في الأصلِ خبرٌ عن المبتدأ، ولا ضررَ في حذفِ ذلك النّاسخِ إذا قيلَ: أنتَ ماجدٌ نبيلٌ.

وتظهرُ حقيقةُ زيادةِ (كانَ) في كونِها لا تقبلُ التّضامَّ معَ ما قبلَها، ولا معَ ما بعدَها، فيكونَ ذلك التّنافي دليلًا على زيادتِها في مثلِ قولِ بعضِهم: "لم يُوجد كانَ مثلُهم"[7]؛ فـ(كانَ) لا تقبلُ أن تكونَ ضميمةً للفعلِ (يُوجد)، الذي يفتقرُ إلى نائبِ الفاعلِ، وبذلك الافتقارِ يتّضحُ تنافي التّضامّ بينَها وبينَ الاسمِ الذي بعدَها.

والتّنافي في التّضامّ دليلٌ أيضًا على الزّيادةِ بينَ (ما) وفعلِ التعجّبِ، نحو: ما كانَ أحسنَ زيدًا! وهلمَّ جرّا. ومتى اتّضحَ التّنافي، حُكمَ بزيادتِها اعتمادًا على تلك القرينةِ، سواءٌ أكانَت الزّيادةُ بلفظِ الماضي أم بلفظِ المضارعِ، عندَ مَن أجازَ زيادةَ (يكونُ) بينَ (ما) وفعلِ التعجبِ، وهو الفرّاءُ[8]؛ أمّا قولُ أمّ عقيلٍ (أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ)، فلا مانعَ فيه مِن التّضّامّ بينَ الأداةِ النّاسخةِ (تكونُ) وما قبلَها وما بعدَها؛ لكنَّ رفعَ الخبرِ الذي يستحقُّ النّصبَ جعلَ النّحاةَ يحكمونَ بزيادتِها!.

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٣٦٢/١

[2] ينظر في أوضح المسالك ٢٣٢/١

[3] ينظر في شرحه للألفية ٢٩٢/١

[4] ينظر في شرحه للألفية ١٠٠

[5] ينظر في شرحه للألفية ١١٨

[6] ينظر إلى رأيه في شرح الرضي على الكافية ١٩٣/٤

[7] ينظر في أوضح المسالك ٢٥٧/١

[8] ينظر إلى رأيه في شرح التسهيل ٣٦٢/١

ومجيءُ أداةِ الشّرطِ التي تدلُّ على الزّمنِ المستقبلِ معَ مجيءِ فعلِ الشرطِ مضارعًا في البيتِ الذي بعدَ الشّاهدِ (إذا تهبّ شمألٌ بليلُ) قرينةٌ أخرى على عدمِ زيادةِ (تكونُ)، ليكونَ تقديرُ الشرطِ معَ جوابِه: إذا تهبُّ شمألٌ، تكونُ ماجدًا نبيلًا، وذلك أنسبُ لدلالةِ الشّرطِ مِن تقديرِ الجوابِ جملةً اسميّةً خبرُها مفردٌ، ولو كانَ كذلك (إذا تهبُّ شمألٌ، فأنتَ ماجدٌ نبيلٌ)، لم يكن للشرطِ دلالةٌ في بروزِ صفتي المجدِ والنّبلِ عندَ حدوثِ الحوادثِ الملمّةِ إذ تشتدُّ الحاجةُ في النّاسِ، وحينَ كانَت العلامةُ الإعرابيةُ زائدةً على مطالبِ وضوحِ المعنى بتضافرِ قرائنِ الإسنادِ، والتضامّ، والشّرطِ، ساغَ الترخّصُ في علامةِ إعرابِ خبرِ النّاسخِ، وعُدِلَ عنها إلى العلامةِ التي يستحقُّها موقعُ الجملةِ حيثُ إنَّها واقعٌ في محلِّ رفعٍ، و(ماجدٌ): خبرُ (كانَ) مرفوعٌ؛ لمحًا لموقعِ الجملةِ ترخّصًا.

ومثلُ ذلك التّرخّصِ ما جاءَ في قولِ الفرزدقِ:

فكيـــفَ إذا مـــررتُ بـــدارِ قـــومٍ وجـــيرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ

فـ(كرامٍ) خبرٌ مجرورٌ؛ لمحًا لموقعِ الجملةِ ترخّصًا.

وفي توجيهِ الشّاهدِ خلافٌ بسببِ الواوِ في (كانوا)؛ فرأيُ سيبويهِ أنَّ (كانَ) زائدةٌ معَ الواوِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ، ورأيُ المبرّدِ أنَّ خبرَها (لنا) تقدّمَ عليها، وقيلَ: هي تامّةٌ بمعنى (حدثَ)[1]. ومثلُ قولِ الفرزدقِ تمامًا قولُ الشّاعرِ:

في غـــرفِ الجنّـــةِ العليـــا الـــتي وجبَـــت لهـــم هنـــاك بســـعيٍ كـــانَ مشـــكورِ

ولا خلافَ بينَهم في الزّيادةِ بينَ الصفةِ والموصوفِ في الشّاهدِ الأخيرِ[2].

ولا يمكنُ العدولُ عن علامةِ الإعرابِ التي يستحقُّها المفردُ إلى العلامةِ التي يستحقُّها موقعُ الجملةِ إلا إذا صحَّ التّضامُّ على نفسِ القرينةِ بينَ الاسمِ الذي وقعَت الجملةُ موقعَ ضميمتِه وبينَ المعمولِ الذي تسلّطَت عليه ضميمةٌ أخرى، نحوَ: مررتُ برجلٍ كانَ كريمٍ؛ فـ(كريمٍ) يصحُّ التضامّ بينَه وبينَ (رجلٍ) على قرينةِ التّبعيّةِ، ولا مانعَ مِن قولِك: مررتُ برجلٍ كريمٍ، وكذلك إن قلتَ: مررتُ برجلٍ خلقُه كريمٍ، إذ لا مانعَ مِن قولِك: مررتُ برجلٍ كريمٍ خلقُه؛ أمّا إن قلتَ: مررتُ برجلٍ يطعمُ فقيرًا، فلا يصحُّ فيه العدولُ؛ لعدمِ صحّةَ التضامّ بينَ (رجلٍ) و(فقيرًا) على قرينةِ التّبعيةِ، ولأنّ الموصوفَ استوفى ما يفتقرُ إليه مِن وصفٍ بوصفيّةِ الفعلِ (يطعمُ) الذي يفتقرُ إلى معمولِه على قرينةِ التّعديةِ.

---

[1] ينظر لآرائهم مفصّلةً في التذييل والتكميل ٤/٢١٨-٢٢١

[2] ينظر في الكتاب ١/٥٧، وفي شرح الأشموني ١/١١٧

وهذا العدولُ عن العلامةِ شبيهٌ جدًّا بالعدولِ عن المطابقةِ بينَ الاسمِ الموصولِ والعائدِ مِن جملةِ الصّلةِ في قولِ عليّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ:

أنا الـــــــذي سمّتـــــــني أمـــــــي حيـــــــدرَة

وفي قولِ سالمِ بنِ دارةَ:

أنـــــتَ الـــــذي طلّقـــــتَ عـــــامَ جعتـــــا

فلم يُطابَق بينَ الاسمِ الموصولِ والصّلةِ، بل طوبقَ بينَ المبتدأِ والصّلةِ؛ لصحّةِ الاستغناءِ عن الاسمِ الموصولِ والإخبارِ بالصّلةِ، وهو ما سمّيَ عندَهم بالحملِ على المعنى دونَ اللّفظِ. ولو كانَ الحكمُ بزيادةِ (كانَ) في الشّواهدِ قطعيًّا لا جدالَ فيهِ سواءٌ أكانَت بلفظِ الماضي أم بلفظِ المضارعِ اعتمادًا على المطابقةِ بينَ المبتدأِ والخبرِ أو بينَ التابعِ والمتبوعِ في العلامةِ الإعرابيّةِ، لكانَ الحكمُ بزيادةِ الاسمِ الموصولِ في الشّاهدين الأخيرين سائغٌ؛ إذ لا مانعَ مِن حذفِه لو قيلَ: (أنا سمّتني أمي حيدرة)، (أنتَ طلّقتَ عامَ جعتَ)؛ لكنَّ قرينةَ المطابقةِ، فيما يبدو لي، لم تحظَ بذلك الحرصِ لدى النّحاةِ كما حظيَت به العلامةُ الإعرابيّةِ!.

وشبيهٌ أيضًا بقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ﴾ هود: ٢٩؛ إذ طابقَت صفةُ (قومًا) ضميرَ المخاطبينِ في قولِه (أراكم)، ولو طُوبقَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ في ضميرِ الرّبطِ، لقيلَ: (قومًا يجهلون).

المسألة ٥: إعمالُ (ما) (لا) و(إن) عملَ (ليسَ):

تعملُ (ما) النّافيةُ عملَ (ليسَ) في لغةِ الحجازيّين، وعلى لغتِهم نزلَ قولُه تعالى: ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف: ٣١، وإعمالُها مخالفٌ للقياسِ عندَ سيبويهِ[١]. وجاءَ الإعمالُ شعرًا في قولِ الشّاعرِ:

٦- أبناؤهـــا متكنّفـــون أباهـــمُ حنقـــو الصّـــدورِ ومـــا هـــمُ أولادَهـــا

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّه لا يُحفظُ النّصبُ في الشّعرِ في غيرِه.[٢]

واشتُرِطَ لإعمالِها أربعةُ شروطٍ، هي:

١- ألا يقترنَ اسمُها بـ(إن) الزائدةِ.
٢- ألا ينتقضَ نفيُ خبرِها بـ(إلا).
٣- ألا يتقدمَ الخبرُ.
٤- ألا يتقدّمَ معمولُ خبرِها على اسمِها إلا أن يكونَ ظرفًا أو مجرورًا.[٣]

وقد جاءَ الإعمالُ منتقضًا بـ(إلا) في قولِ الشّاعرِ:

٧- ومـــا الـــدهرُ إلا منجنـــونًا بأهلـــه ومـــا صـــاحبُ الحاجـــاتِ إلا معـــذّبا

وهو جائزٌ عندَ يونسَ وسيبويهِ[٤]، ورفضَ الجمهورُ الاستدلالَ بالشّاهدِ على الإعمالِ، وأوّلوه على أنَّ (منجنونًا) و(معذَّبًا) منصوبان بفعلٍ محذوفٍ، أي: ما الدّهرُ إلا يشبهُ منجنونًا، وما صاحبُ الحاجاتِ إلا يشبهُ معذّبًا، أو أنَّهما منصوبان على المصدريّةِ، ومنهم من رأى نصبَه على نزعِ الخافضِ، أي: كمنجنونٍ وكمعذّبٍ، ومنهم مَن نصبَ على الحاليّةِ، وجعلَ الخبرَ محذوفًا قبلَ (إلا)[٥]، ونصَّ الأشمونيُّ على الإعمالِ، وجعلَهُ شاذًّا.[٦]

---

[١] ينظر في الكتاب ٥٧/١
[٢] ينظر في ارتشاف الضرب ١١٩٧
[٣] ينظر في أوضح المسالك ٢٧٤/١-٢٨٣
[٤] ينظر في الكتاب ٥٩/١
[٥] ينظر في المقرب ١٠٣/١، وفي خزانة الأدب ١٣٠/٤-١٣١
[٦] ينظر في شرح الأشموني ١٢٢

وجاءُ الإعمالُ أيضًا بتقدّمِ الخبرِ، في قولِ الفرزدقِ:

٨- فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

ويظهرُ من كلامِ سيبويهِ الحكمُ عليه بالشّذوذِ[١]، وقالَ المبرّدُ: "الرفعُ الوجهُ، وقد نصبَه بعضُ النحويين، وذهبَ إلى أنَّه خبرٌ مقدّمٌ، وهذا خطأٌ فاحشٌ، وغلطٌ بيّنٌ؛ لكنَّ نصبَه يجوزُ على أن تجعلَهُ نعتًا مقدّمًا، وتضمرَ الخبرَ، فتنصبَه على الحالِ مثلَ قولِك: فيها قائمًا رجلٌ"[٢]. وقيلَ: (مثلَهم) مبنيّةٌ في محلّ رفعٍ، وقيلَ: إنّ الفرزدقَ غلطَ؛ لأنّه تميميٌّ وأرادَ أن يتكلّمَ بلغةِ الحجازيّين[٣].

أمَّا إعمالُ (لا)، فجاءَ في قولِ سعدِ بنِ مالكٍ القيسيّ:

٩- مَن صدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

والغالبُ حذفُ خبرِها، وصحّحَ ابنُ هشامٍ ذكرَه[٤] كما جاءَ في قولِ الشّاعرِ:

١٠- تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وزرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا

وكما عملَت في النّكرةِ عملَت في المعرفةِ في قولِ النّابغةِ الجعديّ:

١١- وحلَّت سوادَ القلبِ، لا أنا باغيًا سواها، ولا في حبّها مُتراخيا

وظاهرُ كلامِ سيبويهِ يشيرُ إلى أنَّ الإعمالَ قليلٌ[٥]، وذلك ما صرّحَ به ابنُ هشامٍ[٦]، ونقلَ المراديُّ عن الأخفشِ والمبرّدِ المنعَ[٧].

وجاءَ إعمالُ (إن) في قولِ الشّاعرِ:

١٢- إن هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

ورفضَ الفرّاءُ وأكثرُ البصريين القياسَ عليه[٨]، وقصرَه ابنُ عصفورٍ على الشّعرِ[١]، ونصَّ ابنُ هشامٍ على ندرتِه[٢].

---

[١] ينظر في الكتاب ٦٠/١

[٢] المقتضب ١٩٧/١

[٣] ينظر في أوضح المسالك ٢٨٢/١

[٤] المرجع السابق ٢٨٦/١

[٥] ينظر في الكتاب ٥٨/١

[٦] ينظر في أوضح المسالك ٢٨٤/١

[٧] ينظر في الجنى الداني ٢٩٣

[٨] ينظر في ارتشاف الضرب ١٢٠٧

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (ما هم أولادَها) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (أبناؤها)، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرِ الذي حقُّه الرّفعُ؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ما الدّهرُ إلا منجنونًا بأهلِه، وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذّبا) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، وأداةِ الحصرِ، والرّتبةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ في (الدّهرُ) و(صاحبُ).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرين؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (ما مثلَهم بشرُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (قريشٌ)، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للاسمِ (بشرُ).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرِ؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّتبةِ، وفي رأيي أنَّ الشّاعرَ قد اعتمدَ في ترخّصِه في الرّتبةِ على ترخّصِه في علامةِ إعرابِ الخبرِ؛ لأنَّه لو رفعَ (مثلَهم)، لأمكنَ الابتداءُ به، وذلك يعكسُ المعنى؛ إذ يعني الابتداءُ أنَّ لقريشٍ مِثلًا من غيرِ البشرِ، فكأنَّ المعنى: (مثلُهم ليسَ بشرًا)، ولكي يرفعَ هذا اللّبسَ أعملَ (ما)، ثمّ قدّمَ الخبرَ؛ ليتّضحَ أنَّ المعنى (ما بشرٌ مثلَ قريشٍ).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (لا براحُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ. ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ الاسمِ (براحُ) إذا يقتضي التّنكيرُ أن يكونَ الاسمُ مبنيًّا بعدَ (لا)؛ حملًا على(ليسَ) في عملِها.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وضوحِ تقديرِه بعدَ التّضامّ بينَ الأداةِ والاسمِ المسبوقِ بقولِ الشّاعرِ: (فأنا ابنُ قيسٍ)؛ إذ لا يمكنُ أن تكونَ الأداةُ عاطفةً، فإن فُهمَ النّفيُ، عُلمَ أنَّ ما بعدَ النّافي جملةٌ اسميّةٌ.

---

[1] ينظر في المقرب ١٠٥/١

[2] ينظر في أوضح المسالك ٢٩١/١

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الخامسِ (لا شيءٌ على الأرضِ باقيا، ولا وزرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا) قرائنُ أداةِ النّفيِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (على)، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للفاعلِ لفظِ الجلالةِ. ووقعَ التّرخّصُ في علامتي بناءِ الاسمين (شيءٌ) و(وزرٌ) النّكرتين، وعلامتي إعرابِ الخبرين (باقيا) و(واقيا)؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبتي الجارّين والمجرورين (على الأرضِ) و(ممّا قضى اللهُ)؛ اعتمادًا على وضوحِ التّعليقِ بالخبرين. وفيه ترخّصٌ ثالثٌ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ في قولِه: (ممّا قضى اللهُ)؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ وافتقارِه إلى المفعولِ، فإن استلزمَ الفعلُ مفعولًا، عُلمَ أنَّ ذلك المفعولَ ضميرٌ يربطُ بينَ الصّلةِ والموصولِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ السّادسِ (لا أنا باغيًا سواها ولا في حبّها متراخيًا) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، وتعديةِ اسمِ الفاعلِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ التي تفتقرُ إلى أداةِ النّفيِ كي تعطفَ على منفيّ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرِ وما عُطفَ عليه؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبةِ الجارّ والمجرورِ (في حبّها)؛ اعتمادًا على وضوحِ تعلّقِهما بالمعطوفِ على الخبرِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ السّابعِ (إن هو مستوليًا على أحدٍ) قرائنُ أداةِ النّفيِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (على).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الخبرِ؛ حملًا على (ليسَ) في عملِها.

المسألة ٦: الإخبارُ بجملةٍ اسميةٍ عن أفعالِ المقاربةِ:

تعملُ (كادَ) وأخواتُها عملَ (كانَ)، إلا أنَّ خبرَهنَّ يُشترطُ فيه أن يكونَ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ[1]. وجاءَ الخبرُ جملةً اسميّةً في قولِ رجلٍ مِن بني بحترِ بنِ عتودٍ:

١٣- وقد جعلَت قلوصُ بني سهيلٍ مِن الأكوارِ مرتعُها قريبُ

[1] ينظر في الكتاب ١٦٠/٣، وفي أمالي ابن الشجري ٩٢/١

ولم أقف عليه عندَ المتقدّمين، وتناوَله ابنُ جني مِن غيرِ أن يحكمَ عليه بحكمٍ مِن الأحكام التي عُنيتُ بدراستِها[1]، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ يشيرُ إلى الحكمِ عليه بالندرةِ[2]، وهو الحكمُ الذي صرّحَ به ابنُهُ ابنُ النّاظمِ[3]؛ أمَّا ابنُ هشامٍ فجعلَه شاذًّا[4].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (قد جعلَت قلوصُ بني سهيلٍ مِن الأكوارِ مرتعُها قريبُ) قرائنُ أداةِ التّحقيقِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّتبةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (قلوصُ)، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ لـ(مرتعُها) و(قريبُ).

ووقعَ التّرخّصُ في علامتي إعرابِ المفعولين؛ اعتمادًا على التّضامّ معَ الفعلِ (جعلَ) إذ لا يكونُ ناسخًا إلا إذا كانَت ضميمتُه الخبريّةُ فعلًا مضارعًا؛ وعلى وضوحِ التّعديةِ بمعنى التّصييرِ في سياقِ الشّاهدِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبةِ الجارّين والمجرورين (مِن الأكوارِ)؛ اعتمادًا على وضوحِ تعليقِهما بالمفعولِ الثّاني (قريبُ).

والفعلُ (جعلَ) متعدّدُ الدّلالاتِ حسبَ ما تتضافرُ عليه القرائنُ، ومِن تلك الدّلالاتِ الشّروعُ والرجحانُ والتصييرُ، ويبدو لي أنَّ الذين ذهبوا إلى كونِه دالًّا على الشّروعِ في الشّاهد، أنَّهم لم يعتمدوا على قرينةٍ تؤيّدُ تلك الدّلالةِ غيرِ قرينةِ العلامةِ الإعرابيّةِ؛ فرفعُ المفعولين (مرتعُها) و(قريبُ) قادَهم إلى القولِ: أنَّ الفعلَ ليسَ مِن الأفعالِ التي تتعدّى إلى مفعولين أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ (ظنَّ وأخواتِها)، ولا سيّما أنَّه جاءَ متصدّرًا، والتّصدّرُ موجبٌ للإعمالِ في رأيِهم على وجهِ الخصوصِ، ولمّا كانَ فعلُ الشّروعِ يقتضي أن تكونَ ضميمتُهُ الخبريةُ جملةً فعليّةً فعلُها مضارعٌ، رأوا أنَّ التضامَّ أولى بالشّذوذِ مِن العلامةِ الإعرابيّةِ.

ولو أنَّ القرائنَ تضافرَت على دلالةِ الشّروعِ، لفَسّرتُ الشّاهدَ على الترخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بينَ فعلِ الشّروعِ واسمِه وبينَ الجملةِ الاسميّةِ، كما تحقّقَ الترخّصُ في التّنافي في قولِ ابنِ عبّاسٍ ﷺ: "فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسلَ رسولًا" حيثُ جاءَ الخبرُ جملةً فعليّةً فعلُها ماضٍ، ولا شكَّ أنَّ الفعلَ للشّروع؛

---

[1] ينظر في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤٠

[2] قال في شرح التسهيل ٣٩٣/١: "وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية"، وقال في الألفية:

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

[3] ينظر في شرحه على الألفية ١١٠-١١١

[4] ينظر في أوضح المسالك ٣٠٤/١

فقرينتا الحالِ وسياقِ الكلامِ قاطعتان على ذلك؛ أمَّا الشّاهدُ الشعريُّ، ففي رأيي أنَّ دلالةَ التّضامّ فيه أهمُّ مِن دلالةِ العلامةِ الإعرابيّةِ، ولا سيّما وأنَّ خبرَ فعلَ الشّروعِ يرفعُ ضميرَ الاسمِ، وذلك لا يتأتّى إذا حوّلنا الجملةَ الاسميّةَ إلى جملةٍ فعليّةٍ (يقربُ مرتعُها مِن الأكوارِ)، وحاولَ البغداديُّ أن يأتيَ به على وجهٍ صحيحٍ، فقدّرَه: (تقربُ من المرتعِ)[1]، ونسيَ أنّ الفعلَ (تقربُ) يكونُ استوفى معمولَه الذي يتعدّى إليه بالحرفِ بقولِه (مِن الأكوار)، فلا صحّةَ لتقديرِه إن قلنا: تقربُ مِن المرتع مِن الأكوارِ، إلا على وجه الإبدال، وهو ما لا تؤيدُه القرائنُ في الشّاهدِ؛ لكنَّا إن حرّرنا قرينةَ التّضامّ مِن دعوى شذوذِها، فإنَّ دلالةَ التّصييرِ حقيقةٌ لا لبسَ فيها، وحينَ تضافرَت القرائنُ على إبرازِ تلكَ الدّلالةِ، عُدلَ عن علامةِ تعديةِ الفعلِ إلى المفعولين كما جاءَ في قولِ الشّاعرِ:

كـــذاك أُدّبـــتُ حـــتى صـــارَ مِـــن أدبي أنّي رأيـــــتُ مـــــلاكُ الشّـــــيمةِ الأدبُ

وفي قولِ كعبِ بنِ زهيرٍ:

أرجـــــو وآمـــــلُ أن تـــــدنو مودّتُهـــــا ومـــــا إخـــــالُ لـــــدينا منـــــكِ تنويـــــلُ

والإلغاءُ في الشّاهدين جائزٌ عندَ الكوفيين والأخفشِ[2]؛ لكنَّ البصريّين رفضوا الاستشهادَ بهما على إلغاءِ العاملِ المتقدّمِ مِن أفعالِ القلوبِ، وأوّلوهما على الإلغاءِ بالتوسّطِ، أو على التّعليقِ بلامٍ مقدّرةٍ، أو على تقديرِ ضميرِ الشأنِ[3].

وتفسيرُ الشّاهدِ على أنَّ (جعلَ) بمعنى (صيّرَ)، وأنَّ التّرخّصَ وقعَ في علامتي إعرابِ المفعولين، يتّفقُ معَ ما نُقلَ عن الشّلوبين أنَّ بعضًا مِن النّحاةِ أجازَ أن يكونَ الفعلُ فيه للتّصييرِ، وأنَّه أُلغيَ مع تقدّمِه على حدّ إجازةِ الأخفشِ: ظننتُ عبدُ الله منطلقٌ[4]. واحتجَّ عليه ابنُ هشامٍ بأنَّ الإلغاءَ يجوزُ في أفعالِ القلوبِ لا في أفعالِ التّصييرِ[5]. ولا أرى ذلك مانعًا من تقديرِ الترخّصِ ما دام العاملُ يشاركُ أفعالَ القلوبِ في العملِ.

---

[1] ينظر في خزانة الأدب ٣٥٣/٩

[2] ينظر لرأيهم في شرح الجمل ٣١٥/١

[3] ينظر في أوضح المسالك ٦٨/٢

[4] ينظر في تخليص الشواهد ٣٢١، وفي خزانة الأدب ٣٥٤/٩

[5] ينظر في المرجعين السابقين

المسألة ٧: إعمال (ليس) و(ما) عمل (لا) النافية للجنس:

عملَت (ليسَ) عملَ (لا) النّافيةِ للجنسِ في قولِ الشّاعرِ:

١٤- قد سوّأَ النّاسُ يا ما ليسَ بأسَ بهِ وأصبحَ الدّهرَ ذو العِرنِين قد جُدِعا

والبيتُ من إنشادِ الفرّاءِ كما أشارَ إلى ذلك ثعلبٌ إذ حكمَ بشذوذِه[١]؛ أمَّا ابنُ عصفورٍ، فعدَّه مِن قبيحِ الضّرائرِ[٢].

وعملَت (ما) عملَها في قولِ الشّاعرِ:

١٥- وما بأسَ لو ردَّت علينا تحيّةً قليلٌ على مَن يعرفُ الحقَّ عابُها

واستشهدَ بالبيتِ ابنُ عصفورٍ في (ضرائر الشّعر)، وذكرَ أنَّه من إنشادِ الأخفشِ[٣]، وهو عندَ أبي حيّانَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[٤]، وحكمَ عليه ابنُ هشام بالنّدرةِ[٥].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (يا ما ليسَ بأسَ به) قرائنُ أداةِ النّداءِ، والتّضامّ، وأداةِ النّفي، والإسنادِ، والرّتبةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على الاسمِ الموصولِ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في إعرابِ اسمِ (ليسَ)؛ حملًا على عملِ النّظيرِ في المعنى: (لا) النّافيةِ للجنسِ؛ إذ يُبنى الاسمُ النّكرةُ بعدَها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ما بأسَ) قرائنُ أداةِ النّفي والتّضامّ، والإسنادِ.

ووقعَ التّرخّصُ في إعرابِ الاسمِ بعدَ (ما)؛ حملًا على عملِ النّظيرِ في المعنى: (لا) النّافيةِ للجنسِ؛ إذ يُبنى الاسمُ النّكرةُ بعدَها.

---

[١] ينظر في مجالس ثعلب ٣٣٢/١

[٢] ينظر في ضرائر الشعر ٣٠٠-٣٠١

[٣] ينظر المرجع السابق ٣١٠

[٤] ينظر في ارتشاف الضرب ١٢٠٥

[٥] ينظر في مغني اللبيب ٣٣٣

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرَ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وضوحِ تقديرِه بقرينةِ قولِه (لو ردَّت علينا تحيّةً)، أي: ما بأسَ في تحيّتِها.

المسألة ٨: تقدّمُ الفاعلِ على رافعِه:

أجازَ الكوفيّون تقدّمَ الفاعلِ على رافعِه[١]، مستدلّين على جوازِ ذلك بثلاثةِ شواهدَ نصَّ عليها ابنُ عصفورٍ[٢]، وهي قولُ الزّباءِ:

١٦- مـــــا للجمـــــالِ مشـــــيُها وئيـــــدا؟
أجنـــــــــدلاً يحملـــــــــنَ أم حديـــــــــدا؟

وقولُ امرئ القيسِ:

١٧- فظـــلَّ لنـــا يـــومٌ لذيـــذٌ بنعمـــةٍ فقـــل في مقيـــلٍ نحسُـــهُ متغيّـــبِ

وقولُ النّابغةِ الذّبيانيّ:

١٨- ولا بـدَّ مـن عوجـاءَ تهـوي براكـبٍ إلى ابـنِ الجـلاحِ سـيرُها الليـلَ قاصـدِ

أمَّا الشّاهدُ الأوّلُ (مشيُها وئيدا)، فذهبَ فيه ابنُ مالكٍ إلى شذوذِ نصبِ الحالِ الصالحةِ للإخبارِ بها وحذفِ الخبرِ، منظّرًا لذلك بقولِ العربِ: "حكمُك مسمطًا"، أي: لك مثبتًا[٣]. واحتملَ فيه ابنُ هشامٍ ثلاثةُ احتمالاتٍ هي:

١- تقدّمُ الفاعلِ على رافعِه ضرورةً.
٢- النّصبُ على الحاليّةِ، وحذفُ الخبرِ.
٣- إبدالُ (مشيُها) من ضميرِ الظّرفِ (للجمال).[٤]

وسلكَ مسلكَ ابنِ هشامٍ الأشمونيُّ[١]؛ أمَّا الفرّاءُ، فروى الشّاهدِ بجرّ (مشيِها) على الإبدالِ مِن الاسمِ المجرورِ (الجمالِ)[٢].

---

[١] ينظر إلى رأيهم في مجالس العلماء ٢٤٤–٢٤٥، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، وفي شرح التسهيل ١٠٨/٢، وينظر في رد المبرد عليهم في المقتضب ١٢٨/٤، وفي رد الأنباري في أسرار العربية ٦٢-٦٤

[٢] ينظر في شرح الجمل ١ / ١٥٩-١٦٠

[٣] ينظر في شرح الكافية الشافية ٣٥٨

[٤] ينظر في أوضح المسالك ٨٨/٢

أمَّا الشَّاهدان الثّاني (في مقيلٍ نحسُه متغيّبِ)، والثّالثُ (عوجاءَ ... سيرُها الليلَ قاصدِ)، فنجدُ المانعين ينكرون الاستشهادَ بهما على تقدّمِ الفاعلِ، عامدِين إلى تأويلِهما بما يُخرِجُهما عن وجهِ استشهادِ الكوفيّين، وتخريجاتُهم على النّحو الآتي:

أوّلًا: ما أُوّلَ به الشّاهدُ (في مقيلٍ نحسُه متغيّبِ):

١- أن يكونَ قولُه (نحسُه) مرفوعًا بـ(مقيلٍ)، وهو مصدرٌ وُضعَ موضعَ اسمِ الفاعلِ، كأنَّه قيلَ: قائلٍ نحسُه.

٢- أن يكونَ قولُه (نحسُه) مرفوعًا بـ(مقيلٍ)، وهو اسمُ مفعولٍ مِن قلتُه بمعنى أقلتُه، أي: فسختُ عقدَ مبايعتِه، فاستُعمِلَ في موضعِ (متروكٍ) مجازًا.

٣- أن يكونَ قائلُه أرادَ: نحسُه متغيّبيّ، بياءِ المبالغةِ، كقولِهم في أحمرَ: أحمريّ، وفي دوارٍ: دواريّ، وخُفّفَت الياءُ للوقفِ.

ثانيًا: ما أُوّلَ به الشّاهدُ (عوجاءَ ... سيرُها الليلَ قاصدِ):

١- أن يكونَ قولُه (قاصدِ) صفةً لـ(عوجاءَ)، وحُذفَت منه التّاءُ كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ.

٢- أن يكونَ صفةً لـ(راكبٍ)، و(سيرُها الليلَ) جملةٌ اعتراضيةٌ لا في موضعِ الصفةِ لـ(عوجاء)[٣].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (مشيُها وئيدا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (الجمالِ)، والرّتبةِ، والملابسةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للمبتدأ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ رفعِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وقوعِ الجملةِ في محلّ نصبٍ على الحاليّةِ، حيثُ عُدلَ عن علامةِ إعرابِ المفردِ إلى إعرابِ موقعِ الجملةِ؛ لأنَّ الخبرَ في الأصلِ حالٌ مِن الاسمِ المجرورِ (الجمالِ).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (نحسُه متغيّبِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (مقيلٍ)، والرّتبةِ، والتّبعيّةِ بجملةِ الوصفِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للمبتدأ.

---

[١] ينظر في شرحه على الألفية ١٧٠

[٢] ينظر في معاني القرآن ٤٢٤/٢

[٣] ينظر إلى شرح التسهيل ١٠٨/٢، وينظر لهذه التخريجات كاملةً مفصّلةً منسوبةً إلى أصحابها في التذييل والتكميل ١٧٦/٦-١٧٨

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ رفعِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وقوعِ الجملةِ في محلّ جرّ صفةٍ حيثُ عُدلِ عن علامةِ إعرابِ المفردِ إلى إعرابِ موقعِ الجملةِ؛ لأنَّ الخبرَ في الأصلِ صفةٌ للاسمِ المجرورِ (مقيلٍ).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (سيرُها الليلَ قاصدِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (عوجاءَ)، والظّرفيّةِ، والرّتبةِ، والتّبعيّةِ بجملةِ الوصفِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للمبتدأ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ رفعِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وقوعِ الجملةِ في محلّ جرّ صفةٍ، حيثُ عُدلِ عن علامةِ إعرابِ الخبرِ إلى إعرابِ موقعِ الجملةِ؛ لأنَّ الخبرَ في الأصلِ صفةٌ للاسمِ المجرورِ (عوجاءَ).

والمتأمّلُ في الشّواهدِ الثّلاثةِ يجدُ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ في كلّ مِن (وئيدا، متغيّبِ، قاصدِ) هي محورُ الخلافِ بينَ النّحاةِ مِن بصريّين وكوفيّين؛ وفي ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ أرى أنَّ المفردَ الذي كانَ يستحقُّ الرفعَ باعتبارِه خبرًا لاسمٍ قبلَه يفتقرُ إليه على قرينةِ الإسنادِ قد عُدلَ عن علامةِ رفعِه إلى الإعرابِ الذي يستحقُّه موقعُ الجملةِ كما مرَّ معَنا في المسألةِ الرابعةِ؛ فالخبرُ في الشّواهدِ الثلاثةِ عمومًا منصوبٌ أو مجرورٌ؛ لمحًا لموقعِ الجملةِ الاسميّةِ مِن الإعرابِ ترخّصًا.

المسألة ٩: إنابةُ المصدرِ أو الجارّ والمجرورِ عن الفاعلِ معَ وجودِ المفعولِ به:

لا ينوبُ المصدرُ ولا الجارُّ والمجرورُ عن الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به عندَ جمهورِ البصريين إلا في الشّعرِ، وأجازَ الكوفيّون إنابتَهما في سائرِ الكلامِ[١]، وعلى رأسِهم الفرّاءُ[٢]، ووافقَهم ابنُ مالكٍ[٣]؛ أمَّا الأخفشُ، فاشترطَ تقدّمَهما[٤]. وفي هذه المسألةِ شواهدُ، أوّلُها قولُ جريرٍ:

١٩- فلو ولدَت قفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

وثانيها قولُ يزيدُ بنِ القعقاعِ:

٢٠- أُتيحَ لي مِن العدا نذيرا
بهِ وُقيتُ الشرَّ مستطيرا

[١] ينظر في التبيين عن مذاهب النحويين المسألة ٣٨ والمسألة ٣٩، وفي شرح المفصّل ٣١٣/٤-٣١٤، وفي شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١

[٢] ينظر في معاني القرآن ٢١٠/٢

[٣] ينظر في شرح التسهيل ١٢٨/٢

[٤] ينظر إلى رأيه في المرجع السابق، وفي شرح الرضي على الكافية الشافية ٢٢٠/١

وإنابةُ غيرِ المفعولِ به في تلك الشواهدِ عندَ جمهورِ البصريين والبغداديين ضرورةٌ شاذّةٌ؛ قالَ ابنُ جني عن الشّاهدِ الأوّلِ: " أقامَ حرفَ الجرّ ومجرورِه مقامَ الفاعلِ وهناكَ مفعولٌ بهِ صحيحٌ، قيلَ: هذا مِن أقبحِ الضرورةِ، ومثلُهُ لا يعتدُّ أصلًا، بل لا يثبتُ إلا محتقرًا شاذًّا"[1].

وذهبَ فريقٌ إلى أنَّ النائبَ في الشّاهدِ ليسَ الجارَّ والمجرورَ، بل هو ضميرُ المصدرِ المفهومِ، ومنهم ابنُ الشّجريّ[2]، والعكبريّ[3]. وقيلَ: إنَّ (الكلابَ) منصوبٌ بالفعلِ (ولدَت)، و(جروَ كلبٍ) منصوبٌ على النّداءِ، وحينئذٍ يخلو الفعلُ (سُبَّ) من مفعولٍ، والتقديرُ: فلو ولدت قفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لسُبَّ السبُّ بذلك الجروِ[4].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابَ) قرائنُ ربطِ جوابِ (لو) باللامِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ الباءِ، والتّبعيّةِ بالإبدالِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ رفعِ نائبِ الفاعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ؛ إذ يصحُّ الابتداءُ بـ(الكلابِ)، فيُخبرُ عن المبتدأ بالجملةِ الفعليّةِ (الكلابُ سُبَّت بذلك الجروِ). أمَّا تأنيثُ الفعلِ، فليس واجبًا بصرفِ النّظرِ عن الفصلِ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ اسمُ جنسٍ، أي: لسُبَّ جنسُ الكلابِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (أُتيحَ لي مِن العدا نذيرا) قرائنُ صيغةِ الفعلِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ اللامِ، و(مِن)، والملابسةِ بتقديمِ الصّفةِ على المصوفِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ رفعِ نائبِ الفاعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ إذ يصحُّ الابتداءُ بـ(نذيرٍ)، فيُخبرُ عن المبتدأ بالجملةِ الفعليّةِ (نذيرٌ مِن العدا أُتيحَ لي).

ولا شكَّ عندي أنَّ البصريّين مصيبون في قولِهم: إنَّه لا ينوبُ عن الفاعلِ غيرُ المفعولِ بهِ إن وُجدَ؛ لأنَّ الفعلَ يفتقرُ افتقارًا متأصّلًا إلى اسمٍ يُسندُ إليه، فلا يستغني عنه بغيرِهِ إذا كانَ موجودًا. والإقامةُ مقامَ الفاعلِ لا يُستدلُّ عليها بالعلامةِ الإعرابيّةِ فحسبُ؛ فقد يكونُ المفعولُ مضمرًا، نحوَ: كرَّمَك الأستاذُ في الحفلِ، فإن بُنيَ الفعلُ للمفعولِ، فلا مفرَّ مِن استبدالِ ضميرِ الرّفعِ بضميرِ النّصبِ: كُرّمتَ في الحفلِ، ولا يُقالُ: كُرّمَكَ في

---

[1] الخصائص ٣٩٧/١

[2] ينظر في أماليه ٥١٨/٢

[3] ينطر في التبيين عن مذاهب النحويين ٢٧٢

[4] ينظر في المرجع السابق، وفي شرح المفصل ٣١٥/٤

الحفلِ، أو: كُرّمَ في الحفلِ إيّاكَ، فكيفَ إذًا ينوبُ غيرُ المفعولِ في هذه الحالةِ؟! ومما يدلُّ أيضًا على عدمِ إنابةِ غيرِ المفعولِ أنّ قولَكَ: يُكرّمُ في الحفلِ زيدٌ، يجوزُ فيه الابتداءُ بنائبِ الفاعلِ، فتقولُ: زيدٌ يُكرّمُ في الحفلِ، فلا يمكنُ أن يكونَ النّائبُ غيرَ الضميرِ العائدِ إلى زيدٍ، ولولا تقديرُهُ لخلَت جملةُ الخبرِ مِن الرّابطِ بينَها وبينَ المبتدأِ.

وفي المسألةِ شاهدٌ ثالثٌ، هو قولُ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

لم يُعـــــــــنَ بالعليـــــــــاءِ إلا ســـــــــيّدا
ولا شـــــــــفى ذا الغـــــــــيّ إلا ذو هـــــــــدى

وأرى أنَّ التّرخّصَ فيه لم يكن في علامةِ رفعِ نائبِ الفاعلِ، بل في علامةِ رفعِ الفاعلِ؛ فالفعلُ (عُنِيَ) يُبنى للفاعلِ على صورةِ المبنيّ للمفعولِ، ومثلُه الفعلُ (هُرِع) في قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ﴾ هود: ٧٨، وفي لسانِ العرب: "وحكى ابنُ الأَعرابيّ وحدَه: عَنِيتُ بأَمرِه، بصيغةِ الفاعلِ، عنايةً وعُنِيًّا فأَنا به عَنٍ، وعُنِيتُ بأَمرِك فأَنا مَعنِيٌّ، وعَنِيتُ بأَمرك فأَنا عانٍ. وقالَ الفرّاءُ: يُقالُ: هو مَعنِيٌّ بأَمرِه وعانٍ بأَمرِه وعَنٍ بأَمرِه بمعنًى واحدٍ. قالَ ابنُ برى: إذا قلتَ: عُنِيتُ بحاجتِك، فعدّيتَه بالباءِ، كانَ الفعلُ مضمومَ الأوّلِ، فإذا عدّيتَه بـ(في)، فالوجهُ فتحُ العينِ، فتقولُ: عَنِيت؛ قالَ الشّاعرُ:

إذا لم تكـــن في حاجـــةِ المـــرءِ عانيًـــا نســـيتَ، ولم يَنفعـــك عقـــدُ الـــرّتائمِ

وقالَ بعضُ أهل اللغةِ: لا يُقالُ عُنِيتُ بحاجتِك إلا على معنى قصَدتُها، مِن قولِك عَنَيتُ الشّيءَ أعنِيه إذا كنتَ قاصدًا له؛ فأمَّا مِن العَناءِ، وهو العِنايةُ، فبالفتحِ، نحوَ: عَنَيتُ بكذا وعَنَيتَ في كذا"[1].

وعليه فإنَّ التّرخّصَ في الشّاهدِ وقعَ في علامةِ إعرابِ الفاعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ قرينةِ الإسنادِ.

وفي المسألةِ أيضًا شاهدٌ رابعٌ، هو قولُ الرّاجزِ:

وإنَّمـــــــا يُرضـــــــي المنيـــــــبُ ربَّـــــــه
مـــــــا دامَ معنيًّـــــــا بـــــــذكرٍ قلبَـــــــه

وأرى أنَّ (معنيًّا) اسمُ فاعلٍ على صورةِ اسمِ المفعولِ مِن الفعلِ (عُنِيَ) كما سبقَ بيانُه، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المنيبِ، وقولُه (قلبَه) تمييزٌ منصوبٌ، وهو معرفةٌ كما ذهبَ الفرّاءُ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن

[1] لسان العرب مادة عنا ٣١٤٦

سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ البقرة: ١٣٠، إلى أنَّ (نفسَه) تمييزٌ معرفةٌ[١]، ونحوُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ القصص: ٥٨؛ أمَّا البصريّون، فينكرون تعريفَ التّمييزِ؛ قالَ أبو حيّانَ: "أمَّا ما جاءَ مِن قولِهم: سفهَ زيدٌ نفسَه، وغبنَ رأيَه، ووجعَ بطنَه، وألمَ رأسَه، فتأولوه على تضمينِ الفعلِ ما يتعدّى، فتُنصبُ تلك الأفعالُ على المفعولِ به، أو على انتصابِها على إسقاطِ حرفِ الجرّ، أو على التّشبيه بالمفعولِ به"[٢]. ولا يخفى ما في تأويلاتِهم مِن تكلّفٍ بالغٍ.

المسألة ١٠: إهمالُ (أن) المصدريّةِ:

تنصبُ (أن) المصدريّةُ الفعلَ المضارعَ[٣]. وجاءَت مهملةً في قولِ الشّاعرِ:

٢١- أن تقرآنِ على أسماءَ ويحَكُما ... منّي السّلامَ وألا تُشعرا أحدا

وفي تخريجَ الشّاهدِ رأيان:

١- أنَّ الأداةَ المصدريّةَ (أن) أُهمِلَت بالحملِ على نظيرتِها (ما).
٢- أنَّها المخفّفةُ مِن الثقيلةِ، وقعت موقعَ الناصبةِ.

وقد تضاربَت أقوالُ ابنِ حني وابنِ مالكٍ في نَسبِ كلّ رأيٍ إلى أصحابِه؛ فقد قالَ ابنُ جني عن الشّاهدِ: "وسألتُ أبا عليّ، فقلتُ له: لمَ رفعَ تقرآن؟ فقال: أرادَ (أنَّ) الثّقيلةَ، أي: أنّكما تقرآن، هذا مذهبُ أصحابِنا. وقرأتُ على محمدٍ بن الحسنِ عن أحمدَ بن يحيى في تفسيرِ (أن تقرآن)، قالَ: شبَّه (أن) بـ(ما)، فلم يعملها في صلتِها، وهذا مذهبُ البغداديين ... قالَ أبو عليّ: وأولى (أن) المخفّفةَ مِن الثقيلةِ الفعلَ بلا عوضٍ ضرورةً. وهذا على كلّ حالٍ وإن كانَ فيه بعضُ الصّنعةِ أسهلُ مما ارتكبَه الكوفيّون"[٤]. وبذلكَ يتّضحُ أنّه ينسبُ القولَ بالإهمالِ والحملِ على (ما) إلى الكوفيّين، وينسبُ القولَ بأنَّها المخفّفةُ مِن الثّقيلةِ إلى البصريّين الذين عبّرَ عنهم بـ(أصحابِنا). وذلك ما يخالفُه نقلُ ابنِ مالكٍ حيثُ قالَ عن قراءةِ الرّفعِ لقولِه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ

---

[١] ينظر في معاني القرآن ٧٩/١
[٢] ارتشاف الضرب ١٦٣٣
[٣] ينظر في الأصول ٥٥/١
[٤] سر صناعة الإعراب ٥٤٩

﴿ٱلرَّضَاعَةَ﴾ البقرة: ٢٣٣، وعن الشّاهدِ الشّعريّ: "و(أن) في هذين الموضعين وأشباهِهما هي النّاصبةُ للمضارعِ عند البصريّين، وتُرِكَ إعمالُها حملًا على (ما) أختِها، وهي عندَ الكوفيّين المخفّفةُ، وشذَّ وقوعُها موقعَ النّاصبةِ"[1].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّة:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (أن تقرآن على أسماءَ ،ويحَكُما، منّي السّلامَ، وألا تُشعرا أحدا) قرائنُ الأداةِ المصدريّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (على) و(مِن)، والخالفةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والأداةِ النّافيةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ في غيرِ الفعلِ المضارعِ (تقرآن).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ نصبِه؛ اعتمادًا على اختصاصِ التّضامّ في الشّاهدِ بـ(أن) النّاصبةِ للفعلِ المضارعِ، وعلى التّبعيّةِ بالعطفِ التي تؤكّدُ ذلك الاختصاصِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليه.

وليسَت (أن) في الشّاهدِ هي المخفّفةَ مِن الثّقيلةِ؛ لكنَّها هي في قولِ الشّاعرِ:

علمـــــوا أن يُؤمّلـــــون فجـــــادوا قبـــلَ أن يُســـألوا بأعظـــمَ ســـؤلِ

اعتمادًا على قرينةِ التّضامّ بينَها وبينَ الفعلِ القلبي (علموا)، والفعلُ (يُؤمّلون) مفتقرٌ إلى أداةِ التّنفيسِ السّينِ، ووقعَ الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ اعتمادًا على اختصاصِ التّضامّ بينَ الفعلِ القلبيّ و(أن) المخفّفةِ، وعلى الظّرفيةِ في قولِه (قبلَ) التي تستلزمُ أداةِ التّنفيسِ التي تدلُّ على الاستقبالِ في الشّاهدِ.

المسألة ١١: جزمُ المضارعِ بـ(أن) المصدريّةِ:

ذهبَ بعضُ الكوفيّين إلى أنَّ (أن) قد تجزمُ الفعلَ المضارعَ، وحكى اللحيّانيُّ أنَّها لغةُ بني صباحٍ مِن ضبّةَ، ورُويَ عن الرؤاسيّ أنَّ فصحاءَ العربِ ينصبون بها، ودونَهم قومٌ يرفعون بها، ودونَهم قومٌ يجزمون بها[2]. ومِن شواهدِهم[3] على ذلك قولُ جميلِ بُثينةَ:

٢٢- أحـــاذرُ أن تعلـــمْ بهـــا فتردَّهـــا فتتركَهـــا ثقـــلًا علـــيَّ كمـــا هيـــا

---

[1] شرح التسهيل ٤٤/٢

[2] ينظر في مغني اللبيب ٣٨، وفي الجنى الداني ٢٢٦

[3] لمزيد من الشواهد ينظر ضرائر الشعر ٨٩-٩١

وقولُ امرئ القيس:

٢٣- إذا مـا غـدونا قـالَ ولـدانُ قومِنـا: تعـــالوا إلى أن يأتِنـــا الصّـــيدُ نحطـــبِ

وحكمَ ابنُ عصفورٍ على ما وردَ بالضّرورةِ؛ لكنَّه ذهبَ إلى أنَّه مِن قبيلِ حذفِ علامةِ الإعرابِ، وإسكانِ الآخرِ، وأنَّ الياءَ في الشاهد الثاني (يأتنا) سُكّنَت تخفيفًا، ثمّ حُذفت اجتزاءً بالكسرةِ عنها[١]. واحتجَّ ابنُ هشامٍ بنصبِ الفعلين المعطوفين في الشّاهدِ الأوّل (تردَّها - تتركَها) لترجيحِ الإسكانِ على الضرورةِ، لا على الجزمِ[٢].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (أحاذرُ أن تعلمْ بها، فتردَّها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والأداةِ المصدريّةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والرّبطِ بالضّميرين العائدين على مذكورٍ سابقٍ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الفاءِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ في غيرِ الفعلِ المضارعِ (تعلم).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ نصبِه؛ اعتمادًا على اختصاصِ التّضامّ في الشّاهدِ بـ(أن) النّاصبةِ للفعلِ المضارعِ، وعلى التّبعيّةِ بالعطفِ التي تؤكّدُ ذلك الاختصاصِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (تعالوا إلى أن يأتِنا الصّيدُ نحطبِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والمطابقةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (إلى)، والأداةِ المصدريّةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ في غيرِ الفعلِ المضارعِ (يأتِنا).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ نصبِه؛ اعتمادًا على اختصاصِ التّضامّ في الشّاهدِ بـ(أن) النّاصبةِ للفعلِ المضارعِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليها.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبةِ الجارّ والمجرورِ حيثُ قُدّما على جوابِ الطّلبِ؛ اعتمادًا على وضوحِ تعلّقهمَا بفعلِ الجوابِ (نحطبِ)؛ إذ لا يقبلُ المعنى تعلّقَهما بفعلِ الطّلبِ (تعالوا).

---

[١] ينظر في ضرائر الشعر ٨٩-٩١

[٢] ينظر في مغني اللبيب ٣٨

المسألة ١٢: إثباتُ حرفِ العلّةِ في آخرِ مضارعِ النّاقصِ المجزومِ:

يُجزم مضارعُ النّاقصِ بحذفِ حرفِ العلّة[١]. وجاءَ إثباتُ الياءِ في قولِ قيسِ بنِ زهيرٍ العبسيّ:

٢٤- ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمي بما لاقَت لبونُ بنِ زيادِ؟

وفي قولِ الرّاجزِ:

٢٥- قالَ لها مِن تحتِها وما استوى:
هزّي إليكِ الجذعَ يَجنِيْكِ الجنى

وجاءَ إثباتُ الواوِ في قولِ الشّاعرِ:

٢٦- هجوتَ زبّانَ، ثمّ جئتَ معتذرًا من هجوِ زبّانَ لم تهجو، ولم تدعِ

وجاءَ إثباتُ الألفِ في قولِ رؤبةٍ:

٢٧- إذا العجوزُ غضبت فطلّقِ
ولا تَرضّاها ولا تَملّقِ

وظاهرُ كلامِ الفراءِ يشيرُ إلى جوازِ الإثباتِ[٢]. وقصرَهُ ابنُ مالكٍ على الضرورةِ[٣]، ووافقَهُ الرّضيُّ[٤]، وابنُ هشامٍ[٥]. ونقلَ أبو حيّانَ عن بعضِ النّحاةِ أنَّ مِن العربِ مَن يقرُّ هذه الحروفَ مع الجازمِ في سعةِ الكلامِ، وأنَّ بعضَهم لا يقرُّها معَ الجازمِ إلا في الضرورةِ[٦].

وذهبَ بعضُهم إلى تأويلِ الإثباتِ على وجهين لا يخرجان عن حكمِ الضّرورةِ فيما ثبتا فيه قطعًا، وهما:

الوجهُ الأوّلُ: أنَّ الواوَ والياءَ عُوملتا معاملةَ الحرفِ الصّحيحِ، فظهرَت حركةُ الرّفعِ عليهما؛ كأنَّ الفعلَ المعتلَّ بهما مرفوعٌ بضمةٍ ظاهرةٍ (يأتيُ)، (يجنيُ)، (يهجوُ)، فلمَّا جُزمَ الفعلُ، سقطَت الحركةُ، وكانَ السّكونُ علامةَ الجزمِ. وهذا مذهبُ سيبويهِ[٧]، وابنِ السّراجِ[١]، وابنِ الشّجريّ.[٢] وهو مذهبٌ لا يصحُّ معَ الشّاهدِ (ولا

---

[١] ينظر في المقتضب ١٦٦/٣، وفي الجمل ٥

[٢] ينظر في معاني القرآن ١٦١/١، ١٨٧/٢-١٨٨

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٥٥/١

[٤] ينظر في شرحه على الكافية ٢٥/٤

[٥] ينظر في أوضح المسالك ٧٦/١

[٦] ينظر في التذييل والتكميل ٢٠٨/١

[٧] ينظر في الكتاب ٣١٦/٣

تَرضّاها)؛ لأنَّ الألفَ لا تظهرُ عليها الحركةُ المقدّرةُ، ولا يجوزُ لذلك إجراءُ ما هي فيه مجرى الصّحيحِ؛ ولأنّهُ إذا حُذِفَت الحركةُ المقدّرةُ على الألفِ في مثلِ (يخشى)، وجبَ أن يرجعَ حرفُ العلّةِ إلى أصلِهِ، فيقالَ: لم يخشَي؛ لأنّ الياءَ قُلِبَت ألفًا لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فإن ذهبَت الحركةُ للجزمِ، وجبَ تصحيحُها لذهابِ الحركةِ منها[٣]. وذلك ما دعا ابنَ عصفورٍ إلى القولِ: إنَّ (لا) في (ولا تَرضّاها) نافيةٌ، والواوُ واوُ الحالِ، وجملةُ (ولا تَملّقِ) جملةُ نهيٍ معطوفةٌ على جملةِ الأمرِ (طلّقِ)[٤]. ورأى أبو عليّ الفارسيّ أنَّ الألفَ ثبتَت في موضعِ الجزمِ تشبيهًا بالياء[٥]، ووافقَه ابنُ الشّجريّ[٦]. ونصَّ ابنُ جني على أنَّ بعضَ الرّواةِ قد روى الشّاهدَ على الوجهِ الأعرفِ: ولا تَرضّها ولا تَملّقِ[٧].

الوجهُ الثّاني: أنَّ أحرفَ العلّةِ (الألفَ، والواوَ، والياءَ) ليسَت لامًا للفعلِ، بل اللّامُ محذوفةٌ للجزمِ، ثمّ أُشبِعَت الحركاتُ التي تسبقُ اللّامَ المحذوفةَ، فنشأَ عن إشباعِها حرفًا غيرَ المحذوفِ. وهذا مذهبُ أبي البركاتِ الأنباريّ[٨].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقَت لبونُ بني زيادِ) قرائنُ الأداةِ الاستفهاميّةِ، والأداةِ النّافيّةِ، والإسنادِ إلى محذوفٍ يدلُّ عليه ما بعدَ الفعلِ، والتّعديةِ، والملابسةِ، والرّبطِ بواوِ الحالِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على المبتدأ في الجملةِ الحاليّةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ في غيرِ الفعلِ المضارعِ (يأتيك).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ جزمِه؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ الجازمةِ والفعلِ؛ إذ لا تكونُ العلامةُ الإعرابيّةُ إلا مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليه.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ فاعلِ الفعلِ (يأتيك)؛ اعتمادًا على الجملةِ الحاليّةِ التي توضّحِ ذلك الفاعلِ المحذوفِ، والتّقديرُ: ألم يأتيكَ النبأُ. وقيلَ: الباءُ زائدةٌ في قولِه (بما

---

[١] ينظر في الأصول ٤٤٣/٣

[٢] ينظر في أماليه ١٢٨/١

[٣] ينظر في التذييل والتكميل ٢٠٨/١

[٤] ينظر في ضرائر الشعر ٤٦-٤٧

[٥] ينظر في الحلبيات ٩٣

[٦] ينظر في أماليه ١٢٩/١

[٧] ينظر في سر صناعة الإعراب ٧٩

[٨] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠

لاقَت)، والموصولُ الفاعلُ. فيكونُ ذلك ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الزيادةِ؛ لكنَّ قبولَ الحرفِ لمعنًى يصحُّ له مرجّحٌ لعدمِ زيادتِه في رأيي.

وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ ثالثٌ في الرّبطِ ما بينَ الصّلةِ والموصولِ في قولِه (بما لا قَت)؛ اعتمادًا على التّعديةِ التي تشيرُ إلى افتقارِ الفعلِ إلى مفعولٍ به، فإن استلزمَ الفعلُ تقديرَ مفعولٍ، عُلمَ أنَّ ذلك المفعولَ ضميرٌ يعودُ على الموصولِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (هزّي إليك الجذعَ يَجنِيْكِ الجنى) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرِ (إلى)، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ للمفعولِ به (الجذعَ).

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ جزمِ الفعلِ المضارعِ جوابِ الطّلبِ؛ اعتمادًا على وضوحِ وقوعِ الفعلِ جوابًا للطّلبِ، وعلى انتفاءِ اللّبسِ بوقوعِ الفعلِ في محلّ نصبِ حالٍ؛ إذ لا يمكنُ أن يكونَ الجنيُ ملابسًا للهزّ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (لم تهجو ولم تدعِ) قرائنُ الأداةِ النّافيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، وتعديةِ الفعلين إلى مفعولٍ مفهومٍ ممّا قبلَه، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ جزمِ الفعلِ المضارعِ (تهجو)؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ الجازمةِ والفعلِ، وعلى التّبعيّةِ التي جاءَت وفقَ ما يقتضيه الإعرابِ في التّابعِ والمتبوعِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةِ الشّاهدِ عليه.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ، وفي الرّبطِ معًا؛ اعتمادًا على تقدّمِ ذكرِ المفعولِ الذي تستلزمُه تعديةِ الفعلِ، فإن كانَ متقدّمًا، عُلمَ أنَّ المفعولَ ضميرُ ربطٍ يعودُ عليه، والتّقديرُ: لم تهجُه ولم تدعه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (لا تَرضّاها ولا تَملّق) قرائنُ الأداةِ النّاهيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (العجوزُ)، والمطابقةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ إعرابِ الفعلِ المضارعِ (تَرضّى)؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ الجازمةِ والفعلِ، وعلى التّبعيّةِ التي جاءَت وفقَ ما يقتضيه الإعرابِ في التّابعِ والمتبوعِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةِ الشّاهدِ عليه.

المسألة ١٣: إهمالُ (لم) النّافيةِ:

يُجزمُ الفعلُ المضارعُ بـ(لم)[١]. وجاءَت مهملةً في قولِ الشّاعرِ:

٢٨- لــولا فــوارسُ مِــن ذهــلٍ وأســرتهم يــــومَ الصـــــليفاءِ لم يوفـــــون بالجـــــارِ

وفي قولِ الآخرِ:

٢٩- وأمســـوا بهـــا ليـــلَ لـــو أقســـموا علـــــى الشـــــمسِ حـــــولين لم تطلـــــعُ

وحكمَ ابنُ جني على إهمالِها بالضّرورةِ تارةً، وبالشّذوذِ تارةً أخرى، مبرّرًا بالحملِ على (لا) النّافية[٢]. وهو عندَ ابنِ عصفورٍ ضرورةٌ بالحملَ على (ما)[٣]، ووافقَه الرضيُّ في حكمِ الضّرورةِ مِن غيرِ نصّ على الحملِ[٤]؛ أمَّا ابنُ ابنُ يعيشَ فجعلَهُ شاذًّا[٥]. ونقلَ ابنُ هشامٍ عن ابنِ مالكٍ أنَّ الرفعَ لغةٌ[٦].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لم يوفون بالجارِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والمطابقةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ جزمِ الفعلِ المضارعِ؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ النّافيةِ والفعلِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لم تطلعُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على (الشّمسِ)، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علامةِ جزمِ الفعلِ المضارعِ؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ النّافيةِ والفعلِ، وعلى كونِ العلامةِ الإعرابيّةِ مطلبًا وظيفيًّا للأداةِ لا تتوقّفُ دلالةُ الشّاهدِ عليه.

---

[١] ينظر في الأصول ٥٥/١

[٢] ينظر في الخصائص ٣٨٨/١، وفي سر صناعة الإعراب ٤٤٨

[٣] ينظر في ضرائر الشعر ٣١٠

[٤] ينظر في شرحه على الكافية ٨٢/٤

[٥] ينظر في شرح المفصل ٢١٤/٤

[٦] ينطر في مغني اللبيب ٣٠٦

المسألة ١٤: إعمالُ (إذا) و (لو) عملَ أدواتِ الشّرطِ الجازمةِ:

جاءَ إعمالُ (إذا) عملَ أدواتِ الشرطِ الجازمةِ في قولِ الشّاعرِ:

٣٠- استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تصبكَ خصاصةٌ فتجمّلِ

وجاءَ إعمالُ (لو) عملَها في قولِ امرأةٍ مِن بني الحارثِ بن كعب:

٣١- لو يشأ طارَ به ذو ميعةٍ لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَل

فأمَّا الجزمُ بـ(إذا)، فلا خلافَ في وقوعِه في الضّرورةِ[١]، وأمَّا الجزمُ بـ(لو)، فجعلَه ابنُ الشّجريّ ضرورةً[٢]، وخرّجَ الجمهورُ الشّاهدَ على إسكانِ ضمّةِ الإعرابِ تخفيفًا، لا جزمًا[٣].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّل (إذا تصبك خصاصةٌ فتجمّل) قرائنُ الظّرفيّةِ التي تتضمّنُ معنى الشّرطِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، وربطِ الجوابِ بالفاءِ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ بجزمِ فعلِ الشّرطِ؛ حملًا على عملِ النّظيرِ في المعنى: (متى) الظّرفيّةِ الشّرطيّةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لو يشأ طارَ به ذو ميعةٍ) قرائنُ الأداةِ الشّرطيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ إلى مفعولٍ محذوفٍ مفهومٍ ممّا بعدَه، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّبطِ بالضّميرين المستترِ والظّاهرِ العائدين على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في العلامةِ الإعرابيّةِ بجزمِ فعلِ الشّرطِ؛ حملًا على عملِ النّظيرِ في المعنى: (إن) الشّرطيّةِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ مفعولِ فعلِ الشّرطِ؛ اعتمادًا على ذكرِ ما يشيرُ إليه في السّياقِ بقولِه (طارَ بهِ)، والتّقديرُ: لو يشأ الطّيرانَ.

---

[١] ينظر في الكتاب ١/١٣٤، وفي ارتشاف الضرب ١٨٦٦

[٢] ينظر في أماليه ٢/٨٣

[٣] ينظر في مغني اللبيب ٨٠٥

خلاصةُ الترخّصِ في قرينةِ العلامةِ:

لا شكَّ أنَّ قرينَةَ العلامَةِ هي الميزةُ الأعلى بينَ اللّغةِ الفصيحةِ واللّغةِ العاميّةِ، والالتزامُ بها يُعدُّ أعلى مراتبِ الفصاحةِ والبيانِ؛ لكنَّ الترخّصَ فيها واردٌ عن العربِ، ولا يمكنُ إنكارُه. ويتّضحُ مما سبقَ أنّه لا يُترخّصُ فيها إلا إذا كانَت زائدةً على مطالبِ وضوحِ المعنى. ومتى كانَ لها أثرٌ في منعِ اللّبسِ، أُلتزمَ بها التزامًا صارمًا، فلا يسوّغُ اطّراحَها توافرُ القرائنِ الأخرى؛ فقرائنُ الصّيغةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والمطابقةِ، والرّتبةُ لا تغني عن العلامةِ الإعرابيّةِ في مثلِ قولِك: أكرمَ محمدٌ خالدًا، إذ يصحُّ الإسنادُ إلى كلا الاسمين محمدٍ وخالدٍ معَ إمكانِ التّقديمِ والتّأخيرِ بينَهما بناءً على ظهورِ العلامةِ، فإذا كانت خفيّةً، كانَ خفاؤها موجبًا للالتزامِ بالرّتبةِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ في نحوِ: أكرمَ موسى عيسى. وكذلك لا تغني قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ عن العلامةِ الإعرابيّةِ في مثلِ قولِك: كانَ زيدٌ أخاك، كما مرَّ معنا في المسألةِ الثّالثةِ.

المبحثُ الثاني: الترخّصُ في قرينةِ الرّتبةِ

عدَّ د. تمّام حسّان الرّتبةَ فرعًا عن التّضامّ، إذ لا رتبةَ لغيرِ مُتضامَّين، وأشارَ إلى أنَّ الترخّصَ في الرّتبةِ يتّضحُ أوّلًا في عدمِ حفظِها، وفي الاعترافِ بوجودِ رتبةٍ غيرِ محفوظةٍ في النّحوِ[1]. ولم يكن الترخّصُ عندَهُ خاصًّا بالرّتبِ غيرِ المحفوظةِ، بل هوَ واردٌ في الرّتبِ المحفوظةِ أيضًا، وقد استشهدَ على الترخّصِ فيهما بما يأتي[2]:

أولًا: شواهدُهُ على الترخّصِ في الرّتبِ المحفوظةِ:

١- تقديمُ الحالِ جملةً لا مفردًا في قولِه تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾ هود: ٣٨، أي: كلمّا مرّوا عليهِ وهو يصنعُ الفلكَ سخروا منه؛ وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ هود: ٤٢، أي: ناداهُ وهيَ تجري بهم. وهذا القولُ في الآيتين خاصٌّ به، وقد وقعَ التّرخّصُ في الآيتين الكريمتين؛ اعتمادًا على وضوحِ قرينةِ الملابسةِ.

٢- تقديمُ ضميرِ الفصلِ على اسمِ (لكنَّ) في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ الكهف: ٣٨، على أحدِ التّأويلين، والأصلُ: لكنَّ ربي هو اللهُ. أمّا على اعتبارِ الضّميرَ للشّانِ، فلا شاهدَ في الآيةِ. والوجهُ الثّاني الأرجحُ في رأيي، والأصلُ: لكن أنا هو اللهُ ربّي، فسقطَت همزةُ (أنا)، وأُدغمَت النّونُ في نونِ (لكن) المخفّفةِ[3]، وذلك ترخّصٌ في البنيةِ؛ اعتمادًا على المطابقةِ في الإفرادِ، إذ لو كانَت (نا) ضميرُ جمعٍ، لقيلَ: لكنّا هو اللهُ ربُّنا.

٣- تأخّرُ رتبةِ (لا) عن موضعِها في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓـُٔ﴾ غافر: ٥٨، أي: ولا الذينَ آمنوا وعملوا الصّالحاتِ والمسيءُ. وجمهورُ النّحاةِ يرى أنَّ (لا) زائدةٌ للتّوكيدِ[4]، وأرى أنَّ المعطوفَ (والذين آمنوا وعملوا الصّالحاتِ) تقدّمَ على المعطوفِ عليه (ولا المسيء) كما سيأتي في الفقرةِ الرابعةِ،

---

[1] ينظر في اللغة العربيّة معناها ومبناها ٢٠٧، ٢٣٦

[2] ينظر لشواهده على الترخّص في الرتبة في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٦–٢٣٧، وفي البيان في روائع القرآن ٢٢٧–٢٢٨

[3] ينظر في الدرّ المصون ٤٩٢/٧–٤٩٣

[4] ينظر في المرجع السابق ٤٩٢/٩

والأصلُ: وما يستوي الأعمى والبصيرُ ولا المسيءُ والذينَ آمنوا وعملوا الصّالحاتِ؛ أقولُ ذلك؛ اعتمادًا على المقابلةِ بين الأعمى والمسيءِ، وبينَ البصيرِ والذينَ آمنوا وعملوا الصّالحاتِ. أمَّا (لا) الثّانيةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ فاطر: ١٩ - ٢٠، فزائدةٌ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وعلى المقابلةِ بينَ الظّلماتِ والنّورِ، كما قُوبلَ بينَ الأعمى والبصيرِ.

٤- تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه في قولِ الأحوصِ:

ألا يا نخلـــــةً مِـــــن ذات عـــــرقٍ عليـــــكِ ورحمـــــةُ اللهِ السّـــــلامُ

وقد بيّنَ في هذا الشّاهدِ أنّ الترخّصَ في الرّتبةِ وقعَ؛ اعتمادًا على ما بينَ المتعاطفين مِن شهرةٍ في التّعاطفِ حتى أصبحا كالمثلِ، وعلى حفظِ الرّتبةِ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوف، وعلى توسّطِ المعطوفِ بينَ الخبرِ المقدّمِ والمبتدأِ مما جعلَه ما يزالُ في حيّزِ الجملةِ. واستشهدَ أيضًا على تقديمِ المعطوفِ بقولِ حسّانِ بنِ ثابتٍ:

لعـــــنَ الإلـــــهُ وزوجَهـــــا معهـــــا هنـــــدَ الهنـــــودِ طويلـــــةِ البظـــــرِ

ولم يبيّنَ في هذا الشّاهدِ القرائنَ التي اعتمدَ عليها الشّاعرُ ليترخّصَ في رتبةِ المعطوفِ. وفي نظري أنَّ الترّخّصَ وقعَ؛ اعتمادًا على الرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المعطوفِ عليه، وعلى حفظِ الرّتبةِ في التّضامّ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ.

ثانيًا: شواهدُهُ على الترخّصِ في الرّتبِ غيرِ المحفوظةِ:

١- تقديمُ الخبرِ على المبتدأ في قولِهم: (مشنوءٌ مَن يشنؤك، وتميميٌّ أنا). ووقعَ الترّخّصُ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ إذ لا يمكنُ أن يكونَ الوصفُ إلا مسندًا لمن يصحُّ الإسنادُ إليه.

٢- عودُ الضّميرِ على متأخّرٍ لفظًا، كضميرِ الشّأنِ أو القصّةِ، في قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ الحج: ٤٦، ونحوِ: (خافَ ربَّهُ عمرُ)، (وزانَ نورُهُ الشجّرَ)، (وفي بيتهِ يُؤتى الحكمُ). وهو إن كانَ قد مثّلَ بما مضى على الترخّصَ في رتبةِ المرجعِ، فهو لم يتطرّق إلى حكمِ تقديمِ المفعولِ وتأخيرِه في المثالين: خافَ ربَّهُ عمرُ، وزانَ نورُهُ الشّجرَ؛ ولذلك رأيتُ أن أدرسَ الترخّصَ في مسألةٍ خاصّةٍ.

وباستقراءِ الشّواهدِ المحكومِ عليها بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ وجدتُ ما يُحملُ على الترّخّصِ في الرّتبةِ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: تقديمُ الخبرِ المقترنِ بـ(إلا):

يُؤخّرُ الخبرُ وجوبًا إذا كانَ مقترنًا بـ(إلا)[١]. وخالفَ ذلك الكُميتُ في قولِه:

٣٢- فيا ربّ هل إلا بكَ النّصرُ يُرتجى عليهم، وهل إلا عليكَ المعوّلُ

وهذا التقديمُ ضرورةٌ شعريّةٌ عندَ ابنِ مالكٍ[٢]، وابنِ هشامٍ[٣]. وحكمَ عليهِ ابنُ عقيلٍ بالشّذوذِ[٤]، وبحكمِهِ حكمَ الأشمونيّ[٥]؛ أمّا الشّاطبيُّ، فعدَّهُ نادرًا لا يُقاسُ عليه[٦].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (هل إلا بك النّصرُ يُرتجى عليهم، وهل إلا عليك المعوّلُ) قرائنُ الأداةِ (هل)، والتّضامّ، والإسنادِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ الباءِ و(على)، والرّبطُ بالضّميرين المستترِ والظّاهرِ العائدين على مذكورين سابقين، والعلامةِ الإعرابيّةِ للمبتدأِ، وأداةُ الحصرِ (إلا)، والملابسةِ، والتبعيّةِ بينَ الجملتين بأداةِ العطفِ الواوِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ الخبرِ المحصورِ بـ(إلا)؛ اعتمادًا على افتقارِ الأداةِ (هل) إلى ضميمتِها الاسميّةِ، وعلى تنافي التضّامّ بينَها وبينَ أداةِ الحصرِ وضميمتِها إلا أن تكونا مؤخّرتين حكمًا عن الاسمِ، وحينَ اتّضحَت العلاقةُ بينَ مكوّناتِ الجملتين أُمِنَ اللبسُ بتقديمِ الخبرِ المحصورِ.

وذهبَ ابنُ هشامٍ إلى أنَّ الخبرَ في الشّطرِ الأوّلِ هو الجملةُ الفعليةُ، (ما النّصرُ يُرتجى إلا بك)[٧]. لكنَّ حَصرَ الخبرِ في الجملةِ المعطوفةِ قرينةٌ على حصرِه في الجملةِ المعطوفِ عليها، إضافةً إلى أنَّ قصرَ النّصرِ على الجارّ والمجرورِ أبلغُ مِن قصرِ الرجاءِ عليهما؛ لأنَّ كلّ نصرٍ مِن الله تعالى وإن كانَ الغافلُ يرجوهُ مِن غيرِهِ؛ وبذلك تكونُ الجملةُ الفعليّةُ في محلّ نصبٍ على الحاليّةِ.

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ٢٩٨/١

[٢] ينظر في المرجع السّابق

[٣] ينظر في أوضح المسالك ٢٠٩/١

[٤] ينظر في شرحه على الألفيّة ٢٣٥/١

[٥] ينظر في شرحه على الألفية ٩٩

[٦] ينظر في المقاصد الشافية ٧٢/٢

[٧] ينظر في تخليص الشواهد ١٣٩

المسألة ٢: تقديمُ معمولِ خبرِ (كانَ) وأخواتِها على الاسمِ:

لا يلي (كانَ) وأخواتِها معمولُ الخبرِ ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا[١]. وجاءَ خلافُ ذلكِ في قولِ الفرزدقِ:

٣٣- قنافــذُ هــدّاجونَ حــولَ بيــوتِهم بمــا كــانَ إيّاهــم عطيّــةُ عــوّدَا

وفي قولِ الشّاعرِ:

٣٤- باتَــت فــؤادِيَ ذاتُ الخــالِ ســالبةً فــالعيشُ إن حُــمَّ لي عــيشٌ مِــن العــدمِ

وفي قولِ الآخرِ:

٣٥- لئن كانَ سلمى الشّيبُ بالصدّ مغريًا لقــد هــوّنَ الســلوانَ عنهــا الــتحلّمُ

ولم يرَ البصريّون في الشّاهدِ الأوّلِ حجّةً، وفسّروهُ على أنّ اسمَ (كانَ) ضميرُ الشّأنِ، والخبرُ جملةٌ اسميّةٌ، وقيلَ: (كانَ) زائدةٌ، وقيلَ: اسمُها ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على (ما)[٢]. لكنَّ الشّاهدين الثّاني والثّالثَ كانا أكثرَ صراحةً؛ إذ يمتنعُ تقديرُ ضميرِ الشأنِ بنصبِ الخبرين (سالبةً – مغريًا) بعدَ ظهورِ قرينةِ العلامةِ الإعرابيّةِ؛ ولذلك حكمَ ابنُ هشامٍ بتعيّنِ الحكمِ عليهما بالضّرورةِ[٣]، وتبعَهُ الأشمونيُّ[٤]؛ لكنَّ أبا حيّانَ احتملَ أن يكونَ (فؤاديَ) ليسَ معمولًا لـ(سالبةً)، ولا (سلمى) معمولًا لـ(مغريًا)، بل هما مناديان[٥].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (بما كانَ إيّاهم عطيّةُ عوّدَا) قرائنُ النّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والتّضامّ، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بضّميرِ الجمعِ العائدِ على (عطيّةَ)، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ معمولِ الخبرِ؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ الذي يفتقرُ إلى ضميرِ النّصبِ المتقدّمِ.

---

[١] ينظر في الكتاب ٧٠/١، وفي المقتضب ٩٨/٤-١٠١

[٢] ينظر إلى جملة الآراء في تخليص الشواهد ٢٤٧-٢٤٨

[٣] ينظر في المرجع السّابق وفي أوضح المسالك ٢٥١/١

[٤] ينظر في شرحه على الألفيّة ١١٦

[٥] ينظر في التذييل والتكميل ٢٤٣/٤

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ (ما)؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ إلى مفعولين، وبعدَ أن تقدّمَ المفعولُ الأوّلُ، وحُذفَ المفعولُ الثّاني فُهمَ أنَّ المحذوفِ ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ لا يتأتّى اتّصالُه بالفعلِ، والأصلُ: عوّدَهموه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (باتَت فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في رتبةِ معمولِ الخبرِ؛ اعتمادًا على تعديةِ اسمِ الفاعلِ الذي يفتقرُ إلى الاسمِ المتقدّمِ، وعلى المطابقةِ بينَ النّاسخِ واسمِه في التّأنيثِ؛ إذ ينفي ذلك أن يكونَ الاسمُ المذكّرُ المقدّمُ اسمًا للنّاسخِ المؤنّثِ، وإن لم تظهر علامةُ النّصبِ، فإنَّ الدّلالةَ المعجميّةَ لاسمِ الفاعلِ تطلبُ مفعولًا به، ولا يمكنُ أن تسلبَ ذاتُ الخالِ غيرَ الفؤادِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (كانَ سلمى الشّيبُ بالصدّ مغريًا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ الباءِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في رتبةِ معمولِ الخبرِ؛ اعتمادًا على تعديةِ اسمِ الفاعلِ الذي يفتقرُ إلى الاسمِ المتقدّمِ، وعلى المطابقةِ بينَ النّاسخِ واسمِه في التّذكيرِ؛ إذ ينفي ذلك أن يكونَ الاسمُ المؤنّثُ المقدّمُ اسمًا للنّاسخِ المذكّرِ، وإن لم تظهر علامةُ النّصبِ، فإنَّ الدّلالةَ المعجميّةَ لاسمِ الفاعلِ تطلبُ مفعولًا به، ولا يمكنُ أن يغري الشّيبُ غيرَ سلمى بالصدّ.

وتفسيرُ الشّواهدِ على الترخّصِ في رتبةِ معمولِ الخبرِ يتّفقُ مع رأي الكوفيين في المسألةِ[1]؛ أمّا تقديرُ ضميرُ الشّأنِ، فلا أرى صحّتَهُ إلا إذا تحقّقَ التّنافي في التّضامّ بينَ النّاسخِ وما بعدَه، كقولِه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ التوبة: ١١٧؛ فالنّاسخُ (كادَ) لا يصحُّ التضامُّ بينَهَ وبينَ الفعلِ (يزيغُ) الذي يفتقرُ إلى الفاعلِ (قلوبُ)، فلا بدَّ حينئذٍ مِن إضمارِ ضميمةِ النّاسخِ؛ وكقولِهم: (كانَ أنتَ خيرٌ)[2]، لتنافي التّضامّ بينَ الأداةِ الناسخةِ والضميرِ (أنت)؛ وكقولِ الأخطلِ[3]:

إنَّ مَـــن يـــدخل الكنيســـةَ يومًـــا ... يلـــقَ فيهـــا جـــآذرًا وظبـــاءَ

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٣٦٧/١

[2] ينظر في التذييل والتكميل ٢٤٦/٤

[3] ينظر في مغني اللبيب ٤٦

فتنافي التّضامّ بينَ (إنَّ) واسمِ الشّرطِ يقتضي تقديرَ ضميرِ الشّأنِ الذي جاءَ ظاهرًا في قولِه تعالى:﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ يوسف: ٩٠.

ولا أرى صحّةَ تقديرِ ضميرِ الشأنِ في قولِ حُمَيدٍ الأرقطِ[١]:

فأصبحوا والنّوى عالي معرّسِهم ... وليسَ كلَّ النّوى تُلقي المساكينُ

ولا أرى فيهِ أيضًا تقدّمَ معمولِ الخبرِ، بل إنَّ (ليسَ) أداةُ نفيٍ حرفيّةٍ كما في قولِ الشّاعرِ[٢]:

نهدي كتائبَ خضرًا ليسَ يعصمُها ... إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بأسيافِ

فـ(ليسَ) أداةُ نفيٍ ناسخةٌ إن وَلِيَها اسمٌ ظاهرٌ، أو صحَّ تقديرُهُ مضمرًا بتضافرِ القرائنِ، أو اتّصلَ بها ضميرُ الرّفعِ، أو اتّصلَت بها تاءُ التأنيثِ؛ وإن وَلِيَها فعلٌ فهي حرفيّةٌ[٣]. وعليهِ يكونُ في الشّاهدِ (وليسَ كلَّ النوى تلقي المساكينُ) ترخّصٌ في التضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ أداةِ النّفي والفعلِ المضارعِ بمعمولِ الفعلِ؛ اعتمادًا على افتقارِ الأداةِ إلى ضميمتِها الفعليّةِ، وعلى وضوحِ علاقةِ التّعديةِ بين العاملِ المعمولِ مِن خلالِ العلامةِ الإعرابيّةِ.

أمَّا قولُ العُجيرِ السّلُوليّ[٤]:

إذا متُّ كانَ النّاسُ صنفانِ شامتٌ ... وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

فترخّصٌ في علامةِ إعرابِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ. وذلك يتّفقُ معَ ما نُقلَ عن الكسائيّ في إلغاءِ (كانَ)[٥]. ولا حجّةَ في قولِ العربِ: (إنَّهُ أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)؛ لأنَّ الظّاهرَ لا يحتاجُ إلى دليلٍ كالمستترِ، فإن كانَ الإعرابُ دليلًا على إضمارِ الشّأنِ، فما الدّليلُ إن أضمرتَ في مثلِ: (كانَ محمدٌ أوفى النّاسِ)؟!

واحتمالُ أبي حيّانَ أن يكونَ المعمولان (فؤاديَ) و(سالبةً) مناديين ليسَ صوابًا في رأيي؛ فلو كانا كذلك، لوجبَ الالتزامُ بأداةِ النّداءِ، ولم يُترخّص فيها؛ لأنَّ حذفَها يوقعُ في لبسٍ ظاهرٍ معَ قرينةِ التّعديةِ المتعيّنةِ، والترخّصُ مشروطٌ بأمنِ اللّبسِ.

---

[١] ينظر في شرح ابن الناظم ٩٩

[٢] ينظر في الجنى الداني ٤٩٤

[٣] ينظر في الجنى الداني ٤٩٤

[٤] ينظر في التذييل والتكميل ٢٥٠/٤

[٥] ينظر في التذييل والتكميل ٢٥٠/٤

المسألة ٣: تقديمُ الفاعلِ المضافِ إلى ضميرِ المفعولِ:

يجبُ تأخيرُ الفاعلِ إذا كانَ مضافًا إلى ضميرٍ يعودُ على المفعولِ بهِ[١]. وجاءَ مقدمًّا في شواهدَ منها[٢] قولُ سَلِيطِ بنِ سعدٍ:

٣٦- جـزى بنـوهُ أبا الغـيلانِ عـن كِـبَرٍ وحسـنِ فعـلٍ كمـا يُجـزى سـنمّارُ

وعدَّ ابنُ الشّجريّ تقديمَهُ مِن أقبحِ الضّروراتِ[٣]، ومعَ أنَّ ابنَ مالكٍ نصَّ في أُلفيّتِهِ على شذوذِ ما وردَ حيثُ قالَ:

وشـاعَ نحـوُ: خـافَ ربَّـهُ عُمَـر وشـذَّ نحـوُ: زانَ نـورُهُ الشّـجَر

نجدُهُ في شرحِ التّسهيلِ يميلُ إلى جوازِهِ حيثُ قالَ: "والصّحيحُ جوازُهُ لورودِه عن العربِ"[٤]. ووافقَ ابنُ عقيلٍ الحكمَ عليه بالشّذوذِ[٥]. واتّفقَ ابنُ النّاظمِ، وابنُ هشامٍ، والأشمونيُّ على جوازِهِ في الشّعرِ فقط[٦]؛ أمَّا الشّاطبيُّ، فجعلَهُ نادرًا لا يُقاسُ عليه[٧].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (جزى بنوه أبا الغيلان) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والمطابقةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ متأخّرٍ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ المفعولِ الواجبِ تقديمُهُ لكونِهِ مرجعًا للضّميرِ؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيّةِ حيثُ جاءَت وظيفتُها النحويّةُ في أعلى مستوياتِها لفَهمِ جهتي الإسنادِ والتّعديةِ.

والتّقديمُ جائزٌ عندَ الأخفشِ، والطّوالِ، وابنِ جني[١]. وكلامُ ابنِ جني حولَ هذا النسقِ يستحقُّ التأمّلَ والاهتداءَ بمكنونِه[٢]؛ فقد وردَ عنهُ ما يشيرُ جوهرُهُ إلى أنَّ الضّميرَ في الفاعلِ عادَ على متأخّرٍ لفظًا، متقدّمٍ رتبةً،

---

[١] ينظر في أمالي ابن الشجري ١٥٢/١، وفي شرح الجمل ١٦٣/١

[٢] لمزيدٍ من الشواهد ينظر في شرح التسهيل ١٦١/١

[٣] ينظر في أمالي الشجر ١٥٢/١

[٤] شرح التسهيل ١٦١/١

[٥] ينظر في شرحه على الألفية ١٠٥/٢

[٦] ينظر في شرحِ ابن الناظم على الألفية ١٦٥، وفي أوضحِ المسالك ١٢٥/٢، وفي شرح الأشموني على الألفية ١٧٨

[٧] ينظر في المقاصد الشافية ٦١١/٢، ٥٦/٣

فكما يتقدّمُ الفاعلُ لفظًا ورتبةً إن قيلَ: خافَ عمرُ ربَّهُ، يتقدّمُ المفعولُ لفظًا ورتبةً في مثلِ قولِه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ البقرة: ١٢٤، وإضافةُ الفاعلِ إلى ضميرِ المفعولِ موجبةٌ لتقديمِ المفعولِ وتأخيرِ الفاعلِ كما أنَّ إضافةَ المفعولِ إلى ضميرِ الفاعلِ موجبةٌ لحفظِ رتبةِ الفاعلِ في تقدّمِه على المفعولِ. وكما يجوزُ أن يعودَ الضميرُ إلى الفاعلِ في مثلِ قولِهم: خافَ ربَّهُ عمرُ؛ لأنّه متقدّمٌ رتبةً، متأخّرٌ لفظًا، يجوزُ أن يعودَ الضميرُ إلى المفعولِ في قولِهم: زانَ نورُهُ الشّجرَ؛ لأنّه متقدمٌ رتبةً، متأخّرٌ لفظًا.

المسألة ٤: إضمارُ معمولِ العاملِ الأوّلِ في بابِ التّنازعِ منصوبًا:

إذا أُعملَ العاملُ الثّاني في المتنازَعِ عليه، امتنعَ إضمارُ معمولِ العاملِ الأوّلِ إذا كانَ منصوبًا؛ لكيلا يعودَ الضّميرُ إلى متأخّرٍ لفظًا ورتبةً معَ كونِ المعمولِ مما يمكنُ الاستغناءُ عنه بالدّليلِ[٣]. وجاءَ إضمارُهُ منصوبًا في قولِ الشّاعرِ:

٣٧- إذا كنتَ ترضيهِ ويرضيكَ صاحبٌ جهارًا فكن في الغيبِ أحفظُ للودّ

وهذا الشّاهدُ عندَ ابنِ النّاظمِ ضرورةٌ نادرةٌ لا يُعتدُّ بمثلِها[٤]، وبالضّرورةِ حكمَ ابنُ هشامٍ، والأشمونيُّ مِن غيرِ أن يُشيرا إلى ندرتِها[٥].

تحليلُ الشّاهد في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (ترضيه ويرضيك صاحبٌ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ متأخّرٍ، والمطابقةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ مرجعِ الضّميرِ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأدةِ العطفِ، فقولُه: ترضيه ويرضيك صاحبٌ، بمنزلةِ قولِه: يرضيك صاحبٌ وترضيه.

وإن كانَ ابنُ مالكٍ مالَ إلى جوازِ إضمارِ معمولِ العاملِ الأوّلِ منصوبًا[١]، فالبصريّون أوجبوا إضمارَ الفاعلِ؛ لأنّه عمدةٌ. لكنّا لو تأمّلنا الشّاهدَ في قولِ الشّاعرِ:

---

[١] ينظر في الخصائص ٢٩٤/١، وفي أوضحِ المسالك ١٢٥/٢، وفي شرح الأشموني على الألفية ١٧٨

[٢] ينظر في الخصائص ٢٩٣/١–٢٩٧

[٣] ينظر في الكتابِ ٧٩/١، وفي المقتضب ٧٨/٤

[٤] ينظر في شرحه على الألفية ١٨٦

[٥] ينظر في أوضح المسالك ٢٠٣/٢، وفي شرح الأشموني على الألفية ٢٠٥

جفـــوني ولم أجـــفُ الأخـــلاّءَ، إنّـــني لغـــيرِ جميـــلٍ مِـــن خليلـــيّ مهمـــلُ

لوجدنا القرينةَ التي سوّغَت التّرخّصَ في الشّاهدِ الأوّلِ، قد سوّغَتهُ في الشّاهدِ الثّاني؛ إذ إنَّ قولَهُ: جفوني ولم أجفُ الأخلّاءَ، بمنزلةِ قولِه: لم أجفُ الأخلّاءَ وجفوني. وإن كانَ إضمارُ معمولِ العاملِ الأوّلِ ترخّصًا في رتبةِ المرجعِ سواءٌ أكانَ مرفوعًا أم منصوبًا، فحذفُهُ ترخّصٌ أيضًا في نظري؛ لكنّهُ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ فالفعلُ يفتقرُ إلى فاعلٍ ومفعولٍ يتعدّى إليه إمَّا بنفسِه، وإمَّا بواسطةِ حرفِ جرّ يستلزمُه دلاليًّا، وحذفُ إحدى ضميمتيه لدليلٍ ترخّصٌ.

وجاءَ حذفُ الضّميرِ المرفوعِ في قولِ علقمةِ الفحلِ:

تعفّـــقَ بالأرطـــى لهـــا وأراهـــا رجـــالٌ، فبـــذّت نـــبلَهم وكَلِيـــبُ

وهو مذهبُ الكسائي في المسألةِ[٢]، وقد وقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ أيضًا. وبناءً على ذلك يكونُ إضمارُ معمولِ العاملِ الأوّلِ أو حذفُه ترخّصًا على كلا الوجهين، والأصلُ تأخّرُ العاملِ الثّاني عن معمولِ العاملِ الأوّلِ ليعودَ معمولُه المضمرُ عليه مقّدمًا.

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ١٧٢/٢

[٢] ينظر في المرجع السابق ١٧٤/٢

المسألة ٥: تقديمُ أداةِ الاستثناءِ على العاملِ:

لا يجوزُ تقديمُ أداةِ الاستثناءِ على العاملِ عندَ البصريّين؛ فلا يقالُ: إلا زيدًا حضرَ القومُ، ولا: إلا زيدًا ما حضرَ القومُ[١]. وجاءَت (خلا) مقدّمةً في شاهدين صريحين، هما قولُ العجّاجِ:

٣٨- وبلـــــدةٍ لـــــيسَ بهـــــا طـــــوريُّ
ولا خـــــــلا الجـــــــنَّ بهـــــــا إنســـــــيُّ

وقولُ الأعشى:

٣٩- خـــلا اللهِ لا أرجـــو ســـواكَ وإنّمـــا أعـــدُّ عيـــالي شـــعبةً مِـــن عيالكـــا

وهذا التّقديمُ الذي أجازَه الكوفيّون ضرورةٌ شعريّةٌ عند البصريّين نصَّ عليها أبو البركاتِ الأنباريّ[٢]، وجعلَها الرضيُّ ضرورةً شاذّةً[٣]، ومنَعَ ابنُ مالكٍ القياسَ عليها[٤]. وحجّتُهم أنَّ التّقديمَ يؤدّي إلى إعمالِ ما بعدَ أداةِ الاستثناءِ بما قبلَها[٥].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ) قرائنُ التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ (الواوِ) التي تفتقرُ إلى أداةِ نفيٍ حتى تعطفَ على منفيّ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والربْطِ بالضّميرِ العائدِ على (بلدةٍ)، والإخراجِ وأداتِه المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ أداةِ الإخراجِ وضميمتِها؛ اعتمادًا على افتقارِ أداةِ العطفِ إلى جملةٍ اسميّةٍ حتى تعطفا على جملةٍ اسميّةٍ منفيّةٍ مثلِها (ليسَ بها طوريٌّ)، وبناءً على ذلك الافتقارِ لا يخفى أنَّ الأداةَ وضميمتَها متأخّرةٌ حكمًا عن المستثنى منه وإن كانَ الاستثناءُ منقطعًا.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (خلا اللهِ لا أرجو سواكَ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والإخراجِ وأداتِه المحوّلةِ عن الفعليّةِ.

---

[١] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٣، وفي التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٦

[٢] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٧

[٣] ينظر في شرحه على الكافية ٨٤/٢

[٤] ينظر في شرح التسهيل ٢٨٥/٢

[٥] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٣، وفي التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٧

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ أداةِ الإخراجِ وضميمتِها؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَ قولِه (خلا اللهِ) وقولِه (لا أرجو)؛ فلا يصحُّ التّضامّ بينَهما على التّقديمِ، ولا على التّأخيرِ إلا بتوسّطِ المستثنى منه (سواك)، وبناءً على ذلك التّنافي لا يخفى أنَّ الأداةَ وضميمتَها متأخرةٌ حكمًا عن المستثنى منه.

وللكوفيّين شاهدٌ غيرُ السّابقين، وهو قولُ أبي زُبيدٍ حرملةَ بنِ المنذرِ:

خـــلا أنَّ العتـــاقَ مِـــن المطـــايا حَسِـــينَ بـــه فهـــنَّ إليـــه شـــوسُ

والصّحيحُ فيه أنَّ المستثنى منه تقدّمَ في بيتٍ سابقٍ هو قولُه:

إلى أن عرّســـوا وأغـــبَّ مـــنهم قريبًـــا مـــا يُحـــسُّ لـــه حســـيسُ

أي: ما يُحسُّ جنسُ حسيسٍ إلا أصواتَ الخيلِ[1].

المسألة ٦: تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرفِ:

منعَ أكثرُ النّحاةِ تقديمَ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرفِ؛ فلا يقالُ: مررتُ جالسةً بهندَ[2]. وجاءَت الحالُ مقدّمةً في شواهدَ منها[3] قولُ كُثيّرٍ عزّةَ:

٤٠- لـئن كـانَ بـردُ المـاءِ هيمـانَ صـاديًا إليَّ حبيبًـــا إنَّهـــا لحبيـــبُ

وإن كانَ ابنُ كيسانَ والفارسيُّ أجازا تقديمَ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرفِ[4] ووافقَهما ابنُ مالكٍ على ذلك[5]، فإنَّ تقديمَها في الشّاهدِ وأمثالِهِ مخصوصٌ بالضّرورةِ الشعريّةِ عندَ المانعين؛ نصَّ على ذلك ابنُ هشامٍ[6]، والأشمونيُّ[7].

---

[1] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٧، وفي التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٨

[2] ينظر في الكتاب ١٢٤/٢، وفي المقتضب ١٧١/٤

[3] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح الأشموني ٢٤٨-٢٤٩

[4] ينظرإلى رأيهما في أمالي ابن الشجري ٥١/٣، وفي ارتشاف الضرب ١٥٧٩

[5] ينظر في شرح التسهيل ٣٣٧/٢

[6] ينظر في أوضح المسالك ٣٢٤/٢

[7] ينظر في شرحه على الألفيّة ٢٤٩

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (كانَ بردُ الماءِ هيمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والملابسةِ، والصّيغةِ المشتقّةِ للحالين (هيمانَ، صاديًا)، والمطابقةِ، والعلامةِ

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ الحالين؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَهما وبينَ الماءِ حيثُ لا يمكنُ أن يكونا خبرين؛ لعدمِ صحّةِ وصفِ الماءِ بهما. وبعدَ انتفاءِ إلباسِ التّقديمِ لم يكن خافيًا أنَّ الصّفتين ملابستان لضميرِ المتكلّمِ المجرورِ بالحرفِ حيثُ يصحُّ وصفُ المتكلّمِ بهما

ولا شكَّ أنَّ جوازَ التّقديمِ مشروطٌ بأمنِ اللّبسِ؛ فالالتزامُ بالتّأخيرِ واجبٌ في نحوِ: (سلّمتُ على جاري مبتسمًا) حتى يُفهمَ أنَّ صاحبَ الحالِ الاسمُ المجرورُ لا الفاعلُ المضمرُ. فإن قيلِ: (سلّمتُ مبتسمًا على جاري)، فصاحبُ الحالِ الفاعلُ وجوبًا؛ أمّا التّقديمُ في نحوِ: سلّمَ محمدٌ مبتسمةً على أمّه، ونحوِ: سلّمَ مبتسمِينَ على جيرانِه، فمأمونٌ لبسُهُ بقرينةِ المطابقةِ التي أغنَت عن الرّتبةِ في فَهمِ جهةِ صاحبِ الحالِ.

المسألة ٧: تقديمُ التمييزِ على العاملِ:

أجمعَ النّحاةُ على منعِ تقديمِ التّمييزِ على عاملِهِ إذا لم يكن فعلًا متصرّفًا[١]، فإن كانَ إيّاه، فمذهبُ سيبويهِ[٢]، والفرّاءِ[٣]، وأكثرِ البصريّين والكوفيّين المنعُ[٤]؛ ومذهبُ الكسائيّ[٥]، والجرميّ[٦]، والمازنيّ[٧]، والمبرّدِ[٨] الجوازُ، الجوازُ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ[٩]، وأبي حيّان[١٠]. وجاءَ تقديمُ التّمييزِ على العاملِ غيرَ متصرّفٍ في قولِ الرّاجزِ:

٤١- ونارُنا لم يُـــــــــــــــرَ نارًا مثلُهـــــــــــــــا

---

[١] ينظر في المقتضب ٣٦/٣، وفي شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وفي شرح الأشموني ٢٦٥

[٢] ينظر في الكتاب ٢٠٥/١

[٣] ينظر في معاني القرآن ٧٩/١

[٤] ينظر في ارتشاف الضرب ١٦٣٤

[٥] ينظر إلى رأيه في شرح الرضي على الكافية ٧١/٢، وفي شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وفي ارتشاف الضرب ١٦٣٤

[٦] ينظر إلى رأيه في ارتشاف الضرب ١٦٣٤، وفي شرح الأشموني ٢٦٦

[٧] ينظر إلى رأيه في المقتضب ٣٦/٣، وفي ارتشاف الضرب ١٦٣٤

[٨] ينظر في المقتضب ٣٦/٣

[٩] ينظر في شرح التسهيل ٣٨٩/٢

[١٠] ينظر في ارتشاف الضرب ١٦٣٥

قـــــــد علمَـــــــت ذاكَ معـــــــدٌّ كلُّهـــــــا

وجاءَ تقديمُهُ عليهِ متصرّفًا في قولِ الشّاعرِ:

٤٢- ضيّعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا فمـــا ارعويـــتُ ورأســـي شـــيبًا اشـــتعلا

وفي قولِ رجلٍ مِن طيءٍ:

٤٣- أنفسًـــا تطيـــبُ بنيـــلِ المـــنى؟ وداعـــي المنـــونِ ينـــادي جهـــارا

وتقديمُ التّمييزِ على العاملِ غيرِ المتصرّفِ في الشّاهدِ الأوّلِ ضرورةٌ نادرةٌ بالإجماعِ؛ نصَّ على ذلك ابنُ مالكٍ[١]، وأقرَّ به الأشمونيُّ بيدَ أنَّه احتملَ أن تكونَ الرؤيةُ قلبيّةً، و(نارًا) مفعولًا ثانيًا مقدّمًا[٢]. أمَّا تقديمُ التّمييزِ على العاملِ متصرّفًا في الشّاهدين الثّاني والثّالثِ، فمعَ أنَّ أبا حيّان نصَّ على كثرةِ ما وردَ مِن الشّواهدِ[٣]، نجدُ ابنَ هشامٍ يعدُّه مِن النّادرِ الذي لا يردُ إلا في ضرورةِ شعرٍ[٤]؛ ولعلَّ مرادَه بالنّدرةِ هنا ندرةُ الاستعمالِ بالنّسبةِ إلى العربِ، وهذه النّدرةُ لا تندفعُ بعدّ أعيانِ الشّواهدِ مهما كثرَت؛ لأنَّ العربيَّ الواحدَ الذي لغتُه نادرةٌ ستكثرُ لغتُه النّادرةُ تلك في كلامِه، وكثرتُها في كلامِه هو لا يعني زوالَ ندرتِها بالنّسبةِ إلى كلامِ العربِ. وذهبَ أبو البركاتِ الأنباريُّ، والعكبريُّ إلى أنَّ النّصبَ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه (أعني)، مفترضَينِ جدلًا أنَّ التّقديمَ إن ثبتَ، فهو لا يخرجُ عن مقتضى الضّرورةِ الشّاذةِ التي لا يصحُّ القياسُ عليها[٥].

وحجّةُ المانعينِ على اختلافِ تقديراتِهم للعاملِ لا تخرجُ عمّا يأتي:

١- أنَّ التّمييزَ في نحوِ (طابَ زيدٌ نفسًا) فاعلٌ في المعنى، وتقديمُ الفاعلِ على الفعلِ غيرُ جائزٍ.
٢- أنَّ التّمييزَ يأتي لرفعِ الإبهامِ والاحتمالِ، وتقديمُهُ يُخرجُهُ عن حقيقتِه.
٣- أنّ التَّمييزَ منصوبٌ بتمامِ الكلامِ؛ ولذلك امتنعَ تقديمُهُ. وهذه العلّةُ خاصّةٌ بمَن يرى أنَّ العاملَ ليسَ الفعلَ أو شبهَه، ومنهم ابنُ عصفورٍ[٦].

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ٢/٣٩٠
[٢] ينظر في شرحه على الألفية ٢٦٥
[٣] ينظر في ارتشاف الضرب ١٦٣٥
[٤] ينظر في أوضح المسالك ٢/٣٧٢، وفي مغني اللبيب ٥٣٤
[٥] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٩٧
[٦] ينظر في شرح الجمل ٢/٢٨٤

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النظريّة:

تضافرت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (نارُنا لم يُرَ نارًا مثلُها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والأداةِ النّافيةِ، والمطابقةِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والتّفسيرِ، وصيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (نارُنا)، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ التّمييزِ؛ اعتمادًا على العلامتين الإعرابيّتين للتّمييزِ والمُميّزِ، وعلى الصّيغةِ الجامدةِ للتّمييزِ، وعلى المطابقةِ بينَ الفعلِ ونائبِ الفاعلِ في التّذكيرِ، فلا يخفى بعدَ ذلك كلّه أنَّ التّمييزَ متأخّرٌ حكمًا عن نائبِ الفاعلِ الذي طُوبقَ بينَهُ وبينَ الفعلِ.

أمَّا احتمالُ الأشمونيّ أن تكونَ الرؤيةُ قلبيّةً، فضعيفٌ؛ لصحّةِ الاكتفاءِ بنائبِ الفاعلِ، والاستغناءِ عن التّمييزِ، والأفعالُ القلبيّةُ تفتقرُ إلى مفعولين ولا تكتفي بواحدٍ منهما، فإن حُذفَ أحدُهما بدليلٍ، فتقديرُه ثابتٌ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (رأسي شيبًا اشتعلَ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والتّفسيرِ، وصيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ التّمييزِ؛ اعتمادًا على صيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، وعلامتِه الإعرابيّةِ؛ فعلامةُ النّصبِ دفعَت احتمالَ الإخبارِ بالاسمِ، ووصفِه بالفعلِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (أنفسًا تطيبُ بنيلِ المنى؟) قرائنُ أداةِ الاستفهامِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّفسيرِ، وصيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، والمطابقةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ الباءِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ التّمييزِ؛ اعتمادًا على صيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، وعلامتِه الإعرابيّةِ؛ فعلامةُ النّصبِ دفعَت احتمالَ الابتداءِ بالاسمِ، والإخبارِ عنه بالفعلِ.

ومما أُستشهدَ بهِ على تقديمِ التّمييزِ على العاملِ المتصرّفِ قولُ المخبّلِ السّعديّ[1]:

أتهجـــرُ ليلـــى بالفـــراقِ حبيبَهـــا ومـــا كـــانَ نفسًـــا بالفـــراقِ تطيـــبُ

لكنّي أذهبُ فيه إلى رأيِ ابنِ عصفورٍ الذي قدّرَ اسمَ (كانَ) ضميرًا عائدًا إلى (حبيبَها)، والخبرُ (نفسًا) والفعلُ (تطيبُ) صفةٌ للنّفسِ[2]؛ أمّا روايةُ (وما كانَ نفسًا بالفراقِ يطيبُ)[3]، فتكونَ ترخّصًا في رتبةِ التّمييزِ؛ اعتمادًا على الصّيغةِ الجامدةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ، رغمَ أنَّ ابنَ عصفورٍ أيضًا احتملَ فيها تذكيرَ النّفسِ[4].

واستشهدَ ابنُ مالكٍ بقولِ ربيعةَ بنِ مقرومِ الضّبيّ[5]:

رددتُ بمثـــلِ السّـــيدِ نهـــدٍ مقلّـــصٍ كمـــيشٍ إذا عطفـــاهُ مـــاءً تحلّبـــا

وعدَّ ابنُ هشامٍ استشهادَه بهِ سهوًا؛ لأنَّ ارتفاعَ (عطفاه) وانتصابَ (ماءً) بفعلٍ محذوفٍ بعدَ (إذا) يفسّرُه المذكورُ[6]. لكنَّ سيبويهَ أجازَ الابتداءَ بعدَ (إذا)[7]، وابنُ مالكٍ تابعٌ له في الشّاهدِ. وعلى تقديرِ الابتداءِ تكونُ دلالةُ الشّاهدِ (عطفاه ماءً تحلّبا) جليّةً بتضافرِ قرائنِ التّضامّ، والإسنادِ، والمطابقةِ، والرّبطِ، والتّفسيرِ، وصيغةِ التّمييزِ الجامدةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ التّمييزِ؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى المطابقةِ بينَ المبتدأِ والخبرِ، وعلى الصّيغةِ الجامدةِ.

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٣٨٩/٢

[2] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣١

[3] ينظر إلى الرواية في الخصائص ٣٨٤/٢

[4] ينظر في شرح الجملِ ٢٨٥/٢

[5] ينظر في شرح التّسهيل ٣٨٩/٢

[6] ينظر في مغني اللبيب ٥٣٤

[7] ينظر في الكتاب ١٠٦/١

المسألة ٨: تقديمُ (مِن) ومجرورِها على أفعلِ التّفضيلِ:

لا يجوزُ تقديمُ (مِن) ومجرورِها المفضَّلِ عليهِ على أفعلِ التّفضيلِ إلا إذا كانَ المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، فيجبُ حينئذٍ تقديمُهما في نحوِ: ممن أنتَ أفضلُ؟ ومِن غلامِ مَن أنتَ أفضلُ؟[١]. وجاءَ تقديمُهما مِن غيرِ استفهامٍ في شواهدَ منها[٢] قولُ الفرزدقِ:

٤٤- فقالَت لنا: أهلًا وسهلًا وزوّدَت جنى النّحلِ، بل ما زوّدَت منهُ أطيبُ

وهذا الشّاهدُ وأمثالُهُ ضرورةٌ شعريّةٌ عندَ أبي عليّ الفارسيّ[٣]، وابنِ يعيشَ[٤]، وابنِ هشامٍ[٥]. ومعَ أنَّ أبا حيّانَ نصَّ على كثرةِ الشّواهدِ حيثُ يصحُّ القياسَ عليها[٦] نجدُ ابنَ مالكٍ يعدُّ التّقديمَ نادرًا[٧]؛ أمَّا ابنُ النّاظمِ فعدّهُ قليلًا[٨]. ولم يخرج ما وردَ عن دائرةِ الشّذوذِ عندَ ابنِ عقيلٍ[٩].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (زوّدَت جنى النّحلِ بل ما زوّدَت منه أطيبُ) قرائنُ التضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، وأداةِ الإضرابِ، والمطابقةِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والصّيغةِ التي تدلُّ على التفضيلِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ(مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المفضّلِ عليه، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ الجارّ والمجرورِ؛ اعتمادًا على افتقارِ أفعلِ التّفضيلِ إليهما، وعلى تنافي العلاقةِ بينَهما وبينَ ما قبلَهما، إذ لا يمكنُ أن يتعلّقا بالفعلِ (زوّدَت) على معنى التّبعيضِ؛ لأنّهما إن كانا متعلّقين به، فالمعنى: زوّدَت جنى النّحلِ، أو ما زوّدته مِن جنى النّحلِ طيّبٌ. ولو كانَ المعنى كذلك، ما احتاجَ إلى الإضرابِ، وحسبُهُ أن يقولَ: وزوّدَت جنى النّحلِ طيّبًا. ولا يخفى بعدَ وضوحِ علاقةِ التّنافي أنَّ الجارَّ والمجرورَ متأخّران حكمًا عن أفعلِ التفضيلِ الذي يفتقرُ إليهما.

---

[١] ينظر في المسائل الحلبيات ١٧٧، وفي شرح التسهيل ٥٤/٣

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٣، وفي شرح الأشموني ٣٨٩

[٣] ينظر في الحلبيّات ١٧٧

[٤] ينظر في شرح المفصل ١٤/٢

[٥] ينظر في أوضح المسالك ٢٩٣/٣

[٦] ينظر في ارتشاف الضرب ٢٣٣٠

[٧] ينظر في شرح التسهيل ٥٤/٣

[٨] ينظر في شرحه على الألفيّة ٣٤٥

[٩] ينظر في شرحه على الألفيّة ١٨٤/٣

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ (ما زوّدَت)؛ اعتمادًا على تعديةِ فعلِ الصّلةِ إذ يفتقرُ إلى مفعولٍ به، وبناءً على ذلك الافتقارِ فُهِمَ أنَّ المفعولَ ضميرٌ عائدٌ إلى الاسمِ الموصولِ.

المسألة ٩: تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ (خالفةِ الإخالةِ):

يجبُ تأخيرُ معمولِ اسمِ الفعلِ[١]. وجاءَ مقدّمًا في قولِ راجزٍ جاهليّ مِن بني أُسيدِ بنِ عمرِو بنِ تميمٍ:

٤٥- يا أيُّهـــــا المـــــائحُ دلـــــوي دونَكـــــا
إني رأيـــــــتُ النّـــــــاسَ يحمـــــــدونكا

وأوّلَ البصريّون والفرّاءُ الشاهدَ على أنّ (دلوي) مبتدأٌ وما بعدَه خبرٌ على حدّ: زيدٌ اضرب، أو أنَّه خبرُ مبتدأ مقدّرٍ، والتّقديرُ: هذا دلوي دونَك، أو أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّرُه اسمُ الفعلِ[٢]. ولم يجيزوا نصبَه مقدّمًا بـ(دونَك)؛ لأنَّ في تقديمِهِ تسويةً بينَ الفرعِ والأصلِ، والفروعُ أحطُّ درجةً عن الأصولِ[٣].

وفي المسألةِ شاهدٌ آخرُ مِن القرآنِ الكريمِ، هو قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ النساء: ٢٤، وأوّلَ المانعون الآيةَ على أنَّ (كتابَ) منصوبٌ على التّوكيدِ، محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: حُرّمَت عليكم أمهاتِكم، كتبَ اللهُ عليكم هذا كتابًا؛ أو على أنَّه منصوبٌ على جهةِ الأمرِ، ويكونُ (عليكم) مفسّرًا للعاملِ المضمرِ، والتّقديرُ: الزموا كتابَ اللهِ عليكم[٤].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةَ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يا أيُّها المائحُ دلوي دونَكَ) قرائنُ أداةِ النّداءِ، والتّضامّ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والإسنادِ، والتّعديةِ بالبنيةِ المنقولةِ مِن الظرفيّةِ إلى الإخالةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ المفعولِ؛ اعتمادًا على قرينةِ التّعديةِ، وعلى المطابقةِ بينَ العاملِ والمعمولِ المتقدّمِ، وعلى قرينةِ السّياقِ الذي يقرّرُ معنى الطّلبِ ويدفعُ احتمالَ الخبريّةِ في (دلوي دونك).

---

[١] يُنظر في الكتاب ٢٥٢/١–٢٥٣، وفي معاني القرآن للفرّاء ٢٦٠/١

[٢] ينظر في المرجعين السابقين، وفي الإنصاب في مسائل الخلاف ٢٣٤–٢٣٥

[٣] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٩

[٤] ينظر في خزانةِ الأدب ٢٠١/٦

واسمُ الفعلِ عندَ النّحاةِ ضربان، **أحدُهما**: ما وُضعَ في أوّلِ الأمرِ كذلك، كـ(شتّانَ)، و(صه)، و(وي). **والثّاني**: ما نُقلَ مِن غيرِهِ إليه، وهو نوعان: منقولٌ من ظرفٍ أو جارّ ومجرورٍ، أو منقولٌ من مصدرٍ[1].

وعدَّ د. تمام حسّان اسمَ الفعلِ قسمًا مستقلًّا مِن أقسامِ الكلمِ سمّاهُ (خالفةَ الإخالةِ)، قال عنه: "خالفةُ الإخالةِ ويسمّيها النحاة (اسمَ الفعلِ)، ويقسّمونها اعتباطًا دونَ سندٍ مِن المبنى أو المعنى إلى اسمِ فعلٍ ماضٍ كـ(هيهاتَ)، واسمِ فعلٍ مضارعٍ كـ(وي)، واسمِ فعلِ أمرٍ كـ(صه)"[2]. وذهبَ إلى أنَّ رتبةَ خالفةِ الإخالةِ محفوظةٌ قبلَ معمولِها، وأنكرَ أن تكونَ هناك صيغٌ قياسيّةٌ تُعدُّ منها، نحوَ: (نزالِ)، و(دراكِ)، وذهبَ إلى أنَّ الأولى بها أن تُلحقَ بقسمِ المصادرِ من أقسامِ الكلمِ، وكما لا نعدُّ المصدرَ فعلًا حينَ يؤدي وظيفةَ الفعلِ، لا نعدُّ هذه الصيغَ القياسيّةَ خوالفَ[3].

والقولُ بالترخّصِ الواردِ في الشّاهدينِ يتّفقُ معَ رأي الكسائيّ والكوفيّين إلا الفرّاءِ[4]. وإذا تأمّلنا الآيةَ الكريمةَ وبيتِ الرّجزِ، وجدنا اسمي الفعلِ فيهما (عليك، دونك) منقولين من الجارّ والمجرورِ والظرفيّةِ، وهما على أصلِهما يقبلان التّقديمَ والتّأخيرَ على السّعةِ؛ لتحقّقِ شروطِ المطابقةِ والرّبطِ بينَهما وبينَ ما يتضامّان معَه، ولمّا نُقلا إلى اسمِ الفعلِ أو خالفةِ الإخالةِ من بابِ تعدّدِ المعنى الوظيفيّ للمبنى، اقتضيا نصبَ ضميمتيهما بالتّعديةِ، والمفعولُ مما يقبلُ التّقديمَ، ولو جيءَ باسمِ فعلٍ موضوعٍ مِن أوّلِ أمرِهِ كذلك، ما ساغَ تقديمُ مفعولِه عليهِ إن كانَ متعديًّا؛ لأنَّ الضّمائرَ لا تتّصلُ به فتتحقَّقَ المطابقةُ بينَهُ وبينَ معمولِهِ؛ فلا تقولُ: الخطبةَ والصلاةَ حيّهلَهما، كما تقولُ: ائتهما. وإن اقتصرَ اسمُ الفعلِ الموضوعِ مِن أوّلِ أمرِهِ كذلك على رفعِ اسمٍ ظاهرٍ، فإنَّ ذلك الاسمِ لا يمكنُ الابتداءُ بهِ والإخبارُ باسمِ الفعلِ مسندًا إلى ضميرِهِ؛ فلا تقولُ: الحقُّ والباطلُ شتانا، كما تقولُ: افترقا؛ أمَّا المنقولُ من الجارّ والمجرورِ أو الظرفيّةِ، فلا إشكالَ في تقديمِ مفعولِه عليهِ؛ فقولُه تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ المائدة: ١٠٥، يصحُّ فيه التّقديمَ؛ لتحقّقِ الرّبطِ والمطابقةِ بينَهما، فتقولُ: أنفسَكم عليكم، ونفسَكَ عليكَ، وأنفسَكنَّ عليكنَّ. كما أنَّ إعمالَهُ في ضميرِ المفعولِ المقدّمِ لا إشكالَ فيهِ أيضًا؛ فلا مانعَ مِن قولِك: أنفسَكم عليكموها. وقد رُويَ عن صبيةٍ قولُها[5]:

دونكِهـــــــــــــــا يا أمّ لا أطيقُهـــــــــــــــا

---

[1] ينظر في أوضح المسالك ٨٥/٤

[2] اللغةُ العربيّة معناها ومبناها ١١٣

[3] ينظر في المرجع السابق ١١٧

[4] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٨، وفي ارتشافِ الضربِ ٢٣١١، وفي شرح الأشموني ٤٩١

[5] وردَ في شرحِ شذور الذهب ٤١٠

ويمكنُ أن تقولَ في موضعِ الشّاهدِ الشّعريّ للمسألة: دلوي دونَكهُ.

وبناءً على ذلك يكونُ رأيُ الكسائيّ ومَن تبعَهُ فيما سُمع صوابًا بلا ريبٍ؛ ولكن يؤخذُ على رأيهم أنَّه لم يُفرّق بينَ ما وُضع أصلًا وما نُقل مِن غيرِهِ، بيدَ أنَّ في قولِ أبي البركاتِ الأنباريّ: "ذهبَ الكوفيّون إلى أنَّ (عليكَ، ودونَكَ، وعندَك) في الإغراءِ يجوزُ تقديمُ معمولاتِها عليها"[1] إشارةً إلى قصرِهم الجوازَ على المنقولِ مِن الجارّ والمجرورِ والظرفيّةِ دونَ غيرِه، ولعلَّ النّاقلينَ عنهم أساؤوا فَهمَ مرادِهم.

أمَّا تخريجُ المانعين قولَه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ النساء: ٢٤، على نصبِ كتابٍ بالتّوكيدِ، فهو محتمَلٌ إذا كانَ المؤَكِّدُ بمعنى المؤَكَّدِ، وهذا يعني أن نقدَّرَ (كتبَ) بمعنى (حرّمَ)، أي:حُرمَّت عليكم .... حرّمَ ذلك تحريمًا عليكم، وهذا المعنى ليس معهودًا في القرآنِ الكريمِ فيما أعلمُ، وأكثرُ ما ضُمّنُ الفعلُ (كتبَ) معناهُ في القرآنِ الكريمِ هو معنى (فَرَضَ)، كقولِه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣، وقولِهِ تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ المائدة: ٤٥، فإن لم يكن كذلك، فلا محملَ للسّياقِ إلا على جهةِ الأمرِ، وهو ما أقرّوا به فعلًا، لكنَّهم تكلّفوا عاملًا مضمرًا يفسّرُه ما بعد المعمولِ، ولا حاجةَ إلى ذلك إذا كانَ ما بعدَهُ يطلبُهُ ويفتقرُ إليه.

أمَّا تخريجُ الشّاهدِ الشّعريّ على أنَّه مبتدأٌ وما بعدَهُ خبرٌ، فيضعفُ مِن حيثُ جاءَ الإخبارُ فيهِ عن المبتدأ بجملةٍ طلبيّةٍ، وهو ما ينافي الأصلَ في الواقعِ اللغويّ. نعم، قد يجوزُ ذلك، لكنَّ عدمَ إشغالِ العاملِ بالضّميرِ يصرفُ احتمالَه؛ إذ يبقى مفتقرًا إلى مفعولٍ هو في الأصلِ قد تقدّمَ عليه، ولو قلتَ: زيدٌ اضربه، استغنى الفعلُ بالضّميرِ فصحَّ الابتداءُ بالمفعولِ حقيقةً والإخبارُ بالطّلبِ. قالَ سيبويهِ: "ولا يحسنُ في الكلامِ أن يجعلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسمِ ولا يذكرُ علامةَ إضمارِ الأوّلِ حتى يخرجَ من لفظِ الإعمالِ في الأوّلِ ومن حالِ بناءِ الاسمِ عليه ويشغلَه بغيرِ الأوّلِ، حتى يمتنعَ من أن يكونَ يعملُ فيه، ولكنَّهُ قد يجوزُ في الشّعرِ وهو ضعيفٌ في الكلامِ. قالَ الشّاعرُ، وهو أبو النّجمِ العجليّ:

قد أصبحَت أمُّ الخيارِ تدّعي
عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلتهِ في غيرِ الشّعرِ؛ لأنَّ النّصبَ لا يكسرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهارِ الهاءِ. وكأنَّهُ قالَ: كلُّهُ غيرُ مصنوعٍ. وقالَ امرؤ القيسِ:

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٨

فأقبلـــتُ زحفًـــا علـــى الـــرّكبتينِ فثـــوبٌ لبســـتُ وثـــوبٌ أجـــر

وقالَ النّمرُ بنُ تولبٍ:

فيـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُســـاءُ ويـــومٌ نُســـرّ

سمعناه عن العربِ ينشدونه. يريدونَ: نساءُ فيه ونسرُّ فيه"[1].

وهذا كلُّه والفعلُ إما مضارعٌ وإما ماضٍ، وهما خبران لا حضورَ للطّلبِ فيهما، ومعَ ذلك عبّرَ عنه بالضّعفِ، وهذا يعني أنَّه يزدادُ معَ ما ليسَ خبرًا ضعفًا على ضعفٍ! أمَّا روايةُ الفرّاءِ عن العربِ: الليلُ فبادروا[2]، ففي رأيي أنَّ قولَهم (الليلُ) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتّقديرُ: الليلُ فرصةٌ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ النور: ٢، على مذهبِ سيبويهِ، وتقديرُ الآيةِ عندَه بعدَ قولِه تعالى:﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا﴾ النور: ١، في الفرائضُ الزّانيةُ والزّاني، وقيلَ: تقديرُها: فيما يُتلى عليكم حكمُ الزّانيةِ، وفيه تقديرُ مضافٍ محذوفٍ[3].

أمَّا إعرابُ (دلوي) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، فبعيدٌ؛ لأنَّ السيّاقَ لا يدلُّ على قصدِ الإخبارِ بأنَّ ما يشيرُ إليه الرّاجزُ هو دلوهُ، ولو أنَّ المعنى (هذا دلوي)، ما امتنعَت الحاليّةُ في (دونَك)، وحينَها ينعدمُ الطّلبُ الذي يقتضيه السّياقُ؛ قالَ الشّيخُ خالدٌ: "وتأويلُ البيتِ أنَّ (دلوي) مبتدأٌ، و(دونَكَ) خبرُه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى ليسَ على الخبرِ المحضِ حتى يخبرُ عن الدلوِ بكونِه دونَه"[4].

---

[1] الكتاب ١/٨٥–٨٦

[2] ينظر في معاني القرآن ١/٢٦٠

[3] ينظر في الكتاب ١/١١٤٣، وفي الدرّ المصون ٨/٣٧٩ لمعرفةِ الآراءِ في الآية الكريمة كاملةً.

[4] التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٩١

المسألة ١٠: تقديمُ معمولِ الصّلةِ على (أن) الموصولةِ:

لا يتقدّمُ على (أن) الموصولةِ معمولُ معمولِها[1]. وجاءَ تقديمُهُ في قولِ عُمارةَ:

٤٦- فإنّي امرؤٌ مِن عصبةٍ خندفيّةٍ أبَت للأعادي أن تذيخَ رقابُها

وفي قولِ العجّاجِ:

٤٧- كانَ جزائي بالعصا أن أُجلدا

وفي قولِ ربيعةَ بنِ المقرومِ الضبيّ:

٤٨- هلّا سألتِ وخبرُ قومٍ عندَهم وشفاءُ غيّكِ خابرًا أن تسألي

وهذه الشّواهدُ عندَ البصريّين لا حجّةَ فيها؛ لندرتِها وإمكانِ تقديرِ عاملٍ مضمرٍ دلَّ عليه المظهرُ[2].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (أبَت للأعادي أن تذيخَ رقابُها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والأداةِ المصدريّةِ، والمطابقةِ، والرّبطِ بالضّمائرِ العائدةِ على (خندفيّةٍ)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ معمولِ الفعلِ المنصوبِ بالأداةِ المصدريّةِ حيثُ تقدّمَ عليهما؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَ المعمولِ وما قبلَهُ؛ فالفعلُ (أبَت) يتعدّى بنفسِهِ، ولا يفتقرُ لأداةِ الجرّ، وهو إن كانَ متنافيًا معَ ما قبلَهُ، فما بعدَهُ يفتقرُ إليه، ويستلزمُهُ مِن جهةِ الدّلالةِ المعجميّةِ، وبذلك تتّضحُ العلاقةُ بينَ مكوّناتِ التّركيبِ، ولا يكتنفُ المعنى غموضٌ يتحاشاهُ الشّاعرُ.

وتضافرَت في دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (كانَ جزائي بالعصا أن أُجلدَ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والمطابقةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والأداةِ المصدريّةِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ.

ووقعَ التّرخّصُ في رتبةِ معمولِ الفعلِ المنصوبِ بالأداةِ المصدريّةِ حيثُ تقدّمَ عليهما؛ اعتمادًا على وضوحِ تعلّقِ الجارّ والمجرورِ بالفعلِ (أُجلدَ)، إذ لا بدَ مِن وجودِ آلةٍ للجلدِ، والآلةُ التي يحصلُ بها الجلدُ هي العصا.

---

[1] ينظر في المقتضب ١٩٩/٤، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، وفي شرح التسهيل ١٢/٤

[2] ينظر في المراجع السّابقة

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (شفاءُ غيّكِ خابرًا أن تسألي) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والأداةِ المصدريّةِ، والتّعديةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ معمولِ الفعلِ المنصوبِ بالأداةِ المصدريّةِ حيثُ تقدّمَ عليهما؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَ المعمولِ وما قبلَهُ، إضافةً إلى افتقارِ الفعلِ (تسألي) إليه بناءً على قرينةِالتّعديةِ.

وذهبَ الفرّاءُ فيما نقلَه ابنُ السراجِ إلى أنَّ (خابرًا) حالٌ مِن الغيّ[1]. لكنَّ تقديرَ الحالِ هنا فاسدٌ. وقد ساقَ البغداديُّ ما يبيّنُ هذا الفسادَ؛ وذلك أنَّه لَا يَصحُّ جعلُ (خابرًا) حالًا من الغيّ ولا مِن الكافِ؛ فالغيُّ لا يتّصفُ بالخُبرِ إذ هو ضدُّهُ، وكذلكَ المخاطبةُ لا تتصفُ بهِ؛ لأنّها متصفةٌ بالغيّ، ولعدمِ قولِه (خابرةً) بالتأنيثِ[2].

وتفسيرُ الشّواهدِ على التّرخّصِ في رتبةِ معمولِ الصّلةِ يتّفقُ مع رأي الكوفيّين في المسألةِ، ونَقَلَ ابنُ مالكٍ عن ابنِ كيسانَ قولَهُ "فقد أجازَ الكوفيّون تقديمَ بعضِ هذا في مواضعَ، منها: طعامَكَ أريدُ أن آكلَ، وطعامَكَ عسى أن آكلَ، فجعلوا (أن) كالمجلبة بـ(عسى) و(أريدُ)، كأنَّ الكلامَ كانَ: طعامَكَ آكلُ فيما أرى وفيما أريدُ، وليسَ ذلك بجائزٍ عندَ البصريين"[3].

واختلفَ النّحاةُ في تقديرِ العاملِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوَنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ الزمر: ٦٤، قالَ ابنُ هشامٍ: "وقُرِئَ (أعبدَ) بالنّصبِ، وانتصابُ (غيرَ) في الآيةِ على القراءتين لا يكونُ بـ(أعبد)؛ لأنَّ الصّلةَ لا تعملُ فيما قبلَ الموصولِ، بل بـ(تأمروني)، و (أن أعبد) بدلُ اشتمالٍ منه، أي: تأمروني بغيرِ اللهِ عبادتِهِ"[4]. وهو على صوابٍ في رأيي؛ ولكن ليسَ ذلك لأنَّ الصّلةَ لا تعملُ فيما قبلَ الموصولِ، بل لتقدّمِ فعلٍ يصحُّ إعمالُهُ فيما قبلَهُ وفيما بعدَهُ، فيكونُ عملُهُ فيهما على التّبعيّةِ كما بيّنَ ذلك ابنُ هشامٍ. وإذا عُدنا إلى أحدِ مثالي ابنِ كيسانَ وهو قولُهُ: (طعامَك أريدُ أن آكلَ)، وجدنا هذا الكلامَ منطبقًا عليه تمامًا، فكأنَّ أصلَهُ: أريدُ طعامَك أكلَهُ؛ فلا يصحُّ أن يكونَ مِن قبيلِ تقديمِ معمولِ الصّلةِ على الموصولِ؛ أمَّا المثالُ الآخرُ: (طعامَك عسى أن آكلَ)، فصحيحٌ؛ لأنَّ (عسى) لا يصحُّ إعمالُها فيما قبلَها، وبذلك تتضحُ علاقةُ ما قبلَها بما بعدَها.

---

[1] ينظر في الأصولِ ١٨٨/٢

[2] ينظر في خزانة الأدب ٤٣٤/٨

[3] شرح التسهيل ١٢/٤

[4] مغني اللبيب ٧٣٧

المسألة ١١: تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بعدَ لامِ الجحودِ عليها:

لا يجوزُ تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبُ بـ(أن) المضمرةِ بعدَ لامِ الجحودِ عليها[1]. وجاءَ تقديمُهُ في قولِ الشّاعرِ:

٤٩- لقد عذلَتني أمُّ عمرٍو ولم أكن مقالتَها ما كنتُ حيًّا لأسمعا

واستشهدَ الكوفيون بالشّاهدِ على أنَّ الفعلَ منصوبٌ باللامِ، لا بـ(أن) المضمرةِ كما قالَ البصريّون؛ لأنَّه لو كانَ منصوبًا بها، لامتنعَ تقديمُ المفعولِ عليها[2]. أمّا البصريّون، فجعلوا الاسمَ منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ يفسّرهُ المذكورُ، واحتجّوا على الكوفيّين بأنَّهم أجازوا تقديمَ معمولِ الصّلةِ على الموصولِ كما مرَّ معنا في المسألةِ السّابقةِ، فكيفَ لا يجيزونهُ هنا؟! قالَ ابنُ عصفورٍ: "أمَّا قولُهم: إنَّ لامَ الجحودِ لو كانَت تنصبُ بإضمارِ (أن) لم يجز تقديمُ معمولِها عليها كما ذكروا، فصحيحٌ؛ لكنَّهم قد حكوا تقديمَ المعمولِ على (أن) ضرورةً، كقولِه:

وشفاءُ غيّكِ خابرًا أن تسألي

فأحرى إذا كانَت (أن) مضمرةً"[3].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (لم أكن مقالتَها ما كنتُ حيًّا لأسمعَ) قرائنُ أداةِ النّفي، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والظّرفيّةِ، والأداةِ المصدريّةِ، وأداةِ الجحودِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (أمُّ عمرو)، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في رتبةِ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بلامِ الجحودِ حيثُ تقدّمَ عليهما؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَ المفعولِ وما قبلَهُ، إذ لا يمكنُ أن يكونَ المفعولُ خبرًا لـ(كانَ) المنفيّةِ، فالرّجلُ لا يكونُ مقالةً؛ كما أنَّ هذا الاسمَ المنصوبَ تربطُهُ علاقةٌ معنويّةٌ بالسّمعِ، إضافةً إلى افتقارِ الفعلِ إليه على قرينةِ التّعديةِ ما يجعلُ اللّبسَ مأمونًا، فلا ضيرَ إن ترخّصَ الشّاعرُ في الرّتبةِ بينَهما.

وذهبَ البصريّون إلى أنَّ اللامَ (لامَ الجحودِ) حرفُ جرّ متعلّقٌ بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ هو خبرُ (كانَ)، والفعلُ منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً، وهي والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ باللامِ، فإن قلتَ: ما كانَ المعلمُ

---

[1] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣، وفي شرح المفصل ٢٤٣/٤، وفي شرح الجمل ١٤١/٢

[2] ينظر في المراجع السابقة

[3] شرح الجمل ١٤١/٢–١٤٢

ليهينَ طالبًا، فالتّقديرُ عندَهم: ما كانَ المعلمُ مريدًا لإهانةِ طالبٍ؛ أمَّا الكوفيّون، فذهبوا إلى أنَّ الفعلَ منصوبٌ باللامِ عينِها، وذهبوا إلى أنَّ خبرَ (كانَ) هو الفعلُ المنصوبُ، مستشهدينَ بتقدّمِ المفعولِ على اللامِ[1].

ويظهرُ لي أنَّ المتأخّرين الذين احتجّوا على الكوفيّين بتجويزِهم تقديمَ معمولِ الصّلةِ على الموصولِ كما مرَّ، يظهرُ لي أنَّهم لم يدركوا وجهَ احتجاجِ الكوفيّين بتقديمِ المفعولِ؛ فقصدُهم، كما أفهمُه، أنَّ الفعلَ إن كانَ منصوبًا بـ(أن) مضمرةً، فمعمولُه قد تقدّمَ على حرفِ الجرّ، وعلى الموصولِ (أن)، وعلى الفعلِ، أي أنَّه لم يتقدّم على الموصولِ العاملِ في الصّلةِ فحسبُ، بل تقدّمَ على العاملِ في الموصولِ العاملِ في الصّلةِ معًا، ومثلُ ذلك تمامًا أن تقولَ: عجبتُ زيدًا مِن أن تكرمَ، والأصلُ: عجبتُ مِن أن تكرمَ زيدًا. وحينَ تقدّمَ المفعولُ على اللامِ دلَّ ذلك على أنَّ الفعلَ منصوبٌ بها كما أنَّ معمولَ الصّلةِ قد تقدّمَ على (أن) النّاصبةِ لفعلِ الصّلةِ.

واستشهدَ البصريّون على أنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ(أن) المضمرةِ بالتّصريحِ بالخبرِ في قولِ الشّاعرِ:

سمـــوتَ ولم تكـــن أهـــلًا لتســـمو ولكـــنَّ المضـــيّعَ قـــد يُصـــابُ

وقالَ عنه أبو حيّانَ: "لكنَّ التّصريحَ في غايةِ النّدرة"[2].

واعتمادًا على قرينةِ الحالِ في الشّاهدِ أقولُ: إنَّ اللامَ فيه ليسَت للجحودِ، بل هيَ للاستحقاقِ والاختصاصِ؛ لأنَّ قولُهُ (سموتَ) يدلُّ على تحقّقِ وقوعُ فعلِ السموّ، ولامُ الجحودُ تأتي لجحدِ وقوعِ الفعلِ، أي أنَّه لم يتحقّق؛ فقولُهُ تعالى:﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ العنكبوت: ٤٠، يدلُّ على جحدِ وقوعِ فعلِ الظّلمِ. وقولُهُ: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ النساء: ١٦٨ - ١٦٩، يدلُّ على جحدِ وقوعِ فعلِ المغفرةِ، وجحدِ وقوعِ فعلِ الهدايةِ لطريقٍ غيرِ طريقِ جهنّمَ، وقولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾ الأنفال: ٣٣،يدلُّ على جحدِ وقوعِ فعلِ العذابِ حالَ وجودِ النبيّ ﷺ بينَهم، وجاءَ الخبرُ الأوّلُ فعلًا والثّاني صفةً مفردةً؛ لأنَّ عدمَ حلولِ العذابِ لوجودِهِ ﷺ مؤقتٌ؛ أمَّا عدمُ حلولِهِ بسببِ الاستغفارِ، فدائمٌ إلى يومَ الدّينِ؛ ولذلك عبّرَ بالوصفِ ليدلَّ على الاستمراريّةِ. واللهُ أعلمُ. وعليه يكونُ معنى الشّاهدِ الأخيرِ: سموتَ ولم تكن أهلًا للسموّ. ومثلُ ذلك أن تقولَ: علَت منزلةُ لاعبِ كرةِ القدمِ، ولم يكن أهلًا للعلوّ.

---

[1] ينظرُ في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣، وفي ارتشاف الضرب ١٦٥٦–١٦٥٧

[2] ارتشاف الضرب ١٦٥٦-١٦٥٧

وقد يقالُ في الشّاهدِ:

عـــــذلتني أمُّ عمـــــرٍو ولم أكـــــن مقالتَهـــا مـــا كنـــتُ حيًّـــا لأسمعـــا

إنَّ قولَهُ (عذلتني) يدلُّ على وقوعِ السّماعِ، فكيفَ تجزمُ أنَّ اللّامَ للجحود؟!

وللجوابِ عن ذلك أقولُ: إنَّ السّماعَ هنا بمعنى القبولِ، كما يقالُ: فلانٌ لا يسمعُ النّصيحةَ، والمعنى: لم أكن لأقبلَ لومَها وأعملَ بمقتضاه.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ مذهبَ الكوفيّين صوابٌ عندّي؛ لأنَّ اللامَ مقابلةٌ للسّينِ؛ فقولُك: (ما كانَ ليفعلَ) نفيٌ لقولِك: (كانَ سيفعلُ)[1]، وهذا ما يرجّحُ أنَّها ليسَت للجرّ؛ ولعدمِ وجودِ ما يمنعُ التّضامَّ بينَ (كانَ) والفعلِ المنصوبِ باللامِ على جهةِ الإخبارِ؛ أمَّا تقديرُ البصريّين لخبرٍ محذوفٍ، فلا يقومُ على قرينةٍ صريحةٍ.

خلاصةُ الترخّصِ في قرينةِ الرّتبةِ:

مِن خلالِ ما سبقَ يتّضحُ أنَّ التّرخّصَ في الرّتبةِ يقعُ بينَ الضّمائمِ غيرِ المتلازمةِ، فإذا كانَ التّضامُّ بينَ متلازمين، فالتّرخّصُ بينَهما غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ تأخيرَ المتقدّمِ يفسدُ التّضامَّ، فلا تتأخرُ الأداةُ عن مدخولِها، ولا الموصولُ عن صلتِهِ، ولا المضافُ عن المضافِ إليه، ولا الظّروفُ التي تفتقرُ إلى الإضافةِ إلى الجملِ عمّا أُضيفَت إليه. وهذه الضّمائمُ، كما ذأرى، لها رتبةٌ خاصةٌ فيما بينَها، ورتبةٌ واحدةٌ في التّركيبِ؛ فقولُك مثلًا: لم يذهب الطّالبُ إلى المدرسةِ، يعني أنَّ للأداةِ (لم) معَ ضميمتِها رتبةً خاصّةً فيما بينَهما لا يُعدلُ عنها، ورتبةً واحدةً في التّركيبِ، فإمَّا أن يتأخّرَ الاسمُ عنهما كما في المثالِ، وإمَّا أن يتقدّمَ عليهما، فيصبحَ مبتدأً (الطّالبُ لم يذهب إلى المدرسةِ)، وإمَّا أن يتأخّرَ عن معمولِ الفعلِ (لم يذهب إلى المدرسةِ الطّالبُ)؛ لكنَّ هذين المتلازمين قد يُفصلُ بينَهما ترخّصًا.

وهناك نوعٌ مِن الضّمائمِ لا يتقدّمُ فيها المتأخّرُ على المتقدّمِ حفاظًا على القرينةِ التي تجمعُ بينَهما، فإن تقدّمَ، خرجَت العلاقةُ بينَهما مِن قرينةٍ إلى قرينةٍ أخرى[2]؛ فالفاعلُ إذا تقدّمَ على الفعلِ، صارَ مبتدأً؛ والصّفةُ إذا تقدّمَت على النّكرةِ، صارَت حالًا، كقولِ كُثيّرٍ عزّةَ:

لميّـــــــةَ موحشًـــــــا طلـــــــلُ يلـــــــوحُ كأنّـــــــهُ خلـــــــلُ

---

[1] ينظر في ارتشاف الضرب ١٦٥٦–١٦٥٧

[2] ينظر في دلائل الإعجاز ٧٧/١

وإذا تقدّمَت على المعرفةِ، صارَت بدلًا، كقولِهِ تعالى: ﴿صِرَاطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾ إبراهيم: ١ - ٢، والتّوكيدُ إذا تقدّمَ على المؤَكَّدِ، أُضيفَ إليه بعدَ أن كانَ مضافًا إلى ضميرِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾ التكاثر: ٧، وكقولِك: حضرَ كلا الطّالبين؛ والمضافُ إليه إذا تقدّمَ على المضافِ، وجبَ الرّبطُ بينَهما بالإضافةِ إلى ضميرِ المتقدّمِ، فتقولُ: محمدٌ ثوبُهُ نظيفٌ، والأصلُ: ثوبُ محمدٍ نظيفٌ، وتقولُ: أعجبَني الطّالبُ اجتهادُهُ، والأصلُ: أعجبَني اجتهادُ الطّالبِ.

وأشيرُ أخيرًا إلى أنَّ تقسيمَ د. تمّام حسّان الرّتبَ إلى محفوظةٍ وغيرِ محفوظةٍ يبدو لي غيرَ دقيقٍ؛ ففي نظري تكونُ الرّتبُ محفوظةً إذا جاءَت مكوّناتُ التّركيبِ مرتّبةً وفقَ علاقاتِها معَ بعضِها، وعدمُ حفظِها يعني التّرخّصَ في ترتيبِها؛ فرتبةُ الفاعلِ في قولِك: أكرمَ زيدٌ عمرًا، محفوظةٌ في التّركيبِ، ولا يعني جوازُ تقديمِ المفعولِ أنَّ الرّتبةِ غيرُ محفوظةٍ بينَهما، فإن قدّمتَه، كانت الرّتبةُ غيرَ محفوظةٍ بالتّرخّصِ في التّركيبِ عينِهِ لا في مُطلقِ الحكمِ.

وقد يكونُ حفظُ الرّتبةِ واجبًا لأسبابٍ خاصّةٍ بالتّركيبِ، كتساوي المبتدأ والخبرِ في التّعريفِ؛ لكنَّ التّرخّصَ لا يفرّقُ بينَ الجوازِ والوجوبِ متى أُمنَ اللّبسُ بتضافرِ القرائنِ اللفظيّةِ والمعنويّةِ، وما قيلَ في قولِهم: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ، مثالٌ على ذلك؛ إذ يجوزُ تقديمُ الخبرِ، وهو أبو حنيفةَ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، لا تشبيهَ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ[1]، ومثلُهُ أن تقولَ: عمُّك أبوك، والمعنى: توقيرُ العمّ واجبٌ كوجوبِ توقيرِ الأبِ، وقد يكونُ لقرينةِ التّنغيمِ دورٌ بارزٌ في إيضاحِ المعنى إلى جانبِ القرينةِ العقليّةِ وقرينةِ السّياقِ.

[1] ينظر في شرح ابن عقيل ٢٣٣/١

المبحثُ الثّالثُ: التّرخّصُ في قرينةِ البنيةِ على المستوى النّحويّ

أشارَ د. تمّام حسّان إلى أنَّ الترخّصَ في البنيةِ يقعُ على مستويين، مستوى صرفيّ، ومستوى نحويّ؛ فأمَّا الترخّصُ على المستوى الصّرفيّ، فيقعُ في البنيةِ بتغييرِ هيكلِها، أو بحذفِ بعضِ حروفِها، أو بزيادةِ حرفٍ أو أكثرَ عليها، أو بإبدالِ حرفٍ منها، أو بإيجادِ صورةٍ غريبةٍ على الشّائعِ مِن الاستعمالِ[1]. ولن أُعنى بتتبّعِ شواهدِ الترخّصَ على المستوى الصرفيّ أو على مستوى الكلمةِ المفردةِ؛ إذ إنَّ البحثَ معنيٌّ بالتّركيبِ النّحويّ.

أمَّا التّرخّصُ على المستوى النّحويّ، فقدَ نصَّ د. تمّام حسّان على أحكامٍ تعدُّ ترخّصًا وفقَ نظريّتِه؛ لكنَّه لم يستشهدِ لها؛ لشُهرةِ شواهدِها. وتلك الأحكامُ هي[2]:

١- مجيءُ الخبرِ والنعتِ والحالِ بصيغةٍ جامدةٍ.

٢- النّيابةُ عن المفعولِ المطلقِ بغيرِ مصدرٍ، أو بمصدرِ فعلٍ غيرِ فعلِهِ. والتّرخّصُ في البنيةِ في الفقرتين السّابقتين يقعُ؛ اعتمادًا على تحقّقِ القرائنِ المعنويّةِ (الإسنادِ، والتّبعيةِ بالوصفِ، والملابسةِ، والتّوكيدِ أو التّحديدِ) في السّياقِ.

٣- إضافةُ (كلا) و(كلتا) إلى متفرّقين[3]، وهو يشيرُ إلى نحوِ قولِ الشّاعرِ:

كــلا أخــي وخليلــي واجــدي عضــدا في النّائبــــاتِ وإلمــــامِ الملمّــــاتِ

وحملُ هذا الشّاهدِ على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بينَ المضافِ والمضافِ إليه أصحُّ في نظري مِن حملِه على التّرخّصِ في البنيةِ، وسيأتي في موضعِه.

وباستقراءِ الشّواهدِ المحكومِ عليها بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ وجدتُ ما يمكنُ أن أحملَه على التّرخّصِ في البنيةِ على المستوى النّحويّ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٧، وفي البيان في روائع القرآن ٢٢٥–٢٢٦

[2] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٧

[3] عبارة د. تمام في هذا الجانب خاطئة حيث قال في ذلك: "وإضافةُ المتفرقين إلى كلا وكلتا". ينظر في المرجع السابق

المسألة ١: إبدالُ حرفِ المدّ في (فوك) ميمًا في الإضافةِ:

لا يُبدلُ حرفُ المدّ ميمًا في (فوك) إلا إذا أُفردَ[١]. وبناءً عليهِ يُعربُ الاسمُ بأحرفِ المدّ إذا أُضيفَ، ويُعربُ بالعلاماتِ الظّاهرةِ على الميمِ المبدلَةِ مِن المدّ إذا أُفردَ. وجاءَت الإضافةُ معَ الإبدالِ في قولِ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

٥٠- يصـــــبحُ ظمـــــآنَ وفي البحـــــرِ فمُـــــه

وذهبَ أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ الإضافةَ معَ الإبدالِ ميمًا ضرورةٌ شعريّةٌ[٢]؛ لكنَّ ابنَ مالكٍ لم يعتدَّ بحكمِهِ حيثُ قالَ عنهُ: "وهذا مِن تحكّماتِهِ العاريةِ مِن الدّليلِ، والصّحيحُ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الشّعرِ والنّثرِ، وفي الحديثِ الصّحيحِ: "لخلوفُ فمِ الصّائمِ أطيبُ عندَ اللهِ مِن ريحِ المسكِ"[٣].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالة الشّاهدِ (وفي البحرِ فمُه) قرائنُ الرّبطِ بواوِ الحالِ، والملابسةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في بنيةِ المضافِ (فمٍ) على المستوى النّحويّ الذي يقتضي الإعرابَ بحرفِ المدّ وعدمِ إبدالِه ميمًا؛ اعتمادًا على عدمِ التّنافي اللّفظيّ أو المعنويّ بينَ الضّميمتين المضافِ والمضافِ إليه.

واحتجاجُ ابنِ مالكٍ بالحديثِ الشّريفِ لا يلزمُ منهُ بطلانُ حملِهِ على التّرخّصِ؛ فلعلَّ موافقةَ الاسمِ للفظِ حرفِ الجرّ (في) عندَ إضافتِهِ مجرورًا إلى اسمٍ ظاهرٍ مسوّغٌ للترخّصِ في البنيةِ التي يستحقُّها المستوى النّحويّ؛ اعتمادًا على عدمّ التّنافي اللفظيّ أو المعنويّ بينَ المضافِ والمضافِ إليه.

المسألة ٢: ظهورُ علامتي الرفعِ والجرّ على الاسمِ المنقوصِ:

الاسمُ المنقوصُ تُقّدرُ فيه علامتي الرّفعِ والجرّ لثقلِهما على الياءِ المكسورِ ما قبلَها؛ وتظهرُ علامةُ النّصبِ على الياءِ لخفّتِها[٤].

---

[١] ينظر في المقتضب ٣٧٥/١

[٢] ينظر في المسائل المشكلة ٤٥

[٣] شرح التسهيل ٤٩/١-٥٠

[٤] ينظر في المقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣

والأحوالُ البنيويّةُ للاسمِ المنقوصِ على المستوى النّحويّ تكونُ على الصّورِ الآتية:

١- حذفُ لامِهِ إن لم يُعرّف بالأداةِ أو الإضافةِ حيثُ يجيءُ مرفوعًا أو مجرورًا، فتُقدّرَ علامتي الرّفعِ والجرّ على الياءِ محذوفةً.

٢- بقاءُ لامِهِ إن عُرّفَ بالأداةِ أو الإضافةِ حيثُ يجيءُ مرفوعًا أو مجرورًا، فتُقدّرَ علامتي الرّفعِ والجرّ على الياءِ غيرَ محذوفةٍ.

٣- بقاءُ لامِهِ سواءٌ أعُرّفَ أم لم يُعرّف حيثُ يجيء منصوبًا، فتظهرَ علامةُ النّصبِ على الياءِ.

وقد يُعدلُ عن الوجهِ البنيوي الذي يستحقُّهُ التّركيبُ النّحويّ ترخّصًا، فتبقى الياءُ في موضعِ حذفٍ، وتظهرُ علامتي الرّفعِ والجرّ؛ أو تظهرُ الحركةُ ثقيلةً في موضعٍ لا تستحقُّ فيه الياء الحذفَ.

وجاءَت البنيةُ في موضعٍ تستحقُّ فيهِ الياءُ الحذفَ، فلم تُحذف، وظهرَت عليها علامةُ الإعرابِ ثقيلةً في شواهدَ مِنها[١] قولُ جريرٍ:

٥١- فيومًا يوافينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويومًا ترى منهنَّ غولًا تغوّلُ

وجاءَ بظهورِ العلامةِ ثقيلةً في موضعٍ لا تستحقُّ فيه الياءُ الحذفَ في قولِ جريرٍ أيضًا:

٥٢- وعرقُ الفرزدقِ شرُّ العروقِ خبيثُ الثّرى كابيُ الأزندِ

وقد أجمعَ النّحاةُ على أنَّ ذلك لا يردُ إلا في ضرورةِ شعرٍ؛ قالَ سيبويهِ: "فلمَّا اضطروا إلى ذلك في موضعٍ لا بدَّ فيهِ مِن الحركةِ، أخرجوه على الأصلِ"[٢].

[١] للمزيد من شواهد المسألة ينظر في الكتاب ٣/٣١٤، وفي الحلبيّات ٩٣، وفي ضرائر الشعر ٤٢-٤٤

[٢] الكتاب ٣/٣١٣

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (يوافينَ الهوى غيرَ ماضٍ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بضميرِ النّسوةِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والملابسةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في بنيةِ الاسمِ المنقوصِ (ماضٍ) على المستوى النحويّ الذي يقتضي حذفَ الياءِ وتقديرَ علامةِ الإعرابِ عليها محذوفةً؛ اعتمادًا على تضافرِ القرائنِ الحاضرةِ في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ مِن غيرِ أن يكونَ للصّورةِ المعدولِ عنها دورٌ في ترجيحِ معنًى على آخرَ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (عرقُ الفرزدقِ شرُّ العروقِ خبيثُ الثّرى كابيُ الأزندِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ المتعدّدِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في بنيةِ الاسمِ المنقوصِ (كابيُ) بإظهارِ علامةِ الرّفعِ ثقيلةً؛ اعتمادًا على تضافرِ القرائنِ الحاضرةِ في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ مِن غيرِ أن يكونَ للصّورةِ المعدولِ عنها دورٌ في ترجيحِ معنًى على آخرَ.

وجاءَ حذفُ الياءِ وتقديرُ علامةِ النّصبِ عليها محذوفةً كما يرى النّحاةُ في قولِ المجنونِ:

ولـــــــــو أنَّ واشٍ باليمامـــــــــةِ دارُهُ ووادي بأعلـــى حضـــرموتَ اهتـــدى ليـــا

وذلكَ مِن أحسنِ ضرورات الشّعرِ عندَ المبرّدِ؛ لأنّهُ حَمَلَ حالةَ النّصبِ على حالتي الرّفعِ والجرّ[1]. لكنّي أذهبُ إلى أنَّ ذلك ترخّصٌ في علامةِ نصبِ اسمِ (أنَّ)؛ إذ إنَّ حذفَ الياءِ قرينةٌ على الرّفعِ قائمةٌ مقامَ علامتِه، ولمّا حُذفَت، دلَّ ذلكِ على وقوعِ التّرخّصِ في علامةِ النّصبِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ، وعلى قرينةِ الأداةِ النّاسخةِ، وقرينةِ تضامّها معَ الاسمِ حيثُ لا تتوقّفُ دلالتُها على العلامةِ الإعرابيّةِ في ضميمتِها سوى أن تكونَ مطلبًا وظيفيًّا لها.

المسألة ٣: ظهورُ علامةِ الرّفعِ على الفعلِ المضارعِ المعتلّ بالياءِ أو الواوِ:

الفعلُ المضارعُ المعتلُّ بالياءِ أو الواوِ تُقدّرُ على آخرِهِ علامةُ الرّفعِ لثقلِها، وتظهرُ عليه علامةُ النّصبِ لخفّتِها[2].

---

[1] ينظر في شرح الأشموني على الألفية ٤٤

[2] ينظر في المقتضب ٢٧٢/١

وإن كانَت بنيةُ الفعلِ المعتلّ بالياءِ أو الواوِ تقتضي تقديرَ علامةِ الإعرابِ الذي يستحقُّهُ المستوى النّحويّ، فإنّها قد ظهرَت على الياءِ في قولِ الشّاعرِ:

٥٣- فعوّضني منها عنايَ ولم تكن تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ

وظهرَت على الواوِ في قولِ الشّاعرِ:

٥٤- إذا قلتُ: علَّ القلبَ يسلوُ قُبّضَت هواجسُ لا تنفكُّ تغريهِ بالوجدِ

ولم أجد أحدًا مِن النّحاةِ أجازَ ذلك في غيرِ الشّعرِ؛ قالَ أبو حيّانَ: "والمضارعُ الذي آخرُهُ ألفٌ، نحوَ: يخشى؛ أو واوٌ، نحوَ: يغزو؛ أو ياءٌ، نحوَ: يرمي، تُقدّرُ فيه الضمّةُ رفعًا إلا في الشّعرِ، نحو: يسلوُ، وتساويُ"[1].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لم تكن تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرين المستترين العائدين على مذكورٍ سابقٍ، والتّعديةِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّفسيرِ بإضافةِ العددِ إلى المعدودِ، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في بنيةِ الفعلِ المضارعِ (يساويُ) بإظهارِ علامةِ الرّفعِ ثقيلةً؛ اعتمادًا على تضافرِ القرائنِ الحاضرةِ في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ مِن غيرِ أن يكونَ للصّورةِ المعدولِ عنها دورٌ في ترجيحِ معنًى على آخرَ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (علَّ القلبَ يسلوُ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على (القلبَ)، والمطابقةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في بنيةِ الفعلِ المضارعِ (يسلوُ) بإظهارِ علامةِ الرفعِ ثقيلةً؛ اعتمادًا على تضافرِ القرائنِ الحاضرةِ في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ مِن غيرِ أن يكونَ للصّورةِ المعدولِ عنها دورٌ في ترجيحِ معنًى على آخرَ.

وجاءَ الترخّصُ على رأيِ النّحاةِ في موضعِ النّصبِ بتقديرِ علامتِه على الياءِ رغمَ خفّتها في قولِ حندجٍ بنِ حندجٍ المرّيّ:

ما أقدرِ اللهِ أن يدني على شحطٍ مَن دارُهُ الحزنُ ممن دارُهُ صولُ

[1] ارتشاف الضرب ٨٤٦

وليسَ ذلك في رأيي إلا ترخّصًا في علامةِ الإعرابِ برفعِ الفعلِ؛ اعتمادًا على قرينةِ الأداةِ المصدريّةِ، وقرينةِ تضامّها معَ الفعلِ حيثُ لا تتوقّفُ دلالتُها على العلامةِ الإعرابيّةِ في ضميمتِها سوى أن تكونَ مطلبًا وظيفيًّا لها.

المسألة ٤: حذفُ نونِ التّوكيدِ الخفيفةِ مِن الفعلِ في الوصلِ مِن غيرِ أن يلقاها ساكنٌ:

تُحذفُ نونُ التّوكيدِ الخفّيفةِ مِن الفعلِ إذا وليها ساكنٌ[١]. وجاءَ حذفُها وصلًا مِن غيرِ أن يليها ساكنٌ في شواهد[٢] منها قولُ طرفةَ بنِ العبدِ:

٥٥- اضـــربَ عنـــكَ الهمـــومَ طارقَهـــا ضـــربَكَ بالسّـــيفِ قـــونسَ الفـــرس

وهذا الشّاهدُ شاذٌّ عندَ ابنِ جنّي[٣]، وذكرَه ابنُ عصفورٍ في ضرائرِ الشّعرِ[٤]، ووافقَه ابنُ هشامٍ في اعتبارِه ضرورةً شعريّةً[٥]؛ أمّا الأشمونيُّ، فعدَّه نادرًا[٦].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (اضربَ عنكَ الهمومَ طارقَها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (عن)، والتّبعيّةِ بالإبدالِ، والمطابقةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المبدلِ منه، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في بنيةِ فعلِ الأمرِ بحذفِ نونِ التّوكيدِ الخفيفةِ رغمَ عدمِ التقاءِ ساكنين؛ اعتمادًا على علامةِ البناءِ التي تختّصُّ باتّصالِ النّونِ بالفعلِ حيثُ صارَت كالجزءِ مِن الكلمةِ. ومثلُ هذا التّرخّصِ عندَ د. تمّام حسّان حذفُ ياءِ المتكلّمِ في قولِه تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ﴾ هود: ٨٩[٧].

---

[١] ينظر في الكتاب ٥٢٣/٣، وفي المقتضب ١٨/٣

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في ضرائر الشعر ١١١-١١٢

[٣] ينظر في الخصائص ١٢٦/١

[٤] ينظر في ضرائر الشّعر ١١١

[٥] ينظر في مغني اللبيب ٧٣٩

[٦] ينظر في شرح الأشموني ٥٠٥

[٧] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٢٥

خلاصةُ الترخّصِ في قرينةِ البنيةِ على المستوى النحويّ:

لا يقعُ التّرخّصُ في البنيةِ على المستوى النّحويّ إلا حينَ لا يكونُ لها أثرٌ لازمٌ بينَ القرائنِ الحاضرةِ، فإن كانَ لها ذلك الأثرُ في إيضاحِ المعنى، لم يسغ التّرخّصُ فيها؛ فالحالُ مثلًا يمكنُ أن تأتيَ مصدرًا كما في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ البقرة: ٢٧٤، وقولِه تعالى: ﴿يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾ البقرة: ٢٦٠؛ لكنَّ التّرخّصَ في صيغتِها غيرُ ممكنٍ في مثلِ قولِكَ: قرأتُ القصّةَ متسلّيًا؛ لأنّك إن أتيتَ بالمصدرِ (تسليةً)، دلَّ على الغائيّةِ لا على الملابسةِ، وأُعربَ حينئذٍ مفعولًا لأجلِهِ.

المبحثُ الرّابعُ: الترخّصُ في قرينةِ المطابقةِ

أشارَ د. تمّام حسّان إلى أنَّ التّرخّصَ في المطابقةِ يردُ على المظاهرِ الآتيةِ:

١- التّرخّصُ في المطابقةِ بالضّمائرِ الشّخصيّةِ (التكلّمُ، والخطابُ، والغيبةُ).
٢- التّرخّصُ في المطابقةِ بالعددِ.
٣- التّرخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ.
٤- التّرخّصُ في المطابقةِ بالتّعريفِ والتّنكيرِ.
٥- التّرخّصُ في المطابقةِ بالعلامةِ الإعرابيّةِ.

فأمَّا التّرخّصُ في المطابقةِ بالعلامةِ الإعرابيّةِ، فهو داخلٌ في عمومِ الترخّصِ في قرينةِ العلامةِ الإعرابيّةِ، وقد سبقَ الاستشهادُ له بقطعِ التّابعِ؛ وأمَّا التّرخّصُ في المظاهرِ الأخرى، فقد استشهدَ له بما يأتي[1]:

أولًا: ما استشهدَ به على الترخّصِ في المطابقةِ بالضّمائرِ الشخصيّة:

وضعَ د. تمّام للتّرخّصِ في مطابقةِ الضّمائرِ الشخصيّةِ ضابطًا، هو: أن يُختارَ للضّميرِ أحدُ مرجعين سابقين، وكلاهما يصحُّ معَه التّركيبُ، واستشهدَ على ذلك بقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ﴾ الأحقاف: ٢٣، إذ طُوبقَ بينَ الفعلِ المضارعِ (تجهلون) وضميرِ المخاطبين في (أراكم)، وكانَ يصحُّ نحويًّا أن يقالُ: (أراكم قومًا يجهلون) بمطابقةِ الفعلِ للقومِ؛ وبقولِه تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ النمل: ٥٥، وكانَ يصحُّ أن يقالَ: (أنتم قومٌ يجهلون). ومِن شواهدِه الشعريّةِ على ذلك قولُ عليّ ﷺ:

أنا الـــــــذي سمتـــــــني أمّـــــــي حيـــــــدرة

وهذا التّرخّصُ وقعَ؛ اعتمادًا على كونِ المرجعِ هو الموصوفُ الحقيقيّ بما خالفَ وجهَ المطابقةِ بينَه وبينَ ما هو له في التّركيبِ؛ إذ إنَّ الأصلَ: (أراكم تجهولون)، و(أنتم تجهلون)، و(أنا سمّتني أمّي حيدرة).

ثانيًا: ما استشهدَ به على التّرخّصِ في المطابقةِ بالعددِ:

١- مخالفةُ الخبرِ لاسمِ (إنَّ) المعطوفِ عليه باسمٍ مفردٍ في قولِ ضابئِ بنِ الحارثِ البرجميّ:

---

[1] ينظر لجميع شواهده في اللغة العربيّة ٢٣٧–٢٣٨، وفي البيان في روائع القرآن ٢٣٥–٢٣٧

فمَـــن يـــكُ أمســـى بالمدينـــةِ رحلُـــهُ فـــــإنّي وقيّـــــارٌ بهـــــا لغريـــــبُ

وقالَ: "إلا أن نجعلَ (وقيّارٌ بها) جملةً حاليّةً حُذفَ منها العائدُ؛ لمعرفةِ أنَّ قيّارًا هو جملُ الشّاعرِ، فكأنَّه قالَ: (وجملي بها)، ويكونُ البيتُ حينئذٍ شاهدًا على إسقاطِ الرّابطِ لا على إسقاطِ المطابقةِ في العددِ"[1]. لكنَّ دعوى إسقاطِ الرّابطِ ليست صحيحةً؛ فالربّطُ متحقّقٌ بواوِ الحالِ. وقد رُويَ الشّاهدُ بالنّصبِ، فلا يكونُ في هذه الرّوايةِ إلا شاهدًا على التّرخّصِ في المطابقةِ بالعددِ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ ما يجعلُ المتعاطفين في حكمِ الواحدِ. أمَّا روايةُ الرّفعِ، فإن حُمِلَت على الحاليّةِ، ففي الشّاهدِ ترخّصٌ في الرّتبةِ بتقديمِ جملةِ الحالِ؛ اعتمادًا على الرّبطِ بواوِ الحالِ. وإن حُمِلَت على التّرخّصِ في المطابقةِ، ففي الشّاهدِ ترخّصان: ترخّصٌ في المطابقةِ، وترخّصٌ في العلامةِ الإعرابيّةِ للاسمِ المعطوفِ على اسمِ (إنَّ) المضمرِ؛ لكنَّ الحملَ على الحاليّةِ أرجحُ في نظري، بقرينةِ قولِه (فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه)؛ إذ أخبرَ عن الاسمِ المضمرِ في النّاسخِ (يكُ) بإمساءِ الرّحلِ بالمدينةِ لا بكينونتِه بها، ثمَّ أعادَ الضّميرَ على المدينةِ في قولِه (وقيّارٌ بها)، مخبرًا عن نفسِه بخبرٍ خاصّ يُلابسُ جملةً خبريّةً، والمعنى: أنا غريبٌ حالَ كونِ رحلي بالمدينةِ.

٢- مخالفةُ النّكرةِ المضافِ إليها اسمُ تفضيلٍ لواوِ الجماعةِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ البقرة: ٤١، وبيّنَ د. تمّام أنَّ التّرخّصَ وقعَ؛ لأنَّ القرائنَ الأخرى ضمنَت المعنى.

٣- مخالفةُ الضّميرِ لمرجعِه في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ التوبة: ٦٢، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ ما يجعلُ المتعاطفين في حكمِ الواحدِ.

٤- مخالفةُ الحالِ لصاحبِها في قولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ فصلت: ١١ ، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على وضوحِ ملابسةِ الحالِ للضّميرِ المتّصلِ، وعلى كونِ السّماءِ والأرضِ تشتملُ على مخلوقاتٍ أخرى تدخلُ في حيّزها.

ثالثًا: ما استشهدَ به على التّرخّصِ في المطابقةِ بالنّوعِ:

١- مخالفةُ الخبرِ لاسمِ (ظلَّ) في قولِه تعالى: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَاقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ الشعراء: ٤، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على الإضافةِ إلى ضميرِ الجماعةِ المذكّرِ، وعلى كونِ الخضوعِ في الحقيقةِ لأولئك الذين أُضيفَت الأعناقُ إلى ضميرِهم.

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٨

٢- تركُ تأنيثِ الصّفاتِ التي لا يوصفُ بها إلا المؤنّثُ نحوَ: (طالقٍ) و(حائضٍ)، وبيّنَ د. تمّام أنَّ التّرخّصَ وقعَ؛ اعتمادًا على عدمِ توهّمَ أنَّها لمذكّرٍ.

٣- حذفُ التّاءِ في نحوَ: (إقامِ الصّلاةِ) و(عِدِ الأمرِ) وفي قولِه تعالى: ﴿بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ الروم: ٣، وبيّنَ أنَّ التّرخّصَ وقعَ؛ اعتمادًا على أمنِ اللبسِ.

٤- تساوي بعضِ الصّفاتِ في وصفِ المذكّرِ والمؤنّث، نحوَ: (جريحٍ) و(صبورٍ)، ويقعُ ذلك التّرخّصُ حيثُ كانَ؛ اعتمادًا على المطابقةِ بالعلامةِ والعددِ والتّنكيرِ أو التّعريفِ.

٥- تذكيرُ الفعلِ إذا فُصلِ بينَه وبينَ فاعلِه المؤنّثِ، نحوَ: أتى القاضيَ اليومَ امرأةٌ. ومِن ذلك شعرًا قولُ جريرٍ:

لقـــد ولـــدَ الأخيطـــلَ أمُّ ســـوءٍ علـــى بابِ اســـتِها صـــلبٌ وشـــامُ

والتّرخّصُ في ذلك يقعُ؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيّةِ التي تقرّرُ جهةَ الإسنادِ.

٦- مخالفةُ الحالِ لصاحبِها في قولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ فصلت: ١١، وما سوّغَ التّرخّصَ في العددِ كما سبقَ إيضاحُه هو ما سوّغَ التّرخّصَ في النّوعِ.

رابعًا: ما استشهدَ به على التّرخّصِ في المطابقةِ بالتّعريفِ أو التّنكيرِ:

اشترطَ د. تمّام لوصفِ النّكرةِ بالمعرفةِ أن يسبقَ الوصفَ بالمعرفةِ وصفٌ بنكرةٍ مثلِها يكسبُها قدرًا مِن التّخصيصِ ويقرّبُها مِن المعرفةِ، فيسوغُ عندئذٍ وصفُها بالمعرفةِ، ويغلبُ في هذه المعرفةِ أن تكونَ مِن قبيلِ الموصولِ، مستشهدًا على ذلك بقولِه تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ٢٤ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ ٢٥ ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ ق: ٢٤ - ٢٦، وبقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٖ ٣٢ مَّنۡ خَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ ق: ٣٢ - ٣٣، وبقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ ٢٣ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ﴾ الحديد: ٢٣ - ٢٤.

لكنَّ الصّحيحَ أنَّ الاسمَ الموصولَ فيما سبقَ بدلٌ مِن النّكرةِ، ولا إشكالَ في المخالفةِ بينَ البدلِ والمبدلِ منه في التّعريفِ والتّنكيرِ كما في قولِه تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ العلق: ١٥ - ١٦.

وباستقراءِ شواهدِ النّحوِ الشعريّةِ مما حُكمَ عليه بالقلّةِ، أو النّدرةِ، أو الضّرورةِ، أو الشّذوذِ وجدتُ ما خالفَ منها مقتضى المطابقةِ واقعًا في المسائلِ الآتيةِ:

المسألة ١: وضعُ المفردِ والمثنّى والجمعِ بعضُها في موضعِ بعضٍ:

"الأصلُ في كلامِ العربِ أن يُدلَّ بلفظِ المفردِ على المفردِ، والمثنّى على المثنّى، والمجموعِ على المجموعِ؛ لكنَّ العربَ قد تخرجُ عن هذا الأصلِ، فتضعُ المفردَ موضعَ المثنّى وموضعَ الجمعِ، وتضعُ المثنّى موضعَ الجمعِ وموضعِ المفردِ، وتضعُ الجمعَ موضعَ المفردِ وموضعَ المثنّى"[١].

ويعني ذلك أنَّ العدولَ عن المطابقةِ في العددِ ظهرَ في ستّ حالاتٍ تُعدُّ ترخّصًا في ضوءِ النّظريّةِ؛ ووقد اقتصرتُ على ما حُكمَ عليهِ بالقلّةِ، أو النّدرةِ، أو الضّرورةِ، أو الشّذوذِ فيما يأتي:

الحالةُ الأولى: وضعُ المفردِ موضعَ المثنّى:

وردَ وضعُ المفردِ موضعَ المثنّى في أساليبَ مختلفةٍ، منها:

١- معاقبةُ الإفرادِ التّثنيةَ في كلّ اثنين لا يغني أحدُهما عن الآخرِ كالعينين، والأذنين، والجفنين، والجوربين؛ ومِن ذلك[٢] قولُ امرئ القيسِ:

٥٦- لمـــــــــن زُحلوفـــــــــةٌ زُلُّ بهـــــــــا العينـــــــــان تنهـــــــــلُّ

وهو مِن القليلِ الذي بابُه الشّعرُ عندَ ابنِ عصفورٍ[٣]، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ يشيرُ إلى جوازِ القياسِ على ما وردَ[٤]؛ لكنَّ أبا حيّانَ تعقّبَهُ مشدّدًا عليه بأنَّ مثلَ هذه الأحكامِ لا تقبلُ إلا مِن مستقرئي علمِ النّحوِ عنِ العربِ كالخليلِ، وسيبويهِ، والكسائيّ، وأنظارِهم الذين شافهوا العربَ؛ أمَّا متأخّرٌ جدًّا قد وقعَت له أبياتٌ يسيرةٌ تحتملُ التّأويلَ يريدُ أن يستنبطَ منها الأحكامَ، فلا يسوغُ له، ولا يقبلُ منه[٥].

---

[١] شرح الجمل ٤٤٤/٢

[٢] لمزيد من الشواهد يُنظر في شرح الجمل ٢٧٧/١، وفي شرح التسهيل ١٠٩/١-١١٠

[٣] ينظر في شرح الجملِ ٢٧٨/١

[٤] ينظر في شرح التسهيل ١٠٩/١

[٥] ينظر في التذييل والتكميل ٨٢/٢

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (بها العينان تنهلُّ) قرائنُ النّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (زخلوفةٌ)، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بتأنيثِ المبتدأ والخبرِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالعدِد بينَ المبتدأِ والخبرِ؛ اعتمادًا على الإسنادِ، وعلى العلاقةِ العقليّةِ بينَ العينينِ وفعلِ الانهلالِ؛ فمِن خصائصِ العينين انهلالُ الدّمعِ، ولا يُتصوّرُ أن تبكيَ عينُ امرئٍ دونَ عينِهِ الأخرى.

٢- إفرادُ المضافين إلى متضمّنيهما إذا كانا جزأين أو كجزأين مما أضيفا إليهما؛ وجاءَ ذلك في قولِ الفرزدقِ:

٥٧- كأنَّــه وجــهُ تــركيَّين قــد غضــبا مســـتهدفٌ لطعـــانٍ غـــيرِ تـــذبيبِ

وقولِ توبةَ بنِ الحُميرِ:

٥٨- حمامـــةَ بطـــنِ الـــواديين ترنّمـــي ســـقاكِ مِـــن الغـــرّ الغـــوادي مطيرُهـــا

وهو جائزٌ في ضرورةِ الشّعرِ عندَ ابنِ الشّجريّ[١]، وجعلَهُ ابنُ عصفورٍ موقوفًا على السّماعِ[٢]، وقالَ ابنُ الضّائعِ: "فأمَّا لفظُ المفردِ، فلم يأتِ إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ"[٣]. أمَّا الفرّاءُ، فأجازَهُ في عمومِ الكلامِ[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (كأنَّه وجهُ تركيّين قد غضبا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والنّسبةِ بالإضافةِ، وأداةِ التّحقيقِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بألفِ الاثنين، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالعددِ بينَ المضافِ والمضافِ في قولِه (وجهُ تركيّين)؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ؛ إذ يدركُ المرءُ أنَّه لا يكونُ لشخصين وجهٌ واحدٌ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (حمامةَ بطنِ الواديين ترنّمي) قرائنُ التّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والإسنادِ إلى ضميرِ المخاطبةِ، والعلامةِ.

---

[١] ينظر في أماليه ١/١٦-١٧

[٢] ينظر في شرح الجمل ٢/٤٤٤

[٣] ينظر إلى كلامِه في التذييل والتكميل ٢/٦٩

[٤] ينظر في معاني القرآن ١/٣٠٨

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالعددِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ؛ إذ يدركُ المرءُ أنَّ لكلّ وادٍ بطنًا خاصًّا به.

وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ آخرُ، وفقَ رأيِ صاحبِ النّظريّة، في أداةِ النّداءِ؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيةِ للمنادى، وعلى قرينةِ الخطابِ في فعلِ الأمرِ (ترنّمي)

والأولى في المضافين إلى متضمّنيهما الجمعُ رغمَ إهدارِ المطابقةِ بينَهما، كما جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التحريم: ٤. وجاءَت المطابقةُ في قولِ الفرزدقِ:

بمـــا في فؤادينـــا مِـــن الهـــمّ والهـــوى فيـــبرأُ منهـــاضُ الفـــؤادِ المشـــعّفُ

ونصَّ السيرافيُّ على جوازِها[1]، وقصرَها ابنُ مالكٍ على الشّعرِ، وجعلَ الإفرادَ أولى مِن التّثنيةِ[2]؛ لكنَّ أبا حيّانَ اعترضَ عليهِ محتجًّا بأنَّ القياسَ يقتضي ألا يدلَّ على التّثنيةِ إلا باللّفظِ الذي وُضعَ لها[3]. وهو ما أذهبُ إليه؛ فلا ترخّصَ في الالتزامِ بالقرينةِ وإن قلَّت الشّواهدُ.

وجديرٌ بي أن أشيرَ إلى شرطٍ نصَّ عليهِ أبو حيّانَ أيضًا لجمعِ المضافين إلى متضمّنيهما؛ وهو "ألا يكونَ لكلّ واحدٍ من المضافِ إليهما إلا شيءٌ واحدٌ؛ لأنَّه إذا كان له أكثرُ، التبسَ؛ لو قلتَ: قطعتُ آذانَ الزّيدين، تريدُ أذنيهما، لم يجز لأجلِ الالتباس"[4]. وهو شرطٌ دقيقٌ لأمنِ اللبسِ، ومتى وُجدت القرينةُ التي تدفعُ اللّبسَ، فلا بأسَ في رأيي، كأن تقولَ: فقأتُ عينَ أو عيونَ الجاسوسين اليمنى؛ فقرينةُ التّبعيّةِ بالوصفِ خصّصت عينًا واحدةً لكلّ مِن الجاسوسين.

الحالةُ الثّانيةُ: وضعُ المفردِ موضعَ الجمعِ:

قالَ سيبويهُ عنه: "وليسَ بمستنكرٍ في كلامِهم أن يكونَ اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتى قالَ بعضُهم في الشّعرِ مِن ذلك ما لا يُستعملُ في الكلامِ"[5]. ومما جاءَ في الشّعرِ على لفظِ الواحدِ يُرادُ بهِ الجمعُ[6] قولُ الشّاعرِ:

---

[1] ينظر في شرح الكتاب ٣/٣٦٤

[2] ينظر في شرح التسهيل ١/١٠٧

[3] ينظر في التذييل والتكميل ٢/٧٣

[4] التذييل والتكميل ٢/٦٧

[5] الكتاب ١/٢٠٩

[6] لمزيد من الشواهد ينظر في معاني القرآن ٢/١٠٢، وفي المقتضب ٢/١٧٠

٥٩- كلــوا في بعــضِ بطــنِكمُ تعفّــوا فـــــإنَّ زمـــــانَكم زمـــــنٌ خمـــــيصُ

وفَهِمَ ابنُ عصفورٍ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّهُ يعدُّ الشّاهدَ وأمثالَهُ مِن قبيحِ الضّرائرِ الشّعريّةِ[١]؛ أمَّا المبرّدُ، فأجازَ وضعَ المفردِ موضعَ الجمعِ في الشّعرِ مشترِطًا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ على الجمعِ[٢].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (كلوا في بعضِ بطنِكم تعفّوا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرتّبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بينَ ضمائرِ الجمعِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالعددِ بينَ المضافِ الذي لا يقبلُ إضافتَهُ واحدًا إلى جمعٍ وبينَ ضميرِ الجمعِ المضافِ إليه في قولِه (بطنِكم)؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ إذ يدركُ المرءُ أنَّ الجماعةَ لا يكونُ لها بطنٌ واحدٌ.

الحالةُ الثّالثةُ: وضعُ الجمعِ موضعَ المفردِ:

وردَ وضعُ الجمعِ موضعَ المفردِ شعرًا في قولِ امرئ القيسِ:

٦٠- يُطـيرُ الغـلامَ الخِـفَّ عـن صـهواتِهِ ويلـــــوي بأثـــــوابِ العنيـــــفِ المثقّـــــلِ

ونصَّ ابنُ عصفورٍ على أنَّ ذلك لا يردُ إلا في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كلامٍ[٣]، وقصرَه أبو حيّانَ على السّماعِ، ولم يُجز اقتياسَهُ[٤].

---

[١] ينظر في شرح الجمل ٤٤٤/٢

[٢] ينظر في المقتضب ١٦٩/٢

[٣] ينظر في المقرب ١٢٩/٢

[٤] ينظر في التذييل والتكميل ٨٥/٢

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يُطيرُ الغلامَ الخفَّ عن صهواتِهِ) قرائنُ التضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (عن)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضميرين المستترِ والظّاهرِ العائدين على مذكورٍ سابقٍ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بتذكيرِ فعلِ الفاعلِ المذكّرِ المضمرِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في المطابقةِ بالعددِ بينَ المضافِ وضميرِ المفردِ المضافِ إليه في قولِه (صهواتِه)؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ إذ يدركُ المرءُ أنَّ للفرسِ صهوةً واحدةً.

المسألة ٢: تذكيرُ المؤنّثِ، وعكسُه:

"تذكيرُ المؤنّثِ واسعٌ جدًّا؛ لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ. لكنَّ تأنيثَ المذكّرِ أذهبُ في التّناكرِ والإغرابِ"[١]. وما حُكمَ عليه بالقلّةِ، أو النّدرةِ، أو الضّرورةِ، أو الشّذوذِ وردَ فيما يأتي:

الحالةُ الأولى: مخالفةُ الخبرِ للمبتدأِ أو الاسمِ:

قالَ أبو حيّانَ: "والمبتدأُ أو الخبرُ بالنّسبةِ إلى التّذكيرِ والتّأنيثِ، إن كانَ المبتدأُ هو الخبرُ مِن جهةِ المعنى، فتجوزُ المخالفةُ بحسبِ اللّفظِ، نحوَ: الاسمُ كلمةٌ، وفاطمةُ هذا الرّجلُ، إذا كانَ اسمُهُ فاطمةَ، وإن كانَ غيرَهُ صفةً، فالموافقةُ، وقد يُخالفُ إن كانَ التّأنيثُ غيرَ حقيقيّ"[٢].

ووردَت المخالفةُ بينَ المبتدأِ والخبرِ في النّوعِ بتذكيرِ الخبرِ معَ كونِه صفةً في قولِ الشّاعرِ:

٦١- هنيئًا لسعدٍ ما اقتضى بعدَ وقعتي بناقةِ سعدٍ والعشيّةُ باردُ

وفي قولِ زيادٍ الأعجمِ:

٦٢- إنَّ السّماحةَ والشّجاعةَ ضُمّنا قبرًا بمروَ على الطّريقِ الواضِحِ

والتّذكيرُ في الشّاهدين ضرورةٌ شعريّةٌ نصَّ عليها الجمهورُ[٣]، وسوّغَ ذلك الحملُ على المعنى[٤]، وقالَ ابنُ عصفورٍ عن الشّاهدِ الثّاني: "فذكّرَ السماحةَ لأنَّها بمعنى السّماحِ، ثمّ غلّبَ المذكّرَ على المؤنّثِ"[١].

---

[١] الخصائص ٢/٤١٥

[٢] ارتشافُ الضرب ١١١٢-١١١٣

[٣] ينظر في الكتاب ٢/٤٥-٤٦، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٧٢، وفي شرح السيرافي على الكتاب ٢/٣٧٦، وفي شرح الجمل ٢/٣٧٤

[٤] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٦٩، ٧٧٦

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالة الشّاهدِ الأوّلِ (والعشيّةُ باردُ) قرائنِ الرّبطِ بواوِ الحالِ، والملابسةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بإفرادِ المبتدأ والخبرِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ المبتدأِ والخبرِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ مِن خلالِ العلامةِ الإعرابيّةِ، والتّضامّ الذي لم يتخلّله فصلٌ، ولم يجاور فيه المبتدأَ ما يمكنُ حملُ الإسنادِ إليه، وعلى العلاقةِ الحسيّةِ بينَ العشيّةِ والبرودةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (إنَّ السّماحةَ والشّجاعةَ ضُمّنا قبرًا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ (الواوِ)، والإسنادِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بألفِ الاثنين، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والتّعديةِ إلى مفعولٍ ثانٍ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ الاسمين المتعاطفين وخبرِهما الفعليّ؛ اعتمادًا على المطابقةِ بينَهما بالعددِ حيثُ أُسندَ الفعلُ إلى ألفِ الاثنين.

واستشهدَ سيبويهِ بقولِ طُفيلٍ الغنوي:

إذ هــيَ أحــوى مِــن الربعــيّ حاجبُــهُ والعــينُ بالإثمــدِ الحــاريّ مكحــولُ

على أنَّه ذكّرَ الخبرَ (مكحولُ) عن المبتدأِ (العين) وهي مؤنّثةٌ، ضرورةً، وسوّغَ ذلك أنَّ العينَ بمعنى الطّرفِ، وهو مذكّرٌ[٢]. ووافقَ رأيَه أغلبُ النّحاةِ[٣]، وعلى رأيهم يكونُ في الشّاهدِ ترخّصان؛ الأوّلُ ترخّصٌ في التضّامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ خبرِ المبتدأِ الأوّلِ (حاجبُه)، والثّاني ترخّصٌ في المطابقةِ بينَ المبتدأِ الثّاني وخبرِه في النّوعِ. واحتملَ ابنُ السّيرافيّ، والأعلمُ الشّنتمريُّ أن يكونَ قولُه (مكحولُ) خبرًا عن قولِه (حاجبُه)، فيكونَ خبرُ المبتدأِ الثّاني محذوفًا للدلالةِ عليه، والتقديرُ: حاجبُهُ مكحولٌ والعينُ كذلك[٤]. وعلى قولِهما يكونُ في الشّاهدِ ترخّصان أيضًا؛ الأوّلُ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ خبرِ المبتدأِ الثّاني، والثّاني ترخّصٌ في رتبةِ الجملةِ المعطوفةِ بتقديمِها على خبرِ الجملةِ المعطوفِ عليها. واحتملَ ابنُ عصفورٍ أن يكونَ قولُه (العينُ) معطوفًا على الضميرِ

---

[١] ضرائر الشعر ٢٧٦

[٢] ينظر في الكتاب ٤٦/٢

[٣] ينظر في المذكّر والمؤنث ٧٢، وفي شرح السيرافي على الكتاب ٣٧٦/٢، وفي الإنصاف في مسائل الاختلاف ٧٧٦، وفي ضرائر الشعر ٢٧٧

[٤] ينظر في شرح أبيات سيبويه ٢٤٨، وفي تحصيلِ عينِ الذهب ٢٥٧

المستترِ في (مكحولُ)، والأصلُ مكحولٌ هو والعينُ، وقُدّمَ المعطوفُ على المعطوفِ عليه[1]. وعلى رأيِه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصان أيضًا، الأوّلُ ترخّصٌ في التّضامّ بحذفِ الضميرِ المؤكّدِ إذ يُفتقرُ إليه للعطفِ على ضميرٍ مستترٍ، والثّاني ترخّصٌ في الرّتبةِ بتقديمِ المعطوفِ.

أمّا أنا، فأُخالفُهم جميعًا، وأذهبُ إلى أنَّ في الشّاهدِ ترخّصًا في المطابقةِ في العددِ لا في النّوعِ، والأصلُ: حاجبُه والعينُ بالإثمدِ الحاريّ مكحولان. أقولُ ذلك؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّة بأداةِ العطفِ الواوِ بينَ الاسمين مِن غيرِ فصلٍ، فلو أنَّ العطفَ جاءَ بعدَ استكمالِ الخبرِ كقولِه تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ الرعد: ٣٥، لصحَّ القولُ بحذفِ خبرِ الثّاني؛ لكنَّ العطفَ بينَهما مِن غيرِ فصلٍ يجعلُهما في مرتبةِ اسمٍ مثنّى، ويلزمُ مِن ذلك أن يُثنّى الخبرُ؛ لكنَّ الشّاعرَ أفردَه ترخّصًا؛ اعتمادًا على تلك القرينةِ. ورأيي هذا يتّفقُ معَ رأيِ الفارسيّ في بيتِ حسّانَ:

إنّ شرخَ الشّبابِ والشّعرَ الأسـ ودَ ما لم يُعاصَ كانَ جنونا

إذ حملَه على أن يكونَ مِن بابِ ما أُخبرَ فيه عن الاثنين لتلازمِهما إخبارَ الواحدِ. والجمهورُ يحملُه على الحذفِ[2].

واستشهدَ ابنُ عصفورٍ بقولِ جريرٍ:

يدعو هَوَزانَ والقميصُ مُفاضةٌ فوقَ النّطاقِ تُشدُّ بالأزرارِ

على أنَّه أنّثَ المبتدأَ (القميصُ) وهو مذكّرٌ، حملًا على معنى درعٍ[3]. ويظهرُ لي أنَّ قولَهُ (مُفاضةٌ) صفةٌ لخبرٍ محذوفٍ، ولمّا حُذِفَ الموصوفُ، حلّت الصّفةُ محلَّه، والأصلُ: والقميصُ درعٌ مُفاضةٌ. وذلك ما أشارَ إليه الفرّاءُ حيثُ قالَ: "فأمّا قولُ جريرٍ، فإنّما أرادَ بقولِه (والقميصُ): درعٌ مُفاضةٌ، كقولِك: قميصي جُبّةٌ، وردائي جُبّةٌ، لا أنَّ القميصَ والرّداءَ مؤنّثان"[4].

---

[1] ينظر في شرح الجمل ٣٧٤/٢

[2] ينظر في شرح الجمل ٤٥٢/١–٤٥٣

[3] ينظر في ضرائر الشعر ٢٧٢

[4] المذكر والمؤنث ٨٣

الحالةُ الثّانيةُ: مخالفةُ النّعتِ لمنعوتِه:

وردت مخالفةُ النّعتِ لمنعوتِه في النّوعِ في قولِ الأعشى:

٦٣- إلى رجـــلٍ مـــنهم أســـيفٍ كأنَّمـــا يضـــمُّ إلى كشـــحيه كفًّـــا مخضّـــبا

والمخالفةُ في الشّاهدِ ضرورةٌ شعريّةٌ نصَّ عليها الفرّاءُ[١]، وابنُ عصفورٍ بحملِ الكفّ على معنى العضوِ[٢].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يضمُّ إلى كشحيه كفًّا مخضبا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والرّبطِ بالضميرِ العائدِ على (رجلٍ)، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ التّرخّصِ بالإفرادِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ في النّوعِ بينَ النّعتِ والمنعوتِ؛ اعتمادًا على المطابقةِ بينَهما بالعددِ والعلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى العلاقةِ الحسيّةِ بينَ الكفّ والخضابِ.

الحالةُ الثّالثةُ: مخالفةُ البدلِ للمبدلِ منه:

وردَت المخالفةُ بينَ البدلِ والمبدلِ منه في النّوعِ بتأنيثِ البدلِ في قولِ رويشدٍ بنِ كُثيّرٍ الطّائيّ:

٦٤- يا أيّهـــا الرّاكـــبُ المزجـــي مطيّتّـــهُ ســـائل بـــني أســـدٍ: مـــا هـــذهِ الصّـــوتُ؟

وهذه المخالفةُ بالتّذكيرِ مِن قبيحِ الضّرورةِ عندَ ابن جني[٣]، وابنِ يعيشَ[٤]، وحملَها ابنُ هشامٍ على معنى الصّرخةِ[٥].

---

[١] ينظر في المذكّر والمؤنث ٧١–٧٢

[٢] ينظر في شرح الجمل ٣٧٦/٢

[٣] ينظر في سر صناعة الإعراب ١١

[٤] ينظر في شرح المفصل ٣٦٣/٣

[٥] ينظر في تخليص الشواهد ١٤٨

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (ما هذه الصّوتُ) قرائنُ الأداةِ الاستفهاميّةِ المحوّلةِ عن الاسميّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّبعيّةِ بالإبدالِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ بالعددِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ البدلِ والمبدلِ منه؛ اعتمادًا على التضامّ بينَ ضميرِ الإشارةِ والاسمِ المقترنِ بـ(ال) إذ لا يمكنُ الفصلُ بينَهما، وعلى رتبةِ البدلِ المحفوظةِ في التّركيبِ.

الحالةُ الرّابعةُ: مخالفةُ التّوكيدِ للمؤكَّدِ:

وردت المخالفةُ بينَ التّوكيدِ والمؤكَّدِ في قولِ هشامِ بنِ معاويةَ:

٦٥- يمــتُّ بقُــربى الــزينبينِ كليهمــا إليــك، وقُــربى خالــدٍ وحبيــبِ

وعدَّه ابنُ عصفورٍ مِن تذكيرِ المؤنّثِ للضّرورةِ حملًا على معنى شخصين[1]؛ أمَّا ابنُ مالكٍ، فأجازَ على قلّةٍ الاستغناءَ بـ(كليهما) عن (كلتيهما)[2].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يمتُّ بقُربى الزينبين كليهما إليك) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (الباءِ)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بالتّوكيدِ المعنويّ، والربّطِ بالضّميرِ الظّاهرِ بينَ التّوكيدِ والمؤكَّدِ، والمطابقةِ بينَهما في العددِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (إلى)، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ التّوكيدِ والمؤكَّدِ؛ اعتمادًا على الرّبطِ بينَهما بالضّميرِ، وعلى والمطابقةِ بالعددِ.

الحالةُ الرّابعةُ: مخالفةُ الفاعلِ للفعلِ:

وردَت المخالفةُ بينَ الفعلِ والفاعلِ بتذكيرِ فعلِ الفاعلِ المؤنّثِ حقيقةً مِن غيرِ فصلٍ في قولِ لبيدِ بنِ ربيعةٍ:

---

[1] ينظر في المقرب ٢٣٩/١

[2] ينظر في شرح التسهيل ٢٩١/٣-٢٩٢

٦٦- تمـــنّى ابنتـــايَ أن يعـــيشَ أبوهمـــا وهـــــل أنا إلا مِـــــن ربيعـــــةَ أو مضـــــر

وبتأنيثِ فعلِ الفاعلِ المذكّرِ في قولِ الشّاعرِ:

٦٧- وحمّـــــالُ المئـــــين إذا ألـــــمَّت بنـــــا الحـــــدثانُ والأنـــــفُ النّصـــــورُ

وفي قولِ الآخرِ:

٦٨- أتهجـــرُ بيتًـــا بالحجـــازِ تلفّعَـــت بـــه الخـــوفُ والأعـــداءُ مِـــن كـــلّ جانـــبِ؟

وكلّ ذلك شاذٌّ في النّثرِ، ضرورةٌ في الشّعرِ[1].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (تمنّى ابنتاي أن يعيشَ أبوهما) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والأداةِ المصدريّةِ معَ ضميمتِها الفعليّةِ، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ، والمطابقةِ في غيرِ موضعِ الترّخّصِ بالضّميرِ المثنّى، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ الفاعلِ والفعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ مِن خلالِ التّضامّ والعلامةِ الإعرابيّةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ألمَّت بنا الحدثانُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ الفاعلِ والفعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ مِن خلالِ التّضامّ، والعلامةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (تلفّعَت به الخوفُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ العائدِ على (بيتًا)، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في المطابقةِ بالنّوعِ بينَ الفاعلِ والفعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ مِن خلالِ التّضامّ والعلامةِ الإعرابيّةِ.

---

[1] ينظر في الكتاب ٣٨/٢، وفي المقتضب ٣٤٩/٣، وفي ضرائر الشعر ٢٧٢، وفي شرح التسهيل ١١٢/٢، وفي أوضح المسالك ١١٢/٢

خلاصةُ الترخّصِ في قرينةِ المطابقةِ:

تُوثّقُ المطابقةُ العلاقةَ بينَ عنصرين في التّركيبِ، وتكشفُ ما بينَهما مِن ارتباطٍ في المعنى. وهي إن كانَت ذاتَ مظاهرَ متعدّدةٍ، فإنَّ ذلك التّعدّدَ قد يكونُ مسوّغًا للمخالفةِ في مظهرٍ مِن مظاهرِها اعتمادًا على غيرِه مِن المظاهرِ الحاضرةِ في التّركيبِ. وقد يكونُ أحدُ العنصرينِ دالًّا عقلًا على ما يستلزمُهُ في العنصرِ الآخرِ، فلا تفضي المخالفةُ بينَهما إلى غيرِ ما يستوعبُه العقلُ. وقد يكونُ في التّضامّ معَ الالتزامِ بالعلامةِ الإعرابيّةِ لكلا العنصرين مسوّغٌ للمخالفةِ بينَهما حيثُ لم يتخلَّلهما فصلٌ، ولم يجاورهما ما يقبلُ التّضامَّ معَ أحدِهما، فإن جاورَهما ما يقبلُ التّضامّ معَ أحدِهما، لم تسغ المخالفةُ، كأن تقولَ: فِ الكأسَ ماءً نظيفةً؛ فـ(نظيفةً) حالٌ مِن الكأسِ، وهي مؤنّثةٌ، ولا تسوغُ المخالفةُ بينَ الحالِ وصاحبِها بالتّذكيرِ، أي أن تقولَ: فِ الكأسَ ماءً نظيفًا؛ لأنَّ ذلك يجعلُ المتبادرَ إلى الذهنِ مِن الصّفةِ (نظيفًا) أن تكونَ نعتًا للاسمِ (ماءً).

وأشيرُ إلى أنَّ التّرخّصَ في المطابقةِ ليسَ مقبولًا على إطلاقِه؛ فمِن المخالفةِ ما يفسدُ التّركيبَ، ويذهبُ ببهاءِ اللغةِ، ويجرحُ كمالَها وإن أُمِنَ اللبسُ وفُهِمَ القصدُ، كأن تقولَ: أكرمَت المدرسةُ الطّالبتَين المجتهدَين، بل يجبُ أن يكونَ التّرخّصُ قائمًا على ما يسوّغُهُ معنويًّا ولفظيًّا، كالحملِ على المعنى، أو الإخبارِ عن المتلازمَينِ إخبارَ الواحدِ، أو الوصفِ بالمصادرِ التي يستوي فيها المفردُ والمثنّى والجمعُ، أو الوصفِ بالأوزانِ التي يستوي فيها المذكّرُ والمؤنّثُ، وغيرِ ذلك.

المبحثُ الخامسُ: التّرخّصُ في قرينةِ الرّبطِ

للرّبطِ دورٌ مهمٌّ لتوثيقِ التّضامّ بينَ عنصرين، ومِن دونِه قد يبدو كلُّ عنصرٍ مستقلًّا عن الآخرِ؛ لكنَّ الارتباطِ حين يتمُّ بقرائنَ أخرى تسلتزمُه تقديرًا، يُترخّصُ فيما يربطُ بينَ العنصرين. وقد استشهدَ د. تمّام حسّان على التّرخّصِ في الرّابطِ اللفظيّ في مظهرين:

الأوّلُ: حذفُ الضّميرِ العائدِ؛ لكنَّه لم يبيّن نوعَ العائدِ عليه؛ أهو اسمٌ موصولٌ، أم موصوفٌ، أم صاحبُ حالٍ. وشواهدُه على التّرخّصِ في الرّبطِ ما يأتي[1]:

١- قولُه تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ البقرة: ٤٠، أي: أنعمتُ بها، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (أنعمَ) التي تفتقرُ إلى أداةِ الجرّ (الباءِ) كما تفتقرُ إلى أداةِ الجرّ (على)، ولمّا حُذفَت الباءُ، فُهمَ أنَّ ضميمتَها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

٢- قولُه تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَ﴾ المائدة: ١٨، أي: ممّن خلقهم، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ (خلقَ)، ولمّا حُذفَ المفعولُ الذي يفتقرُ إليه الفعلُ، فُهمَ أنَّه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

٣- قولُه تعالى: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ المائدة: ٢١، أي: التي كتبَها، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا. على تعديةِ الفعلِ (كتبَ)، ولمّا حُذفَ المفعولُ الذي يفتقرُ إليه الفعلُ، فُهمَ أنَّه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

١- قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ الشورى: ٢٣ ، أي: يبشّرُ به، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (يبشّرُ) التي تفتقرُ إلى أداةِ الجرّ الباءِ بعدَ تحقّقِ التّعديةِ، ولمّا حُذفَت الأداةُ، فُهمَ أنَّ ضميمتَها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

٢- قولُه تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ﴾ الزخرف: ٧١، أي: تلذُّه، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ (تلذُّ)، ولمّا حُذفَ المفعولُ الذي يفتقرُ إليه الفعلُ، فُهمَ أنَّه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ، إضافةً إلى تحقّقِ الرّبطِ فيما مضى مِن قولِه (تشتهيه الأنفسُ).

---

[1] ينظر إلى جميع شواهده على حذف العائد في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٨، وفي البيان في روائع القرآن ٢٢٩–٢٣٠

٣- قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ البقرة: ٤٨، أي: لا تجزي فيه، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على الظّرفيةِ في قولِه (يومًا)، ولمّا وُصفَ الظّرفُ بالجملةِ الفعليّةِ، فُهمَ أنَّ الجملةَ الوصفيّةَ تستلزمُ أداةَ نسبةٍ تتحقّقُ فيها الظّرفيةِ التي تعودُ بالضّميرِ على الظّرفِ الموصوفِ.

٤- قولُهم: مررتُ بالبرّ قفيزٌ بدرهمٍ، أي: منه، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للقفيزِ؛ إذ هو مكيالٌ للبُرّ وما شابهَه، ولمّا تقدّمَ البُرُّ، فُهمَ أنَّ المكيالَ المسعّرَ ليسَ إلا مِنه.

ثانيًا: حذفُ الفاءِ الواقعةِ في جوابِ الشّرطِ[1] في قولِ الشّاعرِ:

مَـــن يفعـــل الحســـناتِ اللهُ يشـــكرُها والشّـــرُّ بالشّـــرّ عنـــدَ اللهِ مـــثلانِ

وفي قولِ الحارثِ بنِ خالدٍ المخزوميّ:

فأمَّـــا القتـــالُ لا قتـــالَ لـــديكمُ ولكـــنَّ ســـيرًا في عـــراضِ المواكـــبِ

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ الأوّلِ؛ اعتمادًا على الرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ في جملةِ الجوابِ (اللهُ يشكرُها) العائدِ على بعضِ جملةِ الشّرطِ، وهو المفعولُ به (الحسناتِ)، وذلك يعني أنَّ للرّبطِ في الشّاهدِ مظهرين وقعَ التّرخّصُ في أحدِهما؛ اعتمادًا على الآخرِ.

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ الثّاني؛ اعتمادًا على الرّبطِ بتكرارِ لفظِ المبتدأ في جملةِ الخبرِ التي تقومَ مقامَ الجوابِ، وذلك يعني أيضًا أنَّ للرّبطِ في الشّاهدِ مظهرين وقعَ التّرخّصُ في أحدِهما؛ اعتمادًا على الآخرِ.

وباستقراءِ شواهدِ حذفِ الرّابطِ وجدتُ ما شذَّ عندَ النّحاةِ أو قلَّ أو ندرَ أو ألجأَت إليه ضرورةٌ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٤٠

المسألة ١: إفرادُ (فو) مِن غيرِ إبدالٍ:

لا يجوزُ أن يُفردَ (فوك) إلا بالميمِ؛ لأنَّه لا يلحقُهُ التّنوينُ، إذ لو لحقَهُ، لحُذفَ حرفُ المدّ واللّينِ، فيكونُ الاسمُ الظّاهرُ حرفًا واحدًا، وذلك لا يجوزُ[١]. وجاءَ الإفرادُ مِن غيرِ إبدالٍ في قولِ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

٦٩- خـــالطَ مِـــن ســـلمى خياشـــيمَ وفـــا

وهو ضرورةٌ شعريّةٌ عندَ الفارسيّ[٢]، كما نصَّ المبرّدُ على الضّرورةِ فيهِ، ولم يلحّن الشّاعرُ حيثُ قالَ: "فأمَّا (فوك)، فإنَّما حذفوا لامَهُ لموضعِ الإضافةِ، ثمَّ أبدلوا منها في الإفرادِ الميمَ لقربِ المخرجين، فقالوا: (فمٌ) كما ترى، ولا يكونُ في الإفرادِ غيرُهُ. وقد لحّنَ كثيرٌ مِن النّاسِ العجّاجَ في قولِهِ (خالطَ مِن سلمى خياشيمَ وفا) وليسَ عنّدي بلاحنٍ؛ لأنَّه حيثُ اضطرَّ أتى بهِ في قافيةٍ لا يلحقُهُ معَها تنوينٌ على مذهبَهِ"[٣]. وتبعَ المبرّدَ ابنُ كيسانَ[٤]، وهما يعنيان بذلك لغةَ مَن يقفون على المنصوبِ بالتّسكينِ كالمرفوعِ والمجرورِ، وهم ربيعة[٥]. أمَّا ابنُ هشامٍ، فجعلَه شاذًّا، أو أنَّ الإضافةَ منويّة[٦].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (خالطَ مِن سلمى خياشيمَ وفا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في الرّبطِ ما بينَ المضافين (خياشيمَ) و(فا) والمضافِ إليه في المعنى (سلمى) إذ تقدّمَ عليهما، فكانَ الوجهُ أن يُضافا إلى ضميرِه؛ اعتمادًا على أداةِ النّسبةِ (مِن) التي تفيدُ التّبعيضَ، إذ إنَّ المضافين بعضٌ ممّا تقدّمَ، وعلى افتقارِ (فا) افتقارًا متأصّلًا إلى مضافٍ إليه لكي يُعربَ بحرفِ المدّ. وهذا التّرخّصُ إلى جانبِ كونِه ترخّصًا في الرّبطِ يُعدُّ ترخّصًا في التّضامّ أيضًا حيثُ يفتقرُ لفظُ (فا) إلى مضافٍ إليه؛ ولكن لمّا كانَت الإضافةُ منويّةً بدليلِ علامةِ الإعرابِ، وكانَ المضافُ إليه متقدّمًا لفظًا، انصرفَ التّرخّصُ إلى الرّبطِ ينَهما، والأصلِ: خالطَ خياشيمَ سلمى وفا سلمى.

---

[١] ينظر في المقتضب ٣٧٥/١

[٢] ينظر في المسائل المشكلةِ ٤٥

[٣] المقتضب ٣٧٥/١

[٤] ينظر لرأيه في التّذييل والتكميل ١٨٦/١

[٥] ينظر في المقتضب ٣٧٥/١

[٦] ينظر في أوضح المسالك ٤١/١

والقولُ بأنَّ الإضافةَ منويّةٌ يتّفقُ معَ رأي ابن مالكٍ في الشّاهدِ[1]. وممّا جاءَت الإضافةُ فيه منويّةً ما رُويَ عن عيسى بنِ عمرَ أنَّه سألَ ذا الرّمةِ: هل تقولون: هذا فو؟ فقالَ: بل يقولون: قبّحَ اللهُ ذا فا[2]. و(فا) في كلامِ ذي الرّمةِ بدلُ بعضٍ مِن كلّ حُذفِ منه الرّابطُ العائدُ على المبدلِ منه ترخّصًا؛ اعتمادًا على علامةِ الإعرابِ التي تشيرُ إلى الإضافةِ المنويّةِ، وعلى كونِ الفمِ بعضًا ممّا قبلَه، والأصلُ: قبّحَ اللهُ ذا فاه، وقد يُعربُ (فا) تمييزًا معرفةً باعتبارِ الإضافةِ منويّةً على رأي الكوفيين الذين يجيزون تعريفَ الحالِ كما مرَّ في موضعٍ سابقٍ؛ لكنَّ بعضَ المتأخّرينَ أنكرَ تمييزَ المفعولِ بهِ، كالشّلوبين[3]، وابنِ أبي الرّبيعِ[4]، واحتملَ الشّلوبين في قولَه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ القمر: ١٢، أن يكونَ قولُه (عيونًا) حالًا مقدرةً، واحتملَ ابنُ أبي الرّبيعِ أن يكونَ بدلًا محذوفَ الرّابطِ، أي: (عيونَها)، أو أن يكونَ مفعولًا على إسقاطِ الجارّ، أي: (بعيونٍ)[5]. ومهما يكن مِن أمرٍ، فإنَّ كلا الوجهين يدلُّ على بيانٍ وتفسيرٍ بعدَ إجمالٍ؛ ولكن ما الفرقُ الدّقيقُ بينَهما؟ وماذا لو قيلَ: (ضربتُ خالدًا ظهرَه)؟ أنعربُ (ظهرَه) تمييزًا على رأيِ الكوفيّين الذين يجيزون تعريفَه، أم نعربُه بدلَ بعضٍ مِن كلّ؟ وإن حُذفَ الرّابطُ، فأيهمَا أولى بالإعرابِ؟ التّمييزُ الذي لا يُشترطُ تعريفُه أم الإبدالُ الذي لا يمتنعُ معَه تقديرُ الرّابطِ؟

لا شكَّ أنَّ الجوابَ عن التّساؤلاتِ السّابقةِ يستدعي استقراءً دقيقًا لكلّ الشّواهدِ المحتملةِ للوجهين، وذلك ما لا يتّسعُ له البحثُ، ولعلَّ مناسبةً أخرى تسمحُ باستقصاءِ الجوابِ بتوفيقَ المولى عزَّ وجلَّ.

المسألة ٢: حذفُ العائدِ على الاسمِ الموصولِ:

لا تخلو جملةُ الصّلةِ مِن ضميرٍ عائدٍ على الاسمِ الموصولِ[6]. ويجوزُ حذفُ ذلك العائدِ بشروطٍ فصّلَها المتأخّرون حسبَ موقعِه الإعرابيّ رفعًا، ونصبًا، وجرًّا التّفصيلَ الآتي:

أولًا: إن كانَ الضّميرُ مرفوعًا، لم يجز حذفُه إلا بشرطين، هما: أن تكونَ الصّلةُ جملةً اسميّةً طويلةً، والمبتدأُ فيها هو الضّميرُ العائدُ على موصولٍ اسميّ غيرِ (أيّ)، وأن يكونَ الخبرُ مفردًا. أمَّا إن كانَ الموصولُ هو (أيٌّ)، فلا يُشترطُ للحذفِ طولُ الجملةِ[1].

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٥٠/١

[2] ينظر في التذييل والتكميل ١٨٦/١

[3] ينظر في التوطئة ٣١٤

[4] ينظر لرأيه في ارتشاف الضرب ١٦٢٣، وفي التصريح بمضمون التوضيح ٦٢١/١

[5] ينظر في المراجع الثلاثة السابقة

[6] ينظر في المقتضب ١٧٥/١، ١٣٠/٣، وفي الأصول ٣١٨/٢

ثانيًا: إن كانَ الضميرُ منصوبًا، لم يجز حذفُه إلا بثلاثةِ شروطٍ، هي: أن يكونَ الضّميرُ متّصلًا، وأن يكونَ العاملُ فيه فعلًا تامًّا أو وصفًا تامًّا، وأن يكونَ الوصفُ غيرَ صلةِ (أل)[٢].

ثالثًا: إن كانَ الضّميرُ مجرورًا، فإمَّا أن يكونَ مجرورًا بالإضافةِ، وإمَّا أن يكونَ مجرورًا بحرفٍ؛ فالمجرورُ بالإضافةِ يجوزُ حذفُه إن كانَ المضافُ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ، وكلاهما للحالِ أو الاستقبالِ؛ والمجرورُ بالحرفِ يجوزُ حذفُه بشرطٍ، هو: أن يكونَ الموصولُ أو الموصوفُ به أو المضافُ إليه مجرورًا بحرفٍ يشبُه ذلك الحرفَ في لفظِه ومعناه ومتعلَّقِه، وإن حُذفَ الضّميرُ، حُذفَ معَه الجارُّ[٣].

وقد حُذِفَ الضّميرُ في شواهدَ تخالفُ ما اشترطوه لجوازِ الحذفِ، وهي على التّفصيلِ الآتي:

أولًا: حذفُ الضّميرِ المرفوعِ مِن غيرِ استطالةٍ في جملةِ الصّلةِ في قولِ الشّاعرِ:

٧٠- لا تنـوِ إلا الـذي خـيرٌ فمـا شَـفِيَت إلا نفـــــوسُ الألى للشـــــرّ ناوونا

وفي قولِ الآخرِ:

٧١- مَـن يُعـنَ بالحمـدِ لم ينطـق بمـا سـفهٌ ولا يحـــد عـــن ســـبيلِ المجـــدِ والكـــرمِ

وإن كانَ الحذفُ مِن غيرِ استطالةٍ في الشّاهدين مقيسًا عندَ الكوفيين، فقد أشارَ ابنُ مالكٍ إلى ضعفِه، ولم يمنعه[٤]؛ وعدَّه ابنُ النّاظمِ قليلًا لا يُعتدُّ به[٥]؛ أمَّا أبو حيّانَ، فلم يُجز القياسَ عليه إلا في ضرورةِ شعرٍ[٦]؛ ونصَّ ابنُ هشامٍ على شذوذِه[٧].

ثانيًا: حذفُ الضّميرِ المنصوبِ بصلةِ (أل) في قولِ الشّاعرِ:

٧٢- مـا المسـتفزُّ الهـوى محمـودُ عاقبـةٍ ولـــو أُتـــيحَ لـــهُ صـــفوٌ بـــلا كـــدرِ

وفي قولِ الآخرِ:

٧٣- في الـمُعقِبِ البَغـيُ أهـلَ البغـيِ مـا ينهـــــى امـــــرأً حازمًـــــا أن يســـــأما

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٧/١–٢٠٨، وفي التذييل والتكميل ٨٦/٣، وفي أوضح المسالك ١٦٦/١، وفي شرح الأشموني ٧٨

[٢] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٤/١، وفي التذييل والتكميل ٧٢/٣، وفي أوضح المسالك ١٦٩/١، وفي شرح الأشموني ٧٩

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٦/١، وفي التذييل والتكميل ٧٨/٣–٨٠، وفي أوضح المسالك ١/ ١٧٣، وفي شرح الأشموني ٨١

[٤] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٧/١

[٥] ينظر في شرح ابن الناظم ٦٦

[٦] ينظر في التذييل والتكميل ٨٦/٣

[٧] ينظر في أوضح المسالك ١٦٨/١

والحذفُ في الشّاهدِين قليلٌ عندَ أبي حيّان،[1] شاذٌّ عندَ ابنِ هشامٍ[2]، والأشمونيّ[3].

ثالثًا: حذفُ الضّميرِ المجرورِ بحرفٍ لم يكن الموصولُ أو الموصوفُ بالموصولِ مجرورًا بحرفٍ يشبهُه كما في قولِ حاتمٍ الطّائيّ:

٧٤- ومِـــن حســـدٍ يجـــورُ علـــيّ قـــومي وأيُّ الـــــــــدهرِ ذو لم يحســـــــــدوني

وحذفُ الضّميرِ المجرورِ بحرفٍ لا يشبهُ الحرفَ الذي جُرَّ به الموصولُ في لفظِه ومعناه ومتعلّقِه في قولِ قيسِ بنِ عروةَ:

٧٥- فأصـبحَ مِـن أسمـاءَ قـيسٌ كقـابضٍ علـى المـاءِ لا يـدري بمـا هـو قـابضُ

وفي قولِ العريانِ بنِ سهلةَ:

٧٦- فقلـتُ لهـا: لا والـذي حـجَّ حـاتمٌ أخونُـكِ عهـدًا، إنّـني غـيرُ خـوّانِ

وحذفُ الضّميرِ المجرورِ بحرفٍ لا يشبهُ الحرفَ الذي جُرَّ به الموصولُ في متعلّقِه في قولِ رجلٍ مِن همدانَ:

٧٧- وإنَّ لسـاني شـهدةٌ يُشـتفى بهـا وهُـوَّ علـى مَـن صـبّهُ اللهُ علقـمُ

وحذفُ الضّميرِ المجرورِ بحرفٍ لا يشبُه الحرفَ الذي جُرَّ به المضافُ إلى الموصولِ في متعلّقِه في قولِ الشّاعرِ:

٧٨- فـأبلغن خالـدَ ابـنَ نضـلةَ، ، مـرءُ مُعـنًّى بلـومِ مَـن يثـقُ

والحذفُ فيما سبقَ قليلٌ عندَ ابنِ مالكٍ[4]، ضرورةٌ عندَ أبي حيّانَ[5]، نادرٌ عندَ ابنِ النّاظمِ[6]، شاذٌّ عندَ ابنِ ابنِ هشامٍ[7]، والأشمونيّ[8].

رابعًا: حذفُ الضّميرِ والاسمِ الذي أُضيفَ إليه في قولِ الشّاعرِ:

---

[1] ينظر في التذييل والتكميل ٨٤/٣

[2] ينظر في أوضح المسالك ١٧١/١

[3] ينظر في شرح الأشموني ٧٩

[4] ينظر في شرح التسهيل ٢٠٦/٢

[5] ينظر في التذييل والتكميل ٧٩/٣–٨٠

[6] ينظر في شرح ابن النّاظم ٦٨

[7] ينظر في أوضح الماسالك ١٧٥/١

[8] ينظر في شرح الأشموني ٨١

٧٩- أعـــــــــوذُ بالله وآياتِـــــــــه مِـــن بابِ مَـــن يُغلَـــقُ مِـــن خـــارجِ

واستدلَّ به الكسائيُ على جوازِ مثلِه في النّثرِ، كقولِه: اركب سفينةَ الذي تُعملُ، والتّقديرُ: تُعملُ سفينتُه[١]؛ وخالفَه ابنُ عصفورٍ حيثُ قالَ: "وقد يجوزُ في الشّعرِ حذفُ الضّميرِ والاسمِ إذا كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه، إلا أنَّه مِن القلةِ بحيثُ لا يقاسُ عليه"[٢]. وتأوّلَ بعضُهم الشّاهدَ على أنَّ المضافَ قد حُذفَ وأقيمَ الضميرَ مقامَه، فصارَ مرفوعًا، فاستتر في الفعلِ، أي: يُعلقُ هو؛ ولا يجوزُ عندَهم حذفُ المضافِ والمضافِ إليه معًا في الشّاهدِ؛ لأنَّ المضافَ نائبُ فاعلٍ، وهو بمنزلةِ الفاعلِ، ولا يجوزُ حذفُ الفاعلِ[٣].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لا تنوِ إلا الذي خيرٌ) قرائنُ أداةِ النّهيِ، والتّضامّ، والإسنادِ، وأداةِ الحصرِ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ووقعَ التّرخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على افتقارِ الخبرِ إلى المبتدأَ، وافتقارِ الاسمِ الموصولِ إلى جملةٍ لا إلى مفردٍ؛ ليكونَ الافتقارُ مِن الجهتينِ دالًّا على تقديرِ الرّابطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لم ينطق بما سفهٌ) قرائنُ أداةِ النفي، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ في الفعلِ (ينطق) في غيرِ موضعِ الترّخّصِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (الباءِ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على الافتقارِ الذي سبقَ توضيحُه في الشّاهدِ السّابقِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (ما المستفزُّ الهوى محمودُ عاقبةٍ) قرائنُ أداةِ النّفيِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بـ(أل) الموصولةِ؛ اعتمادًا على وضوحِ علاقةِ الإسنادِ بينَ (المستفزّ) و(الهوى)؛ فلا يمكنُ أن تكونَ علاقةُ التّضامّ بينَهما علاقةَ تعديةٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ يعود على (أل) الموصولةِ؛ لأنّ الهوى ليس روحًا تُستَفزُّ، بل هو شعورٌ يستفزُّ الأرواحَ، وإن كانت الصّفةُ تفتقرُ إلى مفعولٍ، فلا يخفى بعد ذلك تقديرُه ضميرًا متّصلًا في ذهنِ المتلقي بعد استيفاءِ الخبرِ.

---

[١] ينظر في التذييل والتكميل ٧٦/٣

[٢] شرح الجمل ١٨٤/١

[٣] ينظر في التذييل والتكميل ٧٧/٣

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (في المعقبِ البَغيُ أهلَ البغيِ ما ينهى امرأً حازمًا أن يسأمَ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضميرِ العائدِ على (ما) في غيرِ موضعِ التّرخّصِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والأداةِ المصدريّةِ وضميمتِها الفعليّةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بـ(أل) الموصولةِ؛ اعتمادًا على تعديةِ الوصفِ إلى مفعولينِ، ولم يخفَ بعدَ وضوحِ الإسنادِ إلى الفاعلِ (البغيُ) مِن خلالِ العلامةِ الإعرابيّةِ أنَّ المفعولَ الأوّلَ ضميرٌ متّصلٌ عائدٌ على (أل). والمعنى: في الذي أعقبَه البغيُ ظلمَ أهلِ البغي ما ينهى الحازمَ أن يسأمَ. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرَ في أداةِ الجرّ بنزعِها قبلَ قولِه (أن يسأمَ)؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (ينهى) التي تفتقرُ إلى أداةِ الجرّ (عن).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الخامسِ (وأيُّ الدّهرِ ذو لم يحسدوني) قرائنُ الأداةِ الاستفهاميّةِ المحوّلةِ عن الاسميّةِ، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والإسنادِ، والأداةِ النّافيةِ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في ربطِ الصّلةِ بـ(ذو) الموصولةِ؛ اعتمادًا على الظّرفيّةِ المفهومةِ مِن الدّهرِ إذ يستلزمُ وصفُ الزّمنِ حرفِ الجرّ (في)؛ ومثلُ ذلك أن تقولَ: ما زلتُ أحنُّ إلى اليومِ الذي زارنا محمدٌ، أي: زارنا فيه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ السّادسِ (فأصبحَ مِن أسماءَ قيسٌ كقابضٍ على الماءِ لا يدري بما هو قابضٌ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّة، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأدواتِ الجرّ (مِن، والكافِ، وعلى، والباءِ)، وأداةِ النّفي، والتّبعيّةِ بجملةِ الصّفةِ، والرّبطِ بالضميرِ المستترِ في الفعلِ (يدري) في غيرِ موضعِ التّرخّصِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على وصفِ (قابضٍ) بالجملةِ الفعليّةِ (لا يدري بما هو قابضٌ) حيثُ ربطَت الصّفةَ بالموصوفِ ثلاثةُ روابطَ، هي: الضميرُ المستترُ في الفعلِ (يدري)، والضميرُ في صدرِ الصّلةِ (هو)، وتكرارُ اللفظِ (قابضُ) في جملةِ الصّلةِ؛ وفي كلّ تلك الرّوبطِ دليلٌ لا يعتريه لبسٌ على أنَّ العائدَ على الموصولِ ضميرٌ مجرورٌ بحرفٍ يشبُه الحرفَ الذي تعلّقَ بالموصوفِ، ليكونَ شبيهًا له لفظًا ومعنًى ومتعلّقًا.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ السّابعِ (لا والذي حجَّ حاتمٌ أخونُكِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والنّسبةِ بواوِ القسمِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (حجَّ) التي تفتقرُّ إلى ضميمةٍ يتعدّى إليها الفعلُ بواسطةِ أداةِ الجرّ (إلى)، فكانَ مفهومًا أنَّ ذلكَ الحرفَ يجرُّ ضميرَ الاسمِ الموصولِ الذي يفتقرُ إلى جملةِ الصّلةِ افتقارًا متأصّلًا. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ الأداةِ

(لا) وضميمتِها الفعليّةِ؛ اعتمادًا على الافتقارِ المتأصّلِ بينَهما، وعلى تنافي علاقتِهما بما بينَهما إلا أن يكونَ مقدّمًا عليهما أو مؤخّرًا عنهما.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّامنِ (هو على مَن صبَّه اللهُ علقمُ) قرائنُ الربْطِ بالضّميرِ البارزِ (هو) في غيرِ موضعِ الترخّصِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (على)، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّة للفعلِ (صبَّ) التي تفتقرُ إلى ضميمةٍ يتعدّى إليها الفعلُ بواسطةِ أداةِ الجرّ (على)، فكانَ مفهومًا أنَّ ذلكَ الحرفَ يجرُّ ضميرَ الاسمِ الموصولِ الذي يفتقرُ إلى جملةِ الصّلةِ افتقارًا متأصّلًا. ولا يمكنُ أن يُفهمَ أنَّ ضميرَ المفعولِ في (صبَّه) عائدٌ على الموصولِ؛ لأنَّ قرينةِ الحالِ والسّياقِ تأبى ذلك. وبصرفِ النّظرِ عن كونِ الحرفِ الذي تستلزمُه دلالةُ فعلِ الصّلةِ يشبهُ الحرفَ الذي جرَّ به الموصولُ لفظًا ومعنًى ويختلفُ عنه متعلّقًا؛ فقد تكونُ الدلالةُ مستلزمةً لحرفٍ لا يشبهُ ذلك الحرفَ لفظًا ومعنًى ومتعلّقًا، نحوَ قولِكَ: الشّجاعُ مقدامٌ إلى ما هربَ الجبانُ، أي: هربَ منه؛ فدلالةُ الفعلِ (هربَ) تستلزمُ الحرفَ (مِن) رغمَ أنَّ الموصولَ مجرورٌ بحرفٍ غيرِه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ التاسعِ (المرءُ معنًّى بلومِ مَن يثقُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (الباءِ)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (يثقُ) التي تفتقرُ إلى ضميمةٍ يتعدّى إليها الفعلُ بواسطةِ أداةِ الجرّ (الباءِ)، فكانَ مفهومًا أنَّ ذلك الحرفَ يجرُّ ضميرَ الاسمِ الموصولِ الذي يفتقرُ إلى جملةِ الصّلةِ افتقارًا متأصّلًا. وقد يقالُ باختلافِ الحرفين لفظًا ومعنًى ومتعلّقًا: رجعتُ بهديّةِ مَن ذهبتُ، أي: ذهبتُ إليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ العاشرِ (أعوذُ باللهِ وآياتِه مِن بابِ مَن يُغلُقُ مِن خارجٍ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداواتِ الجرّ (الباءِ، والواوِ، ومِن الأولى، ومِن الثّانيةِ)، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (اللهِ) في غيرِ موضعِ الترخّصِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في ربطِ الصّلةِ بالموصولِ؛ اعتمادًا على تقدّمِ الدّليلِ على نائبِ الفاعلِ، وحينَ كانَ المذكورُ الذي يدلُّ على المحذوفِ مضافًا إلى الموصولِ، عُلمَ أنَّ المحذوفَ مضافٌ إلى ضميرِ الموصولِ الذي أُضيفَ إليه المذكورُ.

واستشهدَ الأشموني بقولِ الشّاعرِ:

أخٌ مخلـــــصٌ وافٍ صـــــبورٌ محـــــافظٌ علـى الـودّ والعهـدِ الـذي كـانَ مالـكُ

على حذفِ العائدِ المنصوبِ بفعلٍ ناقصٍ، أي: كانَه مالكٌ؛ وهو شاذٌّ عندَه[1]. ويظهرُ لي أنَّ العائدَ مجرورٌ بحرفٍ يشبهُ الحرفَ الذي جُرَّ به الموصوفِ بالموصولِ في لفظِه ومعناه ومتعلّقِه؛ لكنَّ الشّاعرَ حذفَ الضميرَ والحرفَ وما يتعلّقان به، والتّقديرُ: الذي كانَ مالكٌ محافظًا عليه؛ وإنّما حُذفَ الخبرُ وما يتعلّقان به؛ اعتمادًا على تقدّمِ الدليلِ حيثُ كانَ المجرورُ المتعلّقُ بالصّفةِ (محافظٌ) عن طريقِ التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ موصوفًا بالموصولِ، فكانَ مفهومًا أنَّ الصّلةَ تشتملُ على مثلِ تلك الصّفةِ، وعلى مثلِ ذلك الحرفِ الذي يتعلّقُ بها، ولا يكونُ المجرورُ بالحرفِ إلا ضميرَ الاسمِ الموصولِ. ومثلُ ذلك أن تقولَ: أنتَ متمسّكٌ بالكتابِ الذي كانَ أبوك، أي: كانَ متمسّكًا به، وذلك ترخّصٌ في موضعينِ: في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ، وفي والرّبطِ. وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ في المطابقةِ بالعددِ بينَ الصّفةِ والموصفين؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بينَهما بأداةِ العطفِ، والأصلُ: محافظٌ على الودّ والعهدِ اللذين كانَ مالكٌ محافظًا عليهما.

وبعدَ عرضِ الشّواهدِ التي لا يجوزُ القياسُ عليها يتّضحُ أنَّ الترخّصَ في حذفِ العائدِ على الموصولِ يعتمدُ على وضوحِ الدّليلِ عليه، وأمنِ اللّبسِ؛ ويتّضحُ أنَّ النّحاةَ لم يمنعوا القياسَ عليها لسببٍ غيرِ ندرتِها. وذلك ما صرّحَ به أبو حيّانَ إذ قالَ: "ولا ينبغي أن يقاسَ على ذلك، ولا أن يُذهبَ إليه إلا بسماعٍ ثابتٍ، وإلا فكلُّ ما ذُكرَ أنَّه جاءَ الحذفُ فيه ضرورةً يمكنُ تخريجُه على أنّه حذفٌ لأجلِ التعيّنِ"[2]. ولعلَّ في الاعتمادِ على الكثرةِ والقلّةِ للحكمِ بالجوازِ أو عدِمه تحجيرًا لواسعٍ إذا كانَ الحذفُ في الجائزِ والممنوعِ كليهما لا يقعُ إلا بعدَ أمنِ اللبسِ؛ فقد أشارَ أبو حيّانَ أيضًا إلى منعِ حذفِ ضميرِ المفعولِ في مثلِ: جاءني الذي ضربتُ في دارِه؛ لأنّه لا يُدرى آلمفعولُ ضميرُ الموصولِ أم غيرُه[3].ولذلك أرى أنَّ الأصلَ في جوازِ الحذفِ وضوحُ القصدِ وأمنُ اللّبسِ في كلّ الأحوالِ رفعًا ونصبًا وجرًّا، وأنَّ توافرَ تلك الشرّوطِ وعدمَ توافرِها سواءٌ. ولا يجوزُ الحذفُ متى وقعَ اللّبسُ وإن كانَ في موضعِ قياسٍ، ومِن ذلك حذفُ الضميرِ المنصوبِ في نحوِ: جاءَ الذي يحبُّه أبي؛ لأنَّ الحذفَ يوقعُ في لبسٍ؛ إذ لا ينصرفُ إلى الذّهنِ إلا أن يكونَ (أبي) مفعولًا به.

---

[1] ينظر في شرح الأشموني ٧٩

[2] التذييل والتكميل ٨٢/٣

[3] ينظر في المرجع السّابق ٧٤/٣

المسألة ٣: حذفُ واوِ الحالِ:

إذا جاءَت الحالُ جملةً اسميّةً، وجبَ ربطُها بما قبلَها إمَّا بالضّميرِ كقولِه تعالى: ﴿ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ ﴾ البقرة: ٣٦، وإمَّا بواوِ الحالِ، كقولِه تعالى: ﴿ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ ﴾ يوسف: ١٤. وإن جيءَ بواوِ الحالِ معَ الضّميرِ، فحسنٌ جميلٌ، كقولِه تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٞ ﴾ البقرة: ٢٤٣. والغالبُ في الضّميرِ أن يكونَ في الصّدرِ، ولا يجوزُ حذفُ الواوِ إذا خلت الجملةُ مِنه؛ فلا يقالُ: أقبلَ محمدٌ عليٌّ في البيتِ؛ أمَّا إن جاءَ في العجزِ، فحذفُ الواوِ قليلٌ ضعيفٌ[١]، ومنه قولُ المسيبِ بنِ علسٍ:

٨٠- نصفَ النّهارُ الماءُ غامرُه ورفيقُه بالغيبِ لا يدري

أي: والماءُ غامرُه.

ورأى الزمخشريّ أنَّ الرّبطَ بالضّميرِ فقط سواءٌ في الصّدرِ أو العجزَ مِن غيرِ الواوِ شاذٌّ نادرٌ؛ وردَّ عليه ابنُ يعيشَ بقولِه: "فأمَّا قولُه: إلا ما شذَّ مِن قولِهم: كلّمتُه فوهُ إلى فيَّ، فإن أرادَ أنّهُ شاذٌّ مِن جهةِ القياسِ، فليسَ بصحيحٍ لما ذكرناه مِن وجودِ الرّابطِ في الجملةِ الحاليّةِ، وهو الضّميرُ في (فوه). وإن أرادَ أنّه قليلٌ مِن جهةِ الاستعمالِ، فقريبٌ؛ لأنَّ استعمالَ الواوِ في هذا الكلامِ أكثرُ؛ لأنَّها أدلُّ على الغرضِ، وأظهرُ في تعليقِ ما بعدَها بما قبلَها"[٢]. ونصَّ الرّضيُّ على أنَّ الرّبطَ بالضّميرِ في آخرِ الجملةِ ضعيفٌ وقليلٌ إذا كانَ مجرّدًا مِن الواوِ[٣].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (نصفَ النهارُ الماءُ غامرُه) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ المذكورِ في بيتٍ سابقٍ، هو:

كجمانةِ البحريّ جاءَ بها غوّاصُها مِن لجّةِ البحرِ

ووقعَ التّرخّصُ في ربطِ جملةِ الحالِ بما قبلَها بالواوِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الملابسةِ في السّياقِ، وعلى الربّطِ بينَ الحالِ وصاحبِها بالضّميرِ، وهو إن كانَ في العجزِ، فذلك لا يعني أنَّ الواوَ غيرُ لازمةٍ حيثُ ضَعُفَ الرّبطُ؛ لكنَّه مُسوّغٌ للترخّصِ.

---

[١] ينظر في سر صناعة الإعراب ٦٤٢، وفي شرح المفصل ٢/٢٤-٢٦

[٢] شرح المفصّل ٢/٢٦

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢

خلاصةُ الترخّصِ في قرينةِ الرّبطِ:

يُربطُ بالضّميرِ العائدِ، أو بإعادةِ اللفظِ، أو بإعادةِ المعنى، أو باسمِ الإشارةِ، أو بـ(أل)، أو بدخولِ أحدِ المترابطينِ في عمومِ الآخرِ[1]. ولم يقع التّرخّصُ في الرّبطِ إلا بحذفِ الضّميرِ العائدِ، أو حذفِ حرفِ الرّبطِ حيثُ حُذِفَت الفاءُ التي تربطُ الجوابَ بالشّرطِ، وحيثُ حُذُفَت واوُ الحالِ؛ فأمَّا حذفُ العائدِ، فلم يُحذَف إلا لتعيُّنِه، واستلزامِه دلاليًّا؛ وأمّا حذفُ الحرفِ، فلم يسغ إلا لوجودِ رابطٍ آخرَ في التركيبِ، لكنَّه رابطٌ ضعيفٌ لا يغني عن تقديرِ الرّابطِ الذي حُذفَ ترخّصًا؛ ففي الشّاهدِ (مَن يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها) نجدُ الضّميرَ العائدَ على اسمٍ في حيّزِ الشّرطِ قد سوّغَ حذفَ الفاءِ؛ إذ تقدَّم الفاعلُ وصارَ مبتدأً. وفي الشّاهدِ (فأمَّا القتالَ لا قتالَ لديكم) نجدُ عمومَ الخبرِ سوّغَ حذفَ الفاءِ التي تتصلُ به. وقد يكونُ الرّابطُ الآخرُ مقدّرًا في المعنى لا ملفوظًا في التّركيبِ، كأن تقولَ: إن تنجحَ، أمُّك تفرحُ، والتّقديرُ: تفرحُ بنجاحِك.

[1] ينظر في أوضح المسالك ١/١٩٧-١٩٨

المبحثُ السّادسُ: التّرخّصُ في قرينةِ التّضامّ

أولًا: التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ:

التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ يعني حذفَ عنصرٍ يستدعيه عنصرٌ آخرُ. وشواهدُ د. تمّام حسّان على ذلك ما يأتي[1]:

١- حذفُ صلةِ الاسمِ الموصولِ في قولِ عبيدٍ بنِ الأبرصِ:

نحـــــن الأولى فـــــاجمع جمـــــو عَـــــكَ ثمّ وجّههـــــم إلينـــــا

وبيّنَ أنَّ الجملةَ حُذفَت؛ اعتمادًا على اجتماعِ الفعلين (اجمع ، وجّه)، ثمّ على الضميرِ في (إلينا)؛ وذلك يدلُّ على التّحدي، فكأنَّ الشّاعرَ يقولُ: نحن الأولى يتحدّونك.

٢- سقوطُ ضميمةِ المرجعِ كما في ضميرِ (الشّانِ)[2]، نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الأنعام: ٢١؛ ولكنَّ الضّميرَ هنا يعودُ على عهدٍ ذهنيّ، فلا يصحُّ أن يُعدَّ ذلك، كما أرى، ترخّصًا.

٣- حذفُ المبتدأِ مِن الجملةِ الحاليّةِ في قولِ عبدِ اللهِ بنِ همّامٍ السّلوليّ:

فلمّـــــا خشـــــيتُ أظـــــافيرَهم نجـــــوتُ وأرهـــــنُهم مالكـــــا

والتّرخّصُ في الشّاهدِ وقعَ؛ اعتمادًا على افتقارِ واوِ الحالِ إلى جملةٍ اسميّةٍ لتكونَ دليلًا على تقديرِ المبتدأ، أي: وأنا أرهنهم.

٤- حذفُ المضافِ إليه ظرفٌ في قولِ يزيدَ بنِ الصّعقِ:

فســـــاغَ ليَ الشّـــــرابُ وكنـــــتُ قـــــبلًا أكـــــادُ أغـــــصُّ بالمـــــاءِ الفـــــراتِ

والتّرخّصُ وقعَ؛ اعتمادًا على تقدّمِ ما يشيرُ إلى معنى المضافِ إليه، أي: قبلَ ذلك الشّرابِ.

---

[1] ينظر لجميع شواهده في اللغة العربيّة معناها ومبناها ٢٣٩، وفي البيان في روائع القرآن ٢٤٥

[2] في (اللغة العربية معناها ومبناها) ٢٣٩ ضمير الشيء، ويبدو لي أنّه خطأ مطبعي؛ فالمولف لم يفسر معنى الشيء ، ولم يعهد عنه حديث عن ضمير بذلك اللفظ يحمل نظرة خاصة به

٥- حذفُ المعطوفِ على فاعلِ فعلِ التّسويةِ في قولِه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ الحديد: ١٠، وبيّنَ أنَ المعطوفَ حُذفَ؛ اعتمادًا على السّياقِ الذي يتلو ذلك، وتقديرُ المعطوفِ: ومَن أنفقَ مِن بعدِ الفتحِ وقاتلَ.

٦- حذفُ الفعلِ المضارعِ بعدَ (لمّا) في قولِه تعالى: ﴿كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ هود: ١١١، وبيّنَ أنَّ المضارعَ حُذفَ؛ اعتمادًا على افتقارِ الأداةِ للفعلِ، وعلى التّنافي بينَ (لمّا) ولامِ القسمِ.

٧- حذفُ جوابِ الشّرطِ في آياتٍ منها قولُه تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ يس: ١٩، وبيّنَ أنَّ الحذفَ وقعَ؛ اعتمادًا على الذّكرِ في قولِه ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ يس: ١٨.

وباستقراءِ شواهدِ النّحوِ وجدتُ الحذفَ الذي تدورُ عليه أحكامُ النّدرةِ، والقلّةِ، والضّرورةِ، والشّذوذِ، واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألةُ ١: حذفُ الموصولِ الاسميّ:

لا يجوزُ عندَ البصريّين حذفُ الاسمِ الموصولُ[١]. وجاءَ حذفُه في قولِ حسّانَ بن ثابتٍ:

٨١- أمَــن يهجــو رســولَ اللهِ مــنكم ... ويمدحُــــه وينصــــرُه ســــواءُ

وفي قولِ بعضِ الطّائيين:

٨٢- مــا الــذي دأبُــه احتيــاطٌ وعــزمٌ ... وهــــواه أطــــاعَ يســــتويانِ

والحذفُ في الشّاهدين جائزٌ عندَ الفرّاءِ[٢]، وسائرِ الكوفيّين والبغداديّين[٣]، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ حيثُ احتجَّ بالسّماعِ، وبالقياسِ على حذفِ (أن) الموصولةِ مُكتفًى بصلتِها[٤]؛ وعدَّه أبو حيّانَ ضرورةً شعريّةً على مذهبِ البصريّين[٥]. وقد رفضَ المبرّدُ الاستشهادَ بالشّاهدِ الأوّلِ على حذفِ الاسمِ الموصولِ، وذهبَ إلى أنَّ الشّاعرَ جعلَ (مَن) نكرةً، وجعلَ الجملةَ الفعليّةَ صفةً لها، ثمَّ أقامَ في الجملةِ الثّانيةِ الصّفةَ مقامَ الموصوفَ، فكأنَّه

---

[١] ينظر في المقتضب ١٣٥/٢، وفي الأصول ١٧٧/٢

[٢] ينظر في معاني القرآن ٣١٥/٢

[٣] ينظر في في ارتشاف الضرب ١٠٤٥ وفي التذييل والتكميل ١٦٩/٣

[٤] ينظر في شرح التسهيل ٢٣٥/١

[٥] ينظر في ارتشاف الضرب ١٠٤٥

قالَ: وواحدٌ يمدحُه وينصرُه. ووافقَه على ذلك ابنُ السّراجِ[1]. أمَّا الشّاهدُ الثّاني، فلم أجده عندَ أحدٍ مِن النّحاةِ قبلَ ابنِ مالكٍ.

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (أمَن يهجو رسولَ اللهِ منكم ويمدحُه وينصرُه سواءُ) قرائنُ الأداةِ الاستفهاميّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والتّبعيةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، وبنيةِ الخبرِ التي تستلزمُ أن يكونَ المبتدأُ مثنًّى أو معطوفًا عليه، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في التّضامَ بحذفِ الموصولِ؛ اعتمادًا على امتناعِ عطفِ الفعلين (يمدحُ وينصرُ) على الفعلِ (يهجو)؛ فالهاجي لا يمدحُ مَن يهجوه، ولا ينصرُه، وعلى بنيةِ الخبرِ التي تستلزمُ أن تكونَ خبرًا عن اثنين إمَّا بالتّثنيةِ، وإمَّا بالتّعاطفِ لتصحَّ التّسويةُ بينَهما، ولمّا كانَ الخبرُ يسلتزمُ عطفَ اسمٍ على المبتدأِ الموصولِ، فُهمَ أنَّ ذلك المعطوفَ موصولٌ بالجملةِ التي تفتقرُ إلى ضميمةٍ يصحُّ وقوعُها بعدَ أداةِ العطفِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ما الذي دأبُه احتياطٌ وعزمٌ وهواه أطاعَ يستويان) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والإسنادِ، والرّبطِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في التّضامّ بحذفِ الموصول؛ اعتمادًا على امتناعِ عطفِ الجملةِ الفعليةِ (هواه أطاعَ) على الجملةِ الاسميةِ (دأبُه احتياطٌ وعزمٌ)؛ فالذي دأبَ على الاحتياطِ والعزمِ لا يطيعُ هواه، وعلى الإسنادِ إلى ألفِ الاثنين حيثُ جاءَ الخبرُ جملةً فعليّةً، ولمّا كانَ الخبرُ مثنًّى، فُهمَ أنَّ المبتدأَ الموصولَ معطوفٌ عليه باسمٍ موصولٍ بالجملةِ التي تفتقرُ إلى ضميمةٍ يصحُّ وقوعَها بعدَ أداةِ العطفِ. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّتبةِ بتقديمِ المفعولِ على الفعلِ في جملةِ الصّلةِ (هواه أطاعَ)؛ اعتمادًا على وضوحِ علاقةِ التّعديةِ بينَهما، والأصلُ: والذي أطاعَ هواه.

وقد اشترطَ ابنُ مالكٍ لصحّةِ حذفِ الموصولِ الاسميّ أن يكونَ الموصولُ المحذوفُ معطوفًا على موصولٍ آخرَ[2]. وهو شرطٌ دقيقٌ؛ ولذلك إن كانَ المذكورُ مِن المتعاطفين اسمًا غيرَ موصولٍ، كما في قولِ ذي الرّمّةِ:

فظلّـــوا ومـــنهم دمعُـــه ســـابقٌ لـــهُ وآخـــرُ يثـــني دمعـــةَ العـــينِ باليـــدِ

[1] ينظر في المقتضب ١٣٥/٢، وفي الأصول ١٧٧/٢

[2] ينظر في شرح الكافية الشافية ٣١٣، وفي مغني اللبيب ٧١٧

فالصّحيحُ، في رأيي، هو رأي البصريّين الذين قدروه على موصوفٍ محذوفٍ، أي: ومنهم عاشقٌ دمعُه سابقٌ له. وتقديرُه عندَ الفرّاءِ: ومنهم مَن دمعُه سابقٌ له[1]. وتقديرُ البصريّين صحيحٌ في نظري؛ اعتمادًا على بنيةِ المعطوفِ؛ لأنَّ النكرةَ تُعطفُ على نكرةٍ مثلِها.

أمَّا إن لم يكن المحذوفُ معطوفًا ولا معطوفًا عليه، كما في قولِ حكيمِ بنِ معيّةَ الرّبعيّ:

لـــــو قلـــــتَ مـــــا في قومِهـــــا لم تيـــــثمِ
يفضـــــــــلُها في حســـــــــبٍ وميســـــــــمِ

فكلا الرأيين محتملٌ؛ فالمحذوفُ عندَ الكوفيين اسمٌ موصولٌ، أي: مَن يفضلُها، وحملَه البصريّون على حذفِ الموصوفِ، أي: شخصٌ يفضلُها[2]. والتّرخّصُ عمومًا وقعَ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ اعتمادًا على الرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المحذوفِ المفهومِ مِن السّياقِ.

واستشهدَ أبو البركاتِ الأنباريُّ على حذفِ الموصولِ المعطوفِ، والموصولِ المعطوفِ عليه بقولِ الكميتِ:

لكـــم مســـجدا اللهِ المـــزوران والحصـــى لكـــم قِبصُـــهُ مِـــن بـــينِ أثـــرى وأقـــترا

أي: مِن بينِ مَن أثرى ومَن أقترَ[3]، ووافقَه على ذلك أبو حيّانَ[4]؛ لكنَّ ابنَ عصفورٍ عدَّه مِن قبيلِ حذفِ الموصوفِ، والتّقديرُ: مِن بينِ رجلٍ أثرى ورجلٍ أقترَ[5]. وعلى كلّ التّقديراتِ يكونُ الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ، سواءٌ أكانَ المحذوفُ موصولًا، أم صفةً؛ اعتمادًا على افتقارِ بنيةِ (بينِ) إلى مضافٍ يجبُ فيه أن يكونَ دالًّا على اثنين أو أكثرَ إمَّا بلفظِ المثنّى أو الجمعِ، وإمَّا بالتّعاطفِ.

وأشيرُ أخيرًا إلى أنَّ ابنَ مالكٍ استشهدَ في شرحِ التّسهيلِ ببيتٍ نسبَه إلى حسّانِ بنِ ثابتٍ، وهو قولُه:

فـــواللهِ مـــا نلـــتُم ومـــا نيـــلَ مـــنكمُ بمعتـــــــدلٍ وفـــــــقٍ ولا متقـــــــاربِ

على أنّه حذفَ الاسمَ الموصولَ بعدَ (ما) النّافيةِ، وقالَ: "أرادَ: ما الذي نلتُم وما نيلَ منكم"[6]؛ لكنَّه نسبَ البيتَ عينَه إلى عبدِ اللهِ بنِ رواحةَ في شرحِ الكافيةِ الشّافيةِ، وأوردَ رأيًا يخالفُ رأيَه السّابقِ، إذ استشهدَ به على

---

[1] ينظر في الدرّ المصون ٣/٦٩٤–٦٩٥

[2] ينظر في ارتشاف الضرب ١٠٤٥

[3] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢١

[4] ينظر في التذييل والتكميل ٣/١٧٠

[5] ينظر في ضرائر الشعر ١٧٢

[6] شرح التسهيل ٢/٢٣٥، والبيت هناك: والله ما نلتِ ولا نيل منكم، وهو خطأ مِن المحقق، وتصحيحه في التذييل والتكميل ٣/١٧٠، وفي مغني اللبيب ٧٣٤

حذفِ أداةِ النّفيِ بعدَ القسمِ، وقالَ: "وجازَ ذلك لدلالةِ الباءِ الزائدةِ في الخبرِ، ولدلالةِ العطفِ بـ(ولا)"[1]. وحكى ابنُ هشامٍ ذلك الاختلافَ في قولِه: "وأنشدَ ابنُ مالكٍ: (الشّاهدَ)، وقالَ: أصلُه ما ما نلتم، ثمَّ في بعضِ كتبِه قدّرَ المحذوفَ (ما) النّافيةَ، وفي بعضِها قدّرَه (ما) الموصولةَ"[2].

والصّحيحُ في رأيي هو حذفُ (ما) النّافيةِ؛ اعتمادًا على دلالةِ الباءِ الزّائدةِ في الخبرِ، وعلى دلالةِ العطفِ بـ(لا). وعليه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصًا في الأداةِ النّافيةِ، ولا سيّما أنَّها حُذفَت بعدَ قسمٍ.

المسألة ٢: حذفُ معمولِ العاملِ الثّاني غيرِ المرفوعِ بعدَ إعمالِ الأوّلِ في المتنازعِ فيه:

إذا أُعملَ العاملُ الأوّلُ في المتنازعِ فيه، أُعملَ العاملُ الثّاني في ضميرِه، نحوَ: (حضرَ وجلسا الطالبان، وحضرَ وأكرمتُهما الطالبان، وحضرَ وسلّمتُ عليهما)[3]. وجاءَ حذفُ الضّميرِ المنصوبِ في قولِ عاتكةَ بنتِ عبدِ المطّلبِ:

٨٣- بعكـــــاظَ يعشـــــي النّاظريـــــ ـــــن إذا هـــــمُ لمحـــــوا شـــــعاعُه

وجاءَ حذفُ الضّميرِ المجرورِ في قولِ الشّاعرِ:

٨٤- يرنـــو إليَّ وأرنـــو مَـــن أصـــادفُهُ في النّائبـــاتِ فأرضـــيهِ ويرضـــيني

والحذفُ في الشّاهدين ضرورةٌ شعريّةٌ نصَّ عليها ابنُ عصفورٍ[4]، وابنُ هشامٍ[5]؛ وجعلَها ابنُ عقيلٍ ضرورةً ضرورةً شاذّةً[6]؛ أمَّا الشّاطبيُّ، فعدَّ الحذفَ نادرًا[7]؛ وعمّمَ الشّيخُ خالدٌ الحكمَ، فجعلَهُ ضرورةً عندَ الجمهورِ[8]. والعلّةُ في عدمِ جوازِ الحذفِ عندَهم أنَّ فيه تهيئةَ العاملِ للعملِ، وقطعَه عنه[9]؛ لكنَّ ابنَ مالكٍ رآهُ جائزًا ما لم يُلبس[10].

---

[1] شرح الشافية الكافية ٨٤٧

[2] مغني اللبيب ٧٣٤

[3] ينظر في الكتاب ٧٨/١، وفي المقتضب ٧٨/٤

[4] ينظر في المقرب ٢٥١/١

[5] ينظر في أوضح المسالك ١٩٩/٢

[6] ينظر في شرح ابن عقيل على الألفية ١٦٥/٢

[7] ينظر في المقاصد الشافية ٢٠١/٣

[8] ينظر في الصريح بمضمون التوضيح ٥٠٠/١

[9] ينظر في أوضح المسالك ١٩٩/٢

[10] ينظر في شرح التسهيل ١٧٣/٢

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (يعشي النّاظرين إذا همُ لمحوا شعاعُه) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والظرفيّةِ المتضمّنةِ معنى الشّرطِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ مفعولِ العاملِ الثّاني؛ اعتمادًا على ذكرِ المحذوفِ دونَ تعديةِ العاملِ الثّاني إليه، وعلى وضوحِ العلاقةِ المعنويةِ بينَ الإعشاءِ، واللّمحِ والشّعاعِ؛ فالشّعاعُ لا يعشي النّاظرين إلا بعدَ أن يلمحوه. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ ثانٍ في رّتبةِ الظّرفِ؛ اعتمادًا على تعلّقِه بالفعلِ (يعشي) إذ يفيدُ ذلك أنَّ الظّرفَ وما أُضيفَ إليه متأخّران حكمًا عمّا أُسندَ إليه الفعلُ المتعلَّقُ به. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ ثالثٌ في رتبةِ المفعولِ به (النّاظرين) إذ تقدّمَ على الفاعلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ والتّعديةِ مِن خلالِ علامتي الإعرابِ، والأصلُ: يعشي شعاعُه النّاظرين إذا همُ لمحوه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (يرنو إليَّ وأرنو مَن أصادفُه) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والتّبعيةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والتّعديةِ، والرّبطِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ معمولِ العاملِ الثّاني الذي يتعدّى إليه بواسطةِ أداةِ جرّ؛ اعتمادًا على قرينةِ التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ، وعلى الدّلالةِ المعجميّةِ للعاملِ التي تفتقرُ إلى أداةِ الجرّ (إلى)، وعلى تعديةِ العاملِ الأوّلِ إلى ضميرِ فاعلِ العاملِ الثّاني بواسطةِ أداةِ جرّ مثلِ الأداةِ التي يفتقرُ إليها العاملُ الثّاني. ولا يخفى بعدَ كلّ ذلك أنَّ العاملَ الثّاني يتعدّى إلى لفظِ فاعلِ العاملِ الأوّلِ بواسطةِ حرفٍ مثلِ الحرفِ الذي تعدّى به العاملُ الأوّلُ إلى ضميرِ فاعلِ العاملِ الثّاني.

وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ في رتبةِ العاملِ الثّاني المعطوفِ على العاملِ الأوّلِ إذ تقدّمَ على فاعلِه؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ، والأصلُ: يرنو إليّ مَن أصادفُه وأرنو إليه.

أمّا إن وقعَ اللبسُ، فالإضمارُ واجبٌ كما أشارَ إلى ذلك ابنُ مالكٍ في نحوِ: (مالَ عنّي وملتُ إليه زيدٌ)؛ لاحتمالِ أن يكونَ المعنى: (مالَ عنّي وملتُ عنه زيدٌ)[1]، ولا يكونُ فيهِ إلا ترخّصٌ في رتبةِ المرجعِ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ.

[1] ينظر في شرح التسهيل ١٧٣/٢

وقد ذكرتُ في مسألةٍ سابقةٍ[1] أنَّ إعمالَ العاملِ الثّاني في المتنازعِ فيه لا يخلو مِن الترجّحِ في معمولِ العاملِ الأوّلِ إمّا في الرّتبةِ بإضمارِه، وإمّا في التّضامّ بحذفِه، وهو هنا كذلك؛ لكنَّ حذفَ معمولِ العاملِ الثّاني يفضي إلى ترجّحينِ، الأوّلُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ، والثّاني في رتبةِ العاملِ الثّاني معَ ضميتِه أداةِ العطفِ إن وُجدَت؛ لأنَّ الأصلَ أن يتأخرَ العاملُ الثّاني عن معمولِ العاملِ الأوّلِ؛ فإن قلتَ: أكرمَني وأكرمتُ محمدٌ، كانَ في ذلك ترجّحٌ في التّضامّ بالحذفِ، وترجّحٌ في الرّتبةِ بتقديمِ المعطوفِ وضميمتِه الأداةِ على معمولِ المعطوفِ عليه؛ وإن أضمرتَ، فقلتَ: أكرمَني وأكرمتُه محمدٌ، لم يكن في ذلك إلا ترجّحٌ في الرتّبةِ بتقديمِ المعطوفِ على معمولِ المعطوفِ عليه، وبعودِ الضّميرِ على متأخّرٍ لفظًا، وقد يكونُ العاملُ الثّاني مِن غيرِ ضميمةِ أداةِ العطفِ، كأن تقولَ: أسمعُ يبكي محمدًا، وذلك ترجّحٌ في رتبةِ جملةِ الحالِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الملابسةِ بينَ الحالِ والمفعولِ به، وعلى المطابقةِ بالفعلِ الذي يخالفُ العاملَ الأوّلَ المسندَ إلى ضميرِ المتكلّمِ.

أمّا إن أعملتَ الثّاني، فلا يكونُ في الأوّلِ إلا ترجّحٌ واحدٍ على الوجهين؛ فالإضمارُ في الأوّلِ على نحوِ: أكرمتُه وأكرمَني محمدٌ، ترجّحٌ في رتبةِ العائدِ؛ والحذفُ على نحوِ: أكرمتُ وأكرمني محمدٌ، ترجّحٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ إلى المعمولِ، ولا يكونُ فيهِ ترجّحٌ في الرّتبةِ؛ لأنَّ إظهارَ الضّميمةِ لا مانعَ منه في نحوِ قولِك: أكرمتُ محمدًا وأكرمني محمدٌ. ومِن الإظهارِ قولُ نبيّ الهدى ﷺ يومَ خيبرٍ: "إنّي دافعٌ لوائي غدًا إلى رجلٍ يحبُّ اللهَ ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه"؛ وذلك لمقامِ التّشريفِ والتعظيمِ. ولو جيءَ به على سبيلِ التّنازعِ، لقيلَ: يحبُّ ويحبُّه اللهُ ورسولُه، أو: يحبُّ ويحبّانه اللهَ ورسولَه.

المسألة ٣: حذفُ المتعجَّبِ منه في صيغةِ (أفعِل به) مِن غيرِ عطفٍ:

يجوزُ حذفُ المتعجَّبِ منه في صيغةِ (أفعِل به) إذا كانَ (أفعِل) معطوفًا على آخرَ مذكورٍ معَه المتعجَّبُ منِه[2]. وجاءَ حذفُه مِن غيرِ عطفٍ في قولِ عروةَ بنِ الوردِ:

٨٥- فـــذلك إن يلـــقَ المنيّـــةَ يلقَهـــا حميـــدًا، وإن يســـتغنِ يومًـــا فأجـــدرِ

ومعَ أنَّ ابنَ مالكٍ لم يذهب إلى شذوذِ الحذفِ في الشّاهدِ[3]، نجدُ بعضَ شرّاحِ ألفيّتِه ينصّون على شذوذِه، كابنِ هشامٍ[4]، وابنِ عقيلٍ[5]، والأشمونيّ[1].

---

[1] ينظر في الصفحة رقم: ٥٨

[2] ينظر في شرح التسهيل ٣٧/٣

[3] [3] ينظر في شرح التسهيل ٣٧/٣

[4] ينظر في أوضح المسالك ٢٦٠/٣

[5] ينظر في شرح ابن عقيل ١٥٣/٣

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (إن يستغنِ يومًا فأجدرِ) قرائنُ الأداةِ الشّرطيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والظّرفيّةِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ ساقٍ، وربطِ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على التعجّبِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في التّضامِ حيثُ تفتقرُ صيغةُ التّعجّبِ إلى المتعجَّبِ منهِ مجرورًا بالباءِ؛ اعتمادًا على وضوحِ السيّاقِ الذي يدلُّ على التّعجّبِ، وعلى ربطِ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ؛ فإن كانَ فاعلُ فعلِ الشّرطِ ضميرٌ عائدٌ على مذكورٍ، فُهمَ أنَّ المتعجّبَ منه هو ضميرُ ذلكِ الفاعلِ الذي أُضمرَ في فعلِ الشّرطِ مجرورًا بالحرفِ الذي تفتقرُ إليه الصّيغةُ.

وقد اختلفَ النّحاةُ في الباءِ؛ أهي زائدةٌ، والمجرورُ بها فاعلٌ، أم هي للتّعديةِ، والفاعلُ مضمرٌ[٢]؟ وذهبَ د. تمّام حسّان إلى أنَّ صيغتي التّعجّبَ في تركيبِهما الجديدِ أصبحتا مسكوكتين، فلا تدخلان في جدولٍ إسناديّ كما تدخلُ الأفعالُ، ولا في جدولٍ تصريفيّ كما تدخلُ الأفعالُ والصّفاتُ، ولا في جدولٍ إلصاقيّ كما تدخلُ الأسماءُ والأفعالُ والصّفاتُ؛ وذهبَ إلى أنَّ التعجّبَ في تركيبِه المسكوكِ كالأمثالِ التي لا تتغيّرُ[٣]، ثمَّ بيّنَ أنَّ خالفةَ التّعجّبِ تفتقرُ افتقارًا متأصّلًا إلى (ما) التعجّبيّةِ في أحدِ التركيبين، وإلى الباءِ التي تجرُّ المتعجَّبَ منه في التركيبِ الآخرِ[٤].

---

[١] ينظر في شرح الأشموني ٣٦٥

[٢] ينظرُ إلى خلاصةِ الآراءِ في أوضح المسالك ٢٥٣/٣–٢٥٥

[٣] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤–١١٥

[٤] ينظر في المرجع السابق ١١٨

المسألة ٤: اتصالُ الحرفِ غيرِ الجوابيّ بالحرفِ الموكّدِ:

يجبُ في توكيدِ الحرفِ غيرِ الجوابيّ أمران: أن يُفصلَ بينَه وبينَ موكّدِه، وأن يعادَ معَ التّوكيدِ ما اتّصلَ بهِ إن كانَ مضمرًا، أو أن يُعادَ هوَ أو ضميرُه إن كانَ ظاهرًا[١]. وخرجَ عن ذلك قولُ الشّاعرِ:

٨٦- إنَّ إنَّ الكـــريمَ يحلـــمُ مـــا لم يـــرينَ مَـــن أجـــارَه قـــد ضِـــيما

وإن كانَ الزّمخشريُّ قد أجازَ إعادةَ الحرفِ وحدَه كما في الشّاهدِ[٢]، وتبعَه ابنُ هشامٍ الخضروايُّ[٣]، فإنَّ ابنَ مالكٍ عدَّه مِن الضّروراتِ الشّعريّةِ التي لا يُحتجُّ بها[٤]، وهو عندَ ابنِ النّاظمِ مِن القليلِ الشّاذّ[٥]؛ وعندَ ابنِ هشامٍ الأنصاريّ[٦]، والأشمونيّ[٧] ضرورةٌ شاذّةٌ.

وقيلَ: أسهلُ منه قولُ الأغلبِ العجليّ[٨]:

٨٧- حـــــتى تراهـــــا وكـــــأنَّ وكـــــأن
أعناقَهـــــا مشـــــدّاداتٌ بقَـــــرَن

لأنَّ المؤكّدَ حرفان؛ فلم يتّصل لفظٌ بمثلِه.

وقيلَ: أشذُّ منه[٩] قولُ مسلمِ بنِ معبدٍ الوابليّ:

٨٨- فـــلا والله لا يُلفـــى لمـــا بي ولا لـــــ لمـــا بهـــم أبـــدًا دواءُ

لكونِ الحرفِ على حرفٍ واحدٍ.

---

[١] ينظر في الأصول ١٩/٢-٢٠
[٢] ينظر في شرح المفصل ٢٢٢/٢
[٣] ينظر إلى رأيه في ارتشاف الضرب ١٩٥٩
[٤] ينظر في شرح التسهيل ٣٠٣/٣-٣٠٤
[٥] ينظر في شرح ابن الناظم ٣٦٤
[٦] ينظر في أوضح المسالك ٣٤٠/٣
[٧] ينظر في شرح الأشموني ٤١٠
[٨] ينظر في شرح ابن الناظم ٣٦٤، وفي أوضح المسالك ٣٤٢/٣، وفي الأشموني ٤١٠
[٩] ينظر في المراجع السابقة

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (إنَّ إنَّ الكريمَ يحلمُ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّبعيّةِ بالتّوكيدِ اللّفظيّ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على الاسمِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في ضميمةِ المؤَكَّدِ؛ اعتمادًا على على ذكرِ ضميمةِ المؤَكِّدِ؛ فإن كانَت الأداةُ المؤَكَّدةُ تفتقرُ إلى ضميمةٍ، ولا تقبلُ التّضامّ معَ الأداةِ المؤَكِّدةِ مِن غيرِ تلك الضّميمةِ، فُهمَ أنَّ ضميمتَها المحذوفةَ مثلُ ضميمةِ المؤَكِّدِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (حتى تراها وكأنَّ وكأن أعناقَها مشدّادتٌ بقرن) قرائنُ الأداةِ الغائيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّمائرِ العائدةِ على مذكورٍ سابقٍ، والرّبطِ بواوِ الحالِ، والملابسةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّبعيّةِ بالتّوكيدِ اللّفظيّ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في ضميمةِ المؤَكَّدِ؛ اعتمادًا على ذكرِ ضميمةِ المؤَكِّدِ؛ فإن كانَت الأداةُ المؤَكَّدةُ تفتقرُ إلى ضميمةٍ، ولا تقبلُ التّضامّ معَ الأداةِ المؤَكِّدةِ مِن غيرِ تلك الضّميمةِ، فُهمَ أنَّ ضميمتَها مثلُ ضميمةِ المؤَكِّدِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (لا يُلفى لما بي ولا لـ لما بهم أبدًا دواءُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، وصيغةِ الفعلِ الدّالةِ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ اللامِ والباءِ، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ بضميرِ المبتدأ المقدّرِ الذي تفتقرُ إليه جملةُ الصّلةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ التي تفتقرُ لأداةِ نفيٍ كي تعطفَ على منفيّ، والتّبعيّةِ بالتّوكيدِ اللّفظيّ، والرّبطِ بضّميرِ الجمعِ العائدِ على جمعٍ سابقٍ، والظّرفيّةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في ضميمةِ المؤَكَّد؛ اعتمادًا على ذكرِ ضميمةِ المؤَكِّدِ؛ فإن كانَت الأداةُ المؤَكَّدةُ تفتقرُ إلى ضميمةٍ، ولا تقبلُ التّضامّ معَ الأداةِ المؤَكِّدةِ مِن غيرِ تلك الضّميمةِ، فُهمَ أنَّ ضميمتَها مثلُ ضميمةِ المؤَكِّدِ.

ولم تُحذف ضميمةُ المؤَكَّدِ وحدَها حيثُ كانت موصولًا يفتقرُ إلى صلةٍ، بل حُذفت هي وضميمتُها الصّلةُ، والأصلُ: ولا لما بهم لما بهم. ولا يصحُّ في نظري تقديرُ المحذوفِ موصولًا فقط (ولا لما لما بهم)؛ لأنَّ الحرفَ المؤَكَّدَ إن كانَ يفتقرُ افتقارًا متأصّلًا لضميمةٍ، فالموصولُ أيضًا يفتقرُ افتقارًا متأصّلًا إلى ضميمةٍ، ويجبُ على ذلكِ الافتقارِ تقديرُ صلتِه معَه محذوفًا.

ولا شكَّ أنَّ الحرفَ غيرَ الجوابيّ يفتقرُ افتقارًا متأصّلًا إلى ضميمتِه بحسبِ الوضعِ، لا بحسبِ التّركيبِ النّحويّ كافتقارِ المبتدأِ إلى الخبرِ؛ ولا يحسنُ السّكوتُ عليه كما يُسكتُ على أحرفِ الجوابِ؛ ولا فائدةَ مِن توكيدِه لوحدِه مِن غيرِ ضميمتِه التي لا يظهرُ معناه إلا معَها؛ فإن حُذفَت ترخّصًا، فهي مُفسَّرَةٌ بضميمةِ المؤكِّدِ.

وشبيهٌ بهذا الحذفِ حذفُ المضافِ إليه في قولِهم: يا سعدَ سعدَ الأوسِ، وفيه آراءٌ؛ فرأيُ سيبويهِ أنَّ الاسمَ الثّاني زائدٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، ورأيُ المبرّدِ أنَّ الاسمَ الأوّلَ مضافٌ إلى محذوفٍ مماثلٍ لما أضيفَ إليه الثّاني، ورأي الفرّاءِ أنَّ الاسمين مضافين للمذكورِ، ورأيُ الأعلمِ الشّنتمريّ أنَّ الاسمين رُكّبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ثم أُضيفا[1]. وما ذهبَ إليه المبرّدُ هو ما يؤيّدُه الترّخّصُ في المسألةِ، وتبعًا له في ذلك أؤيّدُ أيضًا رأيَه بحذفِ المضافِ إليه في نحوِ قولِ الفرزدقِ:

يا مـــــنَ رأى عارضًـــــا أُكَفكِفُـــــهُ بـــــينَ ذراعـــــي وجبهـــــةِ الأســـــدِ

وقد وقعَ الترّخّصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على التّبعيةِ بأداةِ العطفِ، والأصلُ: بينَ ذراعي الأسدِ وجبهةِ الأسدِ[2].

ومما حُملَ على توكيدِ الحرفِ مِن غيرِ فصلٍ قولُ الأسودِ بنِ يعفرَ:

فأصـــبحنَ لا يســـألنَه عـــن ... بمـــا بـــه أصـــعّدَ في علـــوِ الهـــوى أم تصـــوّبا؟

أي: أنَّه أكّدَ الحرفَ (عن) بحرفٍ مرادفٍ له، وهو الباءُ[3]، وذلكِ يفضي إلى ترخّصين، الأوّلُ ترخّصٌ في الافتقارِ الافتقارِ بحذفِ ضميمةِ المؤكَّدِ، والثّاني ترخّصٌ في الاختصاصِ بتضمينِ الباءِ معنى (عن)؛ لكنَّ الفرّاءَ عدَّ الباءَ زائدةً[4]، وتبعَه إلى ذلك ابنُ جني[5]، والرّضيُّ[6]، فيكونُ في الشّاهدِ على رأيهم ترخّصٌ واحدٌ في التّضامّ بالزّيادةِ لا لا بالافتقارِ. ويظهرُ في نظري أنَّ في الشّاهدِ ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ الاسمِ المجرورِ؛ لكنَّ أداةِ الجرّ التي حُذفَت ضميمتُها ليسَت مؤكَّدةً، وليسَت الباءُ مضمّنةً معنى (عن) ومؤكّدةً لها، بل هي سببيّةٌ، والاسمُ المجرورُ بـ(عن) قد حَذفَه الشّاعرُ؛ استهجانًا واستقباحًا للذّكرِ أو خجلًا مِن حالِه، والمعنى: لا يسألنَه عن

---

[1] ينظر إلى مجمل هذه الآراء في أوضح المسالك ٤/٢٥–٢٦

[2] ينظر في المقتضب ٤/٢٢٩

[3] ينظر في شرح ابن الناظم ٣٦٤، وفي أوضح المسالك ٣/٣٤٥، وفي شرح الأشموني ٤١١

[4] ينظر في معاني القرآن ٣/٢٢١

[5] ينظر في سر صناعة الإعراب ١٣٦

[6] ينظر في شرحه على الكافية ٤/٢٨٣

فحولتِه أو عمَّا يشتهينَه منه بسببِ ما ظهرَ عليه مِن أماراتِ العجزِ والشّيخوخةِ. أقولُ ذلك اعتمادًا على قرينةِ السّياقِ في البيتِ الذي قبلَ الشّاهدِ، والبيتِ الذي بعدَه، فقد قالَ قبلَه:

وكـــانَ لـــه فيمـــا أفـــادَ حلائـــلٌ عجلـــنَ إذا لاقينَـــه قلـــنَ مرحبـــا

وقالَ بعدَه:

طـــوامحُ بالأبصـــارِ عنـــه كأنَّمـــا يـــرينَ عليـــه جُـــلَّ أدهـــمَ أجـــربا

والطّامحُ مِن النّساءِ التي تُبغضُ زوجَها، وتنظرُ إلى غيرِه[1]، والظّاهرُ لي مِن سياقِ الأبياتِ أنَّ الشّاعرَ يُصوّرُ كيفَ كانَت الحلائلُ يفدنَ إليه راغباتٍ، فلمّا عجزَ عن إرضائهنَّ، رغبنَ عنه، ولم يسألنَه عمّا اعتدنَ عليه بسببِ ما ظهرَ عليه مِن أماراتٍ، وقولُه: (أصعّدَ في علوِ الهوى أم تصوّبا) في تقديري يعبّرُ عن حالةِ الانتصابِ أو الارتخاءِ، وقد نصَّ ابنُ منظورٍ على استعارةِ بعضِ الشّعراءِ الفعلَ (صعدَ) للعَرَضِ الذي هو الهوى مستشهدًا بالشّاهدِ عينِه، وذلك في قولِه: "صَعِدَ المكانَ وفيه صُعُودًا وأَصعَدَ وصَعَّدَ: ارتقى مُشرِفًا؛ واستعارَه بعضُ الشّعراءِ للعرَض الذي هو الهوى"[2]. والضّميرُ المستترُ في الفعلين (صعّدَ) و(تصوّبَ) عائدٌ على ذلك الاسمِ المجرورِ المحذوفِ.

وقد وقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على قرينةِ السّياقِ التي تكشفُ عن معنى ذلك المحذوفِ، وعلى قرينةِ التّنغيمِ إذ يسكتُ المتكلّمُ بعدَ الحرفِ سكوتًا يؤدّيه بنغمةٍ تدلُّ على الحذفِ، وينوبُ عن التّنغيمِ في اللغةِ المكتوبةِ أن يضعَ الكاتبُ نقاطًا في موضعِ الحذفِ (...) فيُفهمَ أنَّ في الكلامِ محذوفٌ. والنّحاةُ عمومًا ينكرون حذفَ الاسمِ المجرورِ؛ لكنَّ ذلك لا يمنعُ مِن احتمالِ التّرخّصِ إذا عضدَته القرائنُ، ومثلُ هذا الحذفِ فاشٍ في أشعارِ المعاصرين.

المسألة ٥: العطفُ على الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ مِن غيرِ توكيدٍ أو فصلٍ:

لا يجوزُ عندَ البصريّين العطفُ على الضّميرِ المرفوعِ المتّصلِ مِن غيرِ توكيدٍ أو فصلٍ[3]. وجاءَ العطفُ مِن غيرِهما في شواهدَ كثيرةٍ، منها قولُ جريرٍ

٨٩- ورجـا الأخيطـلُ مِـن سـفاهةِ رأيِـهِ مـــا لم يكـــن وأبٌ لـــهُ لينـــالا

[1] ينظر في لسان العرب، مادة طمح

[2] ينظر في المرجع السابق، مادة صعد

[3] ينظر في الكتاب ٢٧٨/١، ٣٨٠/٣، وفي المقتضب ٢١٠/٣

وقد اختلفَت عباراتُهم في الحكمِ على ما جاءَ مخالفًا لحكمِهم؛ فسيبويهِ نصَّ على قبحِ العطفِ على الضّميرِ المرفوعِ في الشّعرِ[1]، وجعلَه أبو البركاتِ الأنباريُّ شاذًّا لا يقاسُ عليه[2]، وعدَّه ابنُ مالكٍ ضعيفًا؛ لكنّه اعترفَ بجوازِه في الشّعرِ على السّعةِ[3]. وعلّتُهم في عدمِ جوازِ العطفِ مِن غيرِ فصلٍ أو توكيدٍ أنَّكَ إن قلتَ (قامَ وزيدٌ)، فكأنَّك عطفتَ على فعلٍ حيثُ يكونُ الفاعلُ مقدّرًا، وكذلك إن قلتَ: (قمتُ وزيدٌ)؛ لأنَّ التّاءَ بمنزلةِ الجزءِ مِن الفعلِ عندَهم[4]. أمَّا الكوفيّون، فيجيزون ذلك في اختيارِ الكلامِ[5].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (رجا الأخيطلُ مِن سفاهةِ رأيِه ما لم يكن وأبٌ له لينالا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (مِن) واللامِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ، والأداةِ النّافيةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، وأداةِ الجحودِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخصُ في التّضامّ حيثُ يفتقرُ الضّميرُ المستترِ إلى مؤكّدٍ لفظيّ حتى يُعطفَ عليه اسمٌ ظاهرٌ؛ اعتمادًا على تذكيرِ الأداةِ الفعليّةِ النّاسخةِ التي تشيرُ إلى تقديرِ الضّميرِ المعطوفِ عليه، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ للاسمِ المعطوفِ التي تقرّرُ التّبعيةِ وتمنعُ احتمالَ المعيّةِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ (نالَ)، فإن كانَ الفعلُ مفتقرًا إلى مفعولٍ، فُهِمَ أنَّ ذلك المفعولَ ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ، والأصلُ: ما لم يكن وأبٌ له لينالاه.

والتّوكيدُ واجبٌ في نظري؛ لأنَّ العطفَ على المستترِ كالعطفِ على محذوفٍ، ولذلك افتقرَ المعطوفُ عليه إلى ضميمةٍ مؤكّدةٍ له تبرزُه في التّركيبِ حتى لا يكونُ في حكمِ المحذوفِ. وضميرُ الرّفعِ المتّصلِ كالمستترِ في الحكمِ؛ لأنَّه لا يحلُّ محلَّ المظهرِ؛ أمَّا ضمائرُ النّصبِ والجرّ، فهي تحلُّ محلَّ المظهرِ، ولا إشكالَ في العطفِ عليها.

وليسَ دقيقًا في نظري ادعاؤهم أنَّ الفصلَ يبرّرُ العطفَ مِن غيرِ توكيدٍ كقولِه تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ الرعد: ٢٣، وقولِه تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ الأنعام: ١٤٨؛ فما في الآيتين داخلٌ في نظري

---

[1] ينظر في الكتاب ٢٧٨/١

[2] ينظر في الإنصاف في مسائل الاختلاف ٤٧٧

[3] قال عنه في الألفية: أو فاصلٍ ما ، وبلا فصلٍ يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

[4] ينظر في الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٥

[5] ينظر لرأيهم في المرجع السابق ٤٧٤

في نطاقِ التّرخّصِ بحذفِ المؤَكّدِ الذي يفتقرُ إليه ضميرُ الرّفعِ كي يُعطفَ عليه؛ أمَّا إن كانَ الضّميرُ ضميرَ نصبٍ أو جرّ، فتوكيدُه جائزٌ؛ ولكن ليسَ على سبيلِ الافتقار.

المسألة ٦: حذفُ الفعلِ المضارعِ بعدَ أداةِ الجزمِ (لم):

يجوزُ حذفُ المضارعِ بعدَ (لمَّا) اختيارًا إذا دلَّ عليه دليلٌ، ولا يجوزُ حذفُه بعدَ (لم)[1]. وقد حُذفَ بعدَها في قولِ إبراهيمَ بنِ هرمةِ:

٩٠- احفظ وديعتك التي استودعتَها يومَ الأعازبِ إن وصلتَ وإن لمِ

وفي قولِ الرّاجزِ:

٩١- يا ربَّ شيخٍ مِن لكيزٍ ذي عنم
أجنحَ لم يشمط وقد كادَ ولم

ولم أجد خلافًا بينَ النّحاةِ في كونِ الشّاهدين ضرورةً شعريّةً [2].

تحليلُ الشّاهدينِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (إن وصلتَ وإن لم) قرائنُ الأداةِ الشرطيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والأداةِ النّافيةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بحذفِ الفعلِ بعدَ (لم)؛ اعتمادًا على العطفِ على ما يدلُّ على المحذوفِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لم يشمط وقد كادَ ولم) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والملابسةِ، والرّبطِ بواوِ الحالِ، وأداةِ التّحقيقِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في التّضامّ بحذفِ خبرِ النّاسخ، وحذفِ الفعلِ بعدَ (لم) معًا؛ اعتمادًا على ملابسةِ الجملةِ الحاليّةِ لفاعلِ الفعلِ الذي يدلُّ على المحذوفين.

وعلّةُ جوازِ الحذفِ بعدَ (لمَّا)، وامتناعِه بعدَ (لم) عندَ النّحاةِ هي أنَّ (لمَّا) لنفيِ (قد فعلَ)، (ولم) لنفيِ (فعلَ)، وكما جازَ الحذفُ بعدَ (قد)، جازَ بعدَ (لمَّا)[1]. وليسَ ذلك مسوّغًا حقيقيًّا في نظري؛ فالحذفُ على

---

[1] ينظر في الكتاب ٢٢٣/١، وفي شرح التسهيل ٦٥/٤

[2] ينظر في ارتشاف الضرب ١٨٦٠

كلّ الأحوالِ لا يصحُّ إلا بعدَ وضوحِ الدّليلِ على المحذوفِ، ولا فرقَ في الحذفِ بعدَ أيّ أداةٍ، وقياسًا على ذلك لا أرى إشكالًا في حذفِ الفعلِ بعدَ (لن) في مثلِ قولِكَ: (لم أتهاون في أداءِ الصّلاةِ، ولن .. إن شاءَ اللهُ تعالى)، ومتى ألبسَ الحذفُ، امتنعَ عمومًا.

خلاصةُ الترّخّصَ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ:

مِن خلالِ ما سبقَ أنتهي إلى القولِ: إنَّ الضّميمةَ المحذوفةَ لا تتركُ ضميمتَها التي تفتقرُ إليها مِن غيرِ ما يشيرُ إلى تقديرِها معَها، فهي إن سقطَ لفظُها، بقيَ مضمونُها؛ اعتمادًا على ما تتضافرُ عليه القرائنُ الحاضرةُ. وهذا ما يصدقُ على كلّ شواهدِ البابِ، سواءٌ أكانت ممّا استشهدَ به د. تمّام حسّان، أم ممّا درستُه في هذا البحثِ.

ولا يخرجُ عن ذلك إلا ما رأى فيه د. تمّام سقوطَ ضميمةِ المرجعِ في ضميرِ الشّأنِ. ويجدرُ بي هنا أن أذكّرَ باستشهادِه على الترّخّصِ في الرّتبةِ بعودِ ضميرِ الشّأنِ أو القصّةِ على مرجعٍ متأخّرٍ لفظًا ورتبةً؛ لكنَّه هنا عدَّه ضميرًا ساقطَ المرجعِ، ويبدو لي أنَّ تصوّرَه لضميرِ الشّأنِ أو القصّةِ تصوّرٌ خاطئٌ؛ فهو يرى، حسبَ فهمي لاستشهادِه، أنَّ المرجعَ في مثلِ قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ الحج: ٤٦، هو الأبصارُ، ويرى أنَّه محذوفٌ في مثلِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ الأنعام: ٢١؛ فكأنَّه حينَ وجدَ الضّميرَ لا يُطابقُ قولَه (الظّالمون) حكمَ بحذفِ المرجعِ. والذي أميلُ إليه هو أنَّ هذا الضّميرَ له اختصاصُه، فلا هو ترخّصٌ في الرّتبةِ، ولا هو ترخّصٌ في التّضامّ، ومرجعُه عهدٌ ذهنيٌّ مفسّرٌ بالجملةِ التي يفتقرُ إليها، وتذكيرُه وتأنيثُه للمشاكلةِ اللفظيّةِ بينَه وبينَ المفسّرِ، وربما خُولِف بينَهما في ذلك[٢].

---

[١] ينظر في شرح المفصل ٣٦/٥، وفي مغني اللبيب ٣٠٩

[٢] ينظر في التذيل والتكميل ٢٧٦/٢–٢٧٧

ثانيًا: الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ

لم يتطرّق د. تمّام حسّان إلى الترخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ في كتابِه (اللغةُ العربيّةُ معناها ومبناها)؛ لأنَّه تحدّثَ فيه عن الترخّصِ باطّراحِ القرينةِ، وليسَ الترخّصُ في الاختصاصِ اطّراحًا، بل عدولًا عن الوجهِ الذي تقضيه قرينةُ التّضامّ الحاضرةُ. لكنَّه أشارَ إلى هذا النّوعِ مِن الترخّصِ في كتابِه (البيانُ في روائعِ القرآنِ)، وبيّنَ وقوعَه بإدخالِ اللّفظِ على غيرِ ما أُختصَّ به، وذكرَ أنَّ أشيعَ صورِه التّضمينُ[1]، وكانَت شواهدُه على هذا الترخّصِ ما يأتي[2]:

١- إدخالُ الفعلِ على حرفِ جرّ ليسَ له كما في قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ يوسف: ١٠٠، حيثُ وُضعَت الباءُ موضعَ (إلى)، وقد وقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على السّياقِ الذي يستلزمُ الحرفَ (إلى) لا الباءَ.

٢- استعمالُ (إذ) أداةً للاستفتاحِ والتّأكيدِ بمعنى (لقد) في آياتٍ منها قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ البقرة: ٣٠، والقولُ بمجيءِ (إذ) بمعنى (قد) قالَ به بعضُ النّحاةِ مِن قبلُ، وقيلَ: هي مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه (اذكر)[3]؛ لكنّي أميلُ للقولِ بأنَّها ظرفٌ متعلّقٌ بالفعلِ (قالوا) كما لو قيلَ: وحينَ قالَ ربُّك للملائكةِ إنّي جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، قالوا أتجعلُ فيها مَن يُفسدُ فيها؛ أمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ البقرة: ٣٤، فمذهبي فيه ما ذهبَ إليه، ولا داعيَ للتكلّفِ بتقديرِ فعلٍ ينصبُ (إذ) مفعولًا به، وقد وقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ (إذ) حيثُ وُضعَت موضعَ (لقد)؛ اعتمادًا على انتفاءِ الظّرفيّةِ بعدمِ وجودِ ما يصحُّ تعلّقُ الظّرفِ به، وعلى اقتضاءِ التّأكيدِ والتّحقيقِ. وكذا ما وردَ في بقيّةِ شواهدِه ممّا جاءَ بعدَ الآيةِ في سورةِ البقرةِ.

٣- استعمالُ أداةُ التّشبيهِ ولا مشبّهَ في قولِه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة: ١٤٣، وقولِه تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ البقرة: ١٥١، وقولِه تعالى: ﴿

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٤٥، ٢٤٧

[2] ينظر لهذه الشواهد في المرجع السابق ٢٤٧–٢٤٨

[3] ينظظر في مغني اللبيب ٩٤، ٩٨، وفي الجنى الداني ١٩٢

﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ الأنفال: ٥؛ والذي يظهرُ لي أنَّ الكافَ في كلّ الآياتِ على اختصاصِها؛ فأمَّا الآيةُ الأولى، فالمشبّهُ جعلُ المسلمين أمّةً وسطًا، أي: جعلَكم أمّةً وسطًا كذلك؛ لكنَّ المشارَ إليه عهدٌ ذهنيٌّ، وللنّحاةِ آراءٌ في تحديدِه[1]؛ وأمّا الآيةُ الثّانيةِ، فالمعنى في تقديري: لعلَّكم تهتدون اهتداءً كإرسالِنا رسولًا فيكم يتلو عليكم آياتِنا[2]؛ وأمَّا الآيةُ الثّالثةُ، فالمعنى في تقديري: لهم درجاتٌ ومغفرةٌ وأجرٌ كريمٌ كدرجاتِ إخراجِك، وفي الآيةِ عشرون وجهًا مِن بينِها ما ذكرتُ[3]

وبيانُ د. تمّام حسّان للترّخّصِ في الاختصاصِ بأنَّه إدخالُ اللّفظِ على غيرِ ما اُختّصَ به، لا أراه منصفًا لحقيقةِ الترّخّصِ، والأولى في نظري أن يُقالَ: استعمالُ اللّفظِ في موضعٍ ليسَ له. فليسَ الترخّصُ في قولِه تعالى: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾ يوسف: ١٠٠، بإدخالِ الفعلِ على الباءِ، بل بوضعِها موضعَ اللامِ، وكذلك (إذ) حيثُ وُضعَت موضعَ (لقد).

وما سبقَ ترخّصٌ في اختصاصِ ضميمةٍ؛ لكنّي بعدَ استقراءِ الشّواهدِ وجدتُ ترخّصًا آخرَ لم يتطرق إليه د.تمّام، وهو الترّخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بين ضميمتين أو أكثرَ؛ ويعني ذلكَ أن تُستعملَ الضّمائمُ في مواضعِها، لكنَّ تضامَّها يقتضي وجهًا مخصوصًا، فيُعدلُ عنه ترخّصًا. وتعريفُ ذلك الترّخّصِ بإيجازٍ: العدولُ عن الوجهِ المختصّ الذي يقتضيه التّضامُّ.

وجاءَت الشّواهدُ على كلا الترّخّصين في التّضامّ مما حُكمَ عليه بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ فيما يأتي مِن مسائلَ:

---

[1] ينظر في المرجع السابق ٢/١٥٠–١٥١

[2] ينظر في الدر المصون ٢/١٨١

[3] ينظر في الدر المصون ٥/٥٥٩–٥٦٢

أولًا: التّرخّصُ في اختصاصِ ضميمةٍ

المسألة ١: اتّصالُ الضّميرِ بـ(إلا):

لا يجوزُ اتصالُ الضّميرِ بـ(إلا)[١]. وجاءَ متّصلًا بها في قولِ الشّاعرِ:

٩٢- وما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يجاورَنا إلاكِ ديّارُ

وفي قولِ الآخرِ:

٩٣- أعوذُ بربّ العرشِ مِن فئةٍ بغت عليَّ، فما لي عوضُ إلاه ناصرُ

والاتّصالُ في الشّاهدين عندَ الجمهورِ ضرورةٌ شاذّةٌ لا يُقاسُ عليها في غيرِ الشّعرِ، نصَّ على ذلك ابنُ مالكٍ[٢]، والرّضيُّ[٣]، ورُوي عن ابنِ الأنّباريّ جوازُه في عمومِ الكلامِ[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (ما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يجاورنَا إلاكِ ديّارُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ (ما)، والتّضامّ، والإسنادِ، والظّرفيةِ المتضمّنة لمعنى الشّرطِ، والأداةِ النّاسخةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والأداةِ المصدريةِ، والأداةِ النّافيةِ (لا)، والتّعديةِ، والخالفةِ التي تعني وضعَ (إلا) موضعَ (غيرٍ) بعدَ اتّصالِ الضّميرِ بها، والتّبعيّةِ بالإبدالِ بعدَ تقدّمِ الصّفةِ على الموصوفِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (إلا) حيثُ وُضعت موضعَ (غيرٍ)؛ اعتمادًا على القرينةِ الخالفةِ باتّصالِ الضّميرِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الأداةِ بنزعِ الخافضِ؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ للفعلِ (نبالي) التي تستلزمُ حرفَ الجرّ الباءِ، والأصلُ: وما نبالي بألا يجاورنَا غيرُكِ ديّارُ.

وتضافرت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ما لي عوضُ إلاهُ ناصرُ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والخالفةِ التي تعني وضعَ (إلا) موضعَ (غيرٍ) بعدَ اتّصالِ الضّميرِ بها، والتّبعيّةِ بالإبدالِ بعدَ تقدّمِ الصّفةِ على الموصوفِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (ربّ العرشِ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

---

[١] ينظر في الكتاب ٣٥٦/٢، وفي المقتضب ٣٩٦/١

[٢] ينظر في شرح التسهيل ١٥٢/١

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٢

[٤] ينظر إلى رأيه في ارتشاف الضرب ٩٣٣

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (إلا) حيثُ وُضعت موضعَ (غيرٍ)؛ اعتمادًا على القرينةِ الخالفةِ باتّصالِ الضّميرِ.

ولا شكَّ أنَّ العلاقةَ بينَ الضميرِ المتّصلِ و(إلا) علاقةُ تنافٍ اعتدادًا بلفظِ الكلمِ، ولو أنَّها جاءَت على معناها أداةً للاستثناءِ، لكانَ ذلك ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ التّنافي؛ لكنَّ اتّصالَ الضّميرِ هنا قرينةٌ خالفةٌ تشيرُ إلى خروجِها عن اختصاصِها، ووضعِها موضعَ (غيرٍ)، والأصلُ أنَّها صفةٌ تقدّمت على الموصوفِ، فصارَ الموصوفُ بدلًا منها، كقولِ تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾ إبراهيم: ١ – ٢، وقد نصَّ ابنُ هشامٍ على أنَّ إجراءَ (إلا) مجرى أختِها (غيرٍ) سهّلَ وصلَ الضّميرِ في الشاهدين[1].

ونظيرُ ذلك في نظري قولُ حسّانَ بنِ ثابتٍ:

لأنَّهم يرجون منك شفاعة إذا لم يكن إلا النبيّون شافعُ

فالمستثنى إذا تقدمَ، نُصبَ على الوجهِ الأحسنِ عندَ النّحاةِ؛ لكنَّ عدمَ النّصبِ في الشّاهدِ دليلٌ على أنَّ قولَه (إلا النبيون) صفةٌ لقولِه (شافعُ)، ولمّا تقدمَت الصّفةُ على الموصوفِ وصلحَت لمباشرةِ العاملِ، صارَ الموصوفُ بدلًا منها. حكى سيبويهُ عن يونسَ "أنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: ما مررتُ بمثلِك أحدٌ، فجعلوه بدلًا". وقال سيبويهُ أيضًا: "وإذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فأنت بالخيارِ؛ إن شئتَ، جعلتَ إلا زيدٌ بدلًا، وإن شئتَ، جعلته صفةً"[2]، وبناءً على هذا أميلُ إلى القولِ: إنَّ المستثنى لا يُبدلُ مِن المستثنى منه، ولا يأتي إلا منصوبًا، وإتباعُ ما بعدَ (إلا) ما قبلَها قرينةٌ خالفةٌ على التّرخّصِ في اختصاصِها، ووضعِها موضعَ (غيرٍ)، وقد مرَّ معنا أنَّ د. تمّام يعدُّ ذلك ترخّصًا في علامةِ الإعرابِ، وهو ليسَ كذلك كما أرى.

ولم أجد في أقوالِ النّحاةِ ما يشيرُ إلى أنَّ الاتّصالَ أو الرّفعَ بعدَ (إلا) فيما مضى مِن شواهدَ قرينةٌ خالفةٌ تدلّ على أنَّ (إلا) بمعنى (غيرٍ)؛ إذ إنَّ الاسمَ الذي تُضافُ إليه بعدَ نقلِها إلى الوصفيّةِ يكونُ معربًا بما تستحقُّه هي مِن علامةٍ، ولا يكونُ معربًا بالعلامةِ التي يستحقُّها المضاف إليه[3]، كقولِه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء: ٢٢، وحينَ كانَ المضافُ إليه ضميرًا لا تظهرُ عليه العلاماتُ، عُدلَ عن الفصلِ؛ لأنَّ ضميرَ المضافِ إليه لا يأتي منفصلاً، فكانُ اتصالُه قرينةً خالفةً للدلالةِ على أنّه في موضعِ جرّ لا نصبٍ.

---

[1] ينظر في تخليص الشواهد ٨٢

[2] الكتاب ٣٣٧/٢

[3] ينظر في شرح المفصل ٧٣/٢

وقد تعددتَ آراءُ النّحاةِ في إعرابِ شهادةِ الحق (لا إلهَ إلا اللهُ)، ومنهم مَن ذهبَ إلى أنّ (إلا) صفةٌ[1]؛ لكنَّ مجيءَ ضميرِ الرّفعِ بعدَها في مثلِ قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقولِه: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الأنبياء: ٨٧، يصرفني عن هذا الرأيِ؛ إذ إنَّها لو كانت كذلك لقيلَ: لا إله إلاه أو إلاك، واللهُ أعلمُ وأحكمُ.

المسألة ٢: عدمُ تكرارُ (لا) وقد وليَها الاسمُ معرفةً، أو مفصولًا عنها بفاصلٍ؛ أو وليَها خبرٌ، أو نعتٌ، أو حالٌ:

إذا وليَت (لا) معرفةٌ، أو فُصِلَ الاسمُ عنها، أو وليَها خبرٌ مفردٌ، أو نعتٌ، أو حالٌ؛ وجبَ تكرارُها[2]. وجاءَت غيرَ مكرورةٍ حيثُ وليَتها المعرفةُ في قولِ الشّاعرِ:

٩٤- أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزال لما ... لا أنتِ شائيةٌ مِن شأنِنا شاني

وغيرَ مكرورةٍ حيثُ فُصلَ الاسمُ عنها في قولِ الآخرِ:

٩٥- بكَت جزعًا واسترجعَت ثمَّ آذنَت ... ركائُبها أن لا إلينا رجوعُها

وغيرَ مكرورةٍ حيثُ وليها خبرٌ في قولِ الضّحاكِ الرّقاشيّ:

٩٦- وأنتَ امرؤٌ منّا خُلقتَ لغيرِنا ... حياتُكُ لا نفعٌ وموتُكَ فاجعٌ

وغيرِ مكرورةٍ قبلَ الحالِ في قولِ الشّاعرِ:

٩٧- إنّي تركتُكَ لا ذا عسرةٍ تربًا ... فاستعففن واكفِ مَن وافاك ذا أملِ

ومثلُه قولُ الآخرِ:

٩٨- قهرتَ العدا لا مستعينًا بعصبةٍ ... ولكن بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ

وعدمُ التّكرارِ في الشّواهدِ ضرورةٌ عندَ جمهورِ النّحاةِ[3]، وذهبَ المبرّدُ[4]، وابنُ كيسان إلى جوازِ الحذفِ اختيارًا[1].

---

[1] ينظر في المرقاة في إعراب (لا إله إلا الله)

[2] ينظر في الكتاب ٢٩٨/٢، وفي شرح التسهيل ٦٥/٢

[3] ينظر في الكتاب ٢٩٨/٢، وفي شرح التسهيل ٦٥/٢

[4] ينظر في المقتضب ٣٦٠/٤

وقد نصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ الخبرَ مفردٌ بعدَ (لا) في الشّاهدِ (حياتُكَ لا نفعٌ)[2]؛ لكنَّ المبردَ عدَّ (لا) فيه عاملةً عملَ (ليسَ)[3]. وذلكَ ما أُؤيّدُه؛ لأنَّ ما بعدَها مصدرٌ، والأصلُ في الخبرِ المفردِ أن يكونَ صفةً كما جاءَ في الجملةِ المعطوفةِ (وموتُك فاجعٌ). والتّكرارُ واجبٌ على الوجهين[4].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لا أزالُ لما لا أنتِ شائيّةٌ مِن شأننا شاني) قرائنُ الأداتين النّافيةِ والنّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ اللامِ و(مِن)، وأداةِ النّفيِ (لا) قبلَ الصّلةِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (لا) حيثُ وُضعت موضعَ (ما) قبلَ الضّميرِ المعرفةِ؛ اعتمادًا على اشتراكِهما في الدّلالةِ على النّفيِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ؛ اعتمادًا على تعديةِ الصّفةِ، فإن كانَت الصّفةُ مفتقرةً إلى مفعولٍ، فُهمَ أنَّ ذلك المفعولَ ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ، والتّقديرُ: شائيتُه.

وفيه أيضًا ترخّصٌ ثالثٌ في إعرابِ ئ إذ حقُّه أن يكونَ (شانيًا) بالنّصبِ. وقيلَ: الإسكانُ للوقفِ[5]، فيكونُ ترخّصًا في البنيةِ بالعدولِ عن الصورةِ التي تستحقُّها في الوقفِ، وكلُّ ذلك وقعَ؛ اعتمادًا على كونَ العلامةِ ليسَت إلا مطلبًا وظفيًّا للأداةِ النّاسخةِ لا يلعبُ دورًا بارزًا في تحديدِ الدّلالةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لا إلينا رجوعُها) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (لا) حيثُ وُضعت موضعَ (ما)؛ اعتمادًا على اشتراكِهما في الدّلالةِ على النّفيِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (حياتُك لا نفعٌ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والأداةِ النّافيةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٦٦/٢

[2] ينظر في شرح التّسهيل ٦٦/٢

[3] ينظر في المقتضب ٣٦٠/٤

[4] ينظر في التذييل والتكميل ٢٨٤/٥

[5] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٥/١

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (لا) العاملةِ عملَ (ليسَ) حيثُ وُضعَت موضعَ (لا) النّافيةِ للجنسِ، فلم تُكرّر؛ اعتمادًا على اشتراكِهما في الدّلالةِ على النّفيِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ والرّبطِ معًا بحذفِ الخبرِ الذي يشتملُ على الرّابطِ؛ اعتمادًا على استلزامِ السّياقِ والتّركيبِ لحرفِ جرّ يتضمّنُ معنى الظّرفيّةِ، والتّقديرُ: لا نفعَ فيها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالة الشّاهدِ الرّابعِ (تركتُكَ لا ذا عسرةٍ تربًا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والملابسةِ، والأداةِ النّافيةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بالإبدالِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ (لا) حيثُ وُضعت موضعَ (غيرٍ) قبلَ الحالِ، فلم تُكرّر؛ اعتمادًا على اشتراكِهما في الدّلالةِ على عدمِ ثبوتِ ملابسةِ الحالِ لصاحبِها. وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ (لا) قد تكونُ في بعضِ المواضعِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ هي والمضافِ إليه، نحوَ: أخذتُه بلا ذنبٍ، والمعنى: بغيرِ ذنبٍ، إذا لم ترد أن تجعلَ غيرًا شيئًا أخذَه به يَعتدُّ به عليه[1]. ويبدو لي أنَّ (لا) في هذا الشّاهدِ والذي بعدَه على هذا المعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الخامسِ (قهرتَ العدا لا مستعينًا بعصبةٍ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والملابسةِ، والأداةِ النّافيةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (لا) حيثُ وُضعت موضعَ (غيرٍ) قبلَ الحالِ، فلم تُكرّر؛ اعتمادًا على اشتراكِهما في الدّلالةِ على عدمِ ثبوتِ ملابسةِ الحالِ لصاحبِها.

أمَّا إن جاءت (لا) على اختصاصِها، فهي مفتقرةٌ إلى مثلِها مكرّرةً بعدَ أداةِ العطفِ (الواوِ)، وإن دلَّ السّياقُ على مجيئها وفقَ اختصاصِها، لكنَّ التّكرارَ غيرُ حاضرٍ في التّركيبِ، فذلكَ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ أداةِ العطفِ والمعطوفِ معًا، ومثلُ ذلك افتراضًا أن تقولَ: زرتُ المريضَ، فساءَني حالُه، لا هو قادرٌ على الوقوفِ، إنَّما هو مستلقٍ على الفراشِ لا يقوى على الحركةِ؛ فقولُك (إنَّما هو مستلقٍ على الفراشِ لا يقوى على الحركةِ) يفيدُ ضمنيًّا أنَّه غيرُ قادرٍ على الجلوسِ، أي: لا هو قادرٌ على الوقوفِ، ولا هو قادرٌ على الجلوسِ. ونظيرُ ذلك ممّا حذفُ منه العاطفُ والمعطوفُ معًا والسّياقُ يقتضيهما قولُه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ الحديد: ١٠، أي: ومَن أنفقَ مِن بعدِه[2].

---

[1] ينظر في الكتاب ٣٠٢/٢

[2] ينظر في شرحِ التسهيل ٣٧٩/٣

المسألة ٣: خروجُ (سوى) عن الظّرفيّةِ:

لا تخرجُ (سوى) عن الظّرفيةِ اختيارًا عندَ البصريّين[١]. وقد خرجَت عنها في كثيرٍ مِن الشّوهدِ الشّعريّةِ[٢]، منها قولُ الفندِ الزّمانيّ:

٩٩- لم يبـــــقَ ســـــوى العـــــدوا نِ دِنّاهـــــــم كمـــــــا دانـــــــوا

وإن كانَ الكوفيّون يجيزون خروجَ (سوى) عن الظّرفيّةِ مطلقًا، فهذا الشّاهدُ وأمثالُه ضرورةٌ شعريّةٌ عندَ البصريّين[٣]؛ أمَّا روايةُ الفرّاءِ (أتاني سواك)، فقد عدَّها أبو البركاتِ الأنّباري روايةً شاذّةً لا يُحتجُّ بها[٤]، وذهبَ العكبريُّ إلى أنَّها تُستعملُ ظرفًا غالبًا، وكـ(غيرٍ) قليلًا[٥]، وهو مذهبِ ابنِ هشامٍ والأشمونيّ، ونسبَاه إلى الرّمانيّ أيضًا[٦].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (لم يبقَ سوى العدوانِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ (سوى) حيثُ وُضعت موضعَ (غيرٍ)؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ إذ ليسَ في التّركيبِ ما يحتملُ أن يكونَ فاعلًا.

ومعَ كثرةِ الشّواهدِ يحسنُ القولُ بجوازِ تضمينِ (سوى) معنى (غيرٍ)، كما جازَ تضمينُ (إلا) معنى (غيرٍ) إذ تخرجُ مِن اختصاصِها كأداةٍ إلى الوصفيّةِ. وهذا ما أشارَ إليه العكبريُّ في قولِه: "وهذا كلُّه لا ينفي أن يكونَ أصلُها الظّرفُ، كما أنَّ الأصلَ في (غيرٍ) أن تكونَ صفةً، وقد استُعملَت في الاستثناءِ، والأصلُ في (إلا) الاستثناءُ، وقد استُعملَت وصفًا. واللهُ أعلمُ"[٧].

المسألة ٤: مباشرةُ العاملِ ألفاظَ (كلّ، وكلا، وكلتا) صالحةً للتّوكيدِ:

---

[١] ينظر في الكتاب ٤٠٧/١، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٤

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح الأشموني ٢٣٥–٢٣٦

[٣] ينظر في الكتاب ٤٠٧/١

[٤] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٨

[٥] ينظر في التبين عن مذاهب النحويين ٤٢٢

[٦] ينظر في أوضح المسالك ٢٨٢/٢، وفي شرح الأشموني ٢٣٦

[٧] التبيين عن مذاهب النحويين ٤٢١

يجوزُ الابتداءُ بـ(كلّ، وكلا، وكلتا) على الحالِ الصّالحةِ للتوكيدِ، نحو: الطّلابُ كلُّهم حاضرٌ، والطّالبان كلاهما حاضرٌ، والطالبتان كلتاهما حاضرةٌ، ولا تباشرُها العواملُ اللّفظيّةُ على السّعةِ[1]. وقد جاءَت مباشرتُها في قولِ عبيدِ بنِ الأبرصِ:

١٠٠- وخـيّرني ذو البـؤسِ في يـومِ بؤسِـهِ خصـالًا أرى في كلّهـا المـوتَ قـد بـرق

وفي قولِ كثيّرِ عزّةَ:

١٠١- يميـدُ إذا والـت عليـهِ دلاؤهـم فيصـدرُ عنـهُ كلُّهـا وهـو ناهـلُ

ونصَّ ابنُ مالكٍ على قلّةِ ما وردَ[2]، وقالَ أبو حيّانَ عن تلكَ الألفاظِ: "قالَ بعضُ أصحابِنا: إذا أُضيفَت إلى الضّميرِ لم تُستعمل إلا تابعةً للمؤكّدِ، أو المبتدأةِ، ولا يدخلُ عليها عاملٌ غيرُ الابتداءِ إلا في شاذّ مِن الكلامِ، أو ضرورةِ شعرٍ"[3].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (أرى في كلّها الموتَ قد برق) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، وتعديةِ الفعلِ (أرى) إلى مفعولين أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (خصالًا)، وأداةُ التّحقيقِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اللفظِ الذي اختّصَّ بالتّبعيّةِ حيثُ وضعِ موضعَ موتبوعِه؛ اعتمادًا على الرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المتبوعِ معنًى، وعلى التّضامّ بينَ العاملِ أداةِ الجرّ واللّفظِ المترخّصِ في اختصاصِه حيثُ لا فصلَ بينَهما.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبةِ الجارّ والمجرورِ، وهما معمولُ المفعولِ الثّاني الجملةِ الفعليّةِ؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَه وبينَ ما قبلَهُ وما بعدَه؛ إذ لا يصحُّ تعليقُهما إلا بالفعلِ (برق)، والأصلُ في الرّتبةِ: أرى الموتَ قد برقَ في كلّها.

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٢٩٩/٣، وفي ارتشاف الضرب ١٩٥٥

[2] ينظر في شرح التسهيل ٢٩٩/٣

[3] ارتشاف الضرب ١٩٥٥–١٩٥٦

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (يصدرُ عنه كلُّها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (عن)، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ العائدِ على (دلاؤهم)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اللفظِ الذي اختّصَ بالتّبعيّةِ إذ وضعَ موضعَ متبوعِه؛ اعتمادًا على الرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على المتبوعِ معنًى، وعلى وضوحِ الإسنادِ.

أمَّا الابتداءُ بهذه الألفاظِ، فلا يعني أنَّ التّرخّصَ لا يمكنُ تقديرُه، فإن قلتَ: (ينتظرُ الطلّابُ النتيجةَ وكلُّهم مستبشرٌ)، لم يكن في ذلك ترخّصٌ؛ لأنَّ إفرادَ الخبرِ يقطعُ العلاقةَ بينَ التّابعِ والمتبوعِ في المعنى، ويجعلُ اللفظَ قائمًا بنفسِه كالمضافِ إلى الظّاهرِ. وإن قلتَ: (كلُّهم مستبشرون)، كانَ ذلك ترخّصًا في نظري، والأصلُ: هم كلُّهم مستبشرون.

واستشهدَ ابنُ مالكٍ على المسألةِ[1] بقولِ عُدي بنِ زيدٍ:

أسمــــو بهـــا عنـــدَ الحبيـــبِ فنصـــبرا كيمـــــا لنلهـــــوَ كلُّنـــــا ولنشـــــربا[2]

ولا ترخّصَ في اختصاصِ (كلّنا) في الشّاهدِ مطلقًا؛ فهو توكيدٌ للضّميرِ المستترِ في (نلهو)، أي: نلهو نحن كلُّنا، ولو كانَ (كلّنا) فاعلًا، لقيلَ: يلهو كلّنا.

واستشهدَ أيضًا بقولِ عليّ ﷺ:

فلمّـــا تبيّنّـــا الهـــدى كـــانَ كلُّنـــا علـــى طاعـــةِ الـــرحمنِ والحـــقّ والهـــدى

على أنَّ اسمَ (كانَ) ضميرُ الشّانِ، و(كلّنا) مبتدأٌ[3]. ولا أراه إلا شاهدًا على مسألتِنا، وهي جوازُ مباشرةِ العاملِ في (كلُّنا) ترخّصًا، وقد وقعَ؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الأداةِ النّاسخةِ واللفظِ المترخّصِ في اختصاصِه مِن غيرِ فصلٍ.

المسألة ٥: إنابةُ الفاءِ عن الواوِ في العطفِ:

تفيدُ الفاءُ في العطفِ التّرتيبَ والتّعقيبَ بينَ المتعاطفين[1]. وجاءَت بمعنى الواوِ في قولِ امرئ القيسِ:

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٣/٣٠٠

[2] الرواية في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٣٠٢ (لتلهو كلها ولتشربا) ولا شاهد أيضا ، فهو توكيد لضمير مستتر تقديره (هي) ، ولو أن (كلها) فاعل ، لقيل: يلهو كلها.

[3] ينظر في المرجع السابق

١٠٢- قفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللّوى بينَ الدّخولِ فحوملِ

وعدَّ الأصمعي الفاءَ خطأً لا يجوزُ في الشّاهدِ[٢]، وقيلَ: إنَّه على حذفِ مضافٍ، كما نقلَ الشّيخُ خالدٌ: "قالَ خطّابُ الماورديّ: إنَّه على اعتبارِ التّعدّدِ حكمًا؛ لأنَّ الدّخولَ مكانٌ يجوزُ فيه أن يشملَ على أمكنةٍ متعدّدةٍ، كما تقولُ: (قعدتُ بينَ الكوفةِ)، تريدُ بينَ دورِها وأماكنِها، وأنَّ التّقديرَ بينَ أماكنِ الدّخولِ فأماكنِ حوملٍ، فهو بمنزلةِ (اختصمَ الزّيدون فالعمرون)، إذا كانَ كلُّ فريقٍ منهم خصمًا لصاحبِه. قالَ: وهذا عندي أصحُّ مِن أن يُجعلَ شاذًّا إذا ثبتَت الرّوايةُ"[٣]. وقالَ بعضُ البغداديين: الأصلُ (ما بينَ)، فحذفَ (ما) دونَ (بينَ)[٤].

---

[١] ينظر في الكتاب ٤٢/٣، وفي الأصول ٥٥/٢

[٢] ينظر في الأغاني ٥٥/٩

[٣] التصريح بمضمون التوضيح ١٥٨/٢

[٤] ينظر في مغني اللبيب ١٨٤

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريةَ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (بينَ الدّخولِ فحوملِ) قرائنُ الظّرفيّةِ، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الفاءِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ الفاءِ حيثُ وُضعت موضعَ الواوِ؛ اعتمادًا على افتقارِ (بينَ) إلى مضافٍ إليه متعدّدٍ إمَّا بتثنيتِه، وإمَّا بجمعِه، وإمَّا بالعطفِ عليه.

أمَّا تقديرُ مضافٍ محذوفٍ، فهوَ محتملٌ، لكنَّه يفضي إلى حذفِ مضافٍ إليه ومضافٍ معًا؛ وأمّا حذفُ (ما) دونَ (بين)، فقد بيّنَ ابنُ هشامٍ أنَّه يستلزمُ أيضًا مضافًا محذوفًا، ويستلزمُ اعتبارَ الفاءِ بمعنى (إلى)، وقالَ: "وكونُ الفاءِ للغايةِ بمنزلةِ (إلى) غريبٌ"[1]. لكنَّ القولَ بالترخّصِ في اختصاصِ الفاءِ يتّفقُ معَ رأي الجرميّ الذي ذهبَ إلى أنّها تأتي بمعنى الواوِ في الأماكنِ والأمصارِ خاصّةً[2].

والتّناوبُ بينَ أدواتِ العطفِ عمومًا كثيرٌ شائعٌ[3]، ومنه على سبيلِ المثالِ إنابةُ (أو) عن الواوِ في قولِ راجزٍ مِن بني أسدٍ:

إنَّ بهـــــــــا أكتـــــــــلَ أو رازمـــــــــا
خـــــــــويربين ينقفـــــــــان الهامـــــــــا

فقد جاءت (أو) بمعنى الواوِ؛ اعتمادًا على المطابقةِ في العددِ في قولِه (خويربين)، ولو كانت لأحدِ الشّيئين، لقالَ (خويربًا)[4].

---

[1] مغني اللبيب ١٨٤

[2] ينظر المرجع السابق ١٨٣، وفي الجنى الداني ٦٣

[3] أجرى د. حجاج أنور عبد الكريم دراسة شاملة على ذلك التناوب تحت عنوان: التناوب في المعنى بين حروف العطف – دراسة في القرآن الكريم . والبحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها – العدد الثاني عشر – فبراير ٢٠١٤

[4] ينظر في حاشية الشيخ محمّد محي الدين رقم ١ على أوضح المسالك ٣/٣٧٩-٣٨٠

المسألة ٦: استعمالُ بعضِ الأسماءِ المخصوصةِ بالنّداءِ في غيرِ نداءٍ:

مِن الأسماءِ المخصوصةِ بالنّداءِ: (فُلُ) للمذكرِ، و(فُلَةُ) للمؤنّثِ، و(ملأمانُ)، و(ملأمُ)، (ولؤمانُ)، و(نومانُ)، والمعدولُ إلى (فُعَلٍ) في سبّ المذكّرِ، وإلى (فَعالِ) مبنيًّا على الكسرِ في سبّ المؤنّثِ[1]؛ لكنَّ بعضَها خرجَ عن اختصاصِه، فأُستعملِ في غيرِ نداءٍ؛ فقد جاءَ (فلُ) مجرورًا بالحرفِ في رجزِ أبي النّجمِ العجليّ:

١٠٣- في لَجّـــةٍ أمســـك فُـــلانًا عـــن فُـــلِ

وجاءَ (لَكاعُ) فاعلًا في قولِ حسّانَ بنِ ثابتٍ:

١٠٤- أشـــرَت لَكـــاعُ وكـــانَ عادتُهـــا لؤمًـــا إذا أشـــرَت مـــعَ الكفـــرِ

وخبرًا في قولِ الحطيئةِ:

١٠٥- أطـــوّفُ مـــا أطـــوّفُ ثم آوي إلى بيـــــتٍ قعيدتُـــــه لَكـــــاعِ

وجاءَ (ملأمُ) صفةً في رجزِ النّدّابِ الحرمازيّ:

١٠٦- إنَّ فُقيمًـــــا نجـــــلُ فحـــــلٍ مـــــلأمِ

واستعمالُ هذه الأسماءِ في غيرِ نداءٍ ضرورةٌ شعريّةٌ اتّفقَ عليها النّحاةُ[2]، بيدَ أنَّ ابنَ هشامٍ ذهبَ في الشّاهدِ (فلانًا عن فلِ) إلى أنَّ أصلَ (فلِ) فلانٌ، وليسَ الخاصَّ بالنّداءِ، وحُذفَ منه الألفُ والنّونُ للضرورةِ[3]، وذهبَ بعضُهم في الشّاهدِ (قعيدتُه لَكاعِ) إلى أنَّ أصلَه: (قعيدتُه يُقالُ لها: يا لَكاعِ)[4].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (أمسك فلانًا عن فلِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (عن)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ الاسمِ بالنّداءِ حيثُ وقعَ مجرورًا بالحرفِ؛ اعتمادًا على وقوعِه ضميمةً للأداةِ الجرّ.

---

[1] ينظر في الكتاب ١٩٨/٢، وفي المقتضب ٢٣٧/٤، وفي شرح التسهيل ٤١٩/٣

[2] ينظر في الكتاب ٢٤٨/٢، وفي المقتضب ٤/ ٢٣٨، وفي شرح التسهيل ٤١٩/٣

[3] ينظر في أوضح المسالك ٤٣/٤

[4] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٢/٢

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (أشرَت لَكاعُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ الصّفةِ بالنّداءِ حيثُ وقعت فاعلًا؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ بالمطابقةِ والعلامةِ الإعرابيّةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (قعيدتُه لَكاعِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (بيتٍ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ الصّفةِ بالنّداءِ حيثُ وقعت خبرًا؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ بالمطابقةِ والتّضامّ بينَ المبتدأِ والخبرِ مِن غيرِ فصلٍ؛ أمّا العلامةُ، فبقيَت على أصلِها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (إنَّ فُقيمًا نجلُ فحلٍ ملأمِ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ اللفظِ بالنّداءِ حيثُ وقعَت صفةً؛ اعتمادًا على المطابقةِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ في التّذكيرِ والعلامةِ الإعرابيّةِ.

أمّا رأيُ ابنُ هشامٍ باعتبارِ الاسمِ قد حُذفَ منه الألفُ والنّونُ، فهو حذفٌ يفضي إلى مماثلةِ الاسمِ المخصوصِ بالنّداءِ، وما دامَ مماثلًا له، فتقديرُ الترّخّصِ في الاختصاصِ أولى مِن تقديرِ حذفٍ يساوي بينَ اسمين مختلفين في الاختصاصِ؛ وأمّا القولُ: إنَّ الشّاهدَ (قعيدتُه لَكاعِ) أصلُه (يُقالُ لها: يا لَكاعِ)، فهو يعني الترّخّصَ في التّضامّ بالحذفِ، والترّخصَ في أداةِ النّداءِ بحذفِها أيضًا؛ فإن كانَ ذلك التّأويلُ يقومُ على حذفين، فالحملُ على الاختصاصِ أولى بعدَ ثبوتِه قطعيًّا في الشّاهدِ الأوّلِ.

المسألة ٧: الحكايةُ بـ(مَن) وصلًا:

يُحكى في (مَن) ما ثبتَ لمنكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ مِن علاماتِ رفعٍ ونصبٍ وجرّ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، والحكايةُ فيها خاصةٌ بالوقفِ خلافًا لـ(أيّ)[1]. وجاءَت الحكايةُ بها وصلًا في قولِ شمّرِ بنِ الحارثِ:

١٠٧- أتــوا ناري فقلــتُ: منــونَ أنــتم؟ فقــالوا: الجــنُّ، قلــتُ: عمــوا ظلامــا

[1] ينظر في الكتاب ٤٠٩/٢-٤١٠، وفي المقتضب ٣٠٦/٢

وهذا الشّاهدُ نادرٌ في الشّعرِ، ولا يُقاسُ عليه عندَ الجمهورِ[1]، وقالَ عنه ابنُ مالكٍ: "وفي قولِ الشّاعرِ شذوذٌ مِن وجهين؛ أحدُهما: أنَّه حكى مقدّرًا غيرَ مذكورٍ، والثّاني: أنَّه أثبتَ العلاماتِ في الوصلِ، وحقُّها ألا تثبتُ إلا في الوقفِ"[2]. واحتملَ الشّيخُ خالدٌ أنَّه حكى الضّميرَ في (أتوا)[3]؛ لكنَّ ذلكَ مخالفٌ لأصلِ الحكايةِ؛ إذ هي أن تحكيَ كلامَ غيرِكَ لا كلامكَ أنتَ[4]. ورُويَ الشّاهدُ (منونَ؟ قالوا: سراةُ الجنّ)، وفسّرَها ابنُ جني على أنَّه أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ حيثُ أثبتَ الواوَ والنّونَ، فالتقيا ساكنين، فاضطرَّ لتحريكِ النّونِ لإقامةِ الوزنِ[5].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (منون أنتم) قرائنُ أداةِ الاستفهامِ المحوّلةِ عن الاسميّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ إلصاقِ علامةِ الجمعِ باسم الاستفهامِ في حكايةِ مذكورٍ حيثُ أُلصقَت مِن غيرِ حكايةٍ؛ اعتمادًا على عدمِ تحقّقِ لفظٍ محكيّ، وعلى الوصلِ الذي يؤكّدُ عدمَ الحكايةِ.

والقولُ بالتّرخّصِ في اختصاصِ الإلصاقِ في موضعٍ لا حكايةَ فيه يتّفقَ معَ رأيِ الرضيّ حيثُ قالَ: "وأجازَ يونسُ الحكايةَ بـ(مَن) وصلًا، قياسًا على (أيّ) فيقولُ: منٌ يا فتى، ومنًا يا فتى، ومنٍ يا فتى، وعليه حُمِلَ قولُ الشّاعرِ: [الشاهد] وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لم يتقدّم جمعٌ مُنكّرٌ حتى يُحكى. وحكى يونسُ أنَّه سُمِعَ: ضربَ منٌ منًا؟ استفهامًا عن الضّاربِ والمضروبِ. قالَ سيبويهُ: هذا بعيدٌ، وقالَ يونسُ أيضًا: هذا لا يقبلُه كلُّ أحدٍ، لتقدّمِ الفعلِ على كلمةِ الاستفهامِ، وأمّا إعرابُها، فقيلَ: كأنَّه سمعَ رجلًا يقولُ: ضربَ رجلٌ رجلًا، وإلا كيفَ يعربُها معَ قيامِ علةِ البناءِ؟ والظّاهرُ أنَّه ليسَ بحكايةٍ، وأنَّه يجوزُ على بعضِ اللّغاتِ إعرابُها لا على وجهِ الحكايةِ. ألا ترى إلى قولِه: منون أنتم، وليس بمحكيّ كما زعمَ يونسُ إذ لا مذكورَ قبلَه، والعلاماتُ المذكورةُ لا تلحقُ (مَنْ) إلا في آخرِ الكلامِ؛ لأنّها في حالةِ وقفٍ"[6].

---

[1] ينظر في الكتاب ٤١١/٢، وفي المقتضب ٣٠٦/٢، وفي أوضح المسالك ٢٨٥/٤

[2] شرح الكافية الشافية ١٧١٨

[3] ينظر في التصريح والتوضيح ٤٨٣/٢

[4] ينظر في حاشية مُحَمَّد محي الدين على أوضح المسالك ٢٨٥/٤

[5] ينظر في الخصائص ١٢٩/١

[6] شرح الرضي على الكافية ٧٥/٣–٧٦

ثانيًا: التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ

المسألة ١: جرُّ المفعولِ لأجلِه بحرفِ التّعليلِ:

يُنصبُ المفعولُ لأجلِه بالفعلِ وشبهِه عندَ البصريّين بعدَ طرحِ حرفِ التّعليلِ، وبالتّفسيرِ عندَ الفرّاءِ، أو بالفعلِ كانتصابِ المفعولِ المطلقِ عندَ بقيّةِ الكوفيّين[1]. وقد جاءَ نكرةً مجرورًا بالحرفِ معَ استيفاءِ شروطِ النّصبِ في قولِ الرّاجزِ:

١٠٨- مَـــن أمَّكـــم لرغبـــةٍ فـــيكم جُـــبر
ومَـــــن تكونـــــوا ناصـــــريه ينتصـــــر

وهذا الشّاهدُ محكومٌ عليه بالقلّةِ عندَ ابنِ مالكٍ وبعضِ شارحي أُلفيّته[2]، ولم أعثر على شاهدٍ غيرِه.

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (مَن أمَّكم لرغبةٍ فيكم جُبر) قرائنِ الأداةِ الشّرطيّةِ المحوّلةِ عن الاسميّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ اللامِ و(في)، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الفعلِ وحرفِ الجرّ والمصدرِ حيثُ جُرَّ المصدرُ بالحرفِ مستوفيًا شروطَ النّصبِ بالغائيّةِ؛ تأكيدًا لها.

ويختصُّ التّركيبُ بينَ الفعلِ أو شبهِه وحرفِ التّعليلِ والمصدرِ بأن تكونَ العلّةُ فاقدةً لأحدِ الشّروطِ التي تتحقّقُ بها قرينةُ الغائيّةِ، فيؤتى بحرفِ التّعليلِ إقرارًا بالغائيّةِ بعدَ التباسِها بقرينةٍ أخرى؛ فلولا حرفُ الجرّ (مِن) في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ الأنعام: ١٥١، لانتصبَ قولُه (إملاقٍ) على الحالِ المؤوّلةِ بالمشتقّ، أي: مملقين؛ وقد تقولُ: تميَّزَ كتابُ سيبويهِ لمادّتِه، أي أنَّ مادّةُ الكتابِ هي السّببُ في تميّزِه؛ لكنَّك لو قلتَ: تميّزَ الكتابُ مادّةً، لكانَ النّصبُ على التّمييزِ المحوّلِ عن الفاعلِ (تميّزَت مادّةُ الكتابِ)؛ وقد يؤتى بحرفِ التّعليلِ بعدَ ضعفِ الرّبطِ بينَ الحدثِ والعلّةِ باختلافِ الفاعلَين أو الزّمنِ بينَهما؛ فلا تقولُ: حضرَ الأميرُ محبّةَ النّاسِ إيّاهُ، ولا: حضرَ الأميرُ تكريمًا للفائزين بعدَ أن تُذاعَ أسماؤهم، ولا: نمتُ مبكرًا طلبًا للرّزقِ، بل تقولُ: لمحبّةِ

---

[1] ينظر في الكتاب ٣٦٩/١، وفي معاني القرآن ١٧/١، وفي ارتشاف الضرب ١٣٨٤

[2] ينظر في شرح التسهيل ١٩٨/٢، وفي أوضح المسالك ٢٢٨/٢–٢٢٩

النّاسِ إيّاهُ، ولتكريمِ الفائزين، ولطلبِ الرّزقِ؛ وإن قلتَ: حضرَ الأميرُ تكريمًا للفائزين، دلَّ على أنَّ التّكريمَ بمجرّدِ حضورِه لا بتسليمِ الجوائزِ.

والشّروطُ التي يتحقّقُ بها النّصبُ على الغائيّةِ هي:

١- أن يكونَ المنصوبُ مصدرًا.
٢- أن يكونَ قلبيًّا، أي: مِن أفعالِ النّفسِ الباطنةِ.
٣- أن يكونَ العلّةَ الباعثةَ على الفعلِ.
٤- أن يتّحدَ بالحدثِ المعلّلَ له وقتًا.
٥- أن يتّحدَ بالحدثِ المعلّلِ له فاعلًا[1].

وهذه الشّروطُ، وإن خالفَ بعضُ النّحاةِ في بعضِها ، كافيةٌ لوضوحِ القرينةِ المعنويّةِ، فإن سقطَ واحدٌ منها، عُوّضَ عنه بأداةٍ نسبةٍ تقرّرُ الغائيّةَ، فإن جيءَ بالأداةِ معَ وضوحِ القرينةِ المعنويّةِ، كانَ ذلك ترخّصًا في اختصاصِ التّركيبِ بينَ الأداةِ وضميمتِها. ومثلُ هذا التّرخّصِ في نظري مجيءُ حرفِ الكافِ في قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١؛ فالكافُ تقرّرُ التّشبيهَ بينَ المشبّهِ والمشبّهِ به المجرورِ بها، وجرُّ (مثلٍ) بها يخرجُ التّركيبَ عن اختصاصِه؛ إذ يتحقّقُ التّشبيهُ مِن غيرِ الأداةِ الكافِ.

وإن ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ المختصَّ بالإضافةِ يستوي فيه الجرُّ بالحرفِ وعدمُه، فإنَّ ذلك ليسَ مانعًا مِن تقديرِ التّرخّصِ؛ لكنّي أرى أنَّ الجرَّ في قولِه تعالى: ﴿لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ الحشر: ٢١ ، وقعَ لدفعِ اللّبسِ مِن أن يكونَ المعلّلُ له هو الفعلُ (رأيتَ)، وحينَها تكونُ الرؤيةُ ظنّيةً لا بصريّةً، أي: لظننتَ خشيةً مِن اللهِ أنَّ الجبلَ خاشعٌ متصدعٌ. واللهُ أعلمُ. وليسَ ذلكَ بلازمٍ في كلّ تركيبٍ مشابهٍ؛ فإنَّ مِن القرائنِ ما يغني عن الآخرِ، كقولِكَ: رأيتُ محمدًا مسرعًا أملًا في لحاقِ موعدِ رحلتِه؛ فقرينةُ الحالِ هنا دافعةٌ لأيّ احتمالٍ غيرِ أن تكونَ العلّةُ لبيانِ سببِ سرعةِ محمّدٍ. وقد يكونُ الجرُّ بسببِ تقديمِ العلّةِ في قولِ الدراجِ الضبابيّ:

فــلا السّــجنُ أبكــاني ولا القيــدُ شــفّني ولا أنّــني مِــن خشــيةِ المــوتِ أجــزعُ

إلى غيرِ ذلك مِن دواعٍ تبرّرُ الخروجَ عن الاختصاصِ. أمّا جرُّ المختصّ بالألفِ واللّامِ، فله مسألةٌ خاصّةٌ.

---

[1] ينظر لهذه الشروط في أوضح المسالك ٢/٢٢٥-٢٢٦

المسألة ٢: الجمعُ بينَ (يا) النّداءِ والميمِ المشدّدةِ في نداءِ لفظِ الجلالةِ:

ذهبَ البصريّون إلى أنَّ الميمَ المشدّدةَ في (اللّهُمَّ) عوضٌ عن (يا) النّداءِ، ولا يجوزُ الجمعُ بينَهما[١]. وجاءَ الجمعُ بينَهما في قولِ الشّاعرِ:

١٠٩- إنّي إذا مـــــا حـــــدثٌ ألـــــمّا
أقـــــولُ: يا اللّهُـــــمَّ يا اللّهُمّـــــا

وفي قولِ الرّاجزِ:

١١٠- ومـــــا عليـــــكِ أن تقـــــولي كلّمـــــا
ســـــبّحتِ أو صـــــلّيتِ يا اللّهـــــمَّ مـــــا
أُردد علينـــــا شـــــيخَنا مســـــلّما

وفي قولِ الآخرِ:

١١١- غفـــــرتَ أو عـــــذّبتَ يا اللّهمّـــــا

وهذه الشّواهدُ الثّلاثةُ في رأيي البصريّين ضرورةٌ نادرةٌ لا يُقاسُ عليها إذ جُمعَ فيها بينَ العوضِ والمعوّضِ[٢]. أمّا الكوفيّون، فليسَت الميمُ عندَهم عوضًا عن (يا) النّداءِ بدليلِ الجمعِ بينَهما في الشّواهدِ السّابقةِ، وقالَ الفرّاءُ: إنَّ الميمَ أصلُها (يا ألله أُمّنا بخيرٍ)، فحُذفَت الجملةُ بعدَ المنادى، وبقيَت منها الميمُ المشدّدةُ، ووُصلَت بالاسمِ المنادى، وأنَّ الضّمةَ على الهاءِ هي حركةُ الهمزةِ، لمّا تُركت، انتقلَت إلى ما قبلَها[٣].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (يا اللهمَّ) في الأبياتِ الثلاثةِ كلّها قرائنُ أداةِ النّداءِ، والتّضامّ، واختصاصِ الميمِ في التّضامّ بنداءِ لفظِ الجلالةِ.

---

[١] ينظر في الكتاب ١٩٦/٢، وفي المقتضب ٢٣٩/٤، وفي شرح المفصل ٣٦٦/١

[٢] ينظر في المقتضب ٢٤٢/٤، وفي شرح المفصّل ٢٦٦/١، وفي أوضح المسالك ٣١/٤

[٣] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤١

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الاسمِ المنادى وأداةِ النّداءِ؛ إذ يقتضي التّضامُّ بينَهما أن تُحذفَ الأداةُ استغناءً بدلالةِ الميمِ واختصاصِها بالنّداءِ، لكنَّها لم تُحذف؛ اعتمادًا على الأصلِ في افتقارِ المنادى إلى الأداةِ قبلَ الاستغناءِ عنها.

وبتطبيقِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ لا أجدُ دليلًا يرجّحُ مذهبَ البصريّين أو مذهبَ الفرّاءِ؛ فكلاهما لا يستندُ إلى دليلٍ واقعيّ لا يقومُ على محضِ افتراضٍ، ولا وجهَ لهذه الميمِ في ضوءِ النّظريّةِ إلا أن تكونَ ذاتَ دلالةٍ على تعظيمِ المنادى، وهذا الاختصاصُ المفردُ، اختصاصُ الميمِ بلفظِ الجلالةِ، يضفي على التّركيبِ اختصاصًا بلزومِ حذفِ الأداةِ استغناءً. وقد أشارَ إلى مثلِ هذا د. مهدي المخزومي في قولِه: "ولو ثبتَ أنَّ واقعَ هذه الصّبغةِ في الاستعمالِ، كما قالَ البصريّون، مجرّدًا مِن (يا)، لما كانَ ذلك دليلًا على أنَّها عوضٌ منها؛ لأنَّ ذلك يرجعُ في أكبرِ الظّنّ إلى أنَّ هذا البناءَ المركّبَ قد خصَّه الاستعمالُ بالنّداءِ، أو بالدّعاءِ، حتى أصبحَ هذا مدلولَها المتبادرَ إلى الأذهانِ، فاستُغنيَ عنَ حرفِ النّداءِ للدلالةِ عليه. على أنَّهُ ليسَ بعيدًا أن يظنَّ المحدثون أنَّ هذا البناءَ ساميٌّ، وأنَّ هذه الميمَ التي كسعَ بها البناءُ بقيّةٌ مِن علامةِ الجمعِ في العبريّةِ، وهي (يم)، وأنَّ الكلمةَ (اللهمَّ) العربيّةَ هي في الأصلِ (ألوهيم)، أو هي مِن قبيلِ المخالفاتِ الساميّةِ في لغتِنا العربيّةِ"[1].

المسألة ٣: عدمُ توكيدِ المضارعِ معَ كونِه جوابًا لقسمٍ، مثبتًا، مستقبلًا، غيرَ مفصولٍ مِن لامِه:

يجبُ توكيدُ الفعلِ المضارعِ بإحدى نوني التّوكيدِ إذا كانَ جوابًا لقسمٍ، مثبتًا، مستقبلًا، غيرَ مفصولٍ مِن لامِه بفاصلٍ[2]. ووردَ الفعلُ مِن غيرِ إحداهما في قولِ زيدِ بنِ حصينٍ:

١١٢- تألَّى ابـــنُ أوسٍ حلفـــةً لـــيردُّني علـــــى نســـــوةٍ كـــــأنَّهنَّ مفائـــــدُ

وقولِ عبدِ اللهِ بنِ رواحةَ:

١١٣- فـــــلا وأبي لنأتيهـــــا جميعًـــــا ولـــــو كانَـــــت بهـــــا عـــــربٌ وروم

وعدمُ توكيدِ الفعلين في الشّاهدين ضرورةٌ شاذّةٌ عندَ البصريّين؛ أمّا الكوفيّون، فمذهبُهم فيه الجوازُ[3].

---

[1] مدرسةُ الكوفة ٢٢٣

[2] ينظر في الكتاب ١٠٤/٣، وفي المقتضب ٣ ١١

[3] ينظر في المقرب ٢٠٦/١، وفي ارتشاف الضرب ٦٥٥

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (تألَّى ابنُ أوسٍ حلفةً ليردّني على نسوةٍ) قرائنُ المعنى المعجميّ للفعلِ (تألَّى) على القسمِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّقويةِ والتّوكيدِ، وربطِ جوابِ القسمِ بلامِ التّوكيدِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (على)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصَ التّضامّ بينَ الفعلِ المضارعِ (يردُّني) واللامِ حيثُ كانَ يقتضي توكيدَ الفعلِ بإحدى النّونين، لكنَّه لم يُؤكد؛ اكتفاءً بربطِ الجوابِ باللّامِ التي تدلُّ على التّوكيدِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (وأبي لنأتيها جميعًا) قرائنُ النّسبةِ بحرفِ القسمِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، وربطِ جوابِ القسمِ بلامِ التّوكيدِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الفعلِ المضارعِ (نأتيها) واللّامِ حيثُ كانَ يقتضي توكيدَ الفعلِ بإحدى النّونين؛ اكتفاءً بربطِ الجوابِ باللامِ التي تدلُّ على التّوكيدِ.

وقد يُتوهَّمُ أنَّ تركَ توكيدِ الفعلِ في الشّاهدين ترخّصٌ في الضّميمةِ على سبيلِ الافتقارِ، والحقُّ أنَّها ليسَت كذلك؛ لأنَّ الضّميمةَ المحذوفةَ لفظًا ثابتةٌ تقديرًا، ولا يظهرُ معنى الضّميمةِ الملفوظةِ مِن غيرِ تقديرِ المحذوفةِ؛ أمَّا النُّونُ هنا، فليست مقدّرةً، ولا لبسَ في المعنى دونَها؛ ولذلك كانَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّركيبِ الذي يستدعيها لتقويةِ المعنى.

وقريبٌ مِن هذه المسألةِ عدمُ توكيدِ الفعلِ المضارعِ بعدَ (إمَّا)، وبينَ النّحاةِ خلافٌ لخّصهُ الأشمونيُّ بقولِه: "واختلفوا فيه بعدَ (إمَّا)، فمذهبُ سيبويهِ أنّه ليسَ بلازمٍ، ولكنَّه الأحسنُ؛ ولهذا لم يقع في القرآنِ إلا كذلك، وإليه ذهبَ الفارسيُّ وأكثرُ المتأخّرين، وهو الصّحيحُ، وقد كثرَ في الشّعرِ مجيئه غيرُ مؤكّدٍ. وذهبَ المبرّدُ والزّجاجُ إلى لزومِ النّونِ بعدَ (إمَّا)، وقالا: إنَّ حذفَها ضرورةٌ[1]".

وما صحّحَه الأشمونيُّ هو الصّحيحُ في رأيي، فلا شذوذَ في عدمِ التّوكيدِ، ومما وردَ في الشّعرِ مِن ذلك قولُ الشّاعرِ:

يا صـــاحِ إمَّـــا تجـــدني غـــيرَ ذي مقـــةٍ فمـــا التّخلّـــي عـــن الخـــلّانِ مِـــن شـــيمي

[1] شرح الأشموني ٤٩٧

المسألة ٤: بناءُ الجوابِ على الشّرطِ متأخّرًا عن قسمٍ ولم يتقدّم عليهما مخبرٌ عنه:

إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، بُنِي الجوابُ على المتقدّمِ منهما، وحذُفَ جوابُ المتأخّرِ، ولم يجز بناءُ الجوابِ عليه، فإن تقدّمَ عليهما مُخبرٌ عنه، رجُحَ بناءُ الجوابِ على الشّرطِ وإن تأخّرَ[١]. وجاءَ بناءُ الجوابِ على الشّرطِ متأخّرًا ولم يتقدّم مخبرٌ عنه في شواهدَ[٢]، منها قولُ امرأةٍ من بني عقيلٍ:

١١٤- لئن كانَ ما حُدّثتُهُ اليومَ صادقًا أصم في نهارِ القيظِ للشّمسِ باديا

وفي قولِ الشّاعرِ:

١١٥- حلفتُ له إن تدلج اللّيلَ لا يزل أمامكَ بيتٌ مِن بيوتِيَ سائرُ

وتلكَ الشّواهدُ حكمَ عليها الرضيُّ بالقلّةِ الجائزةِ في الشّعرِ باعتبارِ الشّرطِ وإلغاءِ القسمِ[٣]، واحتملَ ابنُ هشامٍ في الشّاهدِ الأوّلِ الضرورةَ أو زيادةِ اللّامِ[٤]، ورأى ابنُ عصفورٍ أنَّ (حلفتُ) في الشّاهدِ الثّاني لم تُضمّن معنى القسمِ، بل هي خبرٌ محضٌ[٥]. لكنَّ الفرّاءَ أجازَ ما في الشّواهدِ معَ إقرارِه أنَّ الوجهَ الأحسنَ بناءُ الجوابِ على القسمِ[٦]، ووافقَ رأيَه ابنُ مالكٍ[٧].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لئن كانَ ما حُدّثتُه اليومَ صادقًا أصم في نهارِ القيظِ للشّمسِ باديا) قرائنُ الأداةِ الموظفةِ للقسمِ، والأداةِ الشّرطيّةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والبنيةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (في) واللامِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

---

[١] ينظر في الكتاب ٨٤/٣، وفي أمالي ابن الشجري ١١٨/٢، وفي التصريح بمضمون التوضي

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٥٧/٤، وفي مغني اللبيب ٢٦٣

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٥٧/٤

[٤] ينظر في أوضح المسالك ٢١٩/٤ وفي مغني اللبيب ٢٦٣

[٥] ينظر في المقرب ٢٠٨/١

[٦] ينظر في معاني القرآن ٦٦/١–٦٩

[٧] ينظر في شرح الكافية الشافية ١٦١٦

ووقعَ الترخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الأداةِ الموطئةِ للقسمِ والأداةِ الشرطيّةِ والجوابِ؛ حيثُ كانَ يقتضي بناءَ الجوابِ على القسمِ المتقدّمِ، لكنَّه بُنِيَ على الشّرطِ المتأخّرِ؛ اعتمادًا على إغناءِ جوابِ أحدِهما عن الآخرِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (حلفتُ له إن تدلج اللّيلَ لا يزل أمامكَ بيتٌ مِن بيوتيَ سائرُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ اللامِ و(مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والأداةِ الشّرطيّةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بالصّفتين الجارّ معَ المجرورِ والمفردِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الفعلِ الذي يفيدُ القسمَ والأداةِ الشرطيّةِ والجوابِ حيثُ كانَ يقتضي بناءَ الجوابِ على القسمِ المتقدّمِ، لكنَّه بُنِيَ على الشّرطِ المتأخّرِ؛ اعتمادًا على إغناءِ جوابِ أحدِهما عن الآخرِ.

وإن كانَ النّحاةِ يعدونَ جوابَ واحدٍ مِن الشّرطِ والقسمِ عندَ اجتماعِهما محذوفًا، فذلك لا يعني في نظري ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ، بل هو استغناءٌ؛ لأنَّ جوابَ أحدِهما يسدُّ افتقارَ الآخرِ، ويجعلُ البناءَ مختّصًا بالمتقدّمِ، وقد أشارَ د. تمّام حسّان إلى عددٍ مِن مظاهرِ إغناءِ أحدِ العنصرينِ عن الآخرِ ومنها هذه المسألةُ[1].

أمّا التّرخّصُ في الافتقارِ، فيظهرُ حقيقةً في حذفِ جوابِهما معًا، كقولِ عمرَ بنِ ربيعةَ:

ألمـــم بزينـــبَ إنَّ البـــينَ قـــد أفـــدا قـــلَّ الثّـــواءُ لـــئن كـــانَ الرحيـــلُ غـــدا

وجزمَ ابنُ هشامٍ بزيادةِ اللّامِ فيه، قالَ: "فلو كانَ ثمَّ قسمٌ مقدّرٌ، لزمَ الإجحافُ بحذفِ جوابين"[2]. لكنَّ العربيَّ لا تحكمُه صنعةُ النحوِ كما ظنَّ ابنُ هشامٍ؛ فمتى تضافرَت عندَّه القرائنُ على المحذوفِ، ترخّصَ بلا حرجٍ. ولا إشكالَ في نظري إن قلتَ: سيُكرَمُ الشّاعرُ والله إن ألقى قصيدتَه البديعةَ أمامَ الأميرِ الذّواقِ. فالجوابُ معلومٌ بما تقدّمَ.

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ١٩٢–١٩٣

[2] مغني اللبيب ٢٦٣

المسألة ٥: إعمالُ (إذن) متوسطةً بينَ اسمِ (إنَّ) والفعلِ المضارِع:

تنصِبُ (إذن) المضارعَ إذا كانَت مصدّرةً، وكانَ الفعلُ مستقبلًا، متّصلًا بها، أو منفصلًا عنها بقسمٍ[١]. وجاءَ إعمالُها متوسطةً بينَ اسمّ (إنَّ) والفعلِ المضارعِ في قولِ الرّاجزِ:

١١٦- لا تتركَـــــــنّي فـــــــيهمُ شـــــــطيرا
إنّي إذن أهلـــــــــــــــكَ أو أطـــــــــــــيرا

وحكمَ البصريّون على الشّاهدِ بالشّذوذِ[٢]، وعدَّه بعضُ شرّاحِ الألفيّةِ ضرورةً شعريّةً، كابنِ هشامٍ[٣]، والأشمونيّ[٤]. ولا صوابَ في ذلك؛ لإمكانِ رفعَ الفعلِ بعدَ (إذن)، ونصبِ الفعلِ (أطيرا) بـ(أن) مضمرةً بعدَ (أو) بمعنى (إلا)، أي: إنّي أهلكُ إلا أن أطيرَ[٥]. وأوّلَ بعضُ النّحاةِ الشّاهدَ على وجهين، هما:

١- أن يكونَ الخبرُ محذوفًا، وابتُدِأَ بـ(إذن) بعدَ تمامِ الأوّلِ بخبرِه، وساغَ حذفُ الخبرِ لدلالةِ ما بعدَه عليه.
٢- أن يكونَ الشّاعرُ شبّهَ (إذن) بـ(لن)، فلم يُلغِها؛ لأنّهما جميعًا مِن نواصبِ الأفعالِ المستقبليّةِ[٦].

أمّا الفرّاءُ، فذهبَ إلى جوازِ الإعمالِ والإلغاءِ بينَ اسمِ (إنَّ) والمضارعِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يمكنُ أن يتقدّمَ على الاسمِ بعدَ إعمالِ الأداةِ النّاسخةِ فيه، وعلى العكسِ مِن ذلك قولُك: محمدٌ إذن يكرمُك؛ لأنَّه مِن الممكنِ هنا تقديمُ الفعلِ على الاسمِ، فيصبحَ فاعلًا ظاهرًا، وعندَئذٍ يجبُ الإلغاءُ[٧].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، وأداةِ الجوابِ والجزاءِ، والإسنادِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ (أو).

---

[١] ينظر في الكتاب ٣/١٢-١٤، وفي المقتضب ٢/١٠-١١
[٢] ينظر في شرح المفصل ٤/٢٢٧-٢٢٨
[٣] ينظر في أوضح المسالك ٤/١٦٦
[٤] ينظر في شرح الأشموني على الألفية ٥٥٤
[٥] ينظر في خزانة الأدب ٨/٤٥٩
[٦] ينظر في شرح المفصل ٤/٢٢٨
[٧] ينظر في معاني القرآن ٢/٣٣٨

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الأداةِ (إذن) والفعلِ المضارعِ؛ حيثُ كانَ يقتضي إهمالَ عملِ الأداةِ لعدمِ تصدّرِها، ولكنَّها عملَت؛ اعتمادًا على حفظِ رتبةِ الفعلِ بعدَها؛ إذ لا يمكنُ أن يتقدّمَ على ما قبلَها، فكأنَّها بقيت مصدّرةً عليه. وذلك يتّفقُ معَ رأيِ الفرّاءِ في المسألةِ.

المسألةُ ٦: تمييزُ المئةِ بمفردٍ منصوبٍ:

تُضافُ المئةُ إلى تمييزِها المفردِ[١]. وقد جاءَ بعدَها منصوبًا في قولِ الرُّبيعِ بنِ ضبعٍ الفزاريّ:

١١٧- إذا عاشَ الفتى مئتين عامًا فقد ذهبَ اللّذّاذةُ والفتاءُ

وفي قولِ الأعورِ بنِ براءٍ الكلبيّ:

١١٨- أنعتُ عيرًا مِن حميرِ خنزرَه
في كلّ عيرٍ مئتان كمرَه

وهذان الشّاهدان ممّا يجوزُ في ضرورةِ الشّعرِ عندَ الجمهورِ، والنّونُ في (مئتين) بمنزلةِ التّنوين في (مئةٍ)[٢]؛ لكنَّ ابنَ مالكٍ عدَّ ما في الشّاهدين يقوّي ما أجازَه ابنُ كيسانَ مِن نحوِ (الألفِ درهمًا) و(المئةِ دينارًا)[٣].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (عاشَ الفتى مئتين عامًا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والتّفسيرِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ العددِ (مئتين) وتمييزِه المفردِ؛ حيثُ كانَ يقتضي إضافةَ العددِ إلى مفسّرِه؛ اعتمادًا على تحقّقِ قرينةِ التّفسيرِ في الوجهِ المعدولِ إليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (في كلّ عيرٍ مئتان كمرَه) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّفسيرِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ العددِ (مئتين) وتمييزِه المفردِ حيثُ كانَ يقتضي إضافةَ العددِ إلى مفسّرِه؛ اعتمادًا على تحقّقِ قرينةِ التّفسيرِ في الوجهِ المعدولِ إليه.

---

[١] ينظر في الكتاب ٢٠٧/١، وفي المقتضب ١٦٦/٢

[٢] ينظر في الكتاب ٢٠٨/١، ١٦١/٢–١٦٢، وفي المقتضب ١٦٦/٢

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٣٩٤/٢–٣٩٥

خلاصةُ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ:

سبقَ أن أشرتُ إلى أنَّ التّرخّصَ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ ليسَ ترخّصًا بالاطّراحِ؛ لأنَّ قرينةَ التّضامّ حاضرةٌ مِن غيرِ حذفٍ لما يُفتقرُ إليه؛ لكنَّه ترخّصٌ في توظيفِ الضّمائمِ حيثُ يُعدلُ فيه إمَّا عن اختصاصِ لفظٍ مِن الضّمائمِ، وإمَّا عن اختصاصِ التّضامّ بينَ الألفاظِ؛ ولذلك يعتمدُ هذا التّرخّصُ على قرينةِ التّضامّ نفسِها غالبًا، ولا يشكّلُ العدولُ عن الاختصاصِ إلباسًا أو إهدارًا لها.

ثالثًا: الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي

لم يُصرّح د. تمّام حسّان بشاهدٍ على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي في كتابِه (اللّغةُ العربيّةُ معناها ومبناها)؛ لكنَّه نصَّ على أحكامٍ يُفهمُ مِنها ضمنيًّا أنَّ مخالفتَها تُعدُّ ترخّصًا في نظريّتِهِ، وجاءَت تلكَ الأحكامُ في قولِه: "والتّنافي قرينةٌ سلبيّةٌ على المعنى يمكنُ بواسطتِها أن نستبعدَ من المعنى أحدَ المتنافيين عندَ وجودِ الآخر؛ فإذا وجدنا (أل)، استبعدنا معنى الإضافةِ المحضةِ؛ وإذا وجدنا التّنوينَ، استبعدنا معنى الإضافةِ بقسميها؛ وإذا وجدنا المضمرَ، استبعدنا نعتَه؛ وإذا وجدنا (إن) المكسورةَ الهمزةِ مخفّفةً مِن الثّقيلةِ، استبعدنا المضمرَ أن يكونَ اسمًا لها؛ وإذا وجدنا (كلا وكلتا)، استبعدنا فيما أُضيفَ إليهما أن يكونَ مفردًا أو جمعًا أو نكرةً؛ وإذا وجدنا (ذو)، استبعدنا فيما أُضيفَ إليها أن يكونَ ضميرًا؛ وإذا وجدنا حرفَ الجرّ، استبعدنا فيما يتلوه أن يكونَ جملةً محكيّةً؛ وإذا وجدنا أداةَ النّداءِ، لم نتوقّع بعدَها الاسمَ المقترنَ بـ(أل) إلّا بواسطة (أيّ)؛ وإذا وجدنا (لولا)، استبعدنا أن يكونَ لمبتدئها خبرٌ؛ وهلمَّ جرّا. وهكذا يكونُ التّنافي قرينةً لفظيّةً سلبيّةً لا إيجابيّةً"[1].

وخالفَ بعضَ تلك الأحكامِ ما يأتي:

١- إضافةُ (ذو) إلى المضمرِ في مثلِ قولِ كعبِ بنِ زهيرٍ:

صبحنا الخزرجيّةَ مرهفاتٍ أبارَ ذوي أرومتِها ذووها

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على أنَّ (ذوي) جمعَ (ذو) ليسَت صفةً لموصوفٍ، ولم يكن الغرضُ مِن المجيءِ بها التّوصلَ إلى الوصفِ باسمِ الجنسِ[2].

٢- دخولُ حرفِ الجرّ على (بئسَ) في قولِهم: "نعمَ السيرُ على بئسَ العَيرُ". ووقعَ التّرخّصُ فيه؛ اعتمادًا على الحكايةِ.

٣- دخولُ أداةِ النّداءِ على الاسمِ المقترنِ بـ(أل) مِن غيرِ (أيّ) الواسطةِ بينَهما في مثلِ قولِ الرّاجزِ:

فيا الغلامان اللذان فرّا
إيّاكما أن تعقبانا شرّا

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢١، وقد سبقت الإشارة إلى مثل خطئه في عبارة "وإذا وجدنا (كلا وكلتا) استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردًا أو جمعًا أو نكرةً" هامش في الصفحة رقم: ٧٦، والصحيح: (فيما أضيفتا إليه) ، وكذلك قوله: "وإذا وجدنا (ذو) استبعدنا فيما أضيف إليها" وصوابه: (فيما أضيفت إليه).

[2] ينظر في شرح المفصل ٢١٦/٢، وفي النحو الوافي ١٠٩/١ الحاشية رقم ٤

ووقعَ الترّخصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على كونِ المقترنِ بـ(أل) هو المنادى الحقيقيَّ، وإهمالًا للواسطةِ التي هي ليسَت منادًى حقيقيًّا.

أمَّا استشهادُه الصّريحُ على التّنافي، فقد جاءَ في كتابِه (البيان في روائع القرآن) حيثُ عدَّ دخولَ (أل) الموصولةِ على الفعلِ المضارعِ في مثلِ قولِ الفرزدقِ:

مـــا أنـــتَ بالحكـــمِ التُرضـــى حكومتُـــه ولا الأصـــيلِ ولا ذي الـــرأي والجـــدلِ

عدَّه ترخّصًا في التّنافي؛ اعتمادًا على الوصفيّةِ المفهومةِ مِن الفعلِ الذي يضارعُ الصّفةَ المشتقّةِ[1].

وباستقراءِ الشّواهدِ الشّعريّةِ المحكومِ عليها بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ وجدتُ ما جُمعَ فيه بينُ متنافيين واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: اتّصالُ نونِ التّوكيدِ بالفعلِ الماضي، أو اسمِ الفاعلِ:

تختصُّ نونُ التّوكيدِ بالأفعالِ التي يُؤَكَّدُ وقوعُها مستقبلًا؛ ولذلك لم يؤكد الفعلُ الماضي[2]. لكنَّها اتّصلَت به في قولِ الشّاعرِ:

١١٩- دامَـنَّ سـعدُكَ إن رحمـتَ متيّمًـا لـــولاكَ لم يـــكُ للصّـــبابةِ جانحـــا

واتّصلت باسمِ الفاعلِ في قولِ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

١٢٠- أرأيـــــتَ إن جـــــاءَت بـــــه أملـــــودا
مـــرجّـــــــلًا ويلـــــــــبسُ البـــــــرودا
أقـــــــائلُنَّ: أحضـــــــروا الشّـــــــهودا؟

وفي قولِ الرّاجزِ:

١٢١- يا ليـــــتَ شـــــعري عـــــنكمُ حنيفـــــا
أشـــــــاهرُنٌّ بعـــــــدَنا السّيـــــــوفا؟

فأمَّا اتّصالُها بالفعلِ الماضي، فضروةٌ شاذّةٌ نصَّ عليها ابنُ هشامٍ[1]، والأشمونيُّ[2]؛ وأمَّا اتّصالُها باسمِ الفاعلِ، فضروةٌ باتّفاقٍ[3]، وجعلَها الشّيخُ خالدٌ ضرورةً نادرةً[4]. وقالَ الدّماميُّ: إنَّ أصلَ الشّاهدَ (أقائلُنَّ) هو

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٤٩-٢٥٠

[2] ينظر في المقتضب ٣٣٥/٢، ١١/٣، وفي الأصول ١٩٩/٢

(أقائلٌ أنا)، فأُدغمَ التّنوينُ في (أنا)[٥]. وقد ردَّ كلامَه الشيخُ خالدٌ بأنَّ هذا المعنى إنّما يتمشّى حيثُ كان المعنى: أقائلٌ أنا، على التّكلّمِ؛ أمَّ إذا كانَ المعنى على الخطابِ كما تعطيه السّوابقُ واللواحقُ، فلا[٦]. وقد وجدتُ ردًّا غيرَ هذا يقطعُ بضعفِ ما قالَه الدماميني، وهو أنَّ ما في الشّاهدِ الثّالثِ دليلٌ على عدمِ ترجيحِ رأيِه؛ فلو كانَ أصلُه (أشاهرٌ أنا)، لقالَ (بعدَكم)، ولم يقل (بعدَنا).

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (دامَنَّ سعدُكَ) قرائنُ التّضامّ، والتّوكيدِ بالنّونِ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةُ.

ووقعَ الترخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الفعلِ الماضي ونونِ التّوكيدِ؛ اعتمادًا على خروجِ الفعلِ مِن الخبريّةِ إلى الإنشاءِ والدّعاءِ اللذين يصرفانِ الفعلَ إلى المستقبلِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (أقائلُنَّ: أحضروا الشّهودَ؟) قرائنُ أداةِ الاستفهامِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقة في العددِ بالواوِ المحذوفةِ لالتقاءِ السّاكنين؛ إذ تدلُّ الضّمةُ عليها، والعلامةِ.

ووقعَ الترخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الصّفةِ ونونِ التّوكيدِ؛ اعتمادًا على قرينةِ الشّبهِ المعنويّ بينَ الصّفةِ والفعلِ المضارعِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (أشاهرُنَّ بعدَنا السّيوفَ؟) قرائنُ أداةِ الاستفهامّ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ في العددِ بالواوِ المحذوفةِ لالتقاءِ السّاكنين؛ إذ تدلُّ الضّمةُ عليها.

ووقعَ الترخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الصّفةِ ونونِ التّوكيدِ؛ اعتمادًا على الشبهِ المعنويّ بينَ الصّفةِ والفعلِ المضارعِ.

---

[١] ينظر في مغني اللبيب ٣٩١–٣٩٢

[٢] ينظر في شرح الأشموني على الألفية ٤٩٥

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٨٨/٤، وفي أوضح المسالك ٢٤/١

[٤] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٣٥/١

[٥] ينظر في المرجع السابق ٣٦/١

[٦] ينظر في المرجع السابق

وفي الشّاهدين الثّاني والثّالثِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المبتدأ؛ اعتمادًا على استلزامِ الصّفةِ للموصوفِ المسندِ إليه، وعلى المطابقةِ في العددِ بواوِ الجمعِ التي تدلُّ على جمعِ المسندِ إليه، والأصلُ: أأنتم قائلُنَّ، أأنتم شاهرُنَّ.

المسألة ٢: الفصلُ في موضعٍ يمكنُ فيه الوصلُ:

لا يُستعملُ الضّميرُ المنفصلُ في موضعٍ يمكنُ فيه المتّصلُ[١]. وجاءَ خلافُ ذلك في قولِ حُميدٍ الأرقطِ:

١٢٢- أتَتــــــكَ عـــــــنسٌ تقطـــــــعُ الأراكـــــــا
إليـــــــــكَ حـــــــــتى بلغَـــــــــت إيّـــــــــاكا

وفي قولِ الفرزدقِ:

١٢٣- بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنَت إيّاهـــــم الأرضُ في دهـــــرِ الـــــدّهاريرِ

وهذا الفصلُ ضرورةٌ شعريّةٌ لا يجوزُ استعمالُها في الكلامِ اتّفاقًا[٢].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (بلغَت إيّاكا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على (عنسٌ)، والرّتبةَ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الفعلِ والضّميرِ المنفصلِ؛ اعتمادًا على تحقُّقِ القرينةِ المعنويّةِ التي تجمعُ بينَهما، وهي التّعديةُ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (قد ضمنَت إيّاهم الأرضُ) قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الفعلِ والضّميرِ المنفصلِ؛ اعتمادًا على تحقّقِ القرينةِ المعنويّةِ التي تجمعُ بينَهما، وهي التّعديةُ. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في رتبةِ المفعولِ حيثُ جاءَ منفصلًا، فلم يمتنع تأخيرُه على الأصلِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ والتّعديةِ مِن خلالِ العلامةِ الإعرابيّةِ واختصاصِ الضّميرِ بالنّصبِ.

---

[١] ينظر في الكتاب ٣٥٥/٢، وفي المقتضب ٣٩٦/١

[٢] ينظر في الكتاب ٣٦٢/٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٠

وليسَ مِن الفصلِ قولُ زيادِ بنِ منقذٍ:

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهم إلا يزيدُهمُ حبًّا إليّ همُ

فقد استدعى ابنُ هشامٍ قرينةَ التّوكيدِ اللّفظيّ لتصحيحِ القولِ بفصلِ ضميرِ الرّفعِ، فقالَ: "ويحتملُ عندي أن يكونَ فاعلُ (يزيدُ) ضميرَ الذّكرِ، ويكونَ (هم) المنفصلُ توكيدًا لـ(هم) المتّصلِ، فلا يكونُ في البيت شاهدٌ؛ لأنّه يجوز أن يُؤكّدَ بالمرفوعِ المنفصلِ كلَّ متّصلٍ"[1]. وعليه يكونُ الأصلُ: إلا يزيدُهم هم ذكري حبًّا إليّ، وهذا القولُ هو الرّاجحُ عندي؛ لتمكّنِ الشّاعرِ مِن أن يقولَ: إلا يزيدونهم حبًّا إليّ همُ، فإن قيلَ: إنَّ ذلك يفضي إلى عدمِ معرفةِ جهةِ المؤكِّدِ، أهو الفاعلُ أم المفعولُ الأوّلُ؟ قلتُ: إنَّ حملَهما على أيّ جهةٍ لا يُفسدُ المعنى.

وليسَ مِن الفصلِ أيضًا في نظري قولُ طرفةَ:

أصرمتَ حبلَ الوصلِ أم صرموا؟ يا صاحِ بل قطعَ الوصالَ همُ

بل هو ترخّصٌ في اختصاصِ (بل) حيثُ وُضعَت موضعَ (إنَّما)؛ اعتمادًا على فصلِ الضّميرِ الذي يوحي بمعنى الحصرِ، والمعنى: ما قطعَ الوصالَ إلا هم، والحصرُ مسوّغٌ للفصلِ.

ولو كانَت (بل) على اختصاصِها، ما انكسرَ الوزنُ بقولِه: (يا صاحِ بل قطعوا الوصالَ هم)، وعليه يكونُ الضّميرُ المنفصلُ توكيدًا لضميرِ الفاعلِ.

والعلاقةُ بينَ العاملِ والضّميرِ المنفصلِ علاقةُ تنافٍ ما لم تُشوّش الرّتبةُ لإفادةِ معنى بلاغيّ هو القصرُ، أو يلزم مِن الانفصالِ إبرازُ معنى تقتضيه القرائنُ المصاحبةِ كالحصرِ، أو أن يأتيَ الفاعلُ من مصدرٍ مضافٍ إلى مفعولِه، نحوَ: بمساعدتِكم نحن انتصرتم، أو أن يأتيَ المفعولُ من مصدرٍ مضافٍ إلى فاعلِه، نحوَ: بمساعدتِكم إيّانا انتصرنا، إلى غير ذلك من حالاتٍ[2].

وقد يكونُ التّرخّصُ في علاقةِ التنافي مطّردًا هربًا من توالي اتّصالين في فضلتين إذا كانَ العاملُ في الضّميرِ عاملًا في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه مقدّمٍ عليه وليس مرفوعًا، كقولِ نبيّ الهدى ﷺ: "إنَّ اللهَ ملّككم إياهم". وجاءَ الفصلُ في الحديثِ الشّريفِ؛ نظرًا لما يترتّبُ على الاتّصالِ مِن ثقلٍ في النطقِ[3]. وإن جاءَ الاتّصالُ، فلأنَّه الأصلُ.

---

[1] تخليص الشواهد ٨٤–٨٥، وفيه خطأٌ في التّحريرِ حيثُ قال: فاعل (يزيد) ضمير المذكر، وتصحيحه في خزانة الأدب ٢٥٣/٥

[2] لتفصيل تلك الحالات ينظر في النحو الوافي ٢٧٦/١–٢٧٩

[3] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ١١٠/١

ومهما اختلفَت الشّواهدُ على الحالاتِ التي أجازَ النّحاةُ فيها الانفصالَ والاتّصالَ ما بينَ قلةً وكثرةٍ، فإنَّها لا تمنعُ مِن تقديرِ التّرخّصِ فيها وإن كثُرَ؛ فمِن الرّخّصِ ما هو أكثرُ مِن الأصلِ، كجمعِ المضافينِ إلى متضمّنيهما في قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التحريم: ٤.

وإذا عملَ العاملُ في ضميرين لمسمًّى واحدٍ والأوّلُ مرفوعٌ، فإنَّ علاقةَ التّنافي بينَ العاملِ وثاني الضّميرين تقعُ في الاتّصالِ والانفصالِ، ولا يتأتّى التّضامُّ بينَهما إلا بإضافةِ (نفسٍ) إلى الضّميرِ، كقولِه تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ البقرة: ٥٤، إلا أن يكونَ العاملُ فعلًا قلبيًّا أو أحدَ الفعلين (عدِمَ وفقدَ)، فيجبَ حينئذٍ الاتّصالُ من غيرِ إضافةٍ[1]؛ فأمَّا الفعلُ القلبيُّ، فلأنَّ إضافةَ (نفسٍ) يترتّبُ عليها خللٌ في المطابقةِ بينَ المفعولين المذكَّرين؛ فالمطابقةُ في النّوعِ تتحققُ إن قلتَ: ظننتُني مجتهدًا، والأصلُ: أنا مجتهدٌ، وإضافةُ (نفسٍ) إلى الضّميرِ الثّاني تفضي إلى عدمِ المطابقةِ؛ فلا تقولُ: ظننتُ نفسي مجتهدةً. وأمَّا الفعلان (عدِمَ وفقدَ)، فلأنَّهما على سبيلِ المجازِ، إذ لا يفقدُ المرءُ نفسَه أو يعدمُها وهو حيٌّ، على عكسِ قولِك: أكرمتُ نفسي، وضربتُ نفسي؛ فالإكرامُ والضّربُ يقعان حقيقةً على النّفسِ.

وقد جاءَ التّرخصُ في علاقةِ التّنافي بينَ العاملِ والضّميرِ الثّاني منفصلًا في قولِ أبي بجيلةَ:

كـــــأنّا يـــــومَ قـــــرَّى إنَّـــــ ـــــــــــــما نقتـــــــــــــلُ إيّانا

وبينَ العاملِ والضّميرِ الثّاني متّصلًا في قولِ النّمرِ بنِ تولبٍ:

قـــد بـــتُّ أحرسُـــني وحـــدي ويمنعُـــني صـــوتُ السّـــباعِ بـــه يضـــبحنَ والهـــامِ

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدين؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ؛ إذ يدركُ المرءُ أنَّ النَّفسَ هي التي يقعُ عليها فعلُ صاحبِها إذا لم يقع على غيرِه، فإن استغنيَ عنها لفظًا، لم تخفَ تعديةُ الفعلِ إليها معنًى.

وإذا كانَ الضّميرُ المتقدّمُ على الضّميرِ الثّاني غيرَ مرفوعٍ ولا أعرفَ منه، وجبَ فصلُ الضّميرِ الثّاني؛ لأنَّه مع الاتّصالِ يجبُ تقديمُ الأعرفِ، فمعَ تقديمِ غيرِ الأعرفِ يجبُ الانفصالُ، نحوَ: أعطاه إيّاكَ، وأعطاه إيايَ، وكذلك عندِ اتحادِ الرّتبةِ، نحوَ: ملّكني إياي، فتكونُ علاقةُ التّنافي مع المتّصلِ لا المنفصلِ، وما يردُ خلافَ ذلك فهو ترخّصٌ.

---

[1] ينظر في ارتشاف الضرب ٢١٢٢–٢١٢٣، وفي مغني اللبيب ١٦٦–١٦٧

المسألة ٣: وصلُ (أل) الموصولةِ بظرفٍ أو جملةٍ اسميّةٍ:

توصلُ (أل) الموصولةُ بالصّفاتِ المحضةِ[١]. وجاءَت موصولةً بظرفٍ في قولِ الرّاجزِ:

١٢٤- مِـــن لا يـــزالُ شـــاكرًا علـــى المعَـــه
فهـــــو حَـــــرٍ بعيشـــــةٍ ذاتِ سعَـــــة

وموصولةً بجملةٍ اسميّةٍ في قولِ الشّاعرِ:

١٢٥- مِـــن القـــومِ الرّســـولُ اللهِ مـــنهم لهـــم دانَـــت رقـــابُ بـــني معـــدّ

والشّاهدُ الأوّلُ ضرورةٌ شعريّةٌ باتّفاقٍ[٢]؛ أمّا الثّاني، فحكى أبو حيّانَ جوازَه عندَ بعضِ الكوفيّين، وقالَ: "ومِن النّحويّين مَن جعلَ (أل) زائدةً في قولِه (الرّسولُ) لا موصولةً"[٣].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لا يزالُ شاكرًا على المعَه) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرين المستترِ في الأداةِ النّاسخةِ والظّاهرِ بعدَ الظّرفِ العائدين على (مَن) الشّرطيّةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (على)، والرّبطِ بالضّميرِ المقدّرِ العائدِ على الموصولِ، والظّرفيةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الموصولِ والصّلةِ؛ اعتمادًا على الشّبهِ المعنويّ بينَ (أل) و(الذي)؛ فقولُه (على المعَه) بمنزلةِ (الذي معَه)، وعلى الحالين يكونُ الظّرفُ خبرًا لمبتدأ تقديرُه (هو).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (مِن القومِ الرّسولُ اللهِ منهم) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الموصولِ والصّلةِ؛ اعتمادًا على الشّبه المعنوي بينَ (أل) و(الذين)؛ إذ يشيرُ ضميرُ الرّبطِ على الموصولِ الجمعيّ. وإضافةُ المبتدأ إلى لفظِ الجلالةِ تعني عدمَ احتمالِ كونِ (أل) أداةً للتّعريفِ معَ الإضافةِ المعنويّةِ، وحينَ انتفى الاحتمالُ، فُهمَ أنّها موصولٌ يصفُ ما قبلَها. وفي الشّاهدِ

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ٢٠١/١، وفي مغني اللبيب ٦١

[٢] ينظر في المرجعين السابقين

[٣] التذييل والتكميل ٦٨/٣

ترخّصٌ آخرَ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ اعتمادًا على افتقارِ الجارّ والمجرورِ إلى ما يصحُّ وصفُه بهما، ولمّا حُذفَ، فُهمَ أنَّه ضميرٌ عائدٌ على مذكورٍ سابقٍ، والتّقديرُ: هو مِن القومِ.

والحاصلُ أنَّ (أل) الموصولةُ إذا تُرخّصَ في علاقةِ التّنافي بينَها وبينَ ضميمتِها، لم تكن تلك الضّميمةُ المنافيةُ لها إلا جملةً فعليّةً كما مرَّ في شواهدِ د. تمّام، أو جملةً اسميّةً كما وردَ في المسألةِ.

واستُشهِدَ أيضًا على وقوعِ الظّرفِ صلةً بقولِ متمّمِ بنِ نويرةَ:

وغـــيّرني مـــا غـــالَ ســـعدًا ومالكًـــا وعمـــرًا وحجـــرًا بالمشـــقّرِ المعـــا

أي: الذين معا، بيدَ أنَّ الكسائي ذهبَ فيه إلى زيادةِ (أل)[1]، وهو الرّاجحُ في نظري؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ حذفِها مِن غيرِ إخلالٍ بالمعنى. ولا يمكنُ أن تكونَ (أل) زائدةً في الشّاهدِ الأوّلِ (على المعَه) بعدَ دخولِ أداةِ الجرّ عليها؛ أمَّا زيادتُها في الشّاهدِ الثّاني (الرّسولُ اللهِ منهم)، فيترتّبُ عليه وقوعُ الجملةِ في موضعِ حالٍ، والحالُ متنقّلةٌ، والغرضُ مدحُ القومِ بكونِ رسولِ الله ﷺ منهم، والنّسبُ ثابتٌ لا يتنقّلُ.

المسألة ٤: مجيءُ الفعلِ الماضي غيرِ النّاسخِ بعدَ (إن) المخفّفَةِ:

إن وليَ (إن) المخفّفةَ فعلٌ، فالقياسُ أن يكونَ ناسخًا؛ حتى لا تخرجَ عن اختصاصِها بالجملِ الاسميّةِ بالكليّةِ[2]. وجاءَ الفعلُ ماضيًا غيرَ ناسخٍ في قولِ عاتكةَ بنتِ زيدٍ:

١٢٦- شُـلّت يمينُـكَ إن قتلـتَ لمسـلمًا وجبَـــت عليـــك عقوبـــةُ المتعمّـــدِ

ولم أجد مِن البصريّين المتقدّمين مَن صرّحَ بالحكمِ بشذوذِ الشّاهدِ؛ لكنَّ المتأخّرينَ نقلوا عنهم ذلك، كابنِ عصفورٍ[3]، والرضيّ[4]، وجعلَه بعضُ شرّاحِ الألفيّةِ نادرًا، كابنِ هشامٍ[5]، والأشمونيّ[6]، ونُقلَ عن الأخفشِ الجوازُ[7].

---

[1] ينظر إلى رأيه في شرح التّسهيل ٢٠٣/١، وفي الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثر ٢٣٧

[2] ينظر في شرح الجمل ٤٣٨/١، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤

[3] ينظر في شرح الجمل ٤٣٩/١، وفي المقرب ١١٢/١

[4] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤

[5] ينظر في أوضح المسالك ٣٦٨/١

[6] ينظر في شرح الأشموني على الألفية ١٤٥

[7] ينظر لرأيه في شرح التسهيل ٣٧/٢

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (إن قتلتَ لمسلمًا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المخفّفةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والأداةِ الفارقةِ (اللامِ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّنافي بينَ الأداةِ المخفّفةِ والفعلِ الماضي؛ اعتمادًا على اختصاصِ الأداةِ الفارقةِ في التّضامّ بالأداةِ المخفّفةِ.

أمَّا الكوفيّون، فهم ينكرونَ تخفيفَ (إنَّ)، ويعدّون (إن) نافيةً بمعنى (ما) في المواضعِ كلّها، واللّامُ بعدَها بمعنى (إلا)[1]، وفرَّق الكسائيُّ بينَ (إن) معَ اللامِ في الأسماءِ، وبينَها معَها في الأفعالِ، فجعلَها معَ الأسماءِ مخفّفةً، ومعَ الأفعالِ نافيةً[2]؛ لكنَّ رأيَه ورأيَ الكوفيّين إجمالًا يضعفُ في نظري بعدَ تأمّلِ قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٣؛ فلا أتصوّرُ صحّةَ الجمعِ بينَ اللامِ و(إلا) على معنى واحدٍ في تركيبٍ واحدٍ، كما لا يصحُّ الإبدالُ في الآيةِ الكريمةِ.

المسألة ٥: إضمارُ المجرورِ بـ(رُبَّ) و(حتى) و(الكافِ):

تختّصُّ أحرفُ الجرّ (رُبَّ) و(حتى) و(الكافُ) بجرّ اسمٍ ظاهرٍ[3]. وجرَّت (رُبَّ) الضّميرَ المتّصلَ في قولِ الشّاعرِ:

١٢٧- رُبَّـــهُ فتيـــةً دعـــوتُ إلى مـــا ... يـــورثُ المجـــدَ دائبًـــا فأجـــابوا

وجرَّت (حتى) الضّميرَ المتّصلَ في قولِ الشّاعرِ:

١٢٨- فـــــلا واللهِ لا يلقـــــى أناسٌ ... فـــــتًى حتّـــــاكَ يا ابـــــنَ أبي زيادِ

وفي قولِ الآخرِ:

١٢٩- أتَـــت حتّـــاكَ تقصـــدُ كـــلَّ فـــجّ ... تُرجّـــي منـــك أنهـــا لا تخيـــبُ

وجرَّت الكافُ الضّميرَ المنفصلَ معدولًا عن اختصاصِه بالرّفعِ في قولِ الشّاعرِ:

---

[1] ينظر لرأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٠

[2] ينظر لرأيه في شرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٤

[3] ينظر في الكتاب ٤٢٧/١، ٣٨٣/٢

١٣٠- قلــتُ: إنّي كأنــتَ ثمّــتَ لــمّا شــبّت الحــربُ خضــتَها وكَعَتــا

وجرَّت المنفصلَ معدولًا عن اختصاصِه بالنّصبِ في قولِ الشّاعرِ:

١٣١- فأحســن وأجمــل في أســيرِكَ إنَّــهُ ضــعيفٌ ولم يأســر كــإيّاكَ آســرُ

أمَّا (رُبَّ)، فقالَ عنها الألوسيُّ: "وكثيرٌ مِن النّحاةِ صرّحَ أنَّ دخولَ (رُبَّ) على الضّميرِ نزرٌ لا ضرورةَ فيه، والصّحيحُ أنَّه مخصوصٌ بالشّعرِ، وما وردَ مِن ذلك مِن نثرٍ لم يثبت عن العربِ"[١]؛ وأمَّا (حتى)، فالكوفيّون والمبرّدُ يجيزون جرَّها للضّميرِ، وهو عندَ غيرِهم ضرورةٌ شعريّةٌ[٢]، وعدَّها الرّضيُّ ضرورةً شاذّةً[٣]؛ وأمَّا الكافُ، فنصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ جرَّها الضّميرَ المتّصلَ قليلٌ، وأنَّ جرَّها المنفصلَ أقلُّ[٤].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (رُبَّه فتيةً دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائبًا) قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّفسيرِ، والتّعديةِ، والتّبعيّةِ بجملةِ الوصفِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (إلى)، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (رُبَّ) والضّميرِ المتّصلِ؛ اعتمادًا على كونِ الضّميرِ عائدًا على عهدٍ ذهنيّ مفسّرٍ بالنّكرةِ، ولا يمكنُ أن يكونَ العهدُ الذّهنيُّ اسمًا ظاهرًا.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المفعولِ، وفي الرّبطِ معًا؛ اعتمادًا على التّعديةِ التي تستلزمِ المفعولِ، فإن كانَ الفعلُ مفتقرًا للمفعولِ، فُهِمَ أنَّ ذلك المفعولَ ضميرٌ عائدٌ على التّمييزِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لا يلقى أناسٌ فتًى حتّاكَ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (حتّى)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (حتّى) والضّميرِ المتّصلِ؛ اعتمادًا على الخطابِ الذي يستلزمُ الإضمارَ؛ إذ إنَّ المخاطبَ لا يمكنُ أن يكونَ مظهرًا إلا إذا كانَ منادًى، ولو جيءَ بالضّميرِ المنفصلِ (إيّاك)، لخرجَت الأداةِ إلى العطفِ باختصاصِ الضّميرِ بالنّصبِ، ولا يخرجُ ذلك عن التّنافي أيضًا، ولو جيءَ

---

[١] الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ١٥١–١٥٢

[٢] ينظر في مغني اللبيب ١٤٢

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٤

[٤] ينظر فس شرح التسهيل ١٦٩/٣

بالضميرِ المنفصلِ (أنتَ)، لصارت ابتدائيةً، والخبرُ محذوفٌ، أي: حتّى أنتَ لا يلقونكَ، فيكونُ التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (أتَت حتّاكَ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (حتّى)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (حتّى) والضّميرِ المتّصلِ؛ اعتمادًا على الخطابِ الذي يستلزمُ الإضمارَ كما في الشّاهدِ السّابقِ. ولو جيءَ بالضّميرِ المنفصلِ (إيّاكَ)، لدلَّ ذلك على تعديةِ الفعلِ (أتى) إلى مفعولٍ معطوفٍ على محذوفٍ، والتّقديرُ: أتت كلَّ شخصٍ حتّى إياكَ؛ أمّا مجيءُ الضّميرِ (أنتَ) فيفسدُ المعنى؛ فلو قيلَ: (أتت حتّى أنتَ)، لكانَ معناهُ: أتت حتّى أنتَ أتيتَ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (إنّي كأنتَ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الكافِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الكافِ والضّميرِ المنفصلِ؛ اعتمادًا على الخطابِ الذي يستلزمُ الإضمارَ، سواءٌ أكانَ الإضمارُ بضميرِ الرّفعِ أم بضميرِ النّصبِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الخامسِ (لم يأسر كإيّاكَ آسرٌ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الكافِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الكافِ والضّميرِ المنفصلِ؛ اعتمادًا على الخطابِ الذي يستلزمُ الإضمارَ، سواءٌ أكانَ الإضمارُ بضميرِ الرّفعِ أم بضميرِ النّصبِ.

واختُلِفَ في الضميرِ المجرورِ بـ(رُبَّ)، فقيلَ: معرفةٌ، وإليه ذهبَ الفارسيُّ وكثيرون، وقيلَ: نكرةٌ، واختارَه الزّمخشريُّ وابنُ عصفورٍ؛ لأنَّه عائدٌ إلى واجبِ التّنكيرِ[1]. وأرى أنَّه ضميرُ شّأنٍ يعودُ على عهدٍ ذهنيّ لا على التّمييزِ النّكرةِ، وأرى أيضًا أنَّ ضميرَ الشّأنِ إذا كانَ مفسّرًا بجملةٍ، فهو معرفةٌ، وإذا كانَ مفسَّرًا بتمييزٍ نكرةٍ كما في المسألةِ، فهو نكرةٌ، فكأنَّ الأصلَ في الشّاهدِ: رُبَّ شأنٍ فتيةٍ دعوتُهم، ومثلُ ذلكَ أن تسمعَ برجلٍ كثيرِ التّصدُّقِ، فيستقرُّ عهدُه في الذّهنِ، ثمَّ تقولُ: رُبَّه رجلًا يريدُ الدّارَ الآخرةَ، أي: رُبَّ شأنٍ رجلٍ. ولو أنَّه معرفةٌ، لوقعَ التّنافي مِن جهتين: الأولى بدخولِه على معرفةٍ، والثّانيةُ بدخولِه على الضّميرِ بعدَ أن كانَ مختصًّا بدخولِه على اسمٍ ظاهرٍ.

---

[1] ينظر في التصريح بمضمون التّوضيح ٦٣٦/١

ودخلت (رُبَّ) على (مَن) في قولِ سويدِ بنِ كاهلٍ اليشكريّ:

رُبَّ مَـــن أنضـــجتُ غيظًـــا قلبَـــهُ قـــد تمـــنّى ليَ مـــوتًا لم يطـــع

و(مَن) في الشّاهدِ نكرةٌ موصوفةٌ، ولهذا دخلت (رُبَّ) عليها، وقيلِ: ذلكَ مخصوصٌ بالشّعرِ[1]. وبناءً على ذلك لا يكونُ التّرخّصُ في الشّاهدِ على سبيلِ التّنافي بينَهما، بل التّرخّصُ في اختصاصِ (مَن) حيثُ خرجَت عن كونِها اسمًا موصولًا، أو ضميرًا موصولًا على حدّ تقسيمِ د. تمّام للكلمِ[2]، ووُضعَت موضعَ اسمٍ نكرةٍ، فكأنَّ الأصلُ: رُبَّ امرئٍ أنضجتُ قلبَه غيظًا.

أمَّا دخولُ الكافِ على الضّمائرِ المتّصلةِ في قولِ العجّاجِ:

خلّـــــى الـــــذّناباتِ شمـــــالًا كثبـــــا
وأمَّ أوعـــــالٍ كـــــها أو أقـــــربا

وقولِ الشّاعرِ:

لا تلمـــني فـــإنَّني كـــكَ فيهـــا إنَّنـــا في المـــلامِ مشـــتركانِ

وقولِ الشّاعرِ:

وإذا الحـــربُ شمّـــرت لم تكـــن كـــي حـــينَ تـــدعو الكمـــاةُ فيهـــا نـــزالِ

فليسَ ذلك ترخّصًا في التّنافي في نظري، بل هو ترخّصٌ في اختصاصِ الكافِ؛ حيثُ وُضعت موضعَ الاسمِ (مثلِ)؛ اعتمادًا على قرينةِ الخالفةِ. وقريبٌ مِن هذا ما قالَه الأعلمُ الشّنتمريُّ عن الشّاهدِ (وأمَّ أوعالٍ كها): "الشّاهدُ إدخالُ الكافِ على المضمرِ تشبيهًا لها بـ(مثلٍ)؛ لأنَّها في معناها، واستعملَ ذلك عندَ الضّرورةِ"[3].

وإضافةُ الكافِ إلى الضّميرِ المتّصلِ قرينةٌ خالفةٌ على اسميّتِها، كما كانَ الإسنادُ إليها، أو دخولُ حرفِ الجرّ عليها قرينةٌ خالفةٌ في قولِ امرئ القيسِ:

وإنَّـــكَ لم يفخـــر عليـــكَ كفـــاخرٍ ضـــعيفٍ ولم يغلبـــكَ مثـــلُ مغلـــبِ

وفي قولِ العجّاجِ:

---

[1] ينظر في مغني اللبيب ٣٥٩ ، وفي الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ١٥١-١٥٢

[2] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٩

[3] تحصيل عين الذهب ٣٨٣

يضـــــــــحكنَ عـــــــــن كـــــــــالبردِ المـــــــــنهَمّ

وذهبَ جماعةٌ مِن النّحاةِ منهم الأخفشُ والفارسيُّ إلى أنَّه يجوزُ في نحوِ (زيدٌ كالأسدِ) أن تكونَ الكافُ في موضعِ رفعٍ، ويكونَ الأسدُ مخفوضًا بالإضافةِ[1]. ولا أرى صحّةَ ذلك؛ لأنَّ قرينةَ الخالفةِ تتضافرُ معَ قرينةٍ تتنافى معَها حرفيّةُ الكافِ، ولا مانعَ مِن الإخبارِ بالجارّ والمجرورِ في المثالِ السّابقِ.

أمَّا الضّيمرُ بعدَ (حتّى) في قولِ الشّاعرِ:

وأكفيـــه مـــا يخشـــى وأعطيـــه ســـؤلَه وألحقَـــه حـــتى هُـــ بالقـــومِ لاحـــقُ

فهو ترخّصٌ في بنيةِ ضميرِ الرفعِ المنفصلِ (هو) بحذفِ أحدِ حرفيه، و(حتى) ابتدائيةٌ، والدّليلُ على ذلك الإخبارُ بقولِه (لاحقُ)[2].

المسألة ٦: إضافةُ (لبّي) إلى اسمٍ ظاهرٍ أو إلى ضميرِ متكلّمٍ أو غائبٍ:

تُضافُ (لبّي) مثنّاةً إلى ضميرِ مخاطبٍ، ومعناها: إجابةً بعدَ إجابةٍ[3]. وجاءَت إضافتُها إلى اسمٍ ظاهرٍ في قولِ الشّاعرِ:

١٣٢- دعـــوتُ لمـــا نابـــني مســـورا فلـــبّى فلـــبّي يـــدي مســـورِ

وإلى ضميرِ متكلّمٍ في قولِ الشّاعرِ:

١٣٣- دَعَـوني فيـا لـبّيَّ إذ هـدرَت لهـم شقاشـقُ أقـوامٍ فأسـكتَها هـدري

وإلى ضميرِ غائبٍ في قولِ الرّاجزِ:

١٣٤- إنَّـــــكَ لـــــو دعـــــوتني ودوني
زوراءُ ذاتُ مـــــــــترعٍ بَيـــــــــونِ
لقلـــــتُ: لبّيـــــهِ لمـــــن يـــــدعوني

ونصَّ ابنُ مالكٍ على شذوذِ الإضافةِ فيما سبقَ[1]، وتبعَهُ بعضُ شرّاحِ ألفيّته، كابنِ هشامٍ[2]، وابنِ عقيلٍ[3]، والأشمونيّ[4]، وجعلَ ابنُ النّاظمِ الإضافةَ إلى المظهرِ نادرةً[5]؛ لكنَّ سيبويهِ استشهدَ بالشّاهدِ (فلبّي يدي

[1] ينظر في مغني اللبيب ٢٠٤
[2] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٦–٢٧٧
[3] ينظر في الكتاب ١/ ٣٥٠، وفي شرح التسهيل ٢/١٨٦

مسورٍ) للردّ على يونسَ إذ رأى أنَّ (لبَّي) مفردٌ قُلبَت ألفُه ياءً لأجلِ الضّميرِ المضافِ إليه كما في (لديك وعليك)، ولم ينصَّ على شذوذِ الإضافةِ[٦]. وعدَّ أبو حيّانَ دعوى الشّذوذِ باطلةً[٧]، وأسهبَ الشّاطبيُّ في الردّ عليه وعلى ما احتجَّ به مما رُويَ عن النّبيّ ﷺ أنَّه قالَ: "إذا دعا أحدُكم أخاه، فقالَ: لبَّيكَ، فلا يقولنَّ: لبّي يديكَ، وليقل: أجابَكَ اللهُ بما تحبُّ". ومختصرُ كلامِه: أنَّه إذا سُلّمَ بذلك الاستعمالِ، فلا يلزمُ مِنه خروجُه عن مظانّ الشّاذِ، ودخولِه في القياسِ، فهو مِن الشّاذّ قياسًا، الفصيحِ استعمالًا، أو أنَّه من القياسِ الممنوعِ شرعًا كما تُمنعُ تثنيةُ أسماءِ اللهِ تعالى، ويُمَنعُ جمعُها وتصغيرُها[٨].

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ١٨٦/٢

[٢] ينظر في أوضح المسالك ١٢١/٣–١٢٣، وفي مغني اللبيب ٦٦٣

[٣] ينظر في شرح ابن عقيل ٥٢/٣–٥٣

[٤] ينظر في شرح الأشموني ٣١٢

[٥] ينظر في شرح ابن الناظم ٢٧٨

[٦] ينظر في الكتاب ٣٥١/١

[٧] ينظر في ارتشاف الضرب ١٣٦٤

[٨] ينظر في المقاصد الشافية ٦٤/٤–٦٦

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لبَّي يدي مسورِ) قرائنُ الخالفةِ، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (لبّي) والمظهرِ المضافِ إلى مظهرٍ؛ اعتمادًا على كونِ المُلبّى غائبًا؛ فإمّا أن يُضمرَ بضميرِ الغائبِ (فلبّى يديه)، وإمّا أن يُظهرَ كما في الشّاهدِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (يا لبَّيَّ) قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (لبّي) وضميرِ المتكلّمِ؛ اعتمادًا على النّداءِ الذي خرجَ عن أصلِه للدلالةِ على الحرصِ على الإجابةِ، كما خرجَ عن أصلِه في قولِه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ الزمر: ٥٦، للدلالةِ على الأسفِ والنّدمِ؛ فليسَ المقصودُ في الإضافةِ إلى ضميرِ المتكلّمِ إجابةَ النّفسِ؛ فذلك غيرُ معقولٍ لغةً وواقعًا، ولكنَّ الشّاعرَ حينَ نادى إجابتَه حرصًا عليها، أضافَها إلى ضميرِه، فكأنَّه قالَ: (يا إجابتي).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (لبَّيه لمن يدعوني) قرائنُ الخالفةِ، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والرّبطِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (لبّي) وضميرِ الغائبِ؛ اعتمادًا على أنَّ المُلبَّى سيكونُ غائبًا حالَ تلبيةِ دعوتِه، بدليلِ قولِه (ودوني زوراءُ)، والمجيءِ بالاسمِ الموصولِ (مَن).

و(لبَّيك) في نظري مختصّةٌ بالخطابِ، فلا تضافُ إلى مظهرٍ مفردٍ، أو إلى ضميرِ متكلّمٍ، أو غائبٍ في الأصلِ، وقد تضافُ إلى مظهرٍ مضافٍ إلى ضميرِ المخاطبِ، فلا إشكالَ لغةً في قولِهم: (لبَّي يديكَ)؛ لكنَّ هذا الاستعمالَ صارَ ممنوعًا شرعًا كما أشارَ إلى ذلكَ الشّاطبيُّ. وبذلك يتّضحُ أنَّ التّنافي في الشّاهدِ (لبَّي يدي مسورِ) ليسَ بينَ (لبّي) والمظهرِ، بل بينَها وبينَ المظهرِ المضافِ إلى مظهرٍ.

وذهبَ النّحاةُ إلى أنَّ (لبَّيكَ) منصوبةٌ بفعلٍ مهملٍ مِن معناها[1]؛ لكنَّ د. تمّام عدَّ النّصبَ على معنى المخالفةِ[2]، وإلى رأيه أميلُ.

والشّاهدُ الثّاني (فيا لبَّيَّ إذ هدرَت لهم) هو على روايةِ ابن هشامٍ[3]، ورواهُ ابنُ عصفورٍ (فيا لبّي إذا هدرَت لهم) على أنَّه مفردٌ مضافٌ إلى الياءِ[4]. ولا إشكالَ في تفسيرِ الرّوايتين على التّرخّصِ في التّنافي؛ لكنَّ البغداديَّ رواهُ عن ابنِ هشامٍ (فيا لبَّي إذا هدرَت لهم)، وذكرَ أنَّه حكمَ عليه بالشّذوذِ لعدمِ إضافتِه[5]، وذلك مخالفٌ لسياقِ لسياقِ كلامِ ابنِ هشامٍ الذي يشيرُ إلى شذوذِ الإضافةِ إلى غيرِ ضميرِ الخطابِ، ولو كانَ الشّاهدُ شاذًّا لعدمِ الإضافةِ، لكانَ فيه شذوذٌ آخرُ بحذفِ نونِ المثنّى مِن غيرِ إضافةٍ، فإن حُملَ على أنَّ الإضافةَ منويّةٌ؛ فليسَ ممكنًا أن يكونَ المنويُّ ضميرَ مخاطبٍ بقرينةِ الغيبةِ في قولِه (دَعَوني)، وقولِه (هدرَت لهم)؛ فإمَّا أن يكونَ ضميرَ غائبينَ، وإمَّا أن يكونَ ضميرَ متكلّمٍ، وعلى كلّ الأحوالِ يجتمعُ شذوذانِ غريبانِ، وذلك ما يرجّحُ خطأَ نقلِ البغداديّ، وسهوَه في فهمِ للشّاهدِ.

المسألة ٧: إضافةُ (كلا) إلى المتفرّقين:

تلزمُ (كلا) و(كلتا) الإضافةَ إلى اثنين[6]، ونصَّ بعضُ المتأخّرين على وجوبِ إضافتِها إلى مثنًّى لفظًا ومعنًى، أو معنًى دونَ لفظٍ، ومنهم الزّمخشريُّ[7]، وابنُ عصفورٍ[8]، وابنُ مالكٍ[9]. وجاءَت إضافتُها إلى متفرّقين في في شواهدَ[10] منها قولُ الشّاعرِ:

١٣٥- كلا أخي وخليلي واجدي عضدًا في النّائباتِ وإلمامِ الملمّاتِ

---

[1] ينظر في الكتاب ٣٤٩/١، وفي ارتشاف الضرب ١٣٦٥

[2] ينظر في اللغة العربيّة معناها ومبناها ٢١٩–٢٢٠

[3] ينظر في مغني اللبيب ٦٦٣

[4] ينظر في شرح الجمل ٤١٤/٢–٤١٥

[5] ينظر في خزانة الأدب ٩٢/٢–٩٣

[6] ينظر في الكتاب ٤١٣/٣، وفي المقتضب ٢٤١/٣

[7] ينظر في شرح المفصل ١٥٣/٢

[8] ينظر في المقرب ٢١١/١

[9] ينظر في شرح التسهيل ٢٤٠/٣

[10] لمزيد من الشواهد ينظر في المرجع السابق ٢٤١/٣

والإضافةُ إلى المتفرقين مخصوصةٌ بالشّعرِ عندَ مَن ذُكرَ سابقًا، وجعلَها بعضُ شرّاحِ الألفيّةِ مِن الضروراتِ النّادرةِ، كابنِ النّاظمِ[1]، وابنِ هشامٍ[2]، والأشمونيّ[3]؛ أمّا ابنُ عقيلٍ فعدَّ ما جاءَ مِن ذلك شاذًّا[4]. وأجازَ ابنُ الأنباريّ الإضافةَ إلى المفردِ بشرطِ التّكرارِ، نحوَ: كلايَ وكلاكَ محسنان[5].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (كلا أخي وخليلي واجدي عضدًا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (كلا) والمضافِ إليه المعطوفِ عليه؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ التي تجعلُ المتعاطفين في حكمِ المثنّى كما يقالُ: محمدٌ وخالدٌ صديقاك، وذلك لا يبعدُ في تقديري مِن أن يكونَ ما أُضيفَت إليها (كلا) مثنًّى معنىً كما سوّغوا الإضافةَ في قول عبدِ اللهِ بن الزّبعريّ ﷺ:

إنَّ للخـــــيرِ وللشـــــرّ مـــــدًى وكـــــلا ذلـــــك وجـــــهٌ وقبـــــل

وهو لا يخرجُ عن التّرخّصِ في التّنافي اللفظيّ؛ اعتمادًا على التّثنيةِ المعنويّةِ.

وكنتُ قد أشرتُ في مقدمةِ التّرخّصِ في قرينةِ البنيةِ إلى أنَّ د. تمّام قد عدَّ إضافةَ (كلا) إلى المتفرّقين ترخّصًا في الصّيغةِ؛ لكنّي لا أوافقُه على ذلك؛ لأنَّه يعني أنَّ المتفرّقين صيغةٌ واحدةٌ تماثلُ صيغةَ المثنّى، وهما ليسا كذلكَ، بل هما صيغتانِ تستقلُّ كلُّ واحدةٍ منهما عن الأخرى؛ أمّا إن كانَ المرادُ أنَّ التّرخّصَ وقعَ في صيغةِ (كلا) عينِها لا في صيغةِ المضافِ إليه، فليسَ صحيحًا كذلك؛ لأنَّ التّرخّصَ وقعَ في ضميمةِ (كلا) لا في صيغتِها التي جاءَت على لفظِها ومعناها.

وممّا يشارُ إليه أيضًا أنَّ المطابقةَ بينَ (كلا) و(كلتا) وما هو لهما تجوزُ باللفظِ أو المعنى، فلا بأسَ أن يقالَ: كلا الطّالبين حاضرٌ، أو حاضران؛ لكنَّ المطابقةَ اللفظيّةَ أجودُ، وتتعيّنُ إن كانَ كلُّ واحدٍ مِن المضافِ إليهما محكومًا عليه بحكمِ الآخرِ بالنّسبةِ إليهما، نحوَ: كلا الطّالبين محبٌّ للآخرِ[6].

---

[1] ينظر في شرح ابن الناظم ٢٨٣

[2] ينظر في أوضح المسالك ١٤٠/٣

[3] ينظر في شرح الأشموني ٣١٧

[4] ينظر في شرح ابن عقيل ٦٢/٣

[5] ينظر إلى رأيه في مغني اللبيب ٢٢٨

[6] ينظر في ارتشاف الضرب ١٨١٤

المسألة ٨: دخولُ (أن) الموصولةِ بالفعلِ على الجملةِ الابتدائيّةِ:

توصلُ (أن) المصدريّةُ بالفعلِ المتّصرّفِ مضارعًا، أو ما ضيًا، أو أمرًا كحكايةِ سيبويهِ: (أوعزتُ إليه بأن افعل)[1]. وجاءَت موصولةً بالجملةِ الابتدائيّةِ في قولِ الشّاعرِ:

١٣٦- رأيتُكَ أحببتَ النّدى بعدَ موتِه فعاشَ النّدى مِن بعدِ أن هو خاملُ

وقولِ الشّاعرِ:

١٣٧- فكانَ لها ودّي وريقةُ ميعتي وليدًا إلى أن رأسيَ اليومَ أشيبُ

ونصَّ أبو حيانِ على ندرةِ مجيءِ الجملةِ الاسميّةِ بعدَ (أن) هذه[2]، وحكمَ ابنُ مالكٍ على الشّاهدين بالشّذوذِ؛ لكنَّ (أن) فيهما عندَه مخفّفةٌ مِن الثّقيلةِ، وقد وُضعَت موضعَ النّاصبةِ للفعلِ المضارعِ.

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (مِن بعدِ أن هو خاملُ) قرائنُ النّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والتّضامّ، والنّسبةِ بالإضافةِ إلى المصدرِ المؤوّلِ، والأداةِ المصدريّةِ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (النّدى)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (أن) الموصولةِ والجملةِ الابتدائيّةِ؛ اعتمادًا على تحقّقِ قرينةِ الإسنادِ الذي تستلزمُه (أن) في ضميمتِها لتأويلِ المصدرِ، والأصلُ: مِن بعدِ أن خملَ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (إلى أن رأسيَ اليومَ أشيبُ) قرائنُ النّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والتّضامّ، والأداةِ المصدريّةِ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والظّرفيّةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين (أن) الموصولةِ والجملةِ الابتدائيّةِ؛ اعتمادًا على تحقّقِ قرينةِ الإسنادِ الذي تستلزمُه (أن) في ضميمتِها لتأويلِ المفردِ، والأصلُ: إلى أن شابَ رأسي.

---

[1] ينظر في الكتاب ١٥٣/٣، ١٦٢، وفي مغني اللبيب ٣٦

[2] ينظر في ارتشاف الضرب ١٦٤١

المسألة ٩: جزمُ فعلي التّكلّمِ بـ(لا) النّاهيةِ، أو لامِ الأمرِ:

تجزمُ (لا) النّاهيةُ فعلي المخاطبِ والغائبِ المضارعين، وتجزمُ لامُ الأمرِ فعلَ الغائبِ المضارعِ[١]. وجزمَت (لا) الناهيةُ فعلَ المتكلّمِ في قولِ النّابغةِ الذّبيانيّ:

١٣٨- لا أعــرفَن ربــربًا حــورًا مــدامعُها ... كـــــانَّ أبكارَهـــــا نعـــــاجُ دوّارِ

وجزمَت فعلَ المتكلّمين في قولِ الوليدِ بنِ عقبةَ:

١٣٩- إذا مـا خرجنـا مِـن دمشـقَ فـلا نعـد ... لهـــا أبـــدًا مـــا دامَ فيهـــا الجراضـــمُ

وجزمَت لامُ الأمرِ فعلَ المتكلّمِ في قولِ الشّاعرِ:

١٤٠- وجدتُ أمنَّ النّاسِ قيسَ بنَ عثعثٍ ... فـــــإيّاهُ فيمـــــا نالـــــني فلأَحمَـــــدِ

ونصَّ الرضيُّ على أنَّ جزمَ أداةِ النّهيِ فعلي التكلّمِ مبنيين للفاعلِ قليلٌ[٢]، ونصَّ أبو حيّانَ على ضَعفِه[٣]، وجعلَه ابنُ هشامٍ نادرًا[٤]؛ أمَّا جزمُهما بلامِ الأمرِ، فالثّلاثةُ متّفقون في الحكمِ عليه بالقلّةِ[٥].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لا أعرفَن ربربًا) قرائنُ الأداةِ النّاهيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والتّوكيدِ بالنّونِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين الأداةِ النّاهيةِ وفعلِ المتكلّمِ؛ اعتمادًا على إقامةِ المسبّبِ مقامَ السّببِ؛ كأنَّه قالَ: (لا تقيموا بهذا الموضعِ، فأعرفَ نساءَكم)[٦]. وليسَت (لا) نافيةً في الشّاهدِ، والدّليلُ على كونِها ناهيةً قرينةُ السيّاقِ في البيتين قبلَه:

لقـــد نهيـــتُ بـــني ذبيـــانَ عـــن أقـــرٍ ... وعـــــن تـــــربّعِهم في كـــــلّ أصـــــفارِ

فقلـــتُ: يا قـــومُ إنَّ اللّيـــثَ منقـــبضٌ ... علـــــى براثنِـــــه للوثبـــــةِ الضّـــــاري

---

[١] ينظر في الكتاب ١٣٨/١، وفي شرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، ٨٦

[٢] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٨٦/٤

[٣] ينظر في ارتشاف الضرب ١٨٥٨

[٤] ينظر في أوضح المسالك ١٩٨/٤

[٥] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، وفي ارتشاف الضرب ١٨٥٦، وفي أوضح المسالك ٢٠١/٤

[٦] ينظر في تحصيل عين الذهب ٥١٩

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لا نعد لها) قرائنُ الأداةِ النّاهيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (دمشقَ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّنافي بينَ المتضامَّين الأداةِ النّاهيةِ وفعلِ المتكلّمين؛ اعتمادًا على كونِ النّهيِ حقيقةً لمخاطبِين الشّاعرُ واحدٌ منهم يترتّبُ عليه ما يترتّبُ على فعلِهم.

وذهبَ الشّيخُ خالدٌ إلى أنَّ الفعلَ (نعد) مسندٌ إلى ضميرِ المتكلّمِ المعظّمِ نفسَه[1]. فإن صحَّ ذلك، كانَ التّرخّصُ معتمدًا على إقامةَ المسبّبِ مقامَ السّببِ؛ كأنَّه قالَ: (لا تعترِنا يا شوقُ، فنعودَ). فإن قُدّرَت (لا) دعائيّةً، كانت على معنى: (لا تقدر عليَّ يا ربّ عودةً، فأعودَ). لكنّي أستبعدُ تعظيمَ النّفسِ في موضعِ الدّعاءِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (فإيّاه فيما نالني فلأحمد) قرائنُ الأداةِ السّببيّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (في)، والرّبطِ، وأداةِ الأمرِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخصُ في علاقةِ التّنافي بينَ المتضامَّين أداةِ الأمرِ وفعلِ المتكلّمِ؛ اعتمادًا على كونِ الحالِ موجبًا للفعلِ؛ كأنَّه قالَ: (يجبُ عليَّ أن أحمدَه)، كما تقولُ: (فلأذاكر استعدادًا لامتحانِ غدٍ)، فلستَ آمرًا نفسَكَ بالمذاكرةِ، لكنَّ الحالَ هو الذي يوجبُ عليكَ الفعلَ.

وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ في رتبةِ المفعولِ؛ اهتمامًا به، واعتمادًا على وضوحِ علاقةِ التّعديةِ مِن خلالِ الاختصاصِ الوظيفيّ لضميرِ النّصبِ.

أمَّا التّرخّصُ في التّنافي في قولِه تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنۡ خَطَٰيَٰهُم﴾ العنكبوت: ١٢، ففي رأيي أنَّه وقعَ؛ اعتمادًا على العطفِ على فعلِ الأمرِ، ولا يصحُّ عطفُ خبرٍ على طلبٍ؛ ولكنَّه عُطفَ بطلبٍ ظاهرُهُ أنَّه أمرٌ مِن المتكلّمين إلى أنفسِهِم، وحقيقتُه أنَّه أمرٌ آخرُ إلى المخاطبين بأن يُوجبوا على المتكلّمين ما يترتّبُ على استجابتِهم لأمرِهم الأوّلِ؛ كأنَّه قيلَ: (اتبعوا سبيلَنا، وأوجبوا علينا حملَ خطاياكم). وهو كذلكَ في قولِه ﷺ: "قوموا فلأصلّ لكم"؛ كأنَّه قيلَ: (قوموا، فأوجبوا عليّ صلاتي لكم)؛ والدّليلُ على ذلك أنَّه ﷺ صلى نافلةً لا فرضًا لتعليمِ مُليكةَ أمورَ الصّلاةِ، أي: أنَّ استجابتَهم للقيامِ توجبُ عليه صلاتَه تعليمًا لمُليكةَ.

[1] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٩٤

وحقيقةُ الأداتين في الواقعِ أنَّهما قرينتا طلبٍ مِن المتكلّمِ إلى غيرِه حاضرًا يباشرُه الطّلبُ، أو غائبًا يستحضرُه، وذلك يعني أنَّهما تُنافيان فعلي التكلّمِ؛ لأنَّ المتكلّمَ لا يكونُ طالبًا ومطلوبًا معًا، إلا أن يكونَ ذلكَ على سبيلِ الاستعارةِ التجريديّةِ حينَ يناجي الشّخصُ نفسَه، فيأمرُها وينهاها، كقولِه مثلًا: يا نفسُ أعرضي عن اللّهوِ، ولا تغترّي بالشّهواتِ؛ أمَّا إن كانَ فعلُ المتكلّمِ مبنيًّا للمفعولِ، فالتّنافي لا يقعُ بينَه وبينَ أداةِ الطّلبِ (لا)، كقولِهم: (لا أُخرج)؛ لأنَّ المنهيَّ أصلًا إمَّا مخاطبٌ (لا تخرجني)، وإمّا غائبٌ (لا يخرجني أحدٌ)[1].

ونصَّ الأستاذُ عبّاس حسن على أنَّ دخولَ اللامِ على فعلي التّكلّمِ قياسيٌّ فصيحٌ على قلّتِه، ونصَّ كذلك على أنَّ دخولَ أداةِ النّهي عليهما مِن النادرِ غيرِ المقيسِ[2]؛ لكنّي أرى أنَّ ازدواجَ الحكمِ بينَ الأداتين تناقضٌ، فإن جازَ القياسُ في لامِ الأمرِ، جازَ معَ (لا) النّهيِ.

أمَّا جزمُ لامِ الأمرِ فعلَ المخاطبِ في مثلِ قراءةِ (فبذلك فلتفرحوا)، فجعلَه الجمهورُ أقلَّ مِن جزمِها فعلي التّكلّمِ[3]؛ لكنَّ المبرّدَ عدَّه جيّدًا على الأصلِ، والأكثرُ الاستغناءُ عنها بفعلِ الأمرِ[4]. وهو في رأيي ليسَ ترخّصًا في التّنافي؛ لأنَّ الطّلبَ لا يتنافى مع فعلِ المخاطبِ؛ لكنَّه ترخّصٌ في اختصاصِ التّضامّ بينَ أداةِ الطّلبِ اللامِ ومدخولِها؛ إذ يقتضي التّضامُّ أن تكونَ الأداةُ مفتقرةً إلى فعلٍ تضيفُ إليه دلالةً لا يستحضرُها إلا بها. وفعلُ المخاطبِ يستحضرُ دلالةَ الطّلبِ بصيغةٍ خاصّةٍ به تغنيه عن الأداةِ؛ ولذلكَ كانَ التّضامُّ بينَهما ترخّصًا في اختصاصِ التّضامّ بينَ الأداةِ وضميمتِها.

خلاصةُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي:

التّرخّصُ في علاقةِ التّنافي يجمعُ بينَ متنافيين أصليّين في التّضامّ يسدّان الافتقارَ الذي بينَهما، ويمتنعُ معَهما تقديرُ محذوفٍ، ولو صحَّ التّقديرُ، كانَ التّرخّصُ على سبيلِ الافتقارِ لا التّنافي، كقولِ الأخطلِ:

إنَّ مَـــن يـــدخل الكنيســـةَ يومًـــا يلـــقَ فيهـــا جـــآذرًا وضـــباءَ

إذ إنَّ التّنافيَ الواقعَ بينَ الأداةِ النّاسخةِ واسمِ الشّرطِ المنقولِ يمكنُ دفعُه بتقديرِ ضميرِ شأنٍ يسدُّ افتقارَ

---

[1] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٤/٢

[2] ينظر في النحو الوافي ٤٠٧/٤، ٤١٠

[3] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٥/٢

[4] ينظر في المقتضب ٤٤/٢

النّاسخِ كما جاءَ ملفوظًا في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ يوسف: ٩٠؛ ولذلك كانَ التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ اعتمادًا على ذلك التّنافي.

رابعًا: التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ

عدَّ د. تمّام حسّان الزّيادةَ مظهرًا مِن التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي معَ أنَّه لم يستشهد عليه بشاهدٍ صريح[1]. ومعَ أنَّه صاحبُ النّظريّةِ التي أطبّقُها على الشّواهدِ أجدُني غيرَ موافقٍ له في اعتبارِ الزّيادةِ تنافيًا في التّضامّ؛ لأنَّ الزّائدَ ليسَ ضميمةً أصليّةً تفتقرُ إليها ضميمتُها التي طرأَت عليها حتى يُحكمَ بالتّنافي بينَهما؛ والدّليلُ على ذلك أنَّ حذفَ الزّائدِ لا يُخلُّ بالتّضامّ ولا يؤدّي إلى اللّبسِ. وكانَ بإمكاني أن أسيرَ على مفهومِه، فأقسمَ التّرخّصَ في التّنافي قسمين: قسمٌ بالجمعِ بين المتنافيين، وقسمٌ بالزّيادةِ؛ لكنّي رأيتُ اعتبارَ الزّيادةِ ترخّصًا مستقلًّا في التّضامّ، وإن كانَ الغرضُ مِن الدّراسةِ التّأكدُ مِن صحّةِ افتراضِ النّظريّةِ، فلا بأسَ مِن تعديلِ بعضِ مفاهيمِها.

وبعدَ استقراءِ الشّواهدِ المحكومِ عليها بالقلّةِ أو النّدرةِ او الضّرورةِ أو الشّذوذِ وجدتُ ما يمكنُ حملُه على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: دخولُ (أل) التّعريفِ على العلمِ:

تدخلُ (أل) التّعريفِ على النّكرةِ فتُعرّفُه، ولا تدخلُ على الأعلامِ الشّخصيّةِ ولا الجنسيّةِ إلا للمحِ الأصلِ[2]. وقد دخلَت على العلمِ في شواهدَ[3]، منها قولُ أبي النّجمِ العجليّ:

١٤١- باعـــــدَ أمَّ العمـــــرِو عـــــن أســـــيرِها
حـــــــرّاسُ أبـــــــوابٍ علـــــــى قصـــــــورِها

وهي زائدةٌ للضرورةِ عندَ الجمهورِ[4]، وقيلَ: هي للتّعريفِ بعدَ أن نُكّرَ العلمُ كما ينُكّرُ العلمُ إذا أُضيفَ، كقولِ رجلٍ مِن طيئٍ[5]:

عـــلا زيـــدُنا يـــومَ النّقـــا رأسَ زيـــدِكم بأبـــيضَ ماضـــي الشّـــفرتين يمـــاني

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٤٥

[2] ينظر في الكتاب ٢/٩٦–١٠١، ٤/٢٢٦، وفي أمالي ابن الشجري ١/٢٢١، ٢/٥٩٧

[3] لمزيد من الشواهد ينظر في أمال ابن الشجري ٢/٢٣٥–٢٣٦، وفي شرح التسهيل ١/٢٥٩–٢٦٠، وفي الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ٢٣٨–٢٣٩

[4] ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٩، وفي مغني اللبيب ٦٣، وفي الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ٢٣٨–٢٣٩

[5] ينظر في مغني اللبيب ٦٣

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (باعدَ أمَّ العمرِو عن أسيرِها حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (عن) و(على)، والرّبطِ بالضّميرين العائدين على أمّ عمرٍو، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ (أل) على العلمِ المضافِ إليه؛ اعتمادًا على تنافيها معَ العلمِ المعرفةِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

المسألة ٢: زيادةُ الباءِ في خبرِ النّاسخِ:

تُزادُ الباءُ باطّرادٍ في خبرِ (ليسَ) و(ما) النافيتين[١]. وجاءَت زائدةً على خبرِ غيرِهما في مواضعَ محدودةٍ على ما يأتي:

أولًا: زيادتُها في خبرِ (لا) في قولِ سوادِ بنِ قاربٍ:

١٤٢- فكن لي شفيعًا يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلًا عن سوادِ بنِ قاربِ

ثانيًا: زيادتُها في خبرِ كلّ ناسخٍ منفيّ، ومِن ذلكَ[٢] قولُ الشّنفرى:

١٤٣- وإن مُدَّت الأيدي إلى الزّادِ لم أكن بأعجلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

ثالثًا: زيادتُها في خبرِ (إنَّ) في قولِ امرئِ القيسِ:

١٤٤- فإن تنأَ عنها حقبةً لا تلاقِها فإنَّكَ ممّا أحدَثَت بالمجرّبِ

رابعًا: زيادتُها في خبرِ (ليتَ) في قولِ الفرزدقِ:

١٤٥- يقولُ إذا اقلولى عليها وأفردَت ألا ليتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمِ

والزّيادةُ في المواضعِ السّابقةِ قليلةٌ معَ خبرِ (لا) وكلّ ناسخٍ منفيّ، نادرةٌ معَ خبرِ (إنَّ) و(ليتَ) كما نصَّ على ذلك ابنُ هشامٍ، والأشمونيُّ[٣].

---

[١] ينظر في الكتاب ٣١٦/٢، ٢٢٥/٤، وفي المقتضب ٤٢١/٤

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في أوضح المسالك ٢٩٥/٢–٢٩٦، وفي حاشية الشيخ مُحَمَّد محي الدين عليه في شرح الشاهد رقم ١١٣

[٣] ينظر في أوضح المسالك ٢٩٤/٢–٢٩٧، وفي شرح الأشموني ١٢٣

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلًا عن سوادِ بنِ قاربِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (عن)، والتّبعيّةِ بالنّعتِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لم أكن بأعجلِهم) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (إنَّكَ ممّا أحدَثَت بالمجرّبِ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والتّعديةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرَ في الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ؛ اعتمادًا على تعديةِ الفعلِ الذي يفتقرُ إلى مفعولٍ به، وبهذا الافتقارِ لا يخفى أنَّ المفعولَ ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (ألا ليتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمٍ) قرائنُ أداةِ الاستفتاحِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّبعيّةِ بالإبدالِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وذهبَ بعضُ النّحاةِ إلى اعتبارِ الباءِ زائدةً على خبرِ (لكنَّ) في قولِ الشّاعرِ:

ولكـــنَّ أجـــرًا لـــو فعلـــتِ بهـــيّنٍ وهـل يُنكـرُ المعـروفُ في النّـاسِ والأجـرُ؟

بيدَ أنَّ ابنَ جنّي احتملَ أن تكونَ غيرَ زائدةً حيثُ قالَ: "وقد يجوزُ فيه أن يكونَ معناه: ولكنَّ أجرًا لو فعلتِه بشيءٍ هيّنٍ، أي: أنتِ تصلين إلى الأجرِ بشيءٍ هيّنٍ، كقولِكَ: وجوبُ الشّكرِ بالبرّ الهيّنِ، فتكونُ الباءُ هذهِ غيرُ زائدةٍ"[1]. وذلك ما أذهبُ إليه؛ لأنَّ الحملَ على الزّيادةِ يعني عدمَ اختلافِ المعنى بدخولِ الزّائدِ، فإن صحَّت للحرفِ دلالةٌ إضافيّةٌ على التّركيبِ، وجبت أصالتُه. ومعنى الباءِ في الشّاهدِ التّعويضُ والمقابلةُ، أي أنَّ الأجرَ مقابلُ عملٍ هيّنٍ.

ووردَت الزّيادةُ ليسَت في خبرِ (ليسَ)، بل في اسمِها في قولِ الشّاعرِ:

ألـــــيسَ عجيبًـــــا بأنَّ الفـــــتى يُصـــابُ بـــبعضِ الـــذي في يديـــهِ

وعدَّ ابنُ هشامٍ هذه الزيّادةَ مِن الغريبِ، واشترطَ لها أن يتأخّرَ الاسمُ إلى موضعِ الخبرِ[2].

ومِن التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الزيادةِ دخولُ الزّائدِ على الخبرِ وهو جملةٌ فعليّةٌ، كقولِ القنانيّ:

واللهِ مـــــا ليلـــــي بنـــــامَ صـــــاحبُه
ولا مخـــــالط اللبـــــانِ جانبُـــــه

وقد يُظنُّ أنَّه ترخّصٌ في التّنافي بينَ الحرفِ والفعلِ؛ لكنَّ التّرخّصَ في التّنافي يقتضي أن تكونَ كلُّ واحدةٍ مِن الضّميمتين ركنًا أساسيًّا في التّضامّ لا يصحُّ الاستغناءُ عنه كما أشرتُ إلى ذلك سابقًا، وليسَت الباءُ أصليّةً، بل هي زائدةٌ معَ المفردِ وغيرِ المفردِ؛ ولذلك كانَ التّرخّصُ على سبيلِ الزّيادةِ. وبعضُهم أوَّلَ دخولَ الباءِ على الفعلِ بالحكايةِ وحذفِ القولِ[3]، ولو صحَّت الحكايةُ، ما صحَّ في رأيي الحملُ على التّنافي كما صحَّ في قولِهم الذي سبقَ الاستشهادُ به: "بئسَ السّيرُ على بئسَ العيرِ" حيثُ كانَ حرفُ الجرّ (على) أصليًّا لا يُستغنى عنه؛ ولذلك كانَت الحكايةُ مسوّغةً للتّنافي، والباءُ في (بنامَ صاحبُه) ليست أصليّةً، ولا تنافيَ بينَ زائدٍ وأصليّ؛ لأنَّ الأصليَّ ضميمةٌ لغيرِ الزّائدِ أصلًا. وقد يُقالُ: إنَّ الباءَ لا تدخلُ على الفعلِ؛ ولذلكَ كانَ لا بدَّ مِن تقديرِ التّنافي بعدَ تحقّقِه لفظًا. وللردّ على ذلكَ أقولُ: إنَّ (إن) تُزادُ بعدَ (ما) النّافيةِ، نحوَ (ما إن زيدٌ قائمٌ)، ومعَ ذلك لا تكونُ ضميمةً لـ(ما) أو الاسمِ على التّنافي، بل هي زائدةٌ بينَ متضامّين.

---

[1] سر صناعة الإعراب ١٤٢

[2] ينظر في مغني اللبيب ١٢٨

[3] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٤

المسألة ٣: زيادةُ اللامِ في غيرِ خبرِ (إنَّ):

تدخلُ اللامُ على خبرِ (إنَّ)، وعلى اسمِها مؤخّرًا عن الخبرِ؛ لأنَّ كلا الحرفين يدلُّ على توكيدٍ[١]. لكنَّها دخلَت على خبرِ (لكنَّ) في قولِ الشّاعرِ:

١٤٦- يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنَّني مِن حبّها لعميدُ

وعلى خبرِ (أمسى) في قولِ الشّاعرِ:

١٤٧- مرّوا عجالى فقالوا: كيفَ صاحبُكم؟ فقالَ مَن سئلوا: أمسى لمجهودا

وعلى خبرِ (ما زالَ) في قولِ كُثيّرِ عزّةَ:

١٤٨- وما زلتُ مِن ليلى لدن أن عرفتُها لكالهائمِ المقصى بكلّ مرادِ

واللامُ في الشّواهدِ الثّلاثةِ زائدةٌ شذوذًا عندَ جمهور البصريّين[٢]، وجعلَها ابنُ النّاظمِ نادرةً[٣]. أمَّا الكوفيّون، فأجازوا دخولَ اللامِ على خبرِ (لكنَّ) بناءً على الشّاهدِ، واحتملَ الزّمخشريُّ أن يكونَ الأصلُ فيه: (لكن إنّني)، فحُذفَت همزةُ (إنَّ) ونونُ (لكن) تخفيفًا، كما حُذفت همزةُ (أنا) في قولِه تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ الكهف: ٣٨، لكنَّ ابنَ يعيشَ لم يُخرج هذا الاحتمالَ عن نطاقِ الشّذوذِ أيضًا[٤].

---

[١] ينظر في الكتاب ١٣٤/٢، وفي المقتضب ٣٤٣/٢–٣٤٤، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤

[٢] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤ ، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٤ ، وفي ارتشاف الضرب ١٢٦٨

[٣] ينظر في شرح ابن الناظم ١٢٣

[٤] ينظر في شرح المفصل ٥٣٤/٤

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لكنَّني مِن حبّها لعميدُ) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على (ليلى)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الخبرِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ دلالةِ الاستدراكِ؛ إذ يستلزمُ التّوكيدُ الابتداءَ لا الاستدراكَ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِ الزّائدِ مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (أمسى لمجهودا) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على (صاحبُكم)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الخبرِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ الزمنِ الماضي، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التركيبِ بعدَ حذفِ الزّائدِ مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (ما زلتُ مِن ليلى لدن أن عرفتُها لكالهائمِ) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (مِن) والكافِ، والظّرفيّةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ إلى المصدرِ المنسبكِ مِن الأداةِ المصدريّةِ وضميمتِها، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على ليلى، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الخبرِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ الاستمراريّةِ التي يشيرُ إليها تركيبِ الأداتين (ما) و(زال)، إذ إنَّ التّوكيدُ يعني أن تجزمَ بحدوثَ ما يُشكُّ في حدوثِه، والفعلُ المستمرُ حدوثُه ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى توكيدٍ؛ وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِ الزّائدِ مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وقيلَ: إنَّ اللامَ زائدةٌ على الخبرِ الواقعِ في النفيِ في قولِ الشّاعرِ:

أمســـــى أبانُ ذلـــــيلًا بعـــــدَ عزّتِـــــهِ ومـــــا أبانُ لمـــــن أعـــــلاجِ ســـــودانِ

وهي على رأي الكوفيّين بمعنى (إلا)، فيختلفُ المعنى. وقيلَ: (ما) استفاهميّةٌ، وما بعدَ (أبانُ) استئنافٌ، والمبتدأُ محذوفٌ، أي: لهو مِن أعلاجِ سودان[1]. ولترجيحِ أحدِ الأقوالِ نحتاجُ أن نأخذَ بالسّياقِ العامّ للشاهدِ والحالِ، وذلك ما لم يتوفر.

---

[1] ينظر في مغني اللبيب ٢٥٩–٢٦٠

وقيلَ: إنَّ اللامَ زائدةٌ على خبرِ المبتدأ في قولِ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

أمُّ الحلـــــــــيسِ لعجـــــــــوزٌ شـــــــــهربَة
ترضـــــــى مِـــــــن اللحـــــــمِ بعظـــــــمِ الرّقبـــــــة

وليسَ فيه ما ينافي دلالةِ التّوكيدِ حتى يُحكمُ بزيادتِها؛ لكنَّ الشّاهدَ في نظري ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ في التّركيبِ؛ إذ يقتضي التّركيبُ بينَ اللامِ والجملةِ الاسميّةِ أن تتصدرَ اللامُ، أو أن تُزحلقَ إلى العجزِ إذا كانَت الجملةُ منسوخةً بـ(إنَّ)، وقد وقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ التّركيبِ؛ اعتمادًا على تحقّقِ دلالةِ التّوكيدِ بعدمِ وجودِ ما ينافيها.

وقيلَ: الأصلُ: لهيَ عجوزٌ شهربَة[1]. وهو ادّعاءٌ لا يسندُه دليلٌ قاطعٌ، ولا سيّما أنَّ الحذفَ يُفسدُ دلالةَ التّوكيدِ.

أمَّا دخولُ اللامِ على الخبرِ المنفيّ في قولِ أبي حزامٍ العكليّ:

وأعلـــــــمُ إنَّ تشـــــــبيهًا وتركًـــــــا لـــــــلا متشـــــــابهانِ ولا ســـــــواءُ

فهو ترخّصٌ على سبيلِ التّنافي بينَ اللامِ والخبرِ والمنفي.

وقد يقالُ: إنَّ الترخّصَ في التّنافي يقتضي أن تكونَ إحدى الضّميمتين مفتقرةً إلى الأخرى، والخبرُ لا يفتقرُ إلى اللامَ أصلًا إلا لتقويةِ المعنى، فلمَ لم تحكمُ بزيادتِها بناءً على عدمِ الافتقارِ؟ وللإجابةِ عن ذلك أقولُ: إنَّ تعليقَ الفعلِ القلبيّ (أعلمُ) يفتقرُ إلى هذه اللامِ، وحينُ عُلّقَ صارَت اللامُ ضميمةً أساسيّةً في التّركيبِ؛ ولذلك حُكمَ باستلزامِها، وقد يُترخّصُ في الافتقارِ إليها؛ اعتمادًا على التّعليقِ، كما جاءَ في قولِ الهذليّ:

فغـــــيرتُ بعـــــدَهمُ بعـــــيشٍ ناصـــــبٍ وإخـــــالُ إنّي لاحـــــقٌ مســـــتتبعُ

والأصلُ: إنّي للاحقٌ[2].

وقد وقعَ التّرخّصُ في التّنافي بينَ اللامِ والخبرِ المنفيّ في الشّاهدِ (للا متشابهان ولا سواءُ)؛ اعتمادًا على كونِ المتعاطفينِ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ يصحُّ دخولُ اللامِ عليه، فكأنَّه قالَ (لمختلفان).

---

[1] ينظر في المرجع السابق ٢٥٩

[2] ينظر في مغني اللبيب ٢٥٨

المسألة ٤: الجمعُ بينَ اسمِ التّفضيلِ غيرِ المجرّدِ و(مِن) الجارّةِ للمفضّلِ عليه:

لا يجوزُ الجمعُ بينَ اسمِ التّفضيلِ و(مِن) الجارّةِ للمفضّلِ عليه إذا كانَ اسمُ التّفضيلِ معرّفًا بـ(أل) أو الإضافةِ[١]. وجاءَ الجمعُ بينَهما والاسمُ معرّفٌ بـ(أل) في قولِ عمرِو بنِ كلثومٍ:

١٤٩- ورثــتَ مهلهــلًا والخــيرَ منــه زهــيرًا، نعــمَ ذخــرُ الــذّاخرينا

وبالإضافةِ في قولِ سعدِ القرقرةِ أو قيسِ بنِ الخطيمِ:

١٥٠- نحــنُ بغــرسِ الــوديّ أعلمُنــا منّــا بــركضِ الجيــادِ في السّــدفِ

وهذان الشّاهدان نادران؛ نصَّ على ذلك ابنُ مالكٍ[٢]، وقيلَ: الجارُّ والمجرورُ متعلّقان باسمِ تفضيلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكورِ، وقيلَ: الألفُ واللامُ زائدان في الشّاهدِ الأوّلِ[٣]؛ أمَّا الشّاهدُ الثّاني، فأشكلَ على أبي عليّ الفارسيّ حتى جعلَه مِن تخليطِ الأعرابِ، ورأى ابنُ جنّي أنَّ الضميرَ (نا) مرفوعُ مؤكّدٌ للضّميرِ المستترِ في أفعلِ التّفضيلِ، وهو نائبٌ عن (نحن) ليتخلّصَ بذلك مِن الجمعِ بينَ إضافةِ (أفعلَ) وكونِه بـ(مِن)[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (ورثتَ مهلهلًا والخيرَ منه زهيرًا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على مهلهلٍ، والتّبعيّةِ بالإبدالِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ (أل)؛ اعتمادًا على تنافيها مع الجارّ والمجرورِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّضامّ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (نحنُ بغرسِ الوديّ أعلمُنا منّا بركضِ الجيادِ في السّدفِ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأدواتِ الجرّ الباءِ و(مِن)، و(في)، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ الإعرابيّةِ.

---

[١] ينظر في شرح المفصل ١٢٨/٤، وفي شرح التسهيل ٥٧/٣

[٢] ينظر في شرح التسهيل ٥٧/٣، ٥٨

[٣] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٣

[٤] ينظر في مغني اللبيب ٥٠٩

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ الضّميرِ المتّصلِ (نا)؛ اعتمادًا على تنافيه معَ الجارّ والمجرورِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليه، وصحّةِ التّضامّ بعدَ حذفِه مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

ولعلَّ قولي بزيادةِ الضّميرِ قريبٌ مِن مضمونِ كلامِ ابنِ مالكٍ عن الشّاهدِ إذ قالَ: "أرادَ: أعلمُ منّا، فأضافَ ناويًا اطّراحَ المضافِ إليه، كما تدخلُ الألفُ واللامُ في بعضِ الأمكنةِ"[1]. فقولُه (كما تدخلُ الألفُ واللامُ في بعضِ الأمكنةِ) أفهمُ منه أنَّه يعني زيادةَ (أل) في بعضِ الأمكنةِ، وتشبيهُ دخول (نا) على أفعلَ في الشّاهدِ بزيادةِ (أل) يشيرُ ضمنيًّا إلى زيادِتها.

أمَّا قولُ الأعشى:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى وإنَّما العزّةُ للكاثرِ

فـ(مِن) فيه للتّبعيضِ كما احتملَ ذلك جمهورِ النّحاةِ[2]، بدليلِ قولِه بعدَه:

ولستَ في الأثرين مِن مالكٍ ولا أبي بكرٍ أولي النّاصرِ

هم هامةُ الحيّ إذا ما دعوا ومالكٌ في السّؤددِ القاهرُ

المسألة ٥: توكيدُ جوابِ القسمِ المنفيّ:

إذا كان المضارعُ المجابُ به القسمُ منفيًّا، لم يُؤكد بالنّونِ[3]. وجاءَ توكيدُه بها في قولِ الشّاعرِ:

١٥١- تاللهِ لا يُحمَدَنَّ المرءُ مجتنبًا فعلَ الكرامِ وإن فاقَ الورى حسبا

وظاهرُ عبارةِ ابنِ مالكٍ تشيرُ إلى أنَّ التّوكيدَ بعدَ (لا) النافيةِ قليلٌ[4]؛ لكنَّ الأشمونيَّ جعلَه شاذًّا أو ضرورةً شعريّةً[5].

---

[1] شرح التسهيل ٥٨/٣

[2] ينظر في شرح التسهيل ٥٧/٣، وفي شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٣

[3] ينظر في الكتاب ١٠٥/٣، وفي المقتضب ٣٣٣/٢

[4] ينظر في شرح التسهيل ٢١٠/٣

[5] ينظر في شرح الأشموني ٤٩٦

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (تاللهِ لا يُحمَدَنَّ المرءُ مجتنبًا فعلَ الكرامِ) قرائنُ النّسبةِ بأداةِ القسمِ، والتّضامّ، والأداةِ النّافيةِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والإسنادِ، والملابسةِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ النّونِ على الفعلِ المنفيّ؛ اعتمادًا على تنافيها مع أداةِ النّفيِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّضامّ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

ويدخلُ في زيادةِ النّونِ كلُّ توكيدٍ حكمَ عليه النّحاةُ بندرتِه، أو قلّتِه، أو اقتصارِه على ضرورةِ الشّعرِ، كتّوكيدِ الفعلِ بعدَ (لم) النّافيةِ، و(ربّما)، و(لا) النّافيةِ في غيرِ قسمٍ.

أمَّا قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾ الأنفال: ٢٥، فـ(لا) ناهيةٌ، ووقعت الجملةُ الإنشائيّةُ صفةً، كما في قولِ الرّاجزِ:

جـــاؤوا بمـــذقٍ هـــل رأيـــتَ الـــذئبِ قـــط؟

وفي الشّاهدين ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بينَ الصّفةِ والجملةِ الإنشائيّةِ؛ اعتمادًا على عدمِ الفصلِ بينَهما، وعلى كونِ الصّفةِ مجهولةً في ذهنِ المتلقّي؛ فالفتنةُ التي يحذّرُ اللهُ تعالى منها لم تكن معلومةً كنهًا وحالًا، واستفهامُ الرّاجزِ يشيرُ إلى احتمالِ عدمِ رؤيةِ المخاطبِ الذّئبَ، فإن قالَ: (نعم، رأيتُه)، قالَ: (هو مثلُه). والنّحاةُ يؤولون الصّفةَ على إضمارِ القولِ، أي: (مقولًا فيها)، (ومقولٍ عندَ رؤيتِه)[1].

وقد قصرتُ الحديثَ عن زيادةِ النّونِ على توكيدِ جوابِ القسمِ المنفيّ؛ حتى لا أطيلَه في مسائلَ مختلفةٍ تتّفقُ على تفسيرٍ واحدٍ للتّرخصِ.

---

[1] في الآية أقوال أخر ينظر إليها في الدر المصون ٥/٥٨٩–٥٩٣

المسألة ٦: اقترانُ الجوابِ المنفيّ باللّامِ:

إذا كانَ الجوابُ منفيًّا، لم تلزمه اللامُ[١]. وجاءَ اقترانُها بجوابِ (لو) المنفيّ في قولِ الشّاعرِ:

١٥٢- ولــو نُعطــى الخيــارَ لمــا افترقنــا ولكـــن لا خيـــارَ مـــعَ الليـــالي

وفي قولِ الشّاعرِ:

١٥٣- لـو أنَّ بالعلـمِ تُعطى مـا تعيشُ بـه لمـــا ظفـــرتَ مِـــن الـــدّنيا بشُفـــروقِ

وفي قولِ مجنونِ ليلى:

١٥٤- كـذبتُ وبيتِ اللهِ، لـو كنتُ صادقًا لمـــا ســـبقتني بالبكـــاءِ الحمـــائمُ

واقترانُ جوابِ (لو) المنفيّ باللامِ قليلٌ عندَ الجمهورِ[٢]؛ لكنَّ البغداديَّ كانَ أدقَّ في الحكمِ في نظري؛ إذ عدَّه شاذًّا لا يُعتمدُ عليه لنقضِ حكمٍ ما[٣]. ونظيرُه في الشّذوذِ عندَ ابنِ هشامٍ اقترانُ جوابِ القسمِ المنفيّ بها في قولِ أبي العتاهيةِ:

أمـــا والـــذي لـــو شـــاءَ لم يخلـــقِ النّـــوى لـئن غبـتَ عـن عيـني لمـا غبـتَ عـن قلـبي

وتنظيرُه هذا يقتضي استواءهما في الحكمِ[٤].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (لو نُعطى الخيارَ لما افترقنا) قرائنُ الأداةِ الشّرطيّةِ غيرِ الجازمةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ الأوّلِ، والأداةِ النّافيةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الجوابِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ أداةِ النّفيِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

---

[١] ينظر في الكتاب ١٠٥/٣، وفي شرح التسهيل ١٠٠/٤ ، وفي مغني اللبيب ٣٠٠

[٢] ينظر في ارتشاف الضرب ١٩٠١، وفي الجنى الداني ٢٨٣–٢٨٤

[٣] ينظر في خزانة الأدب ٨٢/١٠

[٤] ينظر في مغني اللبيب ٣٠٠

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (لو أنَّ بالعلمِ تُعطى ما تعيشُ به لما ظفرتَ مِن الدنيا بثفروقِ) قرائنُ الأداةِ الشّرطيّةِ غيرِ الجازمةِ، والتّضامّ، والأداةِ المصدريّةِ النّاسخةِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، الصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ الأوّلِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ الباءِ و(مِن)، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الجوابِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ أداةِ النّفيِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ اسمِ (أنَّ)؛ اعتمادًا على الافتقارِ المتأصّلِ للأداةِ النّاسخةِ إلى ضميمةٍ في موضعِ نصبٍ. والظّاهرُ أنَّ المحذوفَ ضميرُ مخاطبٍ بدلالةِ الخطابِ في جملةِ الخبرِ (تُعطى).

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (لو كنتُ صادقًا لما سبقتني بالبكاءِ الحمائمُ) قرائنُ الأداةِ الشّرطيةِ غيرِ الجازمةِ، والتّضامّ، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بزيادةِ اللامِ على الجوابِ؛ اعتمادًا على تنافيها معَ أداةِ النّفيِ، وعلى عدمِ الافتقارِ إليها، وصحّةِ التّركيبِ بعدَ حذفِها مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى.

ووجهُ التّنافي بينَ اللامِ وأداةِ النفيِ أنَّ اللامَ تحملُ في طيّها دلالةً على التّوكيدِ والإثباتِ، وهما ضدُّ النّفيِ. ولعلَّ تلك الدّلالةَ جعلَت ابنَ جني يذهبُ إلى أنَّها بعدَ (لو، ولولا، ولوما) واقعةٌ في جوابِ قسمٍ مقدّرٍ[1].

وحكمُ اقترانِ اللامِ بجوابِ (لو)، كحكمِ اقترانِها بجوابِ (لولا). وقد اكتفيتُ في المسألةِ بما وردَ مِن شواهدَ في جوابِ (لو) المنفيّ؛ لاتّفاقِها مع ما وردَ في جوابِ (لولا) المنفيّ في الحكمِ والتّحليلِ[2].

وذهبَ د. تمّام حسّان إلى أنَّ اللامَ تدفعُ اللبسِ في مثالِهِ (لولا زيدٌ كثُرَ مالُ أبيه ما أجزلَ العطاءَ)؛ لأنَّ المعنى يصلحُ لاحتمالين: الأوّلُ أن تكونَ جملةُ (كثُرَ مالُ أبيهِ) جوابَ (لولا)، والجملةُ التي بعدها تعجّبيّةٌ، أي: (ما أجزلَ عطاءَه). والثّاني: أن تكونَ جملةُ (كثُرَ مالُ أبيه) خبرًا للمبتدأ، وجملةُ (ما أجزلَ العطاءَ) جوابُ (لولا) إذ تكونُ (ما) نافيةً لا تعجّبيّةً. وبيّنَ بعدَ ذلك أنَّ اللامَ تدفعُ اللّبسَ حينَ يُقالُ:

---

[1] ينظر في سر صناعة الإعراب ٣٩٣–٣٩٤

[2] ينظر إلى ما ورد من شواهد في جواب (لولا) المنفي في الجنى الداني ٥٩٩

- لولا زيدٌ، لكثُرَ مالُ أبيه. ما أجزلَ العطاءَ!
- لولا زيدٌ كثرُ مالُ أبيه، لما أجزلَ العطاءَ[1].

وأرى أنَّ مقابلتَه بينَ الوجهينِ سهوٌ؛ فالوجهُ الأوّلُ صحيحٌ لا خلافَ فيه؛ أمَّا الوجهُ الثّاني فالأسلمُ أن يقالَ فيه: (لولا كثرةُ مالِ أبي زيدٍ، ما أجزلَ زيدٌ العطاءَ). ولو افترضنا صحّةَ الإخبارِ على أنَّ الخبرَ كونٌ خاصٌّ، لكانَ الوجهُ الذي يُدفعُ به اللّبسُ هو أن يُؤتى بأداةِ التّحقيقِ لتقريرِ معنى الإخبارِ، أي أن يُقالَ: (لولا زيدٌ قد كثُرَ مالُ أبيه، ما أجزلَ العطاءَ). وإن افترضنا الترّخصَ في الوجهِ الأوّلِ بحذفِ الرّابطِ (لولا زيدٌ كثُرَ مالُ أبيه. ما أجزلَ العطاءَ!)، فمنهجُه يقتضي منعَ الترّخّصِ عندَ وقوعَ اللّبسِ، فلا يُستباحُ الحذفُ إلا بحرفِ استئنافٍ يدفعُ الاحتمالَ، أي أن يُقالَ: (لولا زيدٌ، كثُرَ مالُ أبيه. فما أجزلَ العطاءَ!).

خلاصةُ الترّخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ:

تبيّنَ أنَّ الترّخّصَ بالزّيادةِ يعتمدُ أساسًا على عدمِ الافتقارِ إلى الزّائدِ الطّارئِ، وصحّةِ الترّكيبِ بعدَ حذفِه مِن غيرِ فسادٍ أو إخلالٍ بالمعنى، وقد يكونُ للطّارئِ معنًى إضافيٌّ في الترّكيبِ، فلا يُحكمُ عليه بالزّيادةِ بعدَ ما أضافَه مِن معنًى رغمَ عدمِ الافتقارِ إليه، والمثالُ على ذلك: دخولُ اللامِ على المبتدأ، أو خبرِ (إنَّ)؛ أمَّا إن كانَ معنى الطّارئِ منافيًا لمعنى ضميمةٍ أصليّةٍ في الترّكيبِ، فهوَ زائدٌ؛ اعتمادًا على ذلك التّنافي، وعلى عدمِ الافتقارِ إليه، وصحّةِ الترّكيبِ بعدَ حذفِه، والمثالُ على ذلك: دخولُ اللام على خبرِ ناسخٍ غيرِ (إنَّ).

وإن كانَ الزّائدُ يعني الترّخّصَ في التّضامّ، فإنَّ مِن الزّيادةِ ما يخرجُ عن نطاقِ الترّخّصِ ويدخلُ في اختصاصِ التّضامّ بينَ الضّمائمِ، كزيادةِ الباءِ في خبرِ (ليسَ) و(ما)، وزيادةِ (مِن) في المبتدأ والفاعلِ والمفعولِ به بشرطِ أن تُسبقَ بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ، وزيادةِ الباءِ في فاعلِ (كفى)، وغيرِ ذلك.

ويعني ذلك مثلًا أنَّ التّضامّ بينَ (ليسَ) واسمِها وخبرِها قد اُختصَّ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ اختصاصًا مطّردًا، وتلكَ الزّيادةُ إن كانتَ ترخّصًا في الأصلِ، فقد صارَت مظهرًا شائعًا يخرجُ عن مقتضياتِ الترّخّصِ؛ لكنَّها إن وردَت في غيرِ موضعِها المختصّ بها، فهيَ في نطاقٍ محدودٍ على الترّخّصِ.

وأودُّ أن أشيرَ إلى نوعٍ مِن الزيّادةِ ذكرَه ابنُ جنّي، وهو زيادةُ حرفِ جرّ تعويضًا عن مثلِه محذوفًا، وله على ذلك شاهدان، الأوّلُ قولُ الرّاجزِ:

إنَّ الكـــــــــــريمَ وأبيـــــــــــكَ يعتمـــــــــــل

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ١٣٨

إن لم يجـــــد يومًـــــا علـــــى مَـــــن يتّكـــــل؟

والثّاني قولُ زيدِ بنِ رزين:

أتجـــزعُ إن نفـــسٌ أتاهـــا حِمامُهـــا فهـــلّا الـــتي عـــن بـــينِ جنبيـــكِ تـــدفعُ

فقد ذهبَ إلى أنَّ (على) في الشّاهدِ الأوّلِ زائدةٌ تعويضًا عن مثلِه محذوفًا، والأصلُ: لم يجد مَن يتكلُ عليه؛ وإلى أنَّ (عن) في الشّاهدِ الثّاني زائدةٌ تعويضًا كذلك، والأصلُ: فهلّا عن التي بينَ جنبيكَ تدفعُ[1].

ووافقَه على ذلك ابنُ مالكٍ، وأضافَ إليه قولُ سالمِ بنِ وابصةَ:

ولا يؤاتيـــكَ فيمـــا نابَ مِـــن حـــدثٍ إلا أخـــو ثقـــةٍ، فـــانظر بمَـــن تثـــقُ؟

قالَ: "وقلتُ أنا: أرادَ قائلُ الثّالثِ (فانظر مَن تثقُ به) فحذفَ (به) وزادَ الباءَ قبلَ (مَن) عوضًا. ويجوزُ عندي أن تعاملَ بهذه المعاملةِ (مِن)، واللامِ، و(إلى) و(في) قياسًا على (عن) و(على) والباءِ، فيُقالُ: عرفتُ ممَّن عجبتَ، ولمَن قلتَ، وإلى مَن أويتَ، وفيمَن رغبتَ، والأصلُ: عرفتُ مَن عجبتَ منه، ومَن قلتَ له، ومَن أويتَ له، ومَن رغبتَ فيه، فحُذفَ ما بعدَ (مِن) وزيدَ ما قبلَها عوضًا"[2].

وكلُّ ذلك سهوٌ في رأيي؛ فأمَّا الشّاهدُ الأوّلُ، فقدَ ردَه المبرّدُ فيما نقلَه عنه الشّنتمريُّ إذ قالَ: "وردَّ هذا المبرّدُ لدخولِ (على) قبلَ (مَن)، وحملَه على وجهين: أحدُهما أن تكونَ (مَن) استفهامًا، ويُحذفُ مفعولُ (يجد)، فكأنَّه قالَ: إن لم يجد شيئًا، فعلى مَن يتّكل؟، أي: على أيّ النّاسِ؟، والوجهُ الآخرُ أن يكونَ (يجد) بمعنى (يعلم)، أي: يعتملُ إن لم يعلم أعلى هذا يتّكلُ فيُعينُه، أم على هذا"[3]. والصّحيحُ في نظري الوجهُ الأوّلُ، وفيه ترخّصان: الأوّلُ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المفعولِ؛ اعتمادًا على السّياقِ الذي لا يخفى معَه معنى المحذوفِ؛ والثّاني ترخّصٌ في الرّبطِ بحذفِ الفاءِ الرّابطةِ بينَ الجوابِ والشّرطِ؛ اعتمادًا على افتقارِ الجوابِ إلى الشّرطِ، وعلى رابطٍ آخرَ ضعيفٍ وهو الضّميرُ المستترُ في فاعلِ (يتّكلِ) العائدِ على ذاتِ الفاعلِ المضمرِ في فعلِ الشّرطِ، وعلى السّياقِ الذي يأبى أن يكونَ الجوابُ محذوفًا لتقدّمِه، فلو أنَّ المعنى (إن لم يجد يعتمل)، لدلَّ ذلك على أنَّ ذلك الكريمَ لا يجبرُه على الاعتمالِ إلا أنَّه لم يجد مُحسنًا يتّكلُ عليه، فإن وجدَه، لم يكن ليعتملَ وقد سُدَّت حاجتُه؛ لكنَّ المعنى الذي يقرّرُه السّياقُ هو أنَّ الكريمَ يعتملُ؛ إعزازًا لنفسِه، ولأنَّه إن لم يجد شيئًا، لم يتّكل على أحدٍ، وهو كريمُ النّفسِ. وعلى ذلك يكونُ الاستفهامُ إنكاريًّا.

---

[1] ينظر في المحتسب ٢٨١/١–٢٨٢

[2] شرح التسهيل ١٦٢/٣

[3] تحصيل عين الذهب ٤١٧–٤١٨

وأمَّا الشّاهدُ الثّاني، فالأصلُ فيه في تقديري (فهلّا النّفسُ التي عن بينِ جنبيك تدفعُ حمامَها)، ولمّا حُذفَ الموصوفُ، أُقيمَت الصّفةُ الاسمُ الموصولُ مقامَها؛ أمَّا (عن) فهي بمعنى (مِن) ترخّصًا في الاختصاصِ[1]، كما جاءَت بمعناها في قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ الأحقاف: ١٦، ولا سيّما أنَّ (عن) تدخلُ على الظّروفِ كثيرًا، كقولِه تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ق: ١٧ ، وقد وقعَ التّرخّصُ في اختصاصِ (عن) في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على ظرفيّةِ ضميمتِها التي تستلزمُ معنى (مِن)، كقولِه تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ يس: ٩.

وفيه ترخّصٌ آخرَ في التّضامّ أيضًا على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المفعولِ؛ اعتمادًا على تقدّمِ ذكرِه. والاسمُ الموصولُ إمَّا أن يكونَ فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه المذكورُ على مذهبِ البصريّين، وإمَّا أن يكونَ مبتدأً على مذهبِ الكوفيّين، وهو المذهبُ الذي أميلُ إليه، بدليلِ قولِ مجنونِ ليلى:

نُبئـــتُ ليلـــى أرســـلَت بشـــفاعةٍ إليَّ، فهـــلّا نفـــسُ ليلـــىَ شـــفيعُها

وأمَّا الشّاهدُ الثّالثُ، فقيلَ: إنَّ الأصلَ (فانظر لنفسِكَ)، ثمَ استأنفَ بالاستفهامِ[2]. ولا شكَّ عندي أنَّ الشّاهدَ نظيرُ قولِه تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ النمل: ٣٥؛ فالفعلُ (انظر) معلّقٌ بالاستفهامِ، والجملةُ الاستفهاميّةُ سدَّ مسدَّ المفعولِ.

والخلاصةُ ممّا سبقَ أنَّ حرفَ الجرّ لا يُزادُ تعويضًا عن مثلِه محذوفًا.

---

[1] ينظر في مغني اللبيب ١٦٩

[2] ينظر في المرجع السابق ١٦٥

خامسًا: التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين

لم يستشهد د. تمّام حسّان بشاهدٍ على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين في كتابيه (اللغةُ العربيّةُ معناها ومبناها) و(البيانُ في روائعِ القرآنِ)؛ لكنَّه نصَّ على أحكامٍ يُمنعُ فيها الفصلُ، وذلك يعني أنَّ ما مخالفتَها تُعدُّ ترخّصًا في نظريّته، وتلك الأحكامُ، حسبَ ترتيبِه، هي[1]:

١- منعُ الفصلِ بينَ (لا) ومدخولِها. وهو يقصدُ هنا العاملةَ عملَ (إنَّ).
٢- منعُ الفصلِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ.
٣- منعُ الفصلِ بينَ العاطفِ والمعطوفِ.
٤- منعُ الفصلِ بينَ النّواصبِ إلا (إذن) والمضارعِ.
٥- منعُ الفصلِ بينَ الموصولِ وصلتِه.
٦- منعُ الفصلِ بينَ الجارّ والمجرورِ إلا ما شذَّ مِن الفصلِ بـ(كانَ) الزّائدةِ.

وجاءَت مخالفةُ هذه الأحكامِ فيما يأتي:

١- الفصلُ بينَ الموصولِ والصّلةِ في قولِ جريرٍ:

ذاكَ الـــذي، وأبيـــكَ، يعـــرفُ مالكًـــا والحـــقُّ يـــدفعُ ترّهـــاتِ الباطـــلِ

ووقعَ التّرخّصُ بالفصلِ بينَهما؛ اعتمادًا على تنافي العلاقةِ بينَ جملةِ القسمِ المعترضةِ وبينَ ما قبلَها وما بعدَها، وعلى الرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ بالضّميرِ المستترِ.

٢- الفصلُ بينَ الجارّ والمجرورِ قي قولِ الشّاعرِ:

محلّقـــــةً لا يُســـــتطاعُ ارتقاؤهـــــا ولـــيسَ إلى منهـــا النّـــزولِ ســـبيلُ

ووقعَ التّرخّصُ في الفصلِ بينَهما؛ اعتمادًا على افتقارِ الحرفِ إلى ضميمتِه، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى وضوحِ تعليقِ الجارّ والمجرورِ (منها) بالاسمِ المجرورِ ما يعني أنَّهما مؤخّران عنه.

أمّا زيادةُ (كانَ) بينَهما، ففي قولِ الشّاعرِ:

ســـــراةُ بـــــني أبي بكـــــرٍ تســـــامى علـــى كـــانَ المســـوّمةِ العـــرابِ

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٣

وفيه ترخّصان؛ الأوّلُ ترخّصٌ بالزّيادةِ، ووقعَ؛ اعتمادًا على عدمِ الافتقارِ إلى الزّائدِ، وصحّةِ التّركيبِ بعدِ حذفه. والثّاني ترخّصٌ بالفصلِ بينَ الجارّ والمجرورِ، ووقعَ؛ اعتمادًا على افتقارِ الحرفِ إلى ضميمتِه الاسميّةِ، وتنافيه معَ الزّائدِ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ.

ويبدو أنَّ استثناءَ د. تمّام الفصلَ بـ(كانَ) الزّائدةِ مِن المنعِ يدلُّ على عدمِ استقرائه لشواهدِ الفصلِ بينَ الجارّ والمجرورِ، فكأنَّه ظنَّ أنَّه لم يُفصل بينَهما إلا بها؛ ولذلك نصَّ على شذوذِ الفصلِ، والشّاذُ ترخّصٌ في نظريّته كما صرّحَ بذلك[1].

٣- الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بما ليسَ معمولًا لواحدٍ منهما في قولِ الشّاعرِ:

أمــرَّت مِــن الكتّــانِ خيطًــا وأرســلَت رســولًا إلى أخــرى جريئًــا تعينُهــا

ووقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ بالفصلِ بينَ الصّفةِ (جريئًا) والموصوفِ (رسولًا)؛ اعتمادًا على المطابقةِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ في الإعرابِ والعددِ والنّوعِ والتّنكيرِ، وعلى وضوحِ تعليقِ الجارّ والمجرورِ (إلى أخرى) بالفعلِ (أرسلَت).

وجاءَ الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ أيضًا في قولِ لبيدٍ:

فصــــلقنا في مــــرادٍ صــــلقةً وصــــداءٍ ألحقَــــتهم بالتّلــــل

وفيه فصلان؛ الأوّلُ بينَ الصّفةِ (ألحقَتهم) والموصوفِ (صلقةً)، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على ربطِ جملةِ الصّفةِ بالموصوفِ بالضّميرِ المستترِ، وعلى المطابقةِ بينَهما بالتّاءِ. والثّاني بينَ المعطوفِ (صداءٍ) والمعطوفِ عليه (مرادٍ)، ووقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على المطابقةِ في الإعرابِ. وقد عدَّ ابنُ عصفورٍ هذا الفصلَ ضرورةً شعريّةً[2]؛ لكنَّ ابنَ جني عدَّه مِن الكثيرِ الشّائعِ[3].

٤- الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ في قولِ الأعشى:

مورّثــــةً مــــالًا وفي الحــــيّ رفعــــةً لمــا ضــاعَ فيهــا مِــن قــرونٍ نسـائكا

ووقعَ التّرخّصُ بالفصلِ بينَ الواوِ والمعطوفِ (رفعةً)؛ اعتمادًا على المطابقةِ في الإعرابِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ما يمنعُ تقديرَ الواوِ حاليّةً، وعلى وضوحِ تعليقِ الجارّ والمجرورِ بالمعطوفِ ما يعني أنَّهما مؤخّرانِ رتبةً عنه.

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٠

[2] ينظر في ضرائر الشعر ٢٠٥

[3] ينظر في المحتسب ٢٥٠/٢

٥- الفصلُ بينَ (لن) والفعلِ المضارعِ في قولِ الشّاعرِ:

لـــن مـــا رأيـــتُ أبا يزيـــدَ مقـــاتلًا أدعَ القتـــالَ وأشـــهدَ الهيجـــاءَ

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ (لن) والفعلِ المضارع؛ اعتمادًا على افتقارِ (لن) إلى الفعلِ المضارعِ وتنافيها معَ (ما) الظّرفيّةِ المصدريّةِ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ للفعلِ المضارعِ.

وباستقراءِ الشّواهدِ الشّعريّةِ وجدتُ ما حُكمَ عليه بالقلّةِ أو النّدرةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ مما لم تسبق إشارةُ د. تمّام إلى حكمِه واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه:

أجازَ البصريّون في الشّعرِ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالظّرفِ وحرفِ الجرّ، وأجازَ الكوفيّون الفصلِ بغيرِهما[١]. وجاءَ الفصلُ في شواهدَ مختلفةٍ، سواءٌ بالظّرفِ وحرفِ والجرّ، أم بغيرِهما، ومِن هذه الشّواهدِ ما يأتي[٢]:

أولًا: الفصلُ بالظّرفِ الأجنبيّ في قولِ عمرو بنِ قميئةَ:

١٥٥- لـــمّا رأَت ســـاتيدما اســـتعبرَت للهِ درُّ اليـــومَ مَـــن لامَهـــا

ثانيًا: الفصلُ بحرفِ الجرّ الأجنبيّ في قولِ دُرنَا بنتِ عبعبةَ الجحدريّةِ، وقيلَ: لعمرةَ الجُشميّةِ:

١٥٦- هما أخوا في الحربِ مَن لا أخا له إذا خـــافَ يومًـــا نبـــوةً فـــدعاهما

ثالثًا: الفصلُ بالاسمِ الأجنبيّ معَ حرفِ الجرّ في قولِ الشّاعرِ:

١٥٧- تمـرُّ علـى مـا تسـتمرُّ وقـد شـفَت غلائـلَ عبـدُ القـيسِ منهـا صـدورِها

رابعًا: الفصلُ بالنّداءِ في قولِ بُجيرِ بنِ زهيرِ بنِ أبي سُلمى:

١٥٨- وفـاقُ كعـبُ بجـيرٍ منقـذٌ لـكَ مِـن تعجيـــلِ تهلكـــةٍ والخلـــدِ في ســـقرا

---

[١] ينظر إلى الخلاف في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧-٤٣٤، وفي ضرائر الشعر ١٩١-٢٠٠، وفي شرح التسهيل ٢٧٣/٣-٢٧٦، وفي أوضح المسالك ١٨٦/٣-١٩٥

ومعَ اعترافِ البصريّين بجوازِ الفصلِ في الشّعرِ بالظّرفِ أو الحرفِ، عدَّه سيبويهِ ضرورةً قبيحةً[1]؛ أمَّا ما استشهدَ به الكوفيّون على جوازِ الفصلِ في الشّعرِ بغيرِ الظّرفِ والحرفِ، فقد رفضَ البصريّون الاحتجاجَ به؛ لأنَّه معَ قلّتِه لا يُعرفُ قائلُه[2]. ورأى ابنُ مالكٍ في الشّاهدِ (غلائلَ عبدُ القيسِ مِنها صدورِها) أنَّ (غلائلَ) غيرُ مضافٍ، وأنَّ تنوينَه ساقطٌ لمنعِ الصّرفِ، وأنَّ انجرارِ (صدورِها) على أنَّه بدلٌ مِن الضّميرِ في قولِه (منها)[3].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (للهِ درُّ اليومَ مَن لامَها) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والظّرفيّةِ، والرّبطِ بينَ الموصولِ وصلتِه بالضّميرِ المستترِ، والرّبطِ بضميرِ المفعولِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه؛ اعتمادًا على العلامتينِ الإعرابيّتين للاسمِ المضافِ والظّرفِ؛ إذ هما دليلٌ على انتفاءِ النّسبةِ بينَهما؛ وعلى وضوحِ تعليقِ الظّرفِ بالفعلِ (لامَ)، وعلى افتقارِ المضافِ بعدَ حذفِ تنوينِه إلى اسمٍ يُضافُ إليه، ولمّا انتفَت نسبةُ المضافِ إلى الظّرفِ، فُهمَت إضافتُه إلى الموصولِ الذي لا وجهَ له في التّركيبِ إلا أن يكونَ مضافًا إليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (هما أخوا في الحربِ مَن لا أخا له) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداتي الجرّ (في) واللامِ، والملابسةِ بتعلّقِ الجارّ والمجرِ بحالٍ محذوفةٍ، وأداةِ النّفي (لا)، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ اللامِ، والرّبطِ بينَ الموصولِ والصّلةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ؛ اعتمادًا على انتفاءِ النّسبةِ إلى حرفِ الجرّ (في)، وعلى الملابسةِ التي توضّحُ تعليقِ الجارّ والمجرورِ بالحالِ المحذوفةِ، والتّقديرُ: هما أخوا مَن لا أخا له كائنين في الحربِ؛ وعلى افتقارِ المضافِ بعدَ حذفِ نونِه إلى اسمٍ يُضافُ إليه، ولمّا انتفَت نسبةُ المضافِ إلى حرفِ الجرّ، فُهمَت إضافتُه إلى الموصولِ الذي لا وجهَ له في التّركيبِ إلا أن يكونَ مضافًا إليه.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (قد شفَت غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها) قرائنُ أداةِ التّحقيقِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (مِن)، والرّبطِ بالضّميرِ المجرورِ العائدِ على (عبدُ القيسِ)، والرّبطِ بالضّميرِ المضافِ إليه العائدِ على عبدِ القيسِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

---

[1] ينظر في الكتاب ١/١٧٩-١٨٠

[2] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٥

[3] ينظر في شرح التسهيل ٣/٢٧٥

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه؛ اعتمادًا على العلاقةِ المعنويّةِ بينَ الغلائلِ والصّدورِ، إذ لا يمكنُ أن يُنسبَ الغليلُ لغيرِ الصّدرِ؛ واعتمادًا على وضوحِ إسنادِ الفعلِ (شفى) إلى عبدِ القيسِ مِن خلالِ العلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى وضوحِ تعليقِ الجارّ والمجرورِ بالفعلِ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ للمضافِ إليه التي تقرّرُ نسبةَ اسمٍ إليه، ولمّا تقرّرَت العلاقةُ المعنويّةُ بينَ الغلائلِ والصّدورِ، فُهِمَت النّسبةُ بينَهما رغمَ الفصلِ الذي اعتراهما.

أمَّا ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ، ففيه احتمالٌ بعودِ الضّميرِ في (منها) إلى عبدِ القيسِ، وظاهرُه أنَّه عائدٌ إلى ما عادَ عليه الضّميرُ المستترُ في الفعلِ (تمرُّ)، ولو صحَّ عودُه على عبدِ القيسِ، لكانَ فيه هروبٌ مِن فصلٍ بينَ المضافِ والمضافَ إليه إلى فصلٍ بينَ الصّفةِ والموصوفِ؛ إذ الأصلُ: شفت عبدُ القيسِ غلائلَ منها صدورِها، فإن كانَ الفصلُ على هذا الوجهِ أبعدَ لالتباسِ مرجعِ الضّميرِ، فحملُه على الوجهِ الأوّلِ أولى.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الرّابعِ (وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذٌ لكَ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ؛ اعتمادًا على العلامتين الإعرابيّةِ للمضافِ والمضافِ إليه، وعلى العلامةِ البنائيةِ للمنادى؛ إذ هي دليلٌ على انتفاءِ النّسبةِ بينَ قولِه (وفاقُ) وكعبٍ، وانتفائها بينَه وبينَ أخيه بجيرٍ؛ واعتمادًا على حذفِ التّنوينِ مِن المضافِ الذي يقرّرُ نسبتَه إلى مضافٍ إليه؛ ولمّا كانَ الاسمُ المنادى تمتنعُ نسبةُ ما قبلَه إليه، ونسبتُه إلى ما ما بعدَه، فُهِمَ أنَّه يفصلِ بينَ ما تتحقّقُ النّسبةُ بينَهما. وفي الشّاهدِ ترخّصٌ آخرُ باطّراحِ أداةِ النّداءِ؛ اعتمادًا على العلامةِ البنائيّةِ، وعلى قرينةِ الخطابِ في قولِه (لكَ).

أمَّا الفصلُ بالنّداءِ في قولِ الرّاجزِ:

كـــــــــأنَّ بـــــــــــرذونَ أبا عصـــــــــــامِ
زيـــــــــــدٍ حمـــــــــــارٌ دُقَّ باللجـــــــــــامِ

فلم يُعثر له على سابقٍ ولا لاحقٍ ولم يُنسب لأحدٍ للحكمِ عليه، فقد يكونُ (زيدٍ) بدلًا مِن (أبا عصامٍ)، فيُحملُ الشّاهدُ على التّرخّصِ في العلامةِ الإعرابيّةِ، أو على لغةِ القصرِ[1].

[1] ينظر في حاشية الشيخ محمّد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك ١٩٦/٣

وقد نظرَ المتأخّرون إلى مسألةِ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بعينِ تأمّلٍ واستقراءٍ للشّواهدِ الشعريّةِ وغيرِ الشّعريّةِ، فخلصوا إلى تقسيمِ الفصلِ إلى جائزٍ في السّعةِ، ومقصورٍ على الضّرورةِ؛ فالجائزُ في سعةِ الكلامِ يكونُ فيما يأتي:

١- أن يكونَ المضافُ مصدرًا، والمضافُ إليهِ فاعلَه، والفاصلُ إمَّا مفعولُه، كقراءةِ ابنِ عامرٍ لقولِه تعالى: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧، وإمَّا ظرفُه، كقولِ بعضِهم: "تركُ يومًا نفسِكَ وهواها".

٢- أن يكونَ المضافُ وصفًا، والمضافُ إليه مفعولَه، والفاصلُ إمّا مفعولُه الثّاني، كقراءةِ قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ إبراهيم: ٤٧ ، وإمَّا ظرفُه، كقولِه صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي".

٣- أن يكونَ الفاصلُ قسمًا، كحكايةِ الكسائيّ عن العربِ: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ".

وما خرجَ عن هذه الحالات، فهو مقصورٌ على ضرورةِ الشّعرِ[١].

المسألة ٢: الفصلُ بينَ (لم) والفعلِ المضارعِ:

لا يجوزُ الفصلُ بينَ (لم) الجازمةِ والفعلِ المضارعِ اختيارًا[٢]. وجاءَ الفصلُ في شواهدَ[٣]، منها قولُ ذي الرّمةِ:

١٥٩- فأضحَت مغانيها قفارًا رسومُها كأن لم سوى أهلٍ مِن الوحشِ تؤهلِ

وهذا الفصلُ ضرورةٌ شعريّةٌ لا خلافَ عليها، شريطةَ أن يكونَ الفاصلُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[٤].

تحليلُ الشاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (كأن لم سوى أهلٍ مِن الوحشِ تُؤهل) قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ المخفّفةِ، والأداةِ الجازمةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والظّرفيّةِ المتضمّنةِ لقرينةِ الإخراجِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ

---

[١] ينظر في شرح التسهيل ٢٧٢/٣-٢٧٣، وفي أوضح المسالك ١٧٧/٣-١٨٥

[٢] ينظر في الكتاب ١١١/٣، وفي الأصول ٢٣١/٢

[٣] لمزيد من الشواهد ينظر في ضرائر الشعر ٢٠٣، وفي مغني اللبيب ٣٠٧

[٤] ينظر في ضرائر الشعر ٢٠٣، وفي شرح التسهيل ٦٥/٤، ومغني اللبيب ٣٠٧

(مِن)، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ في الفعلِ (تُؤهل) العائدِ على ما عادَ عليهِ الضّميرُ في قولِه (مغانيها، رسومُها)، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ (لم) والفعلِ (تُؤهل)؛ اعتمادًا على افتقارِ الأداةِ إلى الفعلِ المضارعِ واختصاصِها به، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تقرّرُ أثرَ الأداةِ في الفعلِ، وقد حُرِكَ السّكونُ مِن أجلِ القافيةِ تحريكًا لا تسقطُ معَه قرينةُ الإعرابِ. وفي الشّاهدِ حذفٌ لضميمةِ الأداةِ النّاسخةِ، وهو اختصاصٌ مطّردٌ يخرجُ عن مقتضى التّرخّصِ.

وذهبَ النّحاةُ إلى أنَّ الأداةِ (لم) إذا وليَها اسمٌ منصوبٌ، فهو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه ما بعدَه[1]. وجاءَ على قولُ ذي الرّمةِ أيضًا:

ظُننـــتُ فقـــيرًا ذا غـــنًى ثمَّ نلتُـــه فلـــم ذا رجـــاءٍ ألقَـــه غـــيرَ واهـــبِ

فقولُه (ذا رجاءٍ) منصوب بفعلٍ محذوفٍ، والتّقديرُ: (لم ألقَ ذا رجاءٍ ألقَه). لكنَّ د. تمّام حسّان يرى أنَّ نحوَ (إن زيدًا ضربتَه) يُعدُّ مِن مسائلِ الرّتبةِ والفصلِ والرّبطِ بالضّميرِ[2]. ورأيه متّفقٌ معَ رأيِ الكسائيّ في الاشتغالِ إذ يرى أنَّ نصبَ الاسمِ المتقدّمِ بالفعلِ المتأخّرِ، وأنَّ الضميرَ ملغيٌّ[3]. وعليه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصان: ترخّصٌ في رتبةِ المفعولِ بتقديمِه على الفعلِ، وترخّصٌ في التّضامّ بالفصلِ.

وبابُ الاشتغالِ بابٌ شابَهُ الكثيرُ مِن الاختلافِ والفلسفةِ النّحويّةِ، ولا يمكنني الحكمُ عليه مِن غيرِ دراسةٍ وافيةٍ.

---

[1] ينظر في الكتاب ٩٨/١

[2] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٩

[3] ينظر إلى رأيه في التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٢/١

المسألة ٣: الفصلُ بينَ العددِ وتمييزِه المنصوبِ:

لا يجوزُ الفصلُ اختيارًا بينَ العددِ والتّمييزِ المنصوبِ بعدَه[١]. وقد جاءَ الفصلُ في شواهدَ[٢]، منها قولُ العبّاسِ بنِ مرداس:

١٦٠- على أنَّني بعدَ ما قد مضى ثلاثونَ للهجرِ حولًا كميلا

وهذا الفصلُ ضرورةٌ شعريّةٌ بالإجماعِ[٣].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (قد مضى ثلاثون للهجرِ حولًا كميلا) قرائنُ أداةِ التّحقيقِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والتّفسيرِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ العددِ وتمييزِه المنصوبِ؛ اعتمادًا على كونِ العددِ مفتقرًا إلى ما يفسّرُ إبهامِه، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ للتّمييزِ، وعلى وضوحِ تعلّقِ الجارّ والمجرورِ (للهجرِ) بالفعلِ (مضى).

المسألةُ ٤: الفصلُ بينَ (كم) الخبريّةِ وتمييزِها المجرورِ:

ذهبَ الكوفيّون إلى جوازِ الفصلِ بينَ (كم) الخبريّةِ وتمييزِها المجرورِ[٤]. أمّا البصريّون، فذهبوا إلى أنَّ الفصلَ موجبٌ لنصبِ التّمييزِ، ولا يجوزُ فيه الجرُّ[٥]. وجاءَ الجرُّ في شواهدَ منها[٦] قولُ أنسِ بنِ زنيمٍ، أو عبدِ اللهِ بنِ كريزٍ، أو أبي الأسودِ:

١٦١- كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العلا وكريمٍ بخلُهُ قد وضعَه

والجرُّ معَ الفصلِ شاذٌّ مخصوصٌ بالشّعرِ عندَ البصريين رغمَ أنَّ شواهدَه تخرجُ عن مقتضى الضّرورةِ[٧].

---

[١] ينظر في الكتاب ١٥٨/٢، وفي المقتضب ٥٥/٣

[٢] ينظر في ضرائر الشعر ٢٠٣–٢٠٤

[٣] ينظر في المقتضب ٥٥/٣، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٥، ٣٠٧–٣٠٨، وفي شرح التسهيل ٤١٩/٢

[٤] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣

[٥] ينظر في الكتاب ١٦٤/٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣

[٦] لمزيد من الشواهد ينظر في الكتاب ١٦٧/٢–١٦٨، وفي شرح التسهيل ٤٢١/٢

[٧] ينظر في الكتاب ١٦٦/٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٧، وفي شرح التسهيل ٤٢١/٢

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العلا) قرائنُ التّضامّ، والتّفسيرِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في التّضامّ بالفصلِ بينَ (كم) الخبريّةِ وتمييزِها؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيّةِ التي تقرّرُ خبريّةَ (كم).

وكانَت حجّةُ الجوازِ عندَ الكوفيّين قائمةً على أنَّهم يرونَ الاسمَ مجرورًا بحرفِ الجرّ (مِن) مقدّرًا؛ أمّا البصريّونَ، فرفضوا تقديرَه؛ لأنَّ حذفَ حرفِ الجرّ لا يجوزُ إلا في مواضعَ يسيرةٍ، وذهبوا إلى أنَّ الاسمَ مجرورٌ بإضافةِ (كم) إليه، ولا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في اختيارِ الكلامِ[1].

وأرى الأصلَ في تمييزِ (كم) أنَّه مخصوصٌ بالجرّ، ولا نصبَ فيه عندَ الفصلِ أو عدمِه، ولا داعيَ للبحثِ عن سببِ هذا الجرّ؛ أهو بالحرفِ أم بالإضافةِ؟ وحينَ تُحوّلُ (كم) مِن الخبريّةِ إلى أداةِ استفهامٍ، ينُصبُ التمييزُ بعدَها كقرينةٍ خالفةٍ بينَ الخبرِ والاستفهامِ، وذلك ما ذهبَ إليه د. تمّام حسّان[2]، وقد يجوزُ جرُّ تمييزِ الاستفهاميّةِ كما في روايةِ سيبويه (على كم جذعٍ بيتُكَ مبنيٌّ؟)[3]؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لا يدخلُ على الخبريّةِ، ولـمّا تحقّقَ تحوّلُها، جازَ لها أن تعودَ إلى أصلِها معَ تمييزِها؛ لكنَّ النّحاةَ حاولوا تفسيرَ هذا الجرّ، فقدّروا حرفًا، ولا مانعَ مِن جرّ تمييزي الخبريّةِ والاستفهاميّةِ بالحرفِ (مِن) ظاهرًا إذا تضافرَت القرائنُ على معنى الخبريّةِ أو الإنشائيّةِ، كما جازَ معَ تمييزِ غيرِهما.

أمّا ما عدَّه سيبويهِ مِن نصبِ تمييزِ الخبريّةِ على لغةِ بني تميمٍ[4] كما وردَ في روايةِ النّصبِ لبيتِ الفرزدقِ:

كـــم عمّـــةً لـــك يا جريـــرُ وخالـــةً فـــدعاءَ قـــد حلبـــت علـــيّ عشـــاري

فالذي أؤيّدُه هو أنَّ (كم) في الشّاهدِ استفهامٌ تهكّميٌّ[5]، كما تقولُ لشخصٍ يريدُ أن يشتريَ سلعةً غاليةً، ولا يظهرُ عليه أنَّه يملكُ ثمنَها: كم ريالًا في جيبِكَ؟

أمّا وجوبُ النّصبِ لتمييزِ الخبريّةِ بعدَ الفصلِ، فللبصريّين عليه شاهدان، **الأوّلُ** قولُ زهيرُ بني أبي سلمى:

---

[1] ينظر في الكتاب ١٦٢/٢–١٦٦، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٤–٣٠٧

[2] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠١

[3] ينظر في الكتاب ١٦٠/٢

[4] ينظر في المرجع السابق ١٦١/٢

[5] ينظر في اوضح المسالك ٢٧٢/٢

تـــــؤمُ ســـــنانًا وكـــــم دونَـــــه مِـــــن الأرضِ محـــــدودبًا غارُهـــــا

وليسَ قولُه (محدودبًا) في نظري تمييزًا لـ(كم)، بل تمييزُها هو (مِن الأرضِ)، كما في قولِه تعالى إذ جاءَت (كم) مفعولًا به: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ﴾ الإسراء: ١٧؛ أمَّا قولُه (محدودبًا)، فحالٌ سببيّةٌ مِن الاسمِ المجرورِ (الأرضِ).

والثّاني قولُ القُطاميّ:

كـــم نالـــني مـــنهمُ فضـــلًا علـــى عـــدمٍ إذ لا أكـــادُ مِـــن الاقتـــارِ أحتمـــلُ

وقد رُويَ الشّاهدُ بالرّفعِ (فضلٌ) وهو الوجهُ الأصحُّ، فتكونُ (كم) ظرفيّةً على تكثيرِ المرارِ كما أشارَ سيبويهِ[1]، ورُويَ بالجرّ، وهو شاهدٌ على المسألةِ، والتّرخّصُ قد وقعَ؛ اعتمادًا على العلامةِ الإعرابيّةِ، ورُويَ بالنّصبِ، وعدوه تمييزًا لـ(كم) الخبريّةِ؛ لكنَّ الفصلَ بالجملةِ الفعليّةِ يجعلُه ضعيفًا؛ ولذلك أرى أنَّ (كم) ظرفيّةٌ، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على مفهومٍ في الذهنِ، و(فضلًا) مفعولٌ لأجلِه، أي: كم نالني إحسانُهم تفضّلًا.

خلاصةُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين:

للضّميتين المتلازمتين رتبةٌ واحدةٌ في التّركيبِ، والفصلُ بينَهما يتضمّنُ تشويشًا نوعيًّا لرتبةِ الفاصلِ منهما؛ فهو في الأصلِ إمَّا مقدّمٌ عليهما، وإمَّا مؤخّرٌ عنهما، وحينَ يفصلُ بينَهما الفاصلُ يكونُ في مرتبةٍ متردّدةٍ بينَ التّقديمِ والتّأخيرِ، فلا هوَ متقدّمٌ بالكليّةِ، ولا هوَ متأخّرٌ بالكليّةِ؛ ولذلكَ لم يكن التّرخّصُ في الرّتبةِ، بل في الفصلِ بينَ المتلازمين بمقدّمٍ أو مؤخّرٍ عنهما حكمًا.

ولتوضيحِ ذلكَ نعودُ إلى الشّاهدِ:

تمـــرُّ علـــى مـــا تســـتمرُّ وقـــد شـــفَت غلائـــلَ عبـــدُ القـــيسِ منهـــا صـــدورِها

فالأصلُ أنَّ الفاعلَ مقدّمٌ معَ الجارّ والمجرورِ على المفعولِ وما أُضيفَ إليه: (شفَت عبدُ القيسِ منها غلائلَ صدورِها)؛ لكنَّ توسّطَ الفاعلِ وما تعلّقَ به بينَ المضافِ والمضافِ إليه يؤذنُ باحتمالِ تأخيرِهما عنِ المفعولِ وما أُضيفَ إليه؛ إذ تكونُ رتبتُهما في التّركيبِ واحدةً (شفَت غلائلَ صدورِها عبدُ القيسِ منها)، ولمّا كانَ الفاصلُ متردّدًا بينَ التّقديمِ والتّأخيرِ، تبيّنَ وقوعُ التّرخّصِ في التّضامّ بالفصلِ بينَ المتلازمينِ، لا في رتبةِ الفاصلِ منهما.

---

[1] ينظر في الكتاب ١٦٥/٢

أمَّا إن كانَ لكلّ واحدةٍ مِن الضّميمتينِ رتبةٌ خاصةٌ بها في التّركيبِ، فإنَّ الفصلَ يكونُ ترخّصًا في رتبةِ الفاصلِ بينَهما، لا في الفصلِ بينَهما، كالفصلِ بينَ المبتدأ والخبرِ بمعمولِ الخبرِ في مثلِ (محمدٌ إلى المدرسةِ ذاهبٌ)، والتّرخّصُ هنا في رتبةِ الفاصلِ؛ لأنَّ لكلّ مِن المبتدأ والخبرِ رتبةً مستقلّةً في التّركيبِ، ولم يكونا في رتبةٍ واحدةٍ، وكالفصلِ بينَ الفعلِ والفاعلِ بالحالِ في مثلِ (أقبلَ متبسّمًا محمدٌ)؛ أمَّا إن كانَ الفاصلُ زائدًا أو معترضًا، فالأمرُ أوضحُ؛ لأنَّ وجودَ الفاصلِ كعدمِه، ولا يستلزمُ الفصلُ به أن تكونَ له رتبةٌ أصليّةٌ في التّركيبِ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى نوعٍ مِن الفصلِ بينَ المتلازماتِ والخلطِ بينَ الرّتبِ، وهو نوعٌ خارجٌ عن مقتضى التّرخّصِ الذي لا يُفضي إلى الإبهامِ والتّعقيدِ، كقولِ الشّاعرِ:

فأصـــبحَت بعـــدَ خـــطَّ بهجتِهـــا كـــأنَّ قفـــرًا رســـومَها قلمـــا

أرادَ: فأصبحَت بعدَ بهجتِها قفرًا كأنَّ قلمًا خطَّ رسومَها، ففصلَ بينَ المضافِ (بعدَ) والمضافِ إليه (بهجتِها) بالفعلِ (خطَّ)، وفصلَ به أيضًا بينَ النّاسخِ (أصبحَت) وبينَ وخبرِه (قفرًا)، وفصلَ بينَ النّاسخِ (كأنَّ) وبينَ الاسمِ (قلمًا) بأجنبيين، هما (قفرًا) و(رسومَها)، إضافةً إلى تقديمِ الفعلِ الواقعِ خبرًا لـ(كأنَّ) إذ قُدّمَ إلى موضعٍ بعيدٍ يكادُ يقطعُ علاقتَه بالنّاسخِ، ومثلُ هذا النّوعِ لا يمثّلُ حقيقةَ التّرخّصِ المسموحِ به في القرائنِ حينَ يغني تضافرُها عنَ بعضِها، بل هوَ عائدٌ إلى نفسيّةِ الشّاعرِ ورغبتِه في خلقِ نوعٍ مِن التحدّي والإعجازِ في تأليفِ كلامِه، كما قالَ ابنُ جنّي عن ذلك: "فهذا ونحوُه ممّا لا يجوزُ لأحدٍ قياسٌ عليه، غيرَ أنَّ فيه ما قدّمنا ذكرَه مِن سموّ الشّاعرِ وتغطرفِه وبأوِه وتعجرفِه. فاعرفه واجتنبه"[1]. وقالَ أبو حيّانَ عنه أيضًا: "وما كثُرَ فيه التّقديمُ والتّأخيرُ حتّى لا يُفهمُ إلا بتدبّرٍ كثيرٍ قبيحٌ جدًّا لا ينبغي أن يرتكبَ"[2].

[1] الخصائص ٣٩٣/٢

[2] ارتشاف الضرب ٢٤٣٣

المبحثُ السّابعُ: التّرخّصُ في الأداةِ

الأداةُ قرينةٌ مهمّةٌ في التّركيبِ النّحويّ، والتّرخّصُ فيها معَ وجودِ ما يشيرُ إليها يعني حذفَها أو سقوطَها كما عبّرَ د. تمّام حسّان عن ذلك في كتابِه (اللغة العربيّة معناها ومبناها) مستشهدًا بما يقعُ مِن الحذفِ في مواضعَ[1]، هي:

١- سقوطُ حرفِ النّداءِ، وبقاءِ النّداءِ مفهومًا بواسطةِ قرائنَ أخرى. ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ يوسف: ٢٩، وقد وقعَ التّرخّصُ؛ اعتمادًا على قرينةِ الخطابِ في الضّميرِ المستترِ، وقرينةِ علامةِ البناءِ في فعلِ الأمرِ التي تدفعُ احتمالَ الإخبارِ بفعلٍ ماضٍ؛ أمّا علامةُ البناءِ في الاسمِ المنادى، فليست مسوّغًا للحذفِ في الآيةِ الكريمةِ؛ لأنَّ الاسمَ ممنوعٌ مِن الصّرفِ، وإن كانَ د.تمّام قد نصَّ على التّرخّصِ في أداةِ النّداءِ بشكلٍ عامّ، فالغالبُ أنَّه لم يستحضر المواضعَ التي ذهبَ فيها جمهورٌ مِن النّحاةِ إلى منعِ الحذفِ ليبيّنَ لنا جوازَ الحذفِ على الإطلاقِ أو حصرَه على مواضعَ خاصّةٍ.

٢- سقوطُ حرفِ العطفِ؛ اعتمادًا على قرينةِ التّنغيمِ، ومثّلَ لذلك بقولِه: "يستمرُّ الامتحانُ في الأيّامِ الآتيةِ: السبتُ، الأحدُ، الاثنينُ، الثلاثاءُ الخ". وممّا جاءَ فيه حذفُ حرفِ العطفِ في الشّعرِ قولُ الشّاعرِ:

كيفَ أصبحتَ؟ كيفَ أمسيتَ؟ ممّا ... يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

وقد وقعَ التّرخصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على تكرارِ أداةِ الاستفهامِ، إذ يعني ذلك اشتراكَ الأداتين في طلبِ جوابٍ واحدٍ عنهما.

٣- سقوطُ (ربَّ)، وإغناءِ الواوِ عنَها لما بينَهما مِن تضامّ، ومِن ذلك في الشعرِ قولُ امرئ القيسِ:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه ... عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

وليسَ الحذفُ مقتصرًا على إغناءِ الواوِ، فقد يُحذفُ بعد الفاءِ كثيرًا، وبعدَ (بل) قليلًا كما قالَ ابنُ هشامٍ، بل إنَّها حُذفَت دونَهنَّ في أقلَّ مما سبقَ،[2] ومنه قولُ جميلِ بنِ معمرٍ:

---

[1] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٩

[2] ينظر في أوضح المسالك ٣/٧٣-٧٧

رســـــــمِ دارٍ وقفـــــــتُ في طللِـــــــه كـــدتُ أقضـــي الحيـــاةَ مِـــن جللِـــه

والحذفُ عمومًا في رأيي يعتمدُ على العلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى السّياقِ الذي يستدعي معنى (ربَّ)؛ أمَّا تلكَ الأحرفِ النائبةِ، فلا مانعَ مِن مجيئها على معانيها لولا العلامةُ الإعرابيّةُ؛ ولذلك لا أراها مسوّغًا للحذفِ

٤- سقوطُ أداةِ الاستفهامِ؛ اعتمادًا على النّغمةِ في بيتِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

ثمَّ قـــالوا: تحبُّهـــا؟ قلـــتُ: بهـــرًا عـــددَ الـــنّجمِ والحصـــى والـــتّرابِ

٥- حذفُ (لا) في قولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ يوسف: ٨٥؛ اعتمادًا على الافتقارِ في التّضامّ بينَ الفعلِ وأداةِ النّفيِ.

أمَّا شواهدُه على التّرخّصِ في الأداةِ في كتابِه (البيان في روائع القرآن) حيثُ عدَّها وسيلةً مِن وسائلِ الرّبطِ، فقد جاءَت فيما يأتي ممّا لم يتطرّق إليه فيما سبقَ[1]:

١- حذفُ اللامِ الموطئةِ للقسمِ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة: ٧٣، وحذفُ اللامِ في الآيةِ وقعَ؛ اعتمادًا على ربطِ الجوابِ باللامِ.

٢- حذفُ (كانَ) معَ اسمِها المضمرِ في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ مريم: ٧٥، أي: إمَّا أن يكونَ العذابَ وإمّا أن يكونَ السّاعةَ؛ لكنّي أميلُ إلى إعرابِ الاسمين بدلًا مِن (ما) الموصولةِ[2]؛ وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان: ٣، أي: إن كانَ شاكرًا وإن كانَ كفورًا، ورأيُه في الآيةِ يتّفقُ معَ رأي بعضِ الكوفيّين الذين ذهبوا إلى أنَّ أصلَ (إمَّا) في الآيةِ (إن) الشرطيّةِ، وقد زيدَت عليها (ما)، والصّحيحُ في رأيي أنَّ الاسمين حالان، و(إمّا) للتّفصيلِ[3]؛ وفي قولِه تعالى : ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ المعارج: ٢٠ - ٢١، أي: إذا مسَّه الشرُّ كانَ جزوعًا وإذا مسَّه الخيرُ كانَ منوعًا،

---

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٣٨–٢٤٤

[2] ينظر في الدر المصون ٦٣٣/٧

[3] ينظر في المرجع السابق ٥٩٤/١٠–٥٩٥

وبيَّنَ د. تمّام أنَّه يعدُّ ما في الآيتين ترخّصًا في الرّبطِ؛ نظرًا لما يستكنُّ في (كانَ) المحذوفةِ مِن ضميرٍ. وذلك حقيقيٌّ في قولِ النعمانِ بن المنذرِ:

قد قيلَ ما قيلَ إن صدقًا وإن كذبًا فما اعتذارُك مِن قولٍ إذا قيلا

وقد وقعَ التّرخّصُ في الشّاهدِ؛ اعتمادًا على افتقارِ الأداةِ الشرطيّةِ إلى فعلٍ حقيقيّ أو محوّلٍ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تشيرُ إلى عملِ المحذوفِ.

٣- حذفُ واوِ الحالِ الداخلةِ معَ (قد) على الجملةِ الحاليّةِ، ويقعُ ذلك على ثلاثةِ أوجهٍ:

أ - حذفُ الواوِ وحدَها، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡ﴾ البقرة: ٦٠.

ب - حذفَ (قد) وحدَها، نحوَ قولِه تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ المائدة: ١٣.

ج - حذفُهما معًا، نحوَ قولِه تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ النساء: ٩٠.

والتّرخّصُ في كلّ ذلك وقعَ؛ اعتمادًا على وضوحِ قرينةِ الملابسةِ في السّياقِ.

ومِن التّرخّصِ في الأداةِ عندَ د. تمّام حسّان نزعُ الخافضِ؛ لكنَّ كلامَه حولَ ذلك مضطربٌ في بعضِ المواضعِ؛ ولذلك رأيتُ أن أخصَّه بمسألةٍ مفصّلةٍ.

وبعدَ استقراءِ الشّواهدِ الشّعريّةِ وجدتُ ما حُكمَ عليه بالنّدرةِ أو القلّةِ أو الضّرورةِ أو الشّذوذِ واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: حذفُ حرفِ الجرّ بعدَ الفعلِ الذي يتعدّى به إلى واحدٍ أو اثنين:

يتعدّى الفعلُ بالحرفِ إذا كانَ لازمًا، ويتعدّى به إلى ثانٍ إذا كانَ متعدّيًا بنفسِه إلى الأوّلِ، فإن حُذفَ الحرفُ، وُصِلَ الفعلُ، ونُصبَ الاسمُ على نزعِ الخافض[١]. وجاءَ نصبُ الاسمِ على نزعِ الخافضِ في شواهدَ كثيرةٍ، منها قولُ الفرزدقِ:

١٦٢- ومنّا الذي اختيرَ الرّجالَ سماحةً وخيرًا إذا هبَّ الرّياحُ الزّعازعُ

وجاءَ جرُّه بالحرفِ المحذوفِ في شاهدين؛ الأوّلُ قولُ الفرزدقِ أيضًا:

١٦٣- إذا قيلَ: أيُّ النّاسِ شرُّ قبيلةٍ أشارَت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ

والثّاني قولُ الشّاعرِ:

١٦٤- وكريمةٍ مِن آلِ قيسَ ألفتُهُ حتى تبذّخَ فارتقى الأعلامِ

وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ النّصبَ على نزعِ الخافضِ موقوفٌ على السّماعِ ولا يجوزُ القياسُ عليه مِن غيرِ ضرورةٍ رغمَ كثرتِه؛ لكنَّه مطّردٌ مع الحروفِ المصدريّةِ على خلافٍ في المحلّ؛ أهوَ محلُّ نصبٍ أم جرّ؟[٢]؛ أمَّا حذفُ الحرفِ وبقاءِ عملِه بعدَ الفعلِ اللازمِ، فلا خلافَ في شذوذِه كما حكى ذلكَ ابنُ مالكٍ[٣]، غيرَ أنَّ حذفَه معَ بقاءِ عملِه مطّردٌ في مواضعَ غيرِ هذا الموضعِ، نصَّ عليها الأشمونيُّ في شرحِه على الألفيّةِ[٤].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ الشّاهدِ الأوّلِ (اختيرَ الرّجالَ) قرائنُ التّضامّ، والصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (اختارَ)، والإسنادِ، والتّعديةِ بنزعِ الخافضِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في أداةِ النّسبةِ (مِن) بنزعِها؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (اختارَ)، إذ لا يتحقّقُ معناه مِن غيرِ تقديرِها.

---

[١] ينظر في الكتاب ١/٣٧– ٣٩، ٢١٤، وفي النقتضب ٢/٣٤١

[٢] ينظر في شرح التسهيل ٢/١٥٠–١٥١

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٢/١٥٠

[٤] ينظر في شرح الأشموني على الألفية ٣٠٠–٣٠٢

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (أشارَت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ) قرائنُ التّضامّ، والدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (أشارَ)، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في أداةِ النّسبةِ (إلى) بحذفِها؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (أشارَ)، إذ لا يتحقّقُ معناه مِن غيرِ تقديرِها، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تقرّرُ تقديرَ الحرفِ المحذوفِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّالثِ (ارتقى الأعلامِ) قرائنُ التّضامّ، والدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (ارتقى)، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والرّتّبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في أداةِ النّسبةِ (إلى) بحذفِها؛ اعتمادًا على الدّلالةِ المعجميّةِ والصّرفيّةِ للفعلِ (ارتقى)، إذ لا يتحقّقُ معناه مِن غيرِ تقديرِها، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تقرّرُ تقديرَ الحرفِ المحذوفِ.

وقد يُطرحُ سؤالٌ: لماذا لم ينصب الفرزدقُ الاسمَ في الشّاهدِ (أشارَت كليبٍ) على نزعَ الخافضِ معَ أنَّ النّصبَ في الإيقاعِ كالجرّ تمامًا، فيسلمَ مِن الشّذوذِ كما فعلَ في الشّاهدِ (اختيرَ الرجالَ) ؟!

وللإجابةِ عن ذلك أقولُ: لعلَّ الشّاعرَ لم ينصب؛ لكيلا يلتبسَ الفعلُ (أشارَ)، ومعناه (أومأَ) بالفعلِ الذي معناه (رفعَ)؛ فقد جاءَ في لسانِ العربِ: "وأشارَ النّارَ، وأشارَ بها، وأشورَ بها، وشوّرَ بها: رفعَها"[1]. وقالَ البغداديُّ: "ويُروى: أشرَّت كليبًا، أي: رفعَت"[2]. وليسَ المعنى على تلك الرّوايةِ (رفعَت) كما يرى، بل المعنى: (أظهرَت)، كقولِ كعبِ بن جُعَيلٍ:

فمـــا برحـــوا حـــتى رأى اللهُ صـــبرَهم وحـــتى أَشـــرَّت بالأكـــفّ المصـــاحفُ

أو (نسبَت إلى الشرّ)، كقولِ طرفةَ[3]:

فمـــا زالَ شـــربي الـــرّاحَ حـــتى أشـــرّني صـــديقي، وحـــتى ســـاءَني بعـــضُ ذلـــكَ

أمّا الجرُّ في الشّاهدِ (ارتقى الأعلامِ)، فلا خفاءَ أنَّه لضرورةِ القافيةِ.

ويُفهمُ مِن كلامِ د. تمّام في كتابِه (اللغة العربيّة معناها ومبناها) أنَّ النّصبَ على نزعِ الخافضِ مِن قبيلِ التّرخّصِ في الصّيغةِ لا في الأداةِ، حيثُ قالَ: "وكلُّ ضرورةٍ شعريّةٍ فهي ترخّصٌ في قرينةٍ ما، وإغناء غيرِها عنها، وكثيرٌ مِن ذلك يندرجُ تحتَ عنوانِ الصّيغةِ، مثلَ قصرِ الممدودِ، وحذفِ النّونِ، في (اللذين) و(اللتين)، وحذفِ

---

[1] ينظر إلى لسان العرب مادة شور ٢٣٥٨

[2] خزانة الأدب ١١٣/٩

[3] ينظر للمعنيين في لسان العرب مادة شرر ٢٢٣٢–٢٢٣٣

الألفِ مِن لفظِ الجلالةِ، وواوِ (هو)، وياءِ (هي)، وحذفِ الألفِ مِن ضميرِ المتكلّمِ، وتخفيفِ المشدّدِ في القوافي، وإبدالِ حركةٍ مِن حركةٍ، وحرفٍ مِن حرفٍ، أو حذفِ حرفِ الجرّ، نحوَ: (تمرّونَ الديارَ ولم تعوجوا) وهلمَّ جرّا. هذا على المستوى الصرفيّ"[1]. وكأنّي به يعني أنَّ نصبَ الاسمِ على نزعِ الخافضِ ترخّصٌ في صيغةِ الفعلِ اللازمِ على المستوى الصّرفيّ بإعطائه حكمَ الفعلِ المتعدّي مِن غيرِ واسطةٍ؛ لكنَّه قالَ تحتَ بندِ التّرخّصِ في الأداةِ: "وقد يُنزعُ الخافضُ ويبقى المعنى مفهومًا"[2]. ولعلَّه يعني حذفَ حرفِ الجرّ وبقاءِ عملِه بعدَ الفعلِ اللازمِ، أو نحوَ قولِ رؤبةَ بن العجّاجِ: "خيرٍ والحمدُ للهِ"، لمن قالَ له: "كيفَ أصبحتَ".

أمَّا في كتابِه (البيان في روائعِ القرآنِ)، فنجدُه قد خالفَ اعتبارَه النّصبَ على نزعَ الخافضِ ترخّصًا في الصّيغةِ، فجعلَه ترخّصًا في الأداةِ أيضًا حيثُ عدَّها وسيلةً مِن وسائلِ قرينةِ الرّبطِ، بل إنَّه ذهبَ إلى أبعدِ مِن ذلك، فعدَّ المفعولَ فيه والمفعولَ لأجلِه منصوبين على نزعِ الخافضِ ترخّصًا[3]. ورأيُه فيهما متّفقٌ معَ رأيِ بعضَ النّحاةِ كالرضيّ مثلًا[4]، إلا أنَّهم يرونَ حذفَ الحرفِ في البابين قياسًا مطّردًا.

ولتصحيحِ ذلك الاضطرابِ أرى تفسيرَ التّرخّصِ كما يأتي:

أوّلًا: نصبُ الاسمِ على نزعِ الخافضِ:

بحثَ أ. حسين بن علوي بن سالم الحبشي مسألةَ نزعِ الخافضِ في بحثٍ ضافٍ جمعَ فيه شواردَ المسألةِ، وعنوانُه (نزعُ الخافضِ في الدّرسِ النّحويّ)، وبيّنَ أنَّ تخريجَ النّحويّين لشواهدِ النّصبِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ حيثُ قالَ: "يغلبُ على النّحويّين في تخريجِ الشّواهدِ تعدُّدُ أوجهِ التّخريجِ، ويغلبُ عليهم أيضًا في الصّورةِ التي تحتملُ النّزعَ والتّضمينَ ذكرُهما، غيرَ أنَّ مِن الشّواهدِ ما يكثرُ تخريجُه على التّضمينِ، ومنها ما يكثرُ تخريجُه على نزعِ الخافضِ، ومنها ما يتقاربُ فيه ذكرُ التّخريجين فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ"[5].

والتّضمينُ النّحويُّ بابٌ واسعٌ في العربيّةِ، وفي رأيي أنَّ الحملَ على التّضمينِ أولى مِن الحملِ على نزعِ الخافضِ إذا كانَ التّضمينُ ممكنًا، وعندَئذٍ يكونُ التّرخّصُ في اختصاصِ الضّميمةِ الفعليّةِ، لا في الأداةِ؛ أمَّا ما لا يمكنُ حملُه على غيرِ نزعِ الخافضِ، فهو ترخّصٌ في الأداةِ كما في الشّاهدِ (اختيرَ الرّجالَ)؛ لأنَّك لا تجدُ فعلًا يؤدّي مؤدَّى الفعلِ (اختارَ) إلا وهو مفتقرٌ إلى حرفِ الجرّ (مِن)، كالفعلِ (اصطفى)، أو الفعلِ (انتقى).

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٧

[2] المرجع السابق ٢٣٩

[3] ينظر في البيان في روائع القرآن ٢٤١

[4] ينظر في شرح الرضي على الكافية ٥٠٣/١

[5] نزع الخافض الدرس النحوي ٦١

وقد يُطرحُ سؤالٌ: لماذا انتصبَ الاسمُ بنزعِ الخافض ولم يُجرَّ به محذوفًا؛ إذ إنَّ الأصلَ في كلّ أداةٍ أن يبقى أثرُها على مدخولِها بعدَ حذفِها، كأداةِ النّداءِ، و(أن) النّاصبةِ للفعلِ المضارعِ، واللامِ الجازمةِ له؟

وللإجابةِ عن ذلك أقولُ: إذا تعدّى الفعلُ إلى ضميمتِه على قرينةِ التّعديةِ بواسطةِ أداةِ نسبةٍ، يكونُ الاسمُ المعدَّى إليه مجرورًا بتلك الأداةِ، وحينَ تُحذفُ ويبقى تقديرُها ظاهرًا في دلالةِ الفعلِ، تتقوّى قرينةُ التّعديةِ بذلك الحذفِ عليها، فينتصبُ الاسمُ بإيصالِ الفعلِ إليه مباشرةً.

ثانيًا: حذفُ حرفِ الجرّ معَ بقاءِ عملِه بعدَ الفعلِ الذي يتعدّى به:

ولا يخفى ما في هذا الوجهِ مِن ترخّصٍ في الأداةِ؛ لكنَّه في نظري لا يُلجأُ إليه إلا إذا التبسَ معنى الفعلِ بمعنى فعلٍ آخرَ يماثلُه في اللفظِ، ويخالفُه في المعنى، كما سبقَ توضيحُه في الشّاهدِ (أشارَت كليبٍ)، إضافةً إلى ما تستلزمُه ضرورةُ القافيةِ المجرورةِ مِن إعمالِ المحذوفِ، كما في الشّاهدِ (فارتقى الأعلامِ).

ثالثًا: حذفُ حرفي الجرّ (في) واللامِ قبلَ المفعولِ فيه والمفعولِ لأجلِه:

ومعناهما ظاهران حقًّا؛ لكنَّ حذفَهما ليس ترخّصًا، بل استغناءً بالقرينتين المعنويّتين (الظّرفيّةِ) و(الغائيّة)، ولا يُتلزمُ بالحرفين إلا فيما اعتراه اللّبسُ بقرينةٍ أخرى، أو كانَ واقعًا بعدَ عاملين يصحُّ إعمالُهما فيه، لكنَّ المتقدّمَ أقوى مِن المتأخّرِ، فيُؤتى بالحرفِ ليُفهمَ تعلّقُه بالعاملِ الضّعيفِ، نحوَ قولِكَ: (زارني المنشدُ ليلةَ أمسِ)، فلا يخفى في هذا المثالِ أنَّ الظّرفَ متعلّقٌ بالفعلِ، لقوّتِه، ولكونِه عاملًا في العاملِ الضّعيفِ، أي: أنَّ الزيارةَ وقعَت ليلةَ أمسِ؛ فإن أردتَ تعليقَ الظّرفِ باسمِ الفاعلِ، لزمَكَ في نظري أن تقولَ: (زارني المنشدُ في ليلةِ أمسِ)، أي: أنَّ الذي أنشدَ ليلةَ أمسَ زارَكَ اليومَ. فإن جيءَ بالحرفِ في موضعٍ لا يستلزمُه، كانَ ذلكَ ترخّصًا في اختصاصِ التّركيبِ وإن كثرُ واطّردَ، كما سبقَ بيانُ ذلكَ في المسألةِ الأولى مِن التّرخّصِ في اختصاصِ التّركيبِ.

المسألة ٢: حذفُ الواوِ المصاحبةِ لـ(إمَّا) في العطفِ:

تصاحبُ الواوُ (إمَّا) المكرّرةِ في العطفِ[١]. واختلفَ النّحاةُ فيهما؛ أيُّهما العاطفُ؟ ولخّصَ أبو حيّانَ آراءَهم في قولِه: " أمَّا (إمَّا) وهي التي تدخلُ عليها الواوُ، فذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ مذهبَ يونسَ، وابنِ كيسانَ، وأبي عليّ أنَّها ليسَت بحرفِ عطفٍ، وأنَّ العطفَ بالواوِ لا بـ(إمَّا) إذا قلتَ: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو. وذكرَ ابنُ عصفورٍ اتّفاقَ النّحويين على أنَّ (إمَّا) ليسَت من حروفِ العطفِ لا الأولى ولا الثانيةُ انتهى. وقد عدَّ سيبويهُ (وإمَّا) في حروفِ العطفِ، وحملَ بعضُهم كلامَ سيبويهَ على ظاهرِه فقالَ: الواوُ رابطةٌ بينَ (إمَّا) الثانيةِ وبينَ (إمَّا) الأولى، وقالَ بعضُ المتأخّرين: الواوُ عطفُ (إمَّا) على (إمَّا)، و(إمَّا) الثّانيةُ عطفَت الاسمَ على الاسمَ الذي بعدَ (إمَّا) الأولى، وقالَ الرّمانيُّ: (إمَّا) الثّانيةُ حرفُ عطفٍ. وتأوّلَ بعضُ النّحاةِ كلامَ سيبويهِ بأنَّه لمَّا كانَت صاحبةَ المعنى، ومخرجةً للواوِ عن الجمعِ، والتّابعُ يليها سمَّاها عاطفةً مجازًا"[٢].

والقولُ بأنَّ (إمَّا) حرفُ عطفٍ يعودُ إلى شبهتين؛ إحداهما: أنَّ الواوَ قد تُحذفُ، وتبقى (إمَّا) وحدَها، والثّانيةُ: أنَّ (أو) تعاقبُها، وهي عاطفةٌ بالإجماعِ[٣].

وجاءَ حذفُ الواوِ في شاهدينِ، الأوّلُ منهما قولُ سعدِ بنِ قرطٍ النُّحَيفِ:

١٦٥- يا ليتمـا أمُّنـا شـالَت نعامتُهـا إمَّـا إلى جنّـةٍ إمّـا إلى نارِ

والثّاني قولُ الرّاجزِ:

١٦٦- لا تتلفـوا آبالَكـم
إمَّـا لنـا إمَّـا لكـم

وحذفُ الواوِ في الشّاهدين ضرورةٌ نادرةٌ عندَ مَن يراها عاطفةً[٤]، ومنهم مَن حكمَ على ذلك بالشّذوذِ كابنِ هشامٍ مثلًا[٥].

---

[١] ينظر في الكتاب ٤٣٥/١

[٢] ارتشاف الضرب ١٩٧٦

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٣٤٤/٣

[٤] ينظر في المرجعِ السّابقِ

[٥] ينظر في أوضحِ المسالكِ ٣٨٢/٣

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (شالَت نعامتُها إمَّا إلى جنّةٍ إمَّا إلى نارٍ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ،، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ العائدِ على (أمُّنا)، والمطابقةِ، وأداةِ التّفصيلِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والتّبعيّةِ المتحقّقةِ بتكرارِ أداةِ التّفصيلِ وبالإعرابِ، والرّتبةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ بحذفِ أداةِ العطفِ الواوِ؛ اعتمادًا على افتقارِ أداةِ التّفصيلِ المكرّرةِ إليها؛ إذ يختصُّ تكرارُها بقرينةِ التّبعيّةِ بالعطفِ، وعلى المطابقةِ بينَ التّابعِ والمتبوعِ في الإعرابِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (إمَّا لنا إمَّا لكم) قرائنُ أداةِ التّفصيلِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والتّبعيّةِ المتحقّقةِ بتكرارِ أداتي التّفصيلِ والجرّ، والرّتبةِ، والمطابقةِ.

ووقعَ التّرخّصُ بحذفِ أداةِ العطفِ الواوِ؛ اعتمادًا على افتقارِ أداةِ التّفصيلِ المكرّرةِ إليها؛ إذ يختصُّ تكرارُها بقرينةِ التّبعيّةِ بالعطفِ، وعلى تكرارِ حرفِ الجرّ أيضًا؛ إذ لا يمكنُ تفسيرُ تكرارِهِ إلا بالعطفِ.

وفي الشّاهدِ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المبتدأ؛ اعتمادًا على الرّبطِ المقدّرِ في المحذوفِ بقولِه (آبالَكم)، والتّقديرُ: إمَّا هي لنا.

وأحسنَ ابنُ مالكٍ الردَّ على الاحتجاجِ بمعاقبةِ (أو) (إمَّا) في قولِهِ: "والجوابُ عن الشّبهةِ الثّانيةِ أنَّ المعاقبةَ التي في: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، وقام إمَّا زيدٌ أو عمرٌو، شبيهةٌ بالمعاقبةِ التي في: لا تضرب زيدًا ولا عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو عمرًا، ولا خلافَ في انتفاءِ تأثيرِها مع (لا)، فليكن منتفيًا معَ (إمَّا)، ليتّفقَ المتماثلان ولا يختلفا"[1]. وأضيفُ إلى ذلك: أنَّ (إمَّا) تُكرّرُ معَ الواوِ؛ لكي تسلبَها مطلقَ الجمعِ بينَ المتعاطفين، وتقرّرَ بينَهما معنى التّخيير أو التّقسيمِ، فإن عُطفَ بـ(أو)، فلا حاجةَ إلى التّكرارِ؛ لدلالةِ الحرفِ على العطفِ، ومعنى (إمَّا) معًا.

[1] شرح التسهيل ٣/٣٤٥

المسألة ٣: حذفُ (إمَّا) الأولى استغناءً بالثّانيةِ:

قد تحذفُ (إمَّا) الأولى، ويُستغنى عنها بالثّانيةِ[١]. وجاءَ حذفُها في قولِ الفرزدقِ أو ذي الرّمةِ:

١٦٧- تهاضُ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمَّا بأمواتٍ ألمَّ خيالُها

ويُفهمُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّ ذلك جائزٌ[٢]، غيرَ أنَّ ابنَ عصفورٍ جعلَه قليلًا جدًّا[٣]، ونصَّ أبو حيّانَ على أنَّه ضرورةٌ شعريّةٌ[٤]. أمَّا الفرّاءُ، فذهبَ إلى أنَّ الواوَ و(إمَّا) نابتا عن (أو)، وأجازَ أن يقالَ: عبدُ اللهِ يقومُ وإمَّا يقعدُ[٥].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (تهاضُ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمَّا بأمواتٍ ألمَّ خيالُها) قرائنُ الصّيغةِ التي تدلُّ على بناءِ الفعلِ للمفعولِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بالضّميرِ المستترِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، وأداةِ التّحقيقِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّبطِ بالضّميرين العائدين على الدّارِ، والتّبعيّةِ في الوصفِ بالجملتين الفعليّتين (قد تقادمَ عهدُها، ألمَّ خيالُها) والتّبعيّةِ بالعطفِ، والتّضامّ المختصِ بالتّكرارِ في قولِه (وإمَّا)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ بحذفِ أداةِ التّفصيلِ (إمَّا) قبلَ المعطوفِ عليه؛ اعتمادًا على التّضامّ بينَ الواوِ و(إمَّا) الذي يختصُّ بتكرارِ (إمَّا) قبلَ المعطوفِ عليه، وعلى تكرارِ أداةِ الجرّ الباءِ.

أمَّا رأيُ الفرّاءِ، فيلزمُ منه تقديرُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ؛ حيثُ وُضعَت (وإمَّا) موضعَ (أو)؛ لكنَّ ذلك ضعيفٌ في نظري؛ لأنَّ فيه إحلالَ أداتينِ محلَّ أداةٍ، ولا يجوزُ ذلك كما لا يجوزُ إحلالُ الواوِ و(لا) محلَّ (أو) في نحوِ: رأيتُ محمدًا ولا خالدًا، على أنَّ القصدَ: رأيتُ محمدًا أو خالدًا.

---

[١] ينظر في الكتاب ٢٦٧/٢، وفي شرح المفصل ٢٣/٥، وفي شرح التسهيل ٣٦٦/٣

[٢] ينظر في الكتاب ٢٦٧/٢

[٣] ينظر في المقرب ٢٣٢/٢

[٤] ينظر في ارتشاف الضرب ١٩٩٣

[٥] ينظر في معاني القرآن ٣٩٠/١

وأمَّا قولُ النّمرِ بنِ تولبٍ:

سـقتَه الرّواعـدُ مِـن صـيّفٍ وإن مِـن خريـفٍ فلـن يُعـدما

فذهبَ فيه سيبويهِ إلى أنَّ (وإن) أصلُها (وإمَّا)، فحُذفَت (ما) ضرورةً[1]، وخالفَه الأصمعيُّ والمبرّدُ، فذهبا إلى أنَّ (إن) شرطيّةٌ، والفعلُ محذوفٌ، والتّقديرُ: وإن سقَته[2]. ورأيُهما هو المختارُ عندي، وعليه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ فعلِ الشّرطِ؛ اعتمادًا على تقدّمِ ذكرِه في صدرِ البيتِ، وعلى ربطِ الجوابِ بالفاءِ، ولو صحَّ رأيُ سيبويهِ، لكانَ في الشّاهدِ ترخّصان؛ الأوّلُ في الأداةِ بحذفِ (إمَّا) قبلَ المعطوفِ عليه، والثّاني في بنيتِها بحذفِ (ما).

المسألة ٤: حذفُ حرفِ النّداءِ معَ اسمِ الإشارةِ واسمِ الجنسِ:

لا يجوزُ عندَ البصريّين حذفُ حرفِ النّداءِ إذا كانَ المنادى اسمَ إشارةٍ أو اسمَ جنسٍ[3]. وجاءَ حذفُه معَ اسمِ الإشارةِ في شواهدَ[4] منها قولُ ذي الرّمةِ:

١٦٨- إذا هملَت عيني لها قالَ صاحبي: بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ

وجاءَ حذفُه معَ اسمِ الجنسِ في شواهدَ[5] منها قولِ العجّاجِ:

١٦٩- جاريَ لا تستنكري عذيري

ولا يُحذفُ حرفُ النّداءِ معَ الاسمين عندَ البصريّين إلا في شذوذِ نثرٍ، أو ضرورةِ شعرٍ[6]؛ أمَّا ابنُ مالكٍ، فوافقَ الكوفيّين في جوازِ الحذفِ، إلا أنَّ الجوازَ عندَه على قلّةٍ[7].

---

[1] ينظر في الكتاب ٢٦٧/٢

[2] ينظر إلى رأيهما في تحصيل عين الذهب ١٨٦، وفي شرح المفصل ٢٣/٥

[3] ينظر في الكتاب ٢٣٠/٢، وفي المقتضب ٢٥٨/٤–٢٥٩

[4] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح التسهيل ٣٨٦/٣–٣٨٧

[5] لمزيد من الشواهد ينظر في شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وفي ارتشاف الضرب ٢١٨٠–٢١٨١

[6] ينظر في الكتاب ٢٣٠/٢، وفي المقتضب ٢٥٩/٢، وفي ارتشاف الضرب ٢١٨٠، وفي أوضح المسالك ١٧/٤

[7] ينظر في شرح التسهيل ٣٨٦/٣

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الأوّلِ (بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في أداةِ النّداءِ؛ اعتمادًا على قرينةِ الخطابِ الجليّةِ في كافِ الخطابِ، وعلى تنافي المطابقةِ بينَ اسمِ الإشارةِ وقولُه (لوعةٌ)، فلا يُظنُّ بعدَ ذلكَ أنَّ اسمَ الإشارةِ مبتدأٌ ومابعدَه خبرٌ، ولو أنَّ المنادى مؤنّثٌ (بمثلِكِ هذي لوعةٌ وغرامٌ)، لوقعَ الإلباسُ، وظُنَّ أنَّ اسمَ الإشارةِ مبتدأٌ، وعندَئذٍ يجبُ الالتزامُ بالأداةِ لدفعِ اللبسِ.

وفي الشّاهدِ أيضًا ترخّصٌ في رتبةِ الخبرِ المقدّمِ؛ اعتمادًا على ذلكَ التّنافي بينَ اسمِ الإشارةِ والمبتدأ؛ فإن اتّضحَ ما بينَهما مِن تنافٍ، فُهمَ أنَّ ما قبلَ اسمِ الإشارةِ مؤخَرٌ حكمًا عمّا بعدَها.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (جاريَ لا تستنكري عذيري) قرائنُ التّضامّ، واختصاصِ المنادى في التّضامّ بالترّخيمِ، وأداةِ النّهيِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بالإضافةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ الترّخّصُ في أداةِ النّداءِ؛ اعتمادًا على قرينةِ الخطابِ الجليّةِ في ياءِ المخاطبةِ، وعلى الترّخيمِ المختصّ بالمنادى في التّضامّ.

وإذا تأمّلنا مواضعَ حذفِ أداةِ النّداء، وجدنا قرينةَ الخطابِ هي المسوّغَ الأكبرُ للحذفِ، إضافةً إلى ما يصاحبُها مِن قرائنَ؛ فإن قلتَ: (موسى أقبِل)، كانَ الضّميرُ المستترُ في فعلِ الامرِ قاطعًا في الدّلالةِ على النّداءِ رغمَ عدمِ ظهورِ علامةِ البناءِ على الاسمِ المنادى؛ ولذلكَ فإنَّ رأيَ الكوفيّين أصحُّ في نظري؛ لأنَّ المعتمَدَ في حذفِ الأداةِ في كلّ موضعٍ هو وضوحُ قرينةِ الخطابِ، وقد يقالُ: إنَّ قرينةَ الخطابِ غيرُ جليّةٍ في مثلِ قصّةِ موسى عليه السّلامِ حينَ أقدرَ اللهُ الحجرَ على سرقةِ ثيابِه وهو يغتسلُ، والجريِ بها، فأخذَ ينادي: "ثوبي حجرُ، ثوبي حجرُ"؛ لأنَّ الفعلَ الذي يدلُّ على الخطابِ محذوفٌ أيضًا؛ لكنَّ قرينةَ الحالِ البارزةَ في القصّةِ حاسمةٌ في الدّلالةِ على النّداءِ، إضافةً إلى علامةِ البناءِ، وإلى التّنافي المعنويّ بينَ الثوبِ والحجرِ إذ لا يمكنُ أن يكونا مبتدأً وخبرًا؛ لأنَّ الإنسانَ لا يلبسُ الحجرَ؛ أمَّا إن كانَ المنادى نكرةً منصوبةً، فلا شكَّ في ظهورِ اللبسِ في مثلِ قولِكَ: (طالبًا أقبِل إلى الدّرسِ)؛ لاحتمالِ أن يكونَ قولُكَ (طالبًا) حالًا مقدّمةً على الفعلِ، والأصلُ (أقبِل إلى الدّرسِ طالبًا)، أي: طالبًا للعلمِ، ومثلُ هذا يجبُ فيه الالتزامَ بالأداةِ قطعًا.

المسألة ٥: حذفُ (أن) المصدريّةِ قبلَ الفعلِ المضارعِ مِن غيرِ بدلٍ:

لا يجوزُ حذفُ (أن) مِن غيرِ بدلٍ[١]. وجاءَ حذفُها في قولِ طرفةَ بنِ العبدِ:

١٧٠- ألا أيُّهـذا الزّاجـري أحضـر الـوغى وأن أشـهدَ اللـذّاتِ، هـل أنـتَ مخلـدي؟

وحذفُ (أن) عندَ جمهورِ البصريين قليلٌ شاذٌّ، ويجبُ فيه رفعُ الفعلِ، ولا يجوزُ اقتياسُه إلا عندَ الأخفشِ؛ أمّا الكوفيّون، فأجازوا الحذفَ والنّصبَ؛ لكنَّ البصريّين ينكرون ما يُروى منصوبًا[٢].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (ألا أيُّهذا الزّاجري أحضر الوغى وأن أشهدَ اللّذاتِ) قرائنُ أداةِ الاستفتاحِ، والتّضامّ، واختصاصِ البنيةِ (أيّ) بالنّداءِ في التّضامّ، والتّبعيّةِ في اسمِ الإشارةِ واسمِ الفاعلِ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والتّبعيّةِ بأداةِ العطفِ الواوِ، والأداةِ المصدريّةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في ثلاثِ أدواتٍ؛ الأولى أداةُ النّداءِ؛ اعتمادًا على اختصاصِ البنيةِ (أيّ) بالنّداءِ في التّضامّ. والثّانيةُ أداةُ النّسبةِ (حرفِ الجرّ: عن)؛ اعتمادًا على الدلالةِ الصّرفيّةِ والمعجميّةِ لاسمِ الفاعلِ التي يستلزمُ معناه تقديرَ الحرفِ. والثّالثةُ الأداةُ المصدريّةِ؛ اعتمادًا على وقوعِ الفعلِ موقعَ المفردِ ما يعني أنَّه مفتقرٌ لأداةٍ مصدريّةٍ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تدلُّ على أنَّ تلكَ الأداةَ عاملةٌ أو غيرُ عاملةٍ، وعلى العطفِ بالأداةِ المصدريّةِ المؤوّلةِ معَ ضميمتِها الفعليّةِ بمفردٍ معطوفٍ على مفردٍ مؤوّلٍ.

أمَّا وجوبُ الرّفعِ بعدَ حذفِ (أن)، فعلّتُه عندَ البصريّين أنَّها مِن عواملِ الأفعالِ، وعواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ، فينبغي ألا تعملَ معَ الحذفِ مِن غيرِ بدلٍ، والدّليلُ على ذلكَ أنَّ (أنَّ) المشدّدةِ التي تنصبِ الأسماءَ لا تعملُ معَ الحذفِ، فإن كانت كذلكَ، فـ(أن) المصدريّةُ الخفيفةُ التي تنصبُ الأفعالُ أولى ألا تعملَ[٣].

والنّصبُ في رأيي دليلٌ على أنَّ الأداةَ المحذوفةَ هي (أن) المصدريّةُ العاملةُ كما يرى البصريّون ذلك، والرفعُ دليلٌ على أنَّها (ما) المصدريّةُ غيرُ العاملةِ، فإن نصبتَ، كانَ النّصبُ دليلًا على الاستقبالِ، وإن رفعتَ، كانَ الرّفعُ دليلًا على الحالِ، والأمرُ على كلّ لا يخرجُ عن التّرخّصِ في الأداةِ إمَّا عاملةً، وإمَّا غيرَ عاملةٍ، وقد يكونُ نزعُ الخافضِ قبلَ (ما) المصدريّةِ غيرَ قياسيّ؛ لكنَّ أبا حيّانَ قد تساءلَ: هل يجوزُ حذفُ حرفِ الجرّ مِن

---

[١] ينظر في الكتاب ٩٩/٣، وفي المقتضب ٨٢/٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩-٥٦٠

[٢] ينظر في المراجع السابقة، وينظر لرأي الأخفش في كتابه معاني القرآن ٤٧٤

[٣] ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٢-٥٦٣

(ما) المصدريّةِ كما جازَ في (أن) و(أنَّ)؟ وقالَ "لا أعرفُ في ذلك نصًّا على أحدٍ"[1]. وأرى أنَّ ذلك لا مانعَ منه عندَ أمنِ اللبسِ بينَ المصدريّةِ الزّمانيّةِ وغيرِ الزّمانيّةِ.

وتقديرُ (ما) المصدريّةِ أنسبُ للمعنى في نظري في قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ الروم: ٢٤؛ لأنَّكَ إن قدّرتَ (أن) المصدريّةَ، كانَ الفعلُ دالًّا على الاستقبالِ، فكأنَّه لمّا يقع، وفي حذفِ الأداةِ المصدريّةِ (ما) في الآيةِ الكريمةِ بلاغةٌ قرآنيّةٌ؛ حتى لا يقعَ الإلباسُ بـ(ما) الموصولةِ بمعنى (الذي).

أمّا النّصبُ في قراءةِ قولِه تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ الأنبياء: ١٨، فهو نصبٌ بعدَ الفاءِ مِن غيرِ تقدّمِ نفيٍ أو طلبٍ، كقولِ المغيرةِ بنِ جبناءَ:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

قالَ سيبويهِ: "وقد يجوزُ النّصبُ في الواجبِ في اضطرارِ الشّعرِ، ونصبُه في الاضطرارِ مِن حيثُ انتصبَ في غيرِ الواجبِ؛ وذلكَ لأنَّكَ تجعلُ (أن) العاملةَ"[2].

لكنَّ الكوفيّين يعدّون النّصبَ في ذلك على الخلافِ؛ قالَ ابنُ عصفورٍ: "ومذهبُ أهلِ الكوفةِ أنَّ النّاصبَ بنفسِه (أن) و(لن) و(إذن) و(حتى) ولامُ الجحود، والنّاصبُ بإضمار (أن)، ويجوز إظهارُه بعدَه، هو (كي) و(لكي) وحرفُ العطفِ المعطوفِ به على الاسمِ الملفوظِ به، وما بقيَ يُنصبُ عندَهم بالمخالفةِ لا بإضمارِ (أن)"[3]. ومعنى ذلكَ أنَّ ما بعدَ حرفِ العطفِ مخالفٌ لما قبلَه في المعنى. وذلك ما أذهبُ إليه، فيكونُ النّصبُ على قرينةِ الخالفةِ في قولِه: (فيدمغَه)، وفي قولِ الشّاعرِ: (فأستريحا) للدلالةِ على أنَّ المعنى: ليدمغَه، ولأستريحَ.

واحتجَّ ابنُ عصفورٍ على رأيِ الكوفيّين بقولِه: "وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه لو كانَ الخلافُ ناصبًا، لقلتَ: ما قامَ زيدٌ بل عمرًا، فتنصب لمخالفةِ الثّاني الأوّلَ"[4]. ويردُّ عليه أنَّ معنى المخالفةِ في مثالِه مفهومٌ مِن حرفِ العطفِ، فلا يلزمُ لإبرازِه عدولٌ عن المطابقةِ في الإعرابِ، عكسَ الفاءِ والواوِ اللتين تدلّان على موافقةِ ما بعدَهما لما قبلَهما؛ ولذلكَ يُجعلُ النّصبُ دليلًا على المخالفةِ، وذلك أسهلُ مِن العطفِ على مصدرٍ متوهَّمٍ.

---

[1] ذكر أ/ حسين بن علوي بن سالم الحبشي في بحثِه (نزع الخافض في الدرس النحوي) ص/ ٢٥٤ أن هذا القول لأبي حيان في كتابه (ارتشاف الضرب) ٢٢٤/٢، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م. ولم أتمكن من العثور عليه في تحقيق: د. رجب عثمان محمد.

[2] الكتاب ٣٩/٣

[3] شرح الجمل ١٤١/١

[4] المرجع السابق ١٤٣/١

المسألة ٦: حذفُ لامِ الأمرِ وإعمالُها مضمرةً:

لا يجوزُ حذفُ لامِ الأمرِ وإعمالُها مضمرةً إلا في الشعرِ[١]. وجاءَ ذلك في شواهدَ[٢] منها قولُ متمّمِ بنِ نويرةَ:

١٧١- على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمشي لـكِ الويـلُ حُـرَّ الوجـهِ أو يبـكِ مِـن بكـى

وهذا الحذفُ مخصوصٌ بالشّعرِ عندَ سيبويهِ[٣]، ولم يُجزه المبرّدُ إلا إذا عُطفَ على فعلِ أمرٍ صريحٍ حملًا على المعنى كما وردَ في الشّاهدِ[٤]، وعدَّه الأعلمُ الشنتمريُّ مِن أقبحِ الضروراتِ[٥]، ووافقَه على ذلكَ ابنُ عصفورٍ[٦]، وجعلَه ابنُ جني شاذًّا لا يحسنُ القياسُ عليه[٧]؛ لكنَّ ابنَ مالكٍ جعلَه جائزًا في الشعرِ على الخصوصِ مِن غيرِ سبقِ أمرٍ بقولٍ، أو قولٍ بلا أمرٍ، سواءٌ أكانَ الشّاعرُ مضطرًا أم لم يكن كذلك؛ لأنَّ الشّاعرَ في الشّاهدِ يمكنُه أن يقولَ: (وليبكِ مَن بكى)[٨].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ (أو يبكِ مَن بكى) قرائنُ التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ (أو)، والتّضامّ، والإسنادِ، والرّبطِ بينَ الصّلةِ والموصولِ بالضّميرِ المستترِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

ووقعَ التّرخّصُ في أداةِ الأمرِ؛ اعتمادًا على العطفِ على أمرٍ صريحٍ في قولِه (اخمشي)، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ التي تشيرُ إلى عملِ الأداةِ المحذوفةِ؛ أمّا ادّعاءُ بنُ مالكٍ أنَّ الشّاعرَ ليسَ مضطرًّا، فمردودٌ بإرادةِ معنى (أو) نفسِها، لا معنى الواوِ.

وهناكَ شاهدان مِن الشّواهدِ رفضَ ابنُ مالكٍ الاستشهادَ بها، هما قولُ أبي طالبٍ:

محمـــدُ تفـــدِ نفسَـــكَ كـــلُّ نفـــسٍ إذا مـــا خفـــتَ مِـــن أمـــرٍ تبـــالا

وقولُ الرّاجزَ الذي أنشدَه الفرّاءُ:

---

[١] ينظر في الكتاب ٨/٣، وفي المقتضب ١٣٠/٢

[٢] لمزيد من الشواهد ينظر في الكتاب ٨/٣–٩، وفي معاني القرآن للفراء ١٥٩/١–١٦٠، وفي سر صناعة الإعراب ٣٩٠–٣٩٢

[٣] ينظر في الكتاب ٨/٣

[٤] ينظر في المقتضب ١٣١/٢

[٥] ينظر في تحصيل عين الذهب ٣٨٨

[٦] ينظر في ضرائر الشعر ١٥٠

[٧] ينظر في سر صناعة الإعراب ٣٩٢

[٨] ينظر في شرح التسهيل ٥٩/٤، وفي شرح الكافية الشافية ١٥٦٩–١٥٧٠

مِـــــــن كـــــــانَ لا يـــــــزعمُ أنّي شـــــــاعرُ
فيـــــــدنُ مـــــــنّي تنهّـــــــه المـزاجـــــــرُ

وعدَّ الياءَ والواوِ في الشّاهدين محذوفتين تخفيفًا بدلالةِ الكسرةِ والضّمةِ عليهما، وعدَّ الفعلَ (يدنُ) في الشّاهدِ الثّاني معطوفًا على الفعلِ (يزعمُ)؛ لأنَّه لو أرادَ الأمرَ لقالَ: (فليدنُ)، وعليه تكونُ الفاءُ رابطةً لجوابِ الشّرطِ[1].

ورأيُه مقبولٌ خاصّةً في الشّاهدِ الثّاني؛ أمَّا الشّاهدُ الأوّلُ، فنحتاجُ لترجيحِه أن ننظرَ في السّياقِ العامّ لنصّ الشّاعرِ؛ فإن كانَ فعلُ الأمرِ قد تردّدَ كثيرًا في النّصّ، فرأيُ الجمهورِ أرجحُ، وإن كانَ الخبرُ هو الغالبَ على النّصّ، فرأيُه أرجحُ؛ لكنَّ الشّاهدَ لا يُعرفُ سابقٌ له ولا لاحقٌ، حتى إنَّ المبرّدَ أنكرَ روايتَه على سيبويهِ[2].

وعلى رأيِ ابنِ مالكٍ يكونُ في الشّاهدين ترخّصٌ في العلامةِ الإعرابيّةِ؛ اعتمادًا على التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ في الشّاهدِ الأوّلِ، وعلى سياقِ الخبرِ في الشّاهدِ الثّاني إن ثبتَ ذلك في السّياقِ العامّ.

وذهبَ ابنُ مالكٍ أيضًا إلى أنَّ حذفَ لامِ الأمرِ على ثلاثةِ أضربٍ: كثيرٌ مطّردٌ، وهوَ حذفُها بعدَ أمرٍ بقولٍ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إبراهيم: ٣ ورأيُهُ في ذلك موافقٌ لرأيِ الكسائيّ. وقليلٌ جائزٌ في الاختيارِ، وهو حذفُها بعدَ قولٍ غيرِ أمرٍ، كقولِ منظرِ بن مرثدٍ الأسديّ:

قـــــــلتُ لبـــــــوّابٍ لـــــــديهِ دارُهـــــــا
تيـــــــذن فـــــــإني حموهـــــــا وجارُهـــــــا

وهذا الشّاهدُ لم يسبق أن استشهدَ به أحدٌ مِن النّحاةِ قبلَ ابنِ مالكٍ. وقليلٌ مخصوصٌ بالشّعرِ وضرورتِه كما جاءَ في شاهدِ المسألةِ[3].

أمَّا قولُه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إبراهيم: ٣١، ففيه آراءٌ مختلفةٌ[4]، ولا يبعدُ يبعدُ في رأيي أن يكونَ الفعلُ منصوبًا بـ(أن) المضمرةِ، والقولُ بمعنى الأمرِ، أي: مُرهم بإقامةِ الصّلاةِ، وإنَّما نُصبَ الفعلُ ولم يُرفع؛ للدّلالةِ على الاستقبالِ كما بيّنتُ ذلك في المسألةِ السّابقة. وكثيرٌ في القرآنِ الكريمِ مثلُ هذه الآيةِ، كقولِه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ﴾ الجاثية: ١٤، وقولِه تعالى: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٦٠/٤

[2] ينظر في المقتضب ١٣١/٢

[3] ينظر في شرح الكافية الشافية ١٥٦٩–١٥٧١

[4] لتفصيل الآراء في الآية الكريمة ينظر في الدر المصون ١٠٤/٧–١٠٦

﴿أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ النور: ٣٠، ولو كانَ الفعلُ مجزومًا بلامِ الأمرِ، لعُدلَ إلى الخطابِ، أي: قل لهم أقيموا، كما عُدلِ في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾ الزمر: ١٠.

أمَّا الشّاهدُ (تيذن فإني حموها وجارُها)، ففيه تقديرُ أداةِ الأمرِ معَ فعلٍ لا تختصُّ به وهو فعلُ المخاطِب، وهذا يعني ترخّصًا في الاختصاصِ أوّلًا، وترخّصًا في الأداةِ بحذفِها ثانيًا، فإن كانَ دخولُ الأداةِ على فعلِ المخاطِبِ ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ كا سبقَ أن بيّنتُ، فإنَّ تقديرَها معَ فعلٍ لا تختصُّ به أشدُّ قبحًا مِن الحذفِ وألزمُ للإنكارِ، ولا سيَّما أنَّ ابنَ مالكٍ نفسَه قد قدّمَ ما يثبتُ بطلانَ ادعائه؛ قالَ: "أرادَ: (لتيذن)، فحذفَ اللامَ وأبقى عملَها، وليسَ مضطرًا لتمكّنِه مِن القولِ: (ايذن)، وليسَ لقائلٍ أن يقولَ: هذا مِن تسكينِ المتحركِ على أن يكونَ الفعلُ مستحقًّا للرفعِ، فسكّنَ اضطرارًا؛ لأنَّ الرّاجزَ لو قصدَ الرفعَ، لتوصّلَ إليه مستغنيًا عن الفاء، فكانَ يقولُ:

تيـــــــــذنُ إنّي حموهـــــــــا وجارُهـــــــــا

فإذا لم يستغنِ عن الفاءِ، فاللامُ والجزمُ مرادان"[1].

وليسَ في قطعِ همزةِ فعلِ الأمرِ ضرورةٌ؛ لأنَّ الشّاهدَ بيتٌ لا شطرٌ، والهمزةُ في أوّلِ البيتِ لا في حشوِه[2]، فإن كانَ الرّاجزُ متمكّنًا مِن فعلِ الأمرِ الذي يختصُّ بالمخطابِ، فما الذي ألجأَه إلى أداةٍ يحذفُها معَ فعلٍ يستغني عنها بصيغةٍ مختصّةٍ به؟!

إنَّ حذفَ الأداوتِ يعتمدُ غالبًا على قرينةِ التّنغيمِ لأداءٍ مستوًى صوتيّ يمثّلُ صورةَ الأداةِ المحذوفةِ، وقد بيّنَ د. تمّام حسّان أنَّ للتنغيم ستَّ مستوياتٍ، وذكرَ أنَّ نغمةَ الشّرطِ نغمةٌ متوسّطةٌ منحدرةٌ مِن أعلى إلى أسفلَ[3]. واستدعاءً لنغمةِ الشّرطِ التي لم تكن حاضرةً عندَ ابنِ مالكٍ أرى الفعلَ مجزومًا بأداةِ شرطٍ مقدّرةٍ، والأصلُ: إن تيذن فإني حموها وجارُها، وذلك كقولِه تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَ﴾ المائدة: ١١٨، وبذلك يكونُ قد وقعَ في الشّاهدِ ترخّصٌ في أداةِ الشّرطِ؛ اعتمادًا على التّنغيمِ، وعلى العلامةِ الإعرابيّةِ، وعلى الرّبطِ بالفاءِ الواقعةِ في جوابِ الشّرطِ.

---

[1] شرحُ الكافية الشافية ١٥٧٠

[2] ينظر في مغني اللبيب ٢٥٢

[3] ينظر في اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٩–٢٣٠

وحذفُ أداةِ الشّرطِ واردٌ في تعبيراتِنا اليوميّةِ، كأن يقولَ معلمٌ لطالبٍ مِن طلابِه: (تهمل ترسب، تذاكر تنجح) ويكونُ في أداءِ الكلامِ نغمةٌ تقرّرُ معنى الشّرطَ في نفسِ السّامعِ.

أمَّا دخولُ اللامِ على فعلِ المتكلّمِ، فقد ذكرَه الفرّاءُ[1] في قولِ الأعشى:

فقلــتُ: ادعــي وأدعُ فــإنَّ أنــدى لصــــوتٍ أن ينــــاديَ داعيــــانِ

ويروى الشّاهدُ (ادعي وأدعوَ إنَّ أندى)[2]، وهي الرّوايةُ الأقوى في نظري؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ نصبٍ؛ أمَّا روايةُ الفرّاءِ، فلا محملَ لها في رأيي إلا على زيادةِ الواوِ في جوابِ الطّلبِ، فكأنَّ الشّاعرِ يقولُ: إن تدعي أدعُ، وإن لم تدعِ، فلن أدعوَ منفردًا؛ لأنَّ أندى لصوتٍ أن يناديَ داعيانِ. وزيادةُ الواوِ على جوابِ الشّرطِ مذهبُ الكوفيّين والأخفشِ في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ الزمر: ٧١؛ لكنَّ الزّيادةَ عندَهم خاصّةٌ بجوابِ (لمّا) و(حتى إذا)[3]، وقد أقرَّ الزّيادةَ د. تمّام حسّان[4].

خلاصةُ التّرخّصِ في قرينةِ الأداةِ:

كلُّ محذوفٍ هو في الأصلِ ضميمةٌ، والتّرخّصُ في الأداةِ بحذفِها يدخلُ في التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ؛ ولكنَّ الأداةَ قرينةٌ قائمةٌ بنفسِها تؤدي دورًا مهمًّا في تحديدِ دلالةِ التّركيبِ النّحويّ إلى جانبِ كونِها ضميمةً تفتقرُ إلى مدخولِها افتقارًا متأصّلًا؛ ولمّا كانَت قرينةً قائمةً بنفسِها، نُسبَ التّرخّصُ إليها ولم يُنسب إلى قرينةِ التّضامّ التي لا تتحقّقُ قبلَ تحقّقِ الأداةِ لفظًا أو تقديرًا.

---

[1] ينظر في معاني القرآن ١٦٠/١

[2] ينظر في الكتاب ٤٥/٣

[3] ينظر في الدر المصون ٤٧٧/٩

[4] ينظر في البيان في روائع القرآن ١٧٤

والأداواتُ أيضًا وسائلُ ربطٍ وتعليقٍ بينَ الجملِ كما بيّنَ ذلك د. تمّام[1]؛ لكنَّ قرينةَ الرّبطِ لا تتحقّقُ قبلَ تحقّقِ الأداةِ؛ ولذلك يُنسبُ التّرخّصُ إلى قرينةِ الأداةِ، ولا ينسبُ إلى قرينةِ الرّبطِ.

[1] ينظر في البيان في روائع القرآن ١٣٥–١٤٢

الفصلُ الثّاني: ما يُحملُ على استدعاءِ دلالةٍ غائبةٍ

المبحثُ الأوّلُ: استدعاءُ دلالةٍ معجميّةٍ

المبحثُ الثّاني: استدعاءُ دلالةٍ نحويّةٍ

المبحثُ الثّالثُ: استدعاءُ دلالةٍ صرفيّةٍ

المبحثُ الرّابعِ: استدعاءُ دلالةٍ سياقيّةٍ

المبحثُ الأوّلُ: استدعاءُ دلالةٍ معجميّةٍ

كلُّ كلمةٍ مِن كلماتِ اللغةِ لها دلالةٌ معجميّةٌ أو اجتماعيّةٌ تستقلُّ عمّا يمكنُ أن تُعطيَه صيغُها مِن دلالاتٍ زائدةٍ على تلك الدّلالةِ الأساسيّةِ[1]، وبعدَ استقراءِ الشّواهدِ النّحويّةِ وجدتُ بعضَ التّراكيبِ النّحويّةِ التي حكمَ عليها النّحاةِ بخروجِها عن الأصلِ اعتمادًا على فهمِهم لمعنى أحدِ ألفاظِها، يمكنُ لي أن أستدعيَ فيها دلالةً معجميّةً لذلك اللفظِ الذي بنى عليه النّحاةُ حكمَهم، فيصحَّ التّركيبُ على قرائنَ أخرى، وذلك واقعٌ في المسألتين الآتيتين:

المسألة ١: مجيءُ خبرِ فعلي المقاربةِ (عسى) و(كادَ) اسمًا:

تدخلُ أفعالُ المقاربةِ على المبتدأ والخبرِ، فتعملُ عملَ (كانَ)؛ لكنَّ الخبرَ في هذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا في موضعِ اسمٍ منصوبٍ[2]. وجاءَ الخبرُ مفردًا في شاهدين شعريين، هما قولُ رؤبةَ بنِ العجّاجِ:

١٧٢- أكثـــــرتَ في اللـــــومِ ملحًّـــــا دائمـــــا
لا تكثـــــــــرَن إنّي عسِـــــــــيتُ صـــــــــائما

وقولُ تأبّطَ شرًّا:

١٧٣- فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئبًا وكـــم خطّـــةٍ فارقتُهـــا وهـــي تصـــفرُ

وفي المسألةِ شاهدٌ نثريٌّ يجدرُ بي بيانُه، وهو المثلُ: عسا الغويرُ أبؤسًا.

وأجمعَ جمهورُ النّحاةِ على أنَّ الفعلين في الشّواهدِ الثّلاثةِ ناقصان، ورأى بعضُهم أنَّ مجيءَ الخبرِ مفردًا في هذا البابِ أصلٌ متروكٌ؛ قالَ ابنُ مالكٍ: "ومِن عادةِ العربِ في بعضِ ما له أصلٌ متروكٌ، وقد استمرَّ الاستعمالُ بخلافِه، أن ينبّهوا على ذلك الأصلِ لئلا يُجهلَ، فمِن ذلك جعلُ بعضِ العربِ خبرَ (كادَ) و(عسى) مفردًا منصوبًا"[3].

---

[1] ينظر في دلالة الألفاظ ٤٨

[2] ينظر في الكتاب ١٥٨/٣–١٦٠، وفي المقتضب ٧٠/٣، ٧٥

[3] شرح التسهيل ٣٩٣/١

ولم تخرج هذه الشّواهدُ عن نطاقِ النّادرِ الشّاذّ[1]، وجعلَها ابنُ جنّي مطّردةً في القياسِ، شاذّةً في الاستعمالِ[2].

تحليلُ الشّواهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

اعتمدَ النّحاةُ على معنى الفعلين (عسا) و(كادَ) في الشّواهدِ ليحكموا على أنَّ المفردَ بعدَهما ضميمةٌ خبريّةٌ، ولو أنِّي سلكتُ مسلكَهم، لحكمتُ عليها بالتّرخّصِ في التّضامّ على سبيلَ التّنافي؛ إذ إنَّ تلك الأفعالَ النّاقصةَ لا يُتوقّعُ مِن ضمائمِها الخبريّةِ إلا أن تكونَ فعلًا مضارعًا؛ لكنّي بعدَ تأمّلٍ في سياقاتِ الشّواهدِ بدا لي أنَّ الفعلين ليسا ناقصين، بل هما تامّان متصرّفان لازمان، وأنَّ الأسماءَ الورادةَ بعدَهما ضمائمُ منصوبُةٌ على قرائنَ معنويّةٍ تتضافرُ على معنى معجميّ يحرّرُ التّضامَّ مِن الشّذوذِ.

وأبدأُ أوّلًا بالشّاهدِ النّثريّ (عسا الغويرُ أبؤسًا)، ومجملُ آراءِ النّحاةِ في تخريجِه ما يأتي:

١- ذهبَ سيبويهِ ومَن وافقَه إلى أنَّ (أبؤسًا) خبرٌ منصوبٌ بالفعلِ النّاقصِ، وأنَّ ذلك مِن مراجعةِ الأصولِ[3].

٢- ذهبَ ابنُ الأعرابيّ إلى أنَّه منصوبٌ بـ(صُيّرَ) محذوفةً[4].

٣- ذهبَ المبرّدُ إلى أنَّه منصوبٌ بـ(أن يكونَ) محذوفين[5]. ورأيُه موافقٌ لرأيِ الكوفيّين الذي نصَّ عليه ابنُ هشامٍ[6].

٤- ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ التّقديرَ (يأتي بأبؤسٍ)، فُحذِفَ الفعلُ والحرفُ، وانتصبَ الاسمُ بنزعِ الخافضِ. وهذا الرأيُ نقلَه ابنُ هشامٍ ولم ينسبه إلى أحدٍ، وقالَ: يشهدُ له قولُ الكميتِ[7]:

قالوا أساءَ بنو كرزٍ فقلتُ لهم: عسا الغويرُ بإبآسٍ وإغوارِ

٥- ذهبَ ابنُ هشامٍ في أحدِ رأييه إلى أنَّه مفعولٌ مطلقٌ، والتّقديرُ: ييأسُ أبؤسًا[1]؛ لكنَّه رجّحَ في المغني أن يكونَ منصوبًا بـ(يكونُ) مِن غيرِ (أن)[2].

---

[1] ينظر في شرح المفصل ٤ ٢٢١–٢٢٢، وفي شرح الكافية الشافية ٤٥٠، وفي أوضح المسالك ٣٠٢/١

[2] ينظر في الخصائص ٩٧/١ ٩٨، ٣٩١

[3] ينظر في الكتاب ١٥٨/٣

[4] ينظر لرأيه في تخليص الشواهد ٣١١

[5] ينظر في المقتضب ٧٠/٣

[6] ينظر في تخليص الشواهد ٣١١

[7] ينظر في المرجع السابق ٣١٢

ولهذا المثلِ رواياتٌ مختلفةٌ نصَّ عليها ابنُ هشامٍ إذ قالَ: "وأصلُ المثلِ أنَّ الزّباءَ لمَّا قتلَت جُذيمةَ جاءَ قصيرٌ إلى عمرِو بنِ عُدينٍ، فقالَ: ألا تأخذُ ثأرَ خالِك؟ فقالَ: كيف السّبيلُ إلى ذلك؟ فعمدَ قصيرٌ إلى أَنفِه فجدعَها، فقالَت العربُ: لأمرٍ مَا جدعَ قصيرٌ أنفَه، وأتى الزّباءَ، وزعمَ أنَّه فرَّ إليها، وأنَّهم آذوه بسببِها، وأقامَ في خدمتِها مدّةً يتّجرُ لها، ثمَّ إنَّه أبطأَ عنها في سفرِه، فسألَت عنه، فقيلَ: أخذَ طريقَ الغويرِ، فقالَت: عسى الغويرُ أبؤسًا، ثمَّ لم يلبث أن جاءَ بالجمالِ عليها صناديقُ في جوفِها الرّجالُ، فلمَّا دخلوا البلدَ خرجوا من الصّناديقِ، وانضافَ إليهم الرّجالُ الموكّلون بالصّناديقِ، فقتلوا في النّاسِ قتلًا ذريعًا، وقتلوا أهلَ الزّباءِ، وأسروها، وفقؤوا عينَها، وأتوا بها عمرًا، فقتلَها. وقيلَ: إنَّها امتصَّت خاتمًا كان معَها مسمومًا. ومعنى المثلِ: لعلَّ الشّرَّ يأتي مِن قبلِ الغويرِ. يُضرب للرّجلِ يتوقّعُ الشّرَّ مِن جهةٍ بعينِها. وجاءَ رجلٌ إلى عمرَ ﷺ يحملُ لقيطًا، فقالَ له عمرُ: عسى الغويرُ أبؤسًا. قالَ ابنُ الأعرابيُّ: عرّضَ به، أي: لعلَّك صاحبُ اللقيطِ. ووَهمَ ابنُ الخبّازِ في أصلِ المثلِ، فقالَ: قالَته الزّباءُ حينَ ألجأَها قصيرٌ إلى غارِها. انتهى. وفي الصّحاحِ: قالَ الأصمعيُّ: أصلُه أنَّه كانَ غارٌ فيه ناسٌ، فانهارَ عليهم، أَو أتاهم فيه عدوٌّ، فقتلَهم، فصارَ مثلًا لكلّ شيءٍ يُخاف أن يأتيَ منه شرٌّ. قلتُ: وتكونُ الزّباءُ تَكلّمَت به تمثّلًا، وهذا أحسنُ؛ لأنَّ الزّباءَ فيما زعموا رُومِيّةٌ، فكيف يُحتجُّ بكلامِها؟ وقد يُقالُ: وجهُ الحجّةِ أنَّ العربَ تمثّلَت به بعدَها"[3].

والصّحيحُ في رأيي أنَّ الزّباءَ تمثّلَت بالمثلِ حقًّا؛ ليسَ لأنَّها روميّةٌ، ولكن لأنَّها لم تكن مشفقةً مِن بأسِ الغويرِ، بل مِن بأسِ قصيرٍ الذي ترتابُ منه. وقد يُقالُ: إنَّ إشفاقَها مِن بأسِ الغويرِ وقعَ على سبيلِ المجازِ. لكنَّ الأولى بهذا المجازِ أن يقعَ مثلًا لما استقرَّ في ذهنِ الزّباءِ مِن كونِ ذلك الموضعِ موضعَ شؤمٍ عندَ العربِ. وممّا يرجّحُ تمثّلَ الزّباءِ بالمثلِ أنَّ الخبرَ جاءَ عن طريقِ الأصمعيّ، وهو ذو شأنٍ وعلمٍ بأخبارِ العربِ.

وإن كانَ أصلُ المثلِ هو انهيارُ الغارِ على مِن كانوا فيه أو قتلُهم فيه، فهو خبرٌ يشيرُ إلى حدثٍ مكروهٍ قد وقعَ، وليسَ في أصلِه التّوقّعُ والإشفاقُ مِن مكروهٍ قادمٍ. نعم، في تمثّلِ الزّباءِ وعمرَ ﷺ إشفاقٌ مِن مكروهٍ مُتوقَّعٍ؛ لكنَّ ذلك المثلَ قد نُقلَ عن أصلِه الخبريّ، وصارَ مخصوصًا بالأمرِ التي يُتوقّعُ مِنه الشّرُّ، ومثلُ ذلك أن تستحضرَ قولَه تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡ﴾ البقرة: ١٢٠، في حالِ كتابيّ يُظهرُ لك المودةَ، وأنتَ تتوقّعُ مِنه أن ينقلبَ عليك في أيّ فرصةٍ.

فإن ثبتَ أنَّ الفعلَ (عسا) فعلٌ خبريٌّ في المثلِ (عسا الغويرُ أبؤسًا)، فما معناه المعجميُّ إذًا؟

---

[1] ينظر في تخليص الشواهد ٣١٢

[2] ينظر في مغني اللبيب ١٧٤

[3] تخليص الشواهد ٣١٠–٣١١

استدلَّ ابنُ هشامٍ على أنَّ الفعلَ (عسا) متصرّفٌ بوقوعِه ضميمةً لـ(قد) في قولِ عديّ بنِ الرّقاعِ:

لــولا الحيــاءُ وأنَّ رأســي قــد عســا ... فيــه المشــيبُ لــزرتُ أمَّ القاســمِ

قالَ: "فـ(عسا) هنا بمعنى اشتدَّ، وليست (عسى) الجامدةِ"[1]. وبالتّضامّ بينَ الفعلِ وفاعلِه والمفردِ المنصوبِ أستدلُّ على أنَّ الفعلَ تامٌّ متصرّفٌ في المثلِ، ومعناه: اشتدَّ الغويرُ أبؤسًا، و(أبؤسًا) تمييزٌ منصوبٌ أصلُه الفاعلِ، أي: اشتدَّت أبؤسُ الغويرِ، وعليه يكونُ الشّاهدُ قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّفسيرِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. وعلى هذا المعنى المعجميّ أيضًا قولُ الكميتِ (عسا الغويرُ بإبآسٍ وإغوارٍ) أي: اشتدَّ بإبآسِه وإغوارِه، إلا أنَّه جاءَ بالمصدرِ مجرورًا بالحرفِ، كقولِك: اشتدَّ الرجلُ بتدرّبِه على رفعِ الأثقالِ. وقولُه هذا لا يشيرُ إلى إشفاقٍ مِن مكروهٍ قادمٍ؛ لأنَّ بني كرزٍ قد تحقَّقَت إساءتُهم.

أمَّا الشّاهدُ (إنّي عسِيتُ صائما)، فابنُ هشامٍ يقرُّ بخبريّتِه حيثُ قالَ: "والشّاهدُ في قولِه (صائمًا)، فإنَّه مفردٌ جيءَ به خبرًا لـ(عسى). كذا قالوا، والحقُّ خلافُه، وأنَّ (عسى) هنا فعلٌ تامٌّ خبريٌّ، لا فعلٌ ناقصٌ إنشائيٌّ؛ يدلُّ على أنَّه خبريٌّ وقوعُه خبرًا لـ(إنَّ) ولا يجوزُ بالاتّفاقِ: (إنَّ زيدًا هل قامَ؟)، وأنَّ هذا الكلامَ يقبلُ التّصديقَ والتّكذيبَ، وعلى هذا فالمعنى: إنّي رجوتُ أن أكونَ صائمًا، فـ(صائمًا) خبرُ (كانَ)، و(أن) والفعلُ مفعولٌ به لـ(عسى)، وسيبويهِ يجيزُ حذفَ (أن) والفعلَ إذا قويَت الدّلالةُ على المحذوفِ، ومن وقوعِ (عسى) فعلًا خبريًّا قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾ البقرة: ٢٤٦، ألا ترى أنَّ الاستفهامَ طلبٌ؟، فلا يدخلُ على الجملةِ الإنشائيةِ، وأنَّ المعنى: هل طمعتم ألا تقاتلوا إن كُتبَ عليكم القتالُ؟"[2].

وكانَ مِن الممكنِ قبولُ رأيِه؛ لكنّي أرى أنَّ تفسيرَ الشّاهدِ مِن غيرِ تقديرٍ أولى مِن تقديرِ ما لا تجدُ دليلًا صريحًا عليه.

إنَّ هذا التّضامَّ بينَ الفعلِ والفاعلِ والمفردِ يقودُني إلى استدعاءِ دلالةٍ معجميّةٍ تحرّرُ التّضامَّ مِن الشّذوذِ؛ فالفعلُ في الأصلِ هو (عسِيَ)، ومعناه إمَّا (اشتدَّ)، وإمَّا (كَبُرَ)، وللفعلِ لغتانِ، بفتحِ السّينِ وكسرِها، ولا تكادُ تجدُ معجمًا لم يشر إلى اللغتين، وفي الصّحاحِ: "وعسا الشّيخُ يعسو عُسِيًّا: ولَّى وكبرَ، مثلُ عتا. قالَ الأخفشُ:

---

[1] مغني اللبيب ١٩٥

[2] تخليص الشواهد ٣١٤–٣١٥

عسَت يدُه تعسو عسُوًّا: غلُظَت مِن العملِ. وقالَ الخليلُ: يُقال للشّيخِ قد عَسا، ويُقالُ للنّباتِ إذا غلُظَ: قد عَسا، قالَ: وفيه لغةٌ أخرى: عَسِيَ بالكسرِ"[1].

وبناءً على ذلك يكونُ الاسمُ المفردُ (صائمًا) حالًا، وقد تضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. والمعنى: لا تكثرَن يا هذا في عذلي عن الصّومِ خوفًا على صحّتي؛ فإنَّه لي قوّةٌ وشدّةٌ، أو عادةٌ كبرتُ عليها ولن أتخلّى عنها.

أمَّا الشّاهدُ (وما كدتُ آئبًا)، فالتّضامّ يشيرُ إلى أنَّ أصلَ مادةِ الفعلِ هي (ك ي د)، وهذه المادةُ وردَت في المعاجمِ على معانٍ تدلُّ على النّزفِ وانصبابِ الشيءِ وإخراجِه؛ فممَّا جاءَ في لسانِ العربِ متفرقًا: الكيدُ: السَّوقُ. وفي حديثِ عمرَ ﷺ: "تخرجُ المرأةُ إلى أبيها يكيدُ بنفسِه، أي عندَ نزعِ روحِه وموتِه ... وقولُ أبي ضبّةَ الهذليُّ:

لقّيـــتُ لبّتَـــهُ الســـنانَ فكبّـــهُ مـــنّي تكايـــدُ طعنـــةٍ وتأيّـــدُ

وكادَت المرأةُ: حاضَت، ومنه حديثُ ابنِ عباسٍ: أنَّه نظرَ إلى جوارٍ كدنَ في الطّريقِ، فأمرَ أن يتنحّينَ، معناه: حضنَ في الطّريقِ. ويُقالُ: كادَت تكيدُ كيدًا إذا حاضَت. وكادَ الرّجلُ: قاءَ. والكيدُ: القيءُ، ومنه حديثُ قتادةَ: إذا بلغ الصائم الكيدَ أفطرَ"[2]. وفي مقاييسِ اللغةِ: "ويقولون: هو يكيدُ بنفسِه، أي يجودُ بها، كأنَّه يعالجُها لتخرجَ"[3]. وفي الصّحاحِ: "وكلُّ شيءٍ تعالجُه فأنت تكيدُه، ويُقالُ: هو يكيدُ بنفسِه، أي يجودُ بها، ويُسمى اجتهادُ الغرابِ في صياحِه كيدًا، وكذلك القيءُ"[4]. وفي القاموسِ: "وكادَ: قاءَ، وكادَ بنفسِه: جادَ، وكادَت المرأةِ: حاضَت"[5].

وأرى معنى الكيدِ في قولِ تأبّطَ شرًّا شاملًا لكلّ ما يخرجُ مِن الجسدِ مِن دمٍ أو قيءٍ أو فضلاتٍ، والشّاعرُ إذ نفى الفعلَ يعني أنَّه لم يخرج مِن جسدِه شيءٌ مِن ذلك، والدّليلُ على ذلك سياقُ البيتين السّابقين، وهما:

فرشـتُ لهـا صـدري فـزلّ عـن الصّـفا بـــه جؤجـــؤٌ عبـــلٌ ومـــتنٌ مخصّـــرُ
فخـالطَ سـهلَ الأرضِ لم يكـدحِ الصّـفا بـــه كدحـــةً والمـــوتُ خـــزيانُ ينظـــرُ

---

[1] الصحاح في اللغة ، مادة عسا

[2] لسان العرب، مادة كيد

[3] مقاييس اللغة، مادة كيد

[4] الصحاح في اللغة، مادة كيد

[5] القاموس المحيط، مادة كيد

قالَ ابنُ هشامٍ عن قصّةِ الشّاعرِ: "وكانَ في خبرِ الشّاعرِ أنَّه تدلّى من قنّةِ جبلٍ إلى سفحةٍ ليشتارَ عسلًا، وتحتَه صخرةٌ ملساءُ تنتهي إلى الحضيضِ، وعرفَت لحيانُ بمكانِه، وكانَ يغيرُ عليهم كلَّ وقتٍ، فأتوه وحركوا له الخيلَ، فسألَهم أن يرقى إليهم، ويفدي نفسَه، فأبوا عليه، فصبَّ العسلَ على الصّفا، وجعلَ عليه صدرَه، فنزلَ قليلًا حتى بلغ الحضيضِ وهم ينظرون. وكانَ بينَ الموضعِ الذي تدلَّى منه والذي انتهى إليه ثلاثةُ أيامٍ لمن سارَ أسفلَ الجبلِ"[1].

والمعنى بعدَ الأخذِ بالسّياقِ العامّ: فرشتُ صدري على صخرةٍ ملساءَ، فانزلقَ حتى خالطَ سهلَ الأرضِ، وصدري غليظٌ ممتلئٌ، وظهري رقيقُ الخصرِ، فلم يكدح الصّفا صدري، والكدحُ: قشرُ الجلدِ، يكونُ بالحجرِ والحافرِ[2]، وكانَ الموتُ يهمُّ بي لخطورةِ حالي، لكنَّ الخزيَ أصابَه وهو ينظرُ إليّ، ولم أصب بأذى، فأبتُ إلى قبيلتي سليمًا لا أثرَ لجرحٍ أو خدشٍ، ولم أكِد في إيابي وبطني مليءٌ بالعسلِ رغمَ سرعةِ انزلاقي مِن علوّ شاهقٍ يُصيبُك بالدّوارِ والهلعِ لو نظرتَ إلى أسفلِه.

وبناءً على ذلك يكونُ الاسمُ المفردُ (آئبًا) حالٌ مِن الفعلِ المنفيّ، والجملةُ في محلّ نصبِ حالٍ مِن الفعلِ (أُبتُ)، أي: أُبتُ إلى فهمٍ وأنا لا أكيدُ آئبًا، ويكونُ الشّاهدُ (وما كدتُ آئبًا) قد تضافرَت على تحديدِ دلالتِه قرائنُ الرّبطِ بواوِ الحالِ، والأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

وبهذا أخلصُ إلى أنَّه لا شاهدَ على مجيءِ خبرِ أفعالِ المقاربةِ اسمًا، وذلك يقودني إلى إبطالِ قولِهم: إنَّه أصلٌ مهجورٌ، لتبقى هذه الأفعالُ على خصوصيتِها التركيبيةِ. وقد يُحذفُ فعلُ الخبرِ معَ أفعالِ الشّروعِ، ويدلُّ عليه المصدرُ، فيكونُ ذلك ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ الافتقار، كما جاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ ص: ٣٣؛ فقرينةِ الحالِ تدلُّ على وقوعِ الفعلِ حقًّا، إذ إنَّ الفعلَ (طفقَ) يدلُّ على الشّروعِ في فعلِ الخبرِ، ليأتيَ المصدرُ مبيّنًا لذلك الفعلِ بتقييدِه بالسّوق والأعناقِ. ولا أرى جوازَ هذا الحذفِ معَ أفعالِ المقاربةِ والرّجاءِ؛ لأنَّ الفعلَ لم يقعَ حقيقةً، وليسَ مِن البيانِ أن تحذفَ فعلًا ثمّ تؤكّدَه أو تبيّنَه بمصدرٍ، وهو في الحقيقةِ لم يقع، ولا سيَّما إن كانَ الفعلُ ممّا تكثرُ فيه (أن)؛ أمَّا قولُ دهبلِ الجمحيّ:

ولـــو تركـــونا لا هـــدى اللهُ أمـــرَهم ... ولم يُبرمـــوا قـــولًا مِـــن النّقـــرِ يُنســـجُ
لأوشـــكَ صـــرفُ الـــدّهرِ تفريـــقَ بينِنـــا ... ولا يســـتقيمُ الـــدّهرُ والـــدّهرُ أعـــوجُ

---

[1] تخليص الشواهد ٣١٩

[2] ينظر في لسان العرب مادة كدح

فليسَ صحيحًا في رأيي ما قالَه ابنُ هشامٍ: "أي: لأوشكَ يفرّقُ بينَنا تفريقًا، ثمّ حذفَ الفعلَ، وأقيمَ المصدرُ مقامَه، وأُضيفَ إلى ظرفِه"[1]. والصحيحُ أنَّ الفعلَ بمعنى (أسرعَ)، لا بمعنى المقاربةِ، وفي لسانِ العربِ: "وقد أوشكَ فلانٌ يوشكُ إيشاكًا أي أسرعَ السيرَ"[2]، ولو افترضنا جدلًا أنَّ الفعلَ لازمٌ، فالمصدرُ (تفريقَ بينِنا) منصوبٌ على نزعِ الخافضِ. ومِن ذلك أيضًا قولُ حسّانَ:

مِـــن خمـــرٍ بيســـانَ تخيّرتُهـــا ترياقـــةً توشـــكُ فـــترَ العظـــام

ويُروى: تُسرعُ فترَ العظام[3]. وهذه الروايةُ دليلٌ على صحّةِ ما أراه. وقيلَ: روايةُ (تُسرعُ فترَ العظام) هي الصّحيحةُ[4].

أمَّا قولُ الشّاعرِ:

عســى طــيّءٌ مِــن طــيّءٍ بعــدَ هــذه ســتُطفيءُ غــلاتِ الكُلــى والجــوانحِ

فهو ترخّصٌ في التّضامِ على سبيلِ التّنافي بينَ السينِ والفعلِ (تُطفيءُ)؛ اعتمادًا على قرينةِ الاستقبالِ الجامعةِ بينَ السّينِ و(أن) المختصّةِ بهذا الموضعِ.

المسألة ٢: إعمالُ (لا) زائدةً عملَ النّافيةِ للجنسِ:

ذهبَ الأخفشُ إلى إعمالِ (لا) زائدةً عملَ النّافيةِ للجنسِ في قولِ الفرزدقِ[5]:

١٧٤- لـو لم تكـن غطفـانٌ لا ذنـوبَ لهـا إذًا لـــلامَ ذوو أحســـابِها عمـــرا

وسارَ في ركبِه جمهورُ النّحاةِ مِن بعدِه، ومنهم مَن حكمَ على تركيبِ (لا) الزّائدةِ مع النّكرةِ في الشّاهدِ بالنّدرةِ كابنِ مالكٍ[6]، ومنهم مَن حكمَ عليه بالقلّةِ كالرضيّ[7]، ومنهم مَن حكمَ عليه بالضّرورةِ كابنِ عصفورٍ[8]، ومنهم مَن حكمَ عليه بالشّذوذِ كابنِ هشامٍ والأشمونيّ[9]، غيرَ أنَّ الفارسيَّ حاولَ أن يستدعيَ قرينةً تُبطلُ حكمَ

---

[1] تخليص الشواهد ٣١٣

[2] لسان العرب، مادة وشك

[3] ينظر في المرجع السابق

[4] ينظر في المرجع السابق مادة بيس

[5] ينظر في معاني القرآن ١٩٤

[6] ينظر في شرح التسهيل ٥٩/٢

[7] ينظر في شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٢

[8] ينظر في ضرائر الشعر ٧٧

[9] ينظر في أوضح المسالك ٣/٢، وشرح الأشموني ١٤٩

الزّيادةِ، فذهبَ إلى أنَّ المعنى على الجحدِ كما يُقالُ: (ما أخوك ليسَ يقومُ) وهو بمعنى: (هو يقومُ)[1]. لكنَّ هذا المعنى يظلُّ قلقًا لا يمكنُ القطعُ به مِن غيرِ قرينةٍ صريحةٍ لا لبسَ معَها، ولا سيَّما بعدَ دخولِ الأداةِ (لو)؛ فالجحدُ في الشّاهدِ بالأداتين (لم) و(لا) لا إشكالَ فيه؛ لكنَّ امتناعَ الجحدِ بـ(لو) يعني نفيَ الإثباتِ المفهومِ مِن الجحدِ.

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

يضعفُ إعمالُ (لا) زائدةً باعتبارِ الإهمالِ دليلًا على الزّيادةِ عكسَ حرفِ الجرّ الذي لا يُهملُ إذا كانَ زائدًا معَ وجودِ قرائنَ أخرى تدلُّ على زيادتِه. فإن قالَ قائلٌ: (إنَّ قرينةَ السّياقِ كافيةٌ للدّلالةِ على الزّائدِ)، رُدَّ عليه بأنَّ السّياقَ يكفي للدّلالةِ على الزّائدِ إن لم يكن له أثرٌ لفظيٌّ، نحوَ قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ الحديد: ٢٩، على بعضِ الآراءِ، فإن كانَ له أثرٌ كأثرِ اللازمِ الذي يناقضُ السّياقَ، وجبَ إهمالُه؛ لكيلا يسلبَ المعنى من سياقِه، فإن أُعمِلَت (لا) زائدةً، فما الدّليلُ على زيادتِها حيثُ لا دليلَ إلا الإهمالُ؟!

لا شكَّ أنَّ الأخفشَ حينَ استقرَّ عندَه سياقُ الذّمّ قد اعتمدَ على المعنى المعجميّ لاسمِ (لا)، ظانًّا أنَّه جمعُ ذنبٍ، فتوهّمَ وقوعَ التّضامّ بينَ (لا) زائدةً وبينَ الاسمِ النّكرةِ، فعملَت فيه عملَ أداةِ نفيِ الجنسِ الأصليّةِ، ولو أنّي سلكتُ مسلكَه، لحكمتُ على الشّاهدِ بالترّخّصِ على وجهين: الأوّلُ ترخّصٌ في التّضامِ على سبيلِ الزّيادةِ، والثّاني ترخّصٌ في التّضامّ أيضًا على سبيلِ اختصاصِ التّركيبِ بينَ (لا) الزّائدةِ ومدخولِها، إذ يقتضي التّركيبُ بينَهما عدمَ إعمالِ الزّائدِ؛ لكيلا يقعَ الإلباسُ بينَه وبينَ الأصليّ.

لكنَّ الأستاذَ محمود مُحَمَّد شاكر قد اعتمدَ على قرينتي التّضامّ والعلامةِ البنائيّةِ ليستدعيَ دلالةً معجميّةً يحرّرُ بها الشّاهدَ مِن الشّذوذِ، فذهبَ إلى أنَّ الاسمَ النّكرةَ ليسَ جمعًا مفردُه (ذنبٌ)، بل هو (ذَنوبٌ) بفتحِ الذّالِ، أي: (لا حظَّ، أو لا نصيبَ). قالَ: "هذا مجمعُ مَن رأيتُ يذهبُ إلى أنَّ (الذُّنوبَ) جمعُ (ذنبٍ)، وهو عندي ليس بشيءٍ، وإنَّما انحطوا في آثارِ الأخفشِ حينَ استشهدَ بالبيتِ على إعمالِ (لا) الزّائدةِ. وصوابُ البيتِ عندي (لا ذَنوبَ لها) وليسَ في البيتِ شاهدٌ عندئذٍ. والظّاهرُ أنَّ الأخفشَ أخطأَ في الاستشهادِ به. والذَّنوبُ بفتحِ الذّالِ: الحظُّ والنّصيبُ، وأصلُه الدّلوُ الملأى. وهو بهذا المعنى في قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ الذاريات: ٥٩، أي حظًّا مِن العذابِ. قالَ الفرّاءُ: الذَّنوبُ الدّلوُ العظيمةُ، ولكنَّ العربَ تذهبُ به إلى الحظّ والنّصيبِ. وقالَ الزّمخشريُّ: ولهم ذَنوبٌ مِن كذا، أي: نصيبٌ، قالَ عمرو بنِ شأسٍ:

---

[1] ينظر في المسائل المنثورة ١٠٩

وفي كــلّ حــيّ قــد خبطــتَ بنعمــةٍ فحُــقَّ لشــأسٍ مِــن نــداك ذَنــوبُ

أقولُ: يقولُ الفرزدقُ: لو لم تكن غطفانُ خسيسةً لاحظَّ لها مِن الشّرفِ والحسبِ والمروءةِ، إذًا للامَ ذوو أحسابِها عمرَ. وبذلك يبرأُ البيتُ مِن السّخفِ ومِن تكلّفِ النّحاةِ"[1].

وبهذا أخلصُ إلى أنَّ (لا) في الشّاهدِ ليست زائدةً، وأنَّ اسمَها ليسَ بجمعِ (ذنبٍ) بل هو مفردٌ مفتوحُ الذّالِ، ودلالتُه المعجميّةُ على المجازِ: الحظُّ والنّصيبُ، وعليه يكونُ الشّاهدُ (لا ذَنوبَ لها) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والرّبطِ بالضّميرِ الظّاهرِ العائدِ على مذكورٍ سابقٍ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

[1] حاشيته على تفسير الطّبري، جامع البيان في تأويل القرآن ٣٠٢/٥

المبحثُ الثّاني: استدعاءُ دلالةٍ نحويّةٍ

الدّلالةُ النّحويّةُ هي الدّلالةُ التي تتجلّى مِن خلالِ العلاقاتِ النّحويّةِ بينَ الكلماتِ التي تتّخذُ كلٌّ منها موقعًا معيّنًا في الجملةِ حسبَ قوانينِ اللغةِ، إذ إنَّ كلَّ كلمةٍ في التّركيبِ لا بدَّ أن تكونَ لها وظيفةٌ نحويّةٌ مِن خلالِ موقعِها[١].

وبعدَ استقراءِ الشّواهدِ وجدتُ ما يمكنُ تفسيرُ شذوذِه عندَ النّحاةِ باستدعاءِ دلالةٍ نحويّةٍ غابَت عن توجيهاتِهم واقعًا فيما يأتي مِن مسائلَ:

المسألة ١: اتّصالُ نونِ الوقايةِ باسمِ الفاعلِ:

لا تتّصلُ نونُ الوقايةِ بالاسمِ[٢]. وجاءَت متّصلةً باسمِ الفاعلِ في شواهدَ مجرّدةٍ مِن (أل)[٣]، منها قولُ الشّاعرِ:

١٧٥- ومـــا أدري وظـــنّي كـــلُّ ظـــنّ أمســـــــلمُني إلى قـــــــومٍ شـــــــراحِ؟

وجاءَت متّصلةً به مع اقترانِه بـ(أل) في شاهدٍ واحدٍ[٤] انفردَ به ابنُ مالكٍ، وهو قولُ الشّاعرِ:

١٧٦- ولـيسَ المـوافيني ليُرفَـدَ خائبًـا فـــإنَّ لـــه أضـــعافَ مـــا كـــانَ أمَّـــلا

وهذا الاتّصالُ في الشّاهدين وأمثالِهما شاذٌّ عندَ الفرّاءِ على سبيلِ الغلطِ[٥]، ووافقَ حكمَه بالشّذوذِ ابنُ هشامٍ[٦]، وعدَّه ابنُ مالكٍ مِن قبيلِ الإشارةِ إلى أصلٍ متروكٍ[٧]. وذهبَ بعضُ النّحاةِ كابنِ عصفورٍ إلى أنَّ النّونَ في الشّواهدِ المجرّدةِ مِن (أل) هي في الأصلِ تنوينٌ أُثبِتَ لضرورةِ الشّعرِ[٨]، كما أُثبِتَت النّونُ في قولِ الشّاعرِ:

ولم يرتفـــــق والنّـــــاسُ مُحتضـــــرونَهُ جميعًـــا وأيـــدي الـــمُعتفينَ رواهقُـــه

---

[١] ينظر في الدلالة اللغوية عند العرب ١٩٤

[٢] ينظر في الكتاب ٣٦٩/٢، وفي معاني القرآن للفراء ٣٨٥/٢–٣٨٦

[٣] لمزيد من الشواهد ينظر في معاني القرآن ٣٨٦/٢، وفي التذييل والتكميل ١٨٨/٢

[٤] ينظر في شرح التسهيل ١٣٨/١

[٥] ينظر في معاني القرآن ٣٨٥/٢–٣٨٦

[٦] ينظر في مغني اللبيب ٣٩٧–٣٩٨

[٧] ينظر في شرح التسهيل ١٣٩/١

[٨] ينظر في شرح الجمل ٥٥٨/١–٥٥٩

ولو سُمِعَ نحوَ (مُكرِمُنك) أو (مُكرمُنه)، لذهبتُ إلى صحّةِ هذا الرأيِ؛ لكنَّه مردودٌ بالشّاهدِ الذي انفردَ به ابنُ مالكٍ (وليسَ الموافيني)، وباتّصالَ النّونِ بأفعلِ التّفضيلِ في قولِه ﷺ: "غيرُ الدّجالِ أخوفني عليكم"؛ إذ إنَّ التنوينَ لا يُجامعُ الألفَ واللّامَ، ولا أفعلَ التّفضيلِ[1]. ورغمَ ذلك نجدُ أبا حيّانَ يُرجّحُ التّنوينَ مستدلًّا بثبوتِ النّونِ في الشّاهدِ (والنّاسُ مُختضرونه) دونَ أن يتعرّضَ لما انفردَ به ابنُ مالكٍ[2]! أمَّا الحديثُ الشّريفُ، فله في الاستشهادِ به مأخذٌ، هو أنَّ الرّوايةَ تحتملُ أن تكونَ بالمعنى لا اللفظِ[3].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

وظيفةُ نونِ الوقايةِ عندَ جمهورِ النّحاةِ أنَّها تقي الفعلَ أو شبهَه مِن الكسرِ الشّبيهِ بالجرّ، وتقي ما يُبنى على السّكونِ مِن الخروجِ عن ذلكِ[4]. ولو أنّي سلكتُ مسلكَهم، لحكمتُ على الشّاهدين بالتّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بينَ النّونِ والاسمِ، أو بينَ التّنوينِ والياءِ على رأيِ مَن يراها تنوينًا؛ اعتمادًا على الشّبهِ المعنويّ بينَ الصّفةِ والفعلِ. لكنَّ هذه النّونَ معَ الياءِ (ني) ضميرُ نصبٍ تشيرُ دلالتُه النّحويّةُ في الشّاهدين إلى تعديةِ اسمِ الفاعلِ، وإعمالِه عملَ الفعلِ المضارعِ. وقد بحثَ أ.د. أحمد مُحَمَّد عبد الدائم هذه النّونَ في بحثِه (ضميرُ المتكلّمِ (ني) مِن ضمائرِ النّصبِ والجرّ في العربيّةِ)[5]، وخلصَ إلى أنَّ هذه النّونَ ليسَت للوقايةِ كما فهمَها جمهورُ النّحاةِ، وأنَّها معَ الياءِ ضميرٌ للنّصبِ والجرّ، كما أنَّ الضميرَ (نا) ضميرٌ للرّفعِ والنّصبِ والجرّ؛ قالَ: "أقولُ: لا ضيرَ في أن يكونَ الضّميرُ (ني) للنّصبِ والجرّ، بل هو كذلك، تقولُ: (رآني المديرُ، واقترب منّي)؛ فالضّميرُ (ني) في (رآني) مفعولٌ به في محلّ نصبٍ، والضّميرُ (ني) في (منّي) في محل جرّ بـ(مِن)؛ أمَّا الياءُ، فهي ضميرُ جرّ فقط"[6].

وذكر أ.د. أحمدُ أنَّ سيبويهِ أصرحُ العلماءِ، وأوضحُهم في تناولِ قضيّةِ نونِ الوقايةِ[7]، وذلك في قولِه: "اعلم أنَّ علامةَ إضمارِ المنصوبِ (ني)، وعلامةُ إضمارِ المجرورِ المتكلّمِ الياءُ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ إذا أضمرتَ نفسَك وأنت منصوبٌ: ضربني وقتلني، وإنّي ولعلَّني، وتقولُ إذا أضمرتَ نفسَك مجرورًا: غلامي وعندي ومعي".

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ١/١٣٩، وفي مغني اللبيب ٣٩٨

[2] ينظر في التذييل والتكميل ٢/١٩٠

[3] ينظر في ارتشاف الضرب ٩٢٥

[4] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ١/١١٥

[5] ينظر في كتابه: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض ٧–٢٦

[6] المرجع السابق ٢٤

[7] ينظر في المرجع السابق ١٧

وذكرَ أنَّ ابنَ قتيبةَ أوّلُ مَن خرجَ بالقضيّةِ مِن مجالِ النّظريّةِ إلى مجالِ التّطبيقِ، وكانَ واضحًا الوضوحَ كلَّه في القولِ بأنَّ الضميرَ (ني) ضميرُ نصبٍ للمتكلّمِ، وأعربَه على هذا الأساسِ في كتابِه: (تلقينُ المتعلّمِ فنَّ النّحوِ)[1].

وقد ردَّ على قولِ النّحاةِ: إنَّ النّونَ لوقايةِ الفعلِ مِن الكسرِ بقولِه: "ليسَت القضيّةُ قضيّةُ الخوفِ مِن كسرِ آخرِ الفعلِ كما قالَ النّحاةُ؛ فالأفعالُ يتغيّرُ آخرُها حسبَ حالةِ الضّميرِ الدّاخلِ عليها، فمثلًا تقولُ: ضربَ، ضربُوا، ضربنَ، وتقولُ: يضربُ، يضربون، تضربان، تضربنَ، تضربين، وتقولُ: اضرب، اضربي. قالَ النّحاةُ: الأفعالُ تقبلُ كلَّ الأشكالِ إلا الكسرَ، وهو علامةُ الجرّ، والأفعالُ لا تقبلُ ذلك حتى لا تشبهَ الأسماءَ!! فماذا يقولون في: اضربي وتضربين؟ وماذا يقولون في: اضربِ الرّجلَ؟ وإن تضربِ الرّجلَ؟ وماذا يقولون في: كساني وأعطاني؟ أين الكسرُ الذي خافوه على هذا النّوعِ مِن الأفعالِ؟ ومظنّةُ الكسرِ غيرُ قائمةٍ حيثُ يمكنُنا أن نقولَ: كساي وأعطاي؟. ألا ترى أنَّ اللغةَ تمنعُ هذا الأسلوبَ على الرّغمِ من صحّتِه؟ والسّببُ أنَّ الياءَ لا تكونُ ضميرَ نصبٍ على الإطلاقِ؛ لأنَّها أختُ الكسرةِ. وماذا يقولون في: يضربونني؟ هل النّونُ لوقايةِ آخرِ الفعلِ من الكسرِ وبينَها وبينَ آخرِه كلمتان: واوُ الفاعلِ، وعلامةُ الرّفعِ النّائبةُ عن الضّمةِ (النّونُ)؟

ألسنا نقولُ: يضربوني، فإن كانَت النّونُ للوقايةِ، فأينَ ذهبَت نونُ الرّفعِ؟ هل حُذفَت وهي علامةُ رفعٍ؟ وإن كانَت النّونُ هي علامةَ الرّفعِ، فلماذا كُسِرَت وهي التي يجب أن تكونَ مفتوحةً؟

أقولُ: لقد قالَ النّحاةُ في هذه الأمورِ أقوالًا كثيرةً، هي في مجملِها تعليلاتٌ فلسفيّةٌ يحاولون بها رأبَ ما تشرّخَ مِن قوالِبِهم"[2].

وما قدَّمَه أ.د. أحمد مُحَمَّد عبد الدائم في بحثِه جديرٌ بالأخذِ به؛ لكنّي لا أُؤيّدُ أن يكونَ الضّميرُ (ني) ضميرًا مشتركًا بينَ النّصبِ والجرّ، بل هو، كما قالَ سيبويه، علامةُ إضمارِ المنصوبِ المتكلّمِ، ولا يحلُّ محلَّ الجرّ. ولو سلّمنا بقولِه، لكانَ للمتكلّمِ المجرورِ ضميران: الياءُ، و(ني)، وعليه فإنَّه يصحُّ أن يُقالَ: كتابُني، كما يُقالُ: كتابي.

وقد تأمّلتُ المواضعَ التي ظنَّ فيها أ.د. أحمد أنَّ الضّميرَ المجرورَ هو (ني)، فوجدتُها لم تأتِ في غيرِ ما آخرُه نونٌ ساكنةٌ، وذلك في الحالتين الآتيتين:

١- أن يكونَ الضّميرُ مجرورًا بحرفي الجرّ (مِن) و(عن).

---

[1] المرجع السابق ١٩

[2] المرجع السابق ٢٣-٢٤

٢- أن يكونَ الضّميرُ مضافًا إليه الظّرفُ (لدُن).

والذي يبدو لي أنَّ هذه النّونَ التي سبقَت الياءَ ليسَت بنونِ الضّميرِ (ني)، بل هي تضعيفٌ للنّونِ السّاكنةِ في (مِن) و(عن) و(لدُن) كمظهرٍ من مظاهرِ التّخلصِ مِن تجاورِ السّاكنين؛ لما في ذلك من إيقاعٍ موسيقيّ تميلُ إليه النّفسُ أكثرَ مِن تحريكِ السّاكنِ، وهذا التّضعيفُ موجودٌ بكثرةٍ في بعضِ اللهجاتِ العاميّةِ مِن غيرِ تجاورِ ساكنين معَ غيرِ الياءِ إذ يُقالُ: (منَّك)، و(منَّكم)، و(منَّنا)، و(عنَّك)، و(عنَّكم)، و(عنَّنا)، وقد يُضعّفُ غيرُ النّونِ في مثلِ: (يدّي، ودمّي).

وقد تساءَلَ سيبويهِ عن هذه النّونِ إذ قالَ: "وسألتُه رحمُه اللهُ عن قولِهم: (عنّي) و(قدني) و(قطني) و(منّي) و(لدنّي)، فقلتُ: ما بالُهم جعلوا علامةَ إضمارِ المجرورِ هنا كعلامةِ إضمارِ المنّصوبِ؟ فقالَ: إنَّه ليسَ مِن حرفٍ تلحقُه ياءُ الإضافةِ إلا كانَ متحرّكًا مكسورًا، ولم يريدوا أن يحرّكوا الطّاءَ التي في قط، ولا النّونَ التي في مِن، فلم يكن لهم بدٌّ إلا مِن أن يجيئوا بحرفٍ لياءِ الإضافةِ متحرّكٍ إذ لم يريدوا أن يُحرّكوا الطّاءَ ولا النّوناتِ؛ لأنَّها لا تُذكرُ أبدًا إلا وقبلَها حرفٌ متحرّكٌ مكسورٌ. وكانَت النّونُ أولى؛ لأنَّ مِن كلامِهم أن تكونَ النّونُ والياءُ علامةَ المتكلّمِ، فجاؤوا بالنّونِ؛ لأنَّها إذا كانَت معَ الياءِ لم تخرج هذه العلامةُ مِن علاماتِ الإضمارِ، وكرهوا أن يجيئوا بحرفٍ غيرِ النّونِ، فيخرجوا مِن علاماتِ الإضمارِ"[1].

وأفهمُ مِن كلامِ سيبويهِ أنَّه يرى أنَّ هذه النّونَ قبلَ ضميرِ الجرّ ليسَت بنونِ الضّميرِ المنصوبِ (ني)، بل هي مجتلبةٌ مِن أجلِ التقاءِ السّاكنين تشبيهًا بالنّونِ في ضميرِ النّصبِ (ني)؛ لكنّي، كما أسلفتُ، أرى هذهِ النّونَ تضعيفًا للنّونِ السّاكنةِ في (مِن)، و(عن)، و(لدُن).

وجاءَ الأصلُ في قراءةِ نافعٍ بالتّخفيفِ لقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف: ٧٦، وكذلك في الشّاهدِ المجهولِ:

أيُّهـــا السّـــائلُ عـــنهم وعـــنِي لســـتُ مِـــن قـــيسٍ ولا قـــيسُ مـــنِي

فيكونُ ذلك من بابِ التّرخّصِ قي البنيةِ بالعدولِ عن الصّورةِ المشهورةِ إلى أصلٍ متروكٍ.

وكانَ سيبويهِ قد جعلَ النّونَ في (قدني)، و(قطني) كالنّونِ في (منّي)، و(عنّي)، و(لدنّي) باعتبار الضّميرِ مضافًا إليه؛ لكنّي أذهبُ فيهما إلى اختيارِ أبي حيّانَ إذ قالَ: "والذي أختارُه أنَّ مَن قالَ مِن العربِ قدني

[1] الكتاب ٢/٣٧٠-٣٧١

وقطني، فإنَّهما عندَه اسمُ فعلٍ، والياءُ في موضعِ نصبٍ. ومَن قالَ قطي وقدي، فهما بمعنى (حسب)، والياءُ في موضعِ جرّ، كما نقلَ الكوفيّون عن العربِ"[1]. ومِن ذلك قولُ الرّاجزِ:

امتـــــــلأَ الحـــــــوضُ وقـــــــالَ: قطـــــــني
مهـــــــلًا رويـــــــدًا قـــــــد مـــــــلأتَ بطـــــــني

وهو بمعنى (يكفيني) أو (كفاني).

ومن ذلك أيضًا قولُ حميدٍ الأرقطِ:

قـــــــديَ مـــــــن نصـــــــرِ الخبيبـــــــين قـــــــدِ
لـــــــيسَ الإمـــــــامُ بالشّـــــــحيحَ الملحـــــــدِ

والذي يظهرُ أنَّ (قد) اسمُ فعلٍ، وحُذفَ المفعولُ مِن الثّاني لدلالةِ الأوّلِ عليه، وقد حُرّكَ الآخرُ ومثلُ (قدني) و(قطني) (بجلني) كما أوضحَ ذلك أبو حيّانَ[3].

وظنَّ النّحاةُ أنَّ الأدواتِ النّاسخةَ (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ)، و(كأنَّ) يجوزُ فيها مجيءُ نونِ الوقايةِ، ويجوزُ الاستغناءُ عنها[4]. والصّحيحُ أنَّ هذه الأداوتِ تنصبُ ضميرَ المتكلّمِ (ني) بالتّخفيفِ والتّثقيلِ، فإن قلتَ: (إنّي)، فقد خفّفتَ (إنَّ) لتوالي الأمثالِ، كما تخفّفُها معَ ضميرِ المتكلمين في (إنَّا)، ولعلَّ هذا مرجّحٌ لجوازِ نحوِ الشّاهدِ (بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ)، وهو محمولٌ على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي عندَ د. تمّام حسّان كما سبقَت الإشارةُ إلى ذلك؛ لكنَّ التّخفيفَ معَ الضّميرين (ني) و(نا) له مسوّغٌ صوتيٌّ، عكسَ التّخفيفِ معَ غيرِهما.

أمَّا (لعلَّ)، فمذهبُ سيبويهِ أنَّ النّونَ لشبهِها باللامِ أُدغمَت فيها[5]، أي أنَّ الأصلَ (لعلَّني)، ثمَّ خُفّفَت اللامُ، فصارَت (لعلني)، ولقربِ المخرجين بينَ اللامِ والنّونِ قُلبَت النّونُ لامًا، فأُدغمَت في اللامِ، فصارَت (لعلّي). ومِن الممكنِ أن تكونَ (لعلَّ) هذه جارّةٌ على لغةِ عقيلٍ في تصوّري.

---

[1] التذييل والتكميل ١٨٠/٢

[2] ينظر في خزانة الادب ٣٨٥/٥–٣٨٦

[3] ينظر في التذييل والتكميل ١٨٠/٢

[4] ينظر في أوضح المسالك ١١٤/١

[5] ينظر في الكتاب ٣٦٩/٢

أمَّا (ليتَ)، فملازمةٌ لضميرِ النّصبِ، وما وردَ فيها مِن شواهدِ على اتصالِ ضميرِ الجرّ (الياءِ)، فهو مِن بابِ التّشبيهِ بالاسمِ، كما قالَ سيبويهِ: "كأنّهم شبهوهُ بالاسمِ حيثُ قالوا: الضّاربي، والمضمرُ منصوبٌ"[1]. لكنَّه يرى الياءَ في الضّاربي ضميرَ نصبٍ، والصّحيحُ أنَّه ضميرُ جرّ.

ومنه قولُ زيدُ الخيرِ:

كمنيـــةِ جـــابرٍ إذ قـــالَ: ليـــتي أصـــادُفه وأخســـرُ جـــلَّ مـــالي

كأنَّه قالَ: أمنيتي أصادُفه؛ وذلك ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ؛ إذ استعملت الاداةُ استعمالَ الاسمِ؛ اعتمادًا على اتّفاقِهما المعنويّ على التّمنّي.

ويشهدُ على ذلك قولُ حارثةَ بنِ عبيدٍ البكريّ إذ جاءَت (ليتُ) فاعلًا:

ألا يا ليتـــني أنضـــبتُ عمـــري وهـــل يجـــدي علـــيَّ اليـــومَ ليـــتي؟

كأنَّه قالَ: وهل يجدي تمنّيَّ؟.

وكذلك (ليسَ) في قولِ العجّاجِ:

عـــــددتُ قـــــومي كعديـــــد الطيســـــي
إذ ذهـــــبَ القـــــومُ الكـــــرامُ ليســـــي

حيثُ استعملَ (ليسَ) بمعنى (غيرٍ) الاسميّةِ؛ اعتمادًا على اتّفاقِهما المعنويّ على الإخراجِ.

فإن يكن هذا هو أمرَ النّونِ في ضميرِ المتكلّمِ (ني)، فإنَّ اتّصالَها باسمِ الفاعلِ دليلٌ على التّعديةِ. وفي اتّصالِ الضّميرِ باسمِ الفاعلِ آراءٌ جمعَها ابنُ هشامٍ في قولِه: "وجوّزَ الفرّاءُ إضافةَ الوصفِ المحلّى بـ(أل) إلى المعارفِ كلّها، كـ(الضّاربُ زيدٍ)، و(الضّاربُ هذا)، بخلافِ (الضّاربُ رجلٍ)، وقالَ المبرّدُ والرّمّانيُّ في (الضاربُك) و(ضاربُك): موضعُ الضّميرِ خفضٌ، وقالَ الأخفشُ: نصبٌ، وقالَ سيبويهِ: الضّميرُ كالظّاهرِ؛ فهو منصوبٌ في (الضّاربُك)، مخفوضٌ في (ضاربُك)، ويجوزُ في (الضّارباك) و(الضّاربوك) الوجهان"[2].

ولا إشكالَ في انتصابِ الضّميرِ (ني) في الشّاهدِ (ليسَ الموافيني ليرفدَ خائبًا) وفقًا لرأيِ سيبويه؛ أمَّا الشّاهدُ (أمسلمُني إلى قومٍ شراحِ)، فهو دليلٌ للأخفشِ الذي ذهبَ إلى أنَّ حذفَ التّنوينِ والنّونِ ليسَ للإضافةِ،

---

[1] المرجع السابق ٢/٣٧٠

[2] أوضح المسالك ٣/٩٩–١٠١

بل للتّنافي بينَهما وبينَ الضّميرِ المتّصلِ[1]. والتّنافي بينَ التّنوينِ والضّميرِ المتّصلِ صحيحٌ حقًّا؛ لكنَّه ليسَ حقيقيًّا في نظري بينَ النّونِ والضّميرِ المتّصلِ في موضعِ النّصبِ، بل إنَّ اتّصالَ الضّميرِ بالنّونِ دليلٌ على النّصبِ في الشّاهدِ (والنّاسُ محتضرونه) رغمَ ندرتِه؛ فلا مانعَ مِن نحوِ: (المكرمانك)، و(المكرمونك)، وإنَّما التّنافي بينَ النّونِ والضّميرِ المتّصلِ يتحقّقُ إذا كانَ الموضعُ موضعَ جرّ؛ أمَّا تجويزُ سيبويهِ للوجهين في (الضّارباك) و(الضّاربوك)، فيعتمدُ على قولِ عمرِو بنِ القيسِ الخزرجيّ:

الحـــــافظو عـــــورةَ العشـــــيرةَ لا يأتـــــيهم مِـــــن ورائنـــــا نَطَـــــفُ

وهو ترخّصٌ في البنيةِ بحذفِ حرفٍ منها؛ اعتمادًا على وضوحِ التّعديةِ بالعلامةِ الإعرابيّةِ[2].

ومثلُه قولُ عمرِ بنِ معدِيكربَ:

تـــــراه كالثّغـــــامِ يعـــــلُّ مســـــكًا يســـــــوءُ الفاليـــــــاتِ إذا فليـــــــنِي

وهو ترخّصٌ في البنيةِ بحذفِ نونِ النّسوةِ؛ اعتمادًا على علامةِ البناءِ (السّكونِ) التي تدلُّ على ضميرِ النّسوةِ، وعلى المرجعِ في قولِه (الفالياتِ).

ومثلُه حذفُ النّونِ على قراءةِ التّخفيفِ في قولِه تعالى: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ الزمر: ٦٤، إلا أنَّ الحذفَ في الآيةِ الكريمةِ يذهبُ بالتّرخّصِ إلى العلامةِ الإعرابيّةِ؛ لأنَّ ثبوتَ النّونِ معَ الفعلِ المضارعِ علامةُ إعرابٍ.

أمَّا اتّصالُ الضّميرِ (ني) بأفعلِ التّفضيلِ في الحديث الشّريفِ: "غيرُ الدّجالِ أخوفني عليكم"، فإن صحَّت الرّوايةُ، فتخريجُه على ثلاثةِ أوجهٍ:

١- أن يكونَ الضّميرُ في محلّ نصبِ مفعولٍ به بأفعلِ التّفضيلِ، كما ذهبَ الكوفيّونَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ الأنعام: ١١٧.

٢- أن يكونَ (أخوَفُ) فعلًا مسندًا إلى واوٍ هي ضميرٌ عائدٌ على غيرِ الدّجالِ؛ لأنَّ مِن جملةِ ما يتناولُه غيرُ الدّجالِ الأئمةَ المضلّين، وهم ممّن يعقلُ، فغلُّبوا بالواوِ، ثمَّ اجتزئَ عنها بالضّمةِ،

[1] ينظر لرأيه في شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣٢-٢٣٣

[2] ينظر في الكتاب ١/١٨٧

وحُذفَت كما تحذفُ في لهجةِ هوزانَ وعليا قيسٍ. وهذا الوجُه نصَّ عليه السّيوطيُّ[1]. وفي لسانِ العربِ "خاوفني فخُفتُه أخُوفُه: غلبتُه بما يخوّفُ، وكنتُ أشدَّ خوفًا مِنه"[2].

٣- أن يكونَ الضّميرُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ، والأصلُ: أخوفُ لي.

وأخلصُ مِن كلّ ذلك إلى أنَّ (ني) ضميرُ نصبٍ، وليسَت النّونُ قبلَ الياءِ للوقايةِ. وعليه يكونُ الشّاهدُ الأوّلُ (أمسلمُني إلى قومٍ شراحٍ) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ أداةِ الاستفهامِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (إلى)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

وليسَ في الشّاهدِ ترخّصٌ إلا في بنيةِ (شراحٍ) بالحذفِ؛ لكنَّ ذلك ليسَ موضعَ الشّاهدِ في المسألةِ.

ويكونُ الشّاهدُ الثّاني (ليسَ الموافيني ليرفدَ خائبًا) قد تضافرَت فيه قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّعديةِ، وأداةِ التّعليلِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

المسألة ٢: تعريفُ المفعولِ لأجلِه بـ(أل):

يجوزُ في المفعولِ لأجلِه أن يأتي معرّفًا بـ(أل)[3]، وجرُّه بالحرفِ أكثرُ مِن نصبِه[4]. وجاءَ منصوبًا مستوفيًا لشروط نصبِه في شاهدٍ انفردَ به ابنُ مالكٍ ونقلَه عنه مَن جاءَ بعدَه، وهو قولُ الرّاجزِ:

١٧٧- لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالَت زُمرُ الأعداءِ

ونصبُ المفعولِ لأجلِه معرّفًا بـ(أل) قليلٌ كما نصَّ على ذلك ابنُ مالكٍ وسارَ على حكمِه شراحُ الألفيّةِ؛ لكنَّه على قلّتِه جائزٌ جوازًا غيرَ حسنٍ عندَهم[5]. وذهبَ الجرميُّ والرياشيُّ والمبرّدُ إلى وجوبِ تنكيرِ المفعولِ لأجلِه، وأنَّ (أل) إذا اقترنَت به، فهي زائدةٌ، وأنَّ إضافتَه غيرُ محضةٍ[6].

---

[1] ينظر في الأشباه والنظائر ١٩/٧

[2] لسان العرب، مادة خوف

[3] ينظر في الكتاب ٣٧٠/١، وفي الأصول ٢٠٨/١

[4] ينظر في شرح التسهيل ١٩٨/٢

[5] ينظر في شرح التسهيل ١٩٨/٢، وفي شرح الكافية الشافية ٦٧٣

[6] ينظر لرأيهم في ارتشاف الضرب ١٣٨٧-١٣٨٨

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

في نظري أنَّ رأيَ القائلين بوجوبِ تنكيرِ المفعولِ لأجلِه صوابٌ، وأنَّ إضافتَه هي مِن بابِ إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِه؛ ففي قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ الإسراء: ٣١، نجدُ أنَّ أصلَ المصدرِ معَ فاعلِه ومفعولِه هو: خشيتَكم إملاقًا، ولمَّا حُذفِ الفاعلُ للعلمِ به، أُضيفَ المصدرُ إلى مفعولِه إضافةً لفظيّةً، ولا مانعَ مِن القولِ: خشيةً مِن إملاقٍ.

وفي قولِ حاتمٍ الطّائيّ:

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرّما

نجدُ أنَّ أصلَ المصدرِ (ادّخارٍ) معَ فاعلِه ومفعولِه هو: ادّخاري إيّاه، ولمَّا حُذفَ الفاعلُ، أُضيفَ المصدرُ إلى مفعولِه إضافةً لفظيّةً، ولا مانعَ مِن القولِ: ادّخارًا له. أمَّا البيتُ الذي احتجَّ به الشّيخُ مُحَمَّد محي الدين على صراحةِ وقوعِ المفعولِ لأجلِه معرّفًا بالإضافةِ[1]، وهو قولُ شاعرِ الحماسةِ:

كريمٌ يغضُّ الطّرفَ فضلَ حيائه ويدنو وأطرافُ الرّياحِ دواني

فليسَ المصدرُ (فضلٌ) قلبيًّا بمعنى سماحةِ الطّبعِ، بل هو بمعنى الزّيادةِ، وفي لسانِ العربِ: "الفضيلةُ والفضالةِ ما فَضَلَ مِن الشيءِ، وفي الحديثِ: فضلُ الإزارِ في النّارِ، هو ما يجرُّه الإنسانُ مِن إزارِه على الأرضِ على معنى الخيلاءِ والكبرِ. وفي الحديثِ: إنَّ لله ملائكةً سيّارةً فُضلًا، أي زيادةً على الملائكةِ المرتّبين معَ الخلائقِ، ويُروى بسكونِ الضّادِ وضمّها؛ قالَ بعضُهم: والسّكونُ أكثرُ وأصوبُ، وهما مصدرٌ بمعنى الفضلِ والزّيادةِ"[2]. وعلى هذا المعنى يكونُ المصدرُ حالًا سببيّةً، كما لو قيلَ: يغضُّ الطّرفَ فاضلًا حياؤه، أو: وقد فضلَ حياؤه.

أمَّا مجيءُ المفعولِ لأجلِه معرّفًا بـ(أل)، ففي نظري أنَّ ذلك موجبٌ لحرفِ الجرّ، ولا يجوزُ نزعُه؛ إذ إنَّ ذلك يُلبسُ قرينةَ الغائيّةِ بقرينةِ التّوكيدِ والتّحديدِ (المفعولِ المطلقِ) كما سيأتي بيانُها، ولو صحَّت دعوى جوازِ نصبِ المعرّفِ بالأداةِ حالَ تحقّقِ الغائيّةِ في السّياقِ، لحكمتُ على ذلك بالتّرخّصِ في أداةِ الجرّ بالنّصبِ على نزعِ الخافضِ؛ لكنَّ شاهدَ المسألةِ يستدعي دلالةً نحويّةً لأداةِ التّعريفِ (أل) تتحقّقُ معَها قرينةُ التّوكيدِ والتّحديدِ، وتبطلُ بها دعوى الزّيادةِ عندَ مَن يوجبُ تنكيرَ المصدرِ. فما تلك الدّلالةُ؟.

---

[1] ينظر في حاشيته على شرح ابن عقيل ١٨٨/٢

[2] لسان العرب مادة فضل

إنَّ تعريفَ المصدرِ (الجبنِ) بـ(أل) يعني أنَّه مفعولٌ مطلقٌ يبيّنُ نوعَ الفعلِ معَ متعلّقِه (قعدَ عن الحربِ)؛ فالجبنُ نوعٌ مِن أنواعِ القعودِ الحربِ، وقد أطلقوا عن الفرقة المتخلّفةِ عن الحربِ (القعديّةَ)، وفي لسانِ العربِ: "ويُقالُ: رجلٌ قاعدٌ عن الحربِ، وقومٌ قُعّادٌ وقاعدون"[1]. وقالَ تعالى: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ﴾ التوبة: ٨٦، أي: معَ القاعدينِ قعودَ عذرٍ.

وحاصلُ هذا أنَّ القعودَ عنِ الحربِ إمَّا قعودُ عذرٍ، وإمَّا قعودُ إعراضٍ كما قالَ الحارثُ بنُ عبادٍ: "حربُكم هذه حربٌ قذرةٌ لا ناقةَ لي فيها ولا جملَ"، وإمَّا قعودُ جبنٍ. أمَّا (أل) في الشّاهدِ، فهي عهديّةٌ تعودِ على علاقةٍ مفهومةٍ في الذّهنِ بينَ الفعلِ وما تعلّقَ به وبينَ المصدرِ، كأنَّه قيلَ: لا أقعدُ عن الهيجاءِ قعودَ الجبنِ المعهودِ عندِ الحربِ.

وكانَ الزّجّاجُ يرى المفعولَ لأجلِ منصوبًا نصبَ نوعِ المصدرِ؛ قالَ ابنُ مالكٍ: "وزعمَ الزّجّاجُ أنَّ المفعولَ له منصوبٌ نصبَ نوعِ المصدرِ، ولو كانَ كذلك لم يجز دخولُ لامِ الجرّ عليه، كما لا يدخلُ على الأنواعِ، نحو: سارَ الجمزى، وعدا البشكى، ولأنَّ نوعَ المصدرِ يصحُّ أن يُضافَ إليه (كلٌّ)، ويُخبرُ عنه بما هو نوعٌ له، كقولِك: كلُّ جمزى سيرٌ، ولو قيلَ ذلك بالتّأديبِ والضّربِ من قولِك: ضربتُه تأديبًا، لم يصحَّ، فثبتَ بذلك فسادُ مذهبِ الزّجّاجِ"[2].

والظّاهرُ أنَّ رأيَ الزّجّاجِ حقيقيٌّ إذا عُرِّفَ المصدرُ بـ(أل)؛ أمَّا احتجاجُ ابنِ مالكٍ بعدمِ جوازِ دخولِ لامِ الجرّ على المصدرِ، فيردُّه أنَّ هذه اللامَ لا تدخلُ فعلًا على المصدرِ وهو منصوبٌ على قرينةِ المفعولِ المطلقِ، وإذا دخلَت عليه، فهي قرينةٌ فارقةٌ بينَ الغائيّةِ والتّحديدِ؛ أمَّا احتجاجُه بأنَّ نوعَ المصدرِ يصحُّ أن يُضاف إليه (كلٌّ)، ويخبرُ عنه بما هو نوعٌ له، فيردُّه أنَّ المصدرَ المعرّفَ بـ(أل) لا يبيّنُ نوعَ الفعلِ وحدَه، بل هو مبيّن لنوعِه معَ ما تعلّقَ به معَ صحّةِ إضافةِ مصدرِ الفعلِ إلى المصدرِ المذكورِ، كقولك: صلّيتُ الخوفَ في الحربِ، أي: صلّيتُ صلاةَ الخوفَ.

واستشهدَ سيبويهِ على المفعولِ لأجلِه بقولِ العجّاجِ[3]:

يركـــــــبُ كـــــــلَّ عـــــــاقرٍ جهـــــــورِ
مخافـــــــــةً وزعـــــــــلَ المحبـــــــــورِ

[1] لسان العرب مادة قعد
[2] شرح التسهيل ١٩٨/٢
[3] ينظر في الكتاب ٣٦٩/١

والهـــــــــولَ مِـــــــــن تهـــــــــوّلِ الهبـــــــــورِ

أي أنَّ نصبُ (مخافةً، وزعلَ، والهولَ) على المفعولِ لأجلِه، أي: للمخافةِ، وللزّعلِ، وللهولِ.

فأمَّا (الهولَ)، فاحتملَ ابنُ يعيشَ أن يكونَ معطوفًا على المفعولِ به (كلَّ عاقرٍ)[1]، وهو الصّحيحُ في نظري، والمعنى أنَّ ذلك الثّورَ يركبُ المرتفعَ الصّعبَ، والمنخفضَ المخوفَ؛ أمَّا (زعلَ المحبورِ)، فقيلَ: المفعولُ لأجلِه محذوفٌ، أي: زعلًا كزعلِ المحبورِ، والمصدرُ (زعلَ) مصدرٌ تشبيهيٌّ، ولا يصحُّ أن يكونَ مفعولًا لأجلِه؛ لاختلافِ الفاعلِ[2]. وفي نظري الواوُ للمعيّةِ، أي: مخافةً معَ نشاطِ المسرورِ، ومثلُ ذلك أن تقولَ: سافرَ محمدٌ طلبًا للعلمِ وهمّةَ المثابرِ، ولا يجوزُ العطفُ في هذا الموضعِ كما لا يجوزُ في نحوِ: ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشّمسِ.

واستشهدَ ابنُ جنّي بقولِ مزاحمٍ العقيليّ:

لـك الخـيرُ إن أزمعـتَ صُـرمي وأصـبحَت قـوى الحبـلِ بـترًا جـدَّها الصُّـرمَّ حـاذفُ

على أنَّ المصدرَ (الصُّرمَ) مفعولٌ لأجلِه، أي: للصُّرمِ[3].

وزادَ الحسنُ بنُ عبدِ اللهِ القيسيُّ على شاهدِه قولَ ساعدةَ بنِ جُويّةَ:

لـــمَّا رأى نعمـــانَ حـــلَّ بكرفـــيٍ عكـــرٍ كمـــا لـــبجَ النّـــزولَ الأركـــبُ

أي: للنّزولِ[4].

فأمَّا الشّاهدُ الأوّلُ، فالمصادرُ (بترٌ)، (وجدٌّ)، (صُرمٌ) كلُّها تشتركُ في الدّلالةِ على القطعَ[5] إضافةً إلى كونِها مصادرَ غيرَ قلبيّةٍ، وعليه يكونُ المصدرُ (الصُّرمُ) مفعولًا مطلقًا مبيّنًا للنوعِ نيابةً عن مصدرِ الفعلِ المرادِفِ، ومعنى البيتِ: لكَ الخيرُ إن أزمعتَ قطيعتي، وأصبحَ حبلُ الوصلِ بينَنا مقطوعًا، قطعَه القطعَ المعهودَ حاذفٌ، ويعني بالحاذفِ الواشيَ على سبيلِ الاستعارةِ؛ وليسَ وجيهًا أن يكونَ المصدرُ معلّلًا للفعلِ (جدَّ)؛ لأنَّ الفعلَ لا يُعلّلُ بمعناه، فلا يصحُّ في المفعولِ لأجلِه أن تقولَ: أخافُ اللهَ خشيةً منه. وأمَّا الشّاهدُ الثّاني، فالمصدرُ (النّزولُ) ليسَ قلبيًّا كذلك، وهو في نظري كقولِ لبيدِ بن ربيعةَ:

فأرســـلَها العـــراكَ ولم يـــذدها ولم يُشـــفق علـــى نغـــصِ الـــدّخالِ

---

[1] ينظر في شرح المفصل ٤٥٥/١

[2] ينظر في خزانة الأدب ١١٦/٣

[3] ينظر في التمام ٩٠

[4] ينظر في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٨

[5] ينظر في لسان العرب، مادة بتر، ومادة جدد، ومادة صرم

وهو على رأي سيبويهِ حالٌ معرفةٌ مؤوّلةً بنكرةٍ، أي: نازلًا، وعلى رأي الفارسيّ مصدرٌ مبيّنٌ للنّوعِ لحالٍ محذوفةٍ، نازلًا النّزولَ المعهودَ[1]. وأميلُ إلى الرأيِ الذي نقلَه أبو حيّانَ حيثُ قالَ: "وقيلَ: هي مصادرُ على حذفِ مضافٍ، أي: لقاءَ فجأةٍ، وإتيانَ ركضٍ، وسيرَ عدوٍ، ويُقدّرُ مضافًا محذوفًا مِن لفظِ الفعلِ، ويُقدّرُ فيما جاءَ معرفةً ممّا تقدّمَ ذكرُه (إرسالَ العراكِ)، و(طلبَ جهدِك)، و(رجوعَ عودِه)، و(مرورَ إيحادي له)، و(مجيءَ الجمّاءِ)، و(دخولَ الأوّلِ فالأوّلِ)، و(كلامَ فيه إلى فيّ)، فتنتصبُ هذه المعارفُ انتصابَ المصادرِ على تقديرِ ذلك الحذفِ على ما يسوّغُ في المصادرِ مِن مجيئها معرفةً ونكرةً، وقالَ ابنُ هشامٍ: وهذا تقديرٌ حسنٌ سهلٌ. انتهى"[2].

وعلى ذلك أيضًا قولُ عبدةَ بنِ الطّيبِ الذي أعربَ الشّيخُ خالدٌ المصدرَ فيه مفعولًا لأجلِه[3]:

فبكـــى بنـــاتي شـــجوَهنَّ وزوجـــتي والطّـــــــــامعون إليَّ ثمّ تصـــــــــدّعوا

أي: بكى بناتي بكاءَ شجوِهنَّ؛ فالبكاءُ يكونُ إمَّا بكاءَ شجوٍ، وإمَّا بكاءَ فرحٍ، وإمَّا بكاءَ خشيةٍ، وإمَّا بكاءَ ألمٍ؛ لكنّي أذهبُ إلى أنَّ المصدرَ النكرةِ حالٌ مترخّصٌ في صيغتِها؛ اعتمادًا على تحقّقِ الملابسةِ في الصيغةِ النّكرةِ، والتّعريفُ قرينةٌ خالفةٌ بينَ الحالِ والمفعولِ المطلقِ.

وأجازَ ابنُ خروفٍ في قولِ الأعشى:

مـــــدَّت عليـــــه الملـــــكَ أطنابَهـــــا كـــــأسٌ رنـــــوناةٌ وطـــــرفٌ طمـــــر

أن يكونَ المصدرُ (الملكَ) مفعولًا لأجلِه، أو مفعولًا به، و(أطنابَها) بدلٌ، والضّميرُ عائدٌ على المصدر على تأويل الخلافةِ[4]. وقيلَ: حالٌ مؤوّلةٌ، أو ظرفٌ[5].

ولي فيه **احتمالان**:

١- أن يكونَ الفعلُ (مدَّ) قد ضُمّنَ معنى (جعلَ) أو (صيّرَ)، فنصبِ مفعولين، كما ذهبَ بعضُ النّحاةِ إلى تضمينِ الفعلِ (ضربَ) معنى التّصييرِ في مثلِ قولِه تعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ يس: ١٣، وفي قولِهم: ضربتُ الطّينَ لبنًا[6]. وعليه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصٌ

---

[1] ينظر لتفصيل المسألة في شرح الرضي على الكافية ٢/١٦-١٧

[2] ارتشاف الضرب ١٥٧١

[3] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ١/٤١١

[4] ينظر لرأيه في شرح التسهيل ٢/١٩٨

[5] ينظر في لسان العرب، مادة رنا

[6] ينظر في الدر المصون ١/٢٢٣

في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ بالتّضمينِ، ومثلُ ذلك أن تقولَ: مددتُ الحصيرَ على الأرضِ فراشي.

٢- أن يكونَ (أطنابَها) منصوبًا على نزعِ الخافضِ، والأصلُ: مدّدَت عليه الملكَ بأطنابِها، وفي لسانِ العربِ: "وطنّبَه: مدَّه بأطنابِه وشدَّه"[١]. وعليه يكونُ في الشّاهدِ ترخّصٌ في الأداةِ بنزعِ الخافضِ.

واستشهدَ ابنُ عقيلٍ على مجيءِ المفعولِ لأجلِه معرفةً بقولِ قُريطِ بنِ أنيف:

فليـــتَ لي بهـــمُ قومًـــا إذا ركبـــوا شـــنّوا الإغـــارةَ ركبـــانًا وفرســـانا

لكنَّ الشّيخَ مُحَمَّد محي الدّين احتملَ أن يكونَ المصدرُ (الإغارةَ) مفعولًا به، أي: فرّقوا الإغارةَ، وهو الصّحيحُ في نظري؛ لأنَّ المصدرَ ليسَ قلبيًّا، ولأنَّ الفعلَ متعدّ، وإظهارُ مفعولِه أولى مِن تقديرِه إذا كانَ هناك ما يصحُّ أن يكونَ مفعولًا به.

وأخلصُ مِن ذلكَ كلّه إلى أنَّ مجيءَ المفعولِ لأجلِه معرّفًا بـ(أل) ليسَ له شاهدٌ صريحٌ، فإن جاءَ المصدرُ الذي يصحُّ انتصابَه على الغائيّةِ معرّفًا بها، فهو مصدرٌ محدّدٌ لنوعِ الفعلِ، ولا تصحُّ الغائيّةُ حينئذٍ إلا بحرفِ الجرّ، كقولِ جريرٍ:

بكـــى دوبـــلٌ لا يرقـــئُ اللهُ دمعَـــهُ ألا إنّمـــا يبكـــي مِـــن الـــذلّ دوبـــلُ

وعلى ذلك يكونُ الشّاهدُ (لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ أداةِ النّفيِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّحديدِ، والرّبطِ بالأداةِ العهديّةِ، والنّسبةِ بحرفِ الجرّ (عن)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ.

[١] لسان العرب، مادة طنب، وينظر للمادة أيضا في القاموس المحيط

المسألة ٣: إضافةُ (حيثُ) إلى المفردِ:

(حيثُ) ظرفُ مكانٍ مبهمٌ يفسّرُه مايُضافُ إليه، وتلزمُ إضافتُه إلى جملةٍ اسميّةً كانَت أم فعليّةً[١]. وجاءَت إضافةُ (حيثُ) إلى مفردٍ في شاهدين شعريين؛ الأوّلُ قولُ الرّاجزِ:

١٧٨- أمـــا تـــرى حيـــثُ ســـهيلٍ طالعـــا
نجمًـــا يضـــيءُ كالشّـــهابِ لامعـــا

والثّاني قولُ الفرزدقِ:

١٧٩- ونطعنُهم حيثُ الكلى بعدَ ضربِهم ببـــيضِ المواضـــي حيـــثُ ليّ العمـــائمِ

وهذان الشّاهدان لم يخرجا عن نطاقِ النّدرةِ والشّذوذِ عندَ المتأخّرين[٢]. ورويَ عن الكسائيّ أنَّه يجيزُ القياسَ على ما ندرَ[٣]؛ لكنَّه لم يشر إلى ضابطٍ يُخصّصُ تلك الإضافةِ. وقالَ ابنُ جني إذا أُضيفَت إلى مفردٍ أُعربَت، وقالَ العينيُّ: يكونُ معربًا ومحلُّه النّصبُ على الحاليّةِ[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

كانَ مِن الممكنِ أن أحكمَ على إضافةِ (حيثُ) إلى المفردِ بالتّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي اتّفاقًا معَ قولِهم: إنَّ (حيثُ) لا تُضافُ إلا إلى الجملِ، سواءٌ أكانَ الظّرفُ معربًا أم مبنيًّا، معَ أنَّ أغلبَ كتبِ النحّاةِ تروي الشّاهدينِ بالبناءِ؛ لكنّي وجدتُ دلالةً نحويّةً غائبةً لهذا التّضامّ بعدَ أن تأمّلتُ كلامَ ابنِ يعيشَ حيثُ قالَ: "والذي أوجبَ بناءَها أنَّها تقعُ على الجهاتِ الستِ، وهي (خلفٌ، وقدّامٌ، ويمينٌ، وشمالٌ، وفوقٌ، وتحتٌ) وعلى كلّ مكانٍ، فأُبهِمَت (حيثُ) ووقعَت عليها جميعًا، فضاهَت بإبهامِها في الأمكنةِ (إذ) المبهمةَ في الأزمنةِ الماضيةِ كلّها. فكما كانَت (إذ) مضافةً إلى جملٍ توضّحُها، أوضحَت (حيثُ) بالجملةِ التي تُوضّحَ بها (إذ) من ابتداءٍ وخبرٍ، وفعلٍ وفاعلٍ. وحينَ افتقرَت إلى الجملِ بعدَها، أشبهَت (الذي) ونحوَها مِن الموصولاتِ في إبهامِها في نفسِها، وافتقارِها إلى جملةٍ بعدَها توضّحُها، فبُنيَت كبناءِ الموصولاتِ"[٥].

---

[١] ينظر في الكتاب ٥٨/٣، وفي المقتضب ٥٣/٢

[٢] ينظر في شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٣، وفي شرح التسهيل ٢٣٢/٢، وفي شرح الكافية ٩٣٧، وفي مغني اللبيب ١٥١

[٣] ينظر إلى رأيه في مغني اللبيب ١٥٢

[٤] ينظر إلى رأيهما في خزانة الادب ٥٥٤/٦

[٥] شرح المفصل ١١٤/٣

ثمّ تأمّلتُ الشّواهدَ في البيتين: (حيثُ الكلى)، (حيثُ ليّ العمائمِ)، (حيثُ سهيلٍ) فوجدتُ الظّرفَ مضافًا إلى مفردٍ يزيلُ الإبهامَ الذي تحدّثَ عنه ابنُ يعيشَ، مفردٍ معلومٍ مكانُه عُرفًا وعقلًا وحقيقةً؛ فموضعُ الكلى معلومٌ في الجسدِ، وموضعُ ليّ العمائمِ معلومٌ أنّه في الرأسِ، ومطلعُ سهيلٍ معلومٌ عندَ مَن يعرفُه، وعكسَ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ البقرة: ٥٨، وقولُه: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف: ١٨٢؛ فالمكانُ مطلقٌ في الآيتين، ولا يمكنُ قصرُه على موضعٍ محدّدٍ، خلافَ المفردِ المحصورِ في مكانٍ محدّدٍ. وعليه يجوزُ في نظري أن تقولَ: صلّيتُ حيثُ مقامِ إبراهيمَ، ولا يجوزُ أن تقولَ: تنزّهتُ حيثُ المطرِ؛ لأنَّ مكانَ المقامِ معلومٌ على سبيلِ الحقيقةِ، ولا يُزحزحُ عن موضعِه أبدًا؛ أمّا المطرُ، فمحالٌ تقييدُه بأرضٍ ما، وتبعًا لذلك يجوزُ فتحُ همزةِ (أنَّ) في مثلِ قولِك: صلّيتُ حيثُ أنَّ مقامَ إبراهيمَ أمامي، ولايجوزُ قولُك: تنزّهتُ حيثُ أنَّ المطرَ غزيرٌ. وهذا ما لم يلمحه الأستاذُ عبّاس حسن حينَ قالَ: "ويبيحُ فريقٌ إضافتُها للمفردِ، معَ بقائها مبنيةً على الضمّ، نحوَ: أنا مقيمٌ حيثُ الهدوءِ، وحيثُ الاطمئنانِ. وحجّتُه أنَّ الأمثلةَ المسموعةَ الدّالةَ على إضافتِها للمفردِ فصيحةٌ، وأنَّها على قلّتِها كافيةٌ للقياسِ عليها؛ لأنّها قلّةٌ نسبيّةٌ، وليست قلّةً ذاتيّةً، ولا داعيَ عندَه لتأويلِ تلك الأمثلةِ، أو الحكمِ عليها بالشّذوذِ، ويؤيّدُه أنَّ بعضَ النّحاةِ، بناءً على هذا المسموعِ، يجيزُ فتحَ همزةَ (أنَّ) بعدَها، فتكونُ (حيثُ) في هذه الحالةِ مضافةً داخلةً على المفردِ، وهو المصدرُ المنسبُك مِن (أنَّ) ومعموليها، كما يجيزُ كسرَ همزةَ (إنَّ)، فتكونُ داخلةً على جملةٍ هي المضافُ إليه. وهذا رأيٌ سديدٌ، فيه تسمّحٌ وتيسيرٌ؛ إذ يجري اليومَ على مقتضاه كثرةُ المثقّفين، وإن كانَ الأولى والأفضلُ محاكاةَ الأفصحِ والأقوى"[1].

وهو بذلك يرى صحّةَ الإضافةِ إلى المفردِ؛ لكنَّه لم يُحكم النّظرَ في الدّلالةِ النّحويّةِ لتلك الإضافةِ كما وردَت في الشّاهدين، ولم يهتدِ إلى فهمِ حقيقةِ ذلك المفردِ الذي يقبلُ إضافةَ (حيثُ) إليه، وأمثلتُه تشهدُ على ذلك؛ فلا الهدوءُ له موضعٌ يقتصرُ عليه، ولا الاطمئنانُ كذلك.

وبذلك أخلصُ إلى أنَّ المكانَ إذا كانَ مطلقًا لا يمكنُ تقييدُه، أُضيفَت (حيثُ) إلى جملةٍ اسميةً كانَت أم فعليّةً، وإذا كانَ مقيّدًا عُرفًا وعقلًا وحقيقةً، فإنَّ الإبهامَ يزولُ عن (حيثُ)، فتجوزُ إضافتُها إلى المفردِ جوازًا غيرَ مُلزِمٍ، فلا يمتنعُ في مثلِ الشّواهدِ أن يُقالَ: (حيثُ كانَت الكلى)، و(حيثُ تُلوى العمائمُ)، و(حيثُ يطلعُ سهيلٌ).

---

[1] النحو الوافي ٣/٧٩–٨٠

أمَّا قولُ أبي حيّةَ النّميريّ:

إذا رَيــــدةٌ مِـــن حيثُمـــا نفحَـــت لـــه أتاه بريّاهـــــــا خليـــــــلٌ يُواصـــــــلُه

فنصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ فيه حذفًا للجملةِ المضافِ إليها، وهو أندرُ مِن الإضافةِ إلى المفردِ، والتّقديرُ: إذا ريدةٌ نفحَت مِن حيثُ هبَّت له، فحذفَ الفعلَ (هبَّت) للعلمِ بهِ، وجعلَ (ما) عوضًا كما جُعلَ التنوينُ في (حينئذٍ) عوضًا[1]. ورأى ابنُ هشامٍ أنَّه لا يجوزُ إضافةُ (حيثُما) إلى الفعلِ (نفحَت)؛ لأنَّ (ريدةً) فاعلٌ بمحذوفٍ يفسّرُه ذلك الفعلُ، ولو أُضيفَ إليه، بطلَ التّفسيرُ[2]. لكنَّ الصّحيحَ في رأيي هو ما رأى ابنُ هشامٍ عدمَ جوازِه. وأجازَ أبو عليّ الوجهين، وأيّدَ الدمامينيُّ الوجَه الذي اخترتُه[3]. و(ما) في (حيثما) زائدةٌ مِن غيرِ شرطٍ ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ، كما جاءَت كذلك في قولِ الشّاعرِ:

وأنّـــني حيثُمـــا يَثْـــني الهـــوى بصـــري مِـــن حيثُمـــا ســـلكوا أدنـــو فـــأنظُورُ

وفي هذا الشّاهدِ ترخّصٌ أيضًا في البنيةِ بزيادةِ حرفِ المدّ في قولِه (أنظورُ).

المسألة ٤: إضافةُ الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما إلى اسمي الجمعِ والجنسِ:

إن كانَ مميّزُ الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما اسمَ جمعٍ أو جنسٍ، خُفِضَ بـ(مِن)؛ أمَّا الإضافةُ إليهما، فعلى ثلاثةِ مذاهبَ جمعَها أبو حيّانَ في قولِه: "اللفظُ المؤدّي معنى الجمعِ، إن كانَ اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ، ففيه ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أن لا ينقاسُ الإضافةُ إليهما، بل يُقتصرُ على السّماعِ، وهذا مذهبُ الأخفشِ، والمبرّدِ، وأبي حاتمٍ، والسّيرافيّ، وأبي عليّ، وهو اختيارُ ابنِ هشامٍ، وابنِ مالكٍ، وصرّحَ سيبويهِ أنَّه لا يُقالُ: ثلاثُ غنمٍ، وظاهرُ كلامِه أنَّه لا يُقالُ: ثلاثُ إبلٍ، ولا ثلاثُ بقرٍ، ولا ثلاثُ بطّ، ولا ثلاثُ شياهٍ.

المذهبُ الثّاني: أنَّه يجوزُ ذلك فيهما وينقاسُ، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ عصفورٍ، إلا أنَّه قالَ في بعضِ كتبِه: وإضافتُه إليهما قليلٌ.

المذهبُ الثّالثُ: التّفرقةُ بينَ ما يُستعملُ مِن اسمِ الجمعِ للقلّةِ، فيجوزُ، وبينَ ما يُستعملُ للقليلِ والكثيرِ فلا يجوزُ، قالَ به قومٌ، وحكاه أبو عليّ في الشّيرازياتِ عن أبي عثمانَ، قالَ: أضافوا إلى رهطٍ ونفرٍ، ولم يضيفوا

---

[1] ينظر في شرح التسهيل ٢/٢٣٢–٢٣٣

[2] ينظر في مغني اللبيب ١٥٢

[3] ينظر إلى رأيهما في خزانة الادب ٦/٥٥٩–٥٦٠

إلى قومٍ؛ لأنَّه يكونُ للقليلِ والكثيرِ، ولا إلى بشرٍ؛ لأنَّه يكونُ للكثيرِ، ووهّمَ الفارسيُّ أبا عثمانَ في قولِه: إنَّ بشرًا للكثيرِ، وهو يقعُ على الواحدِ والجمعِ.

والمسموعُ: خمسُ ذودٍ، وخمسةُ رَجلَةٍ، وتسعةُ رهطٍ، وثلاثةُ نفرٍ، وخمسُ بناتٍ، وخمسُ نسوةٍ، ونصّوا على أنَّهم لم يقولوا: ثلاثةُ بشرٍ ولا ثلاثةُ قومٍ، قالَه ابنُ عصفورٍ. والفصلُ المتّفقُ عليه الفصلُ بـ(مِن) تقولُ: ثلاثةٌ مِن القومِ، وثلاثةٌ من النَّخلِ"[1].

وجاءَت الإضافةُ إلى اسمِ الجمعِ في قولِ الحطيئةِ:

١٨٠- ثلاثـــةُ أنفـــسٍ وثـــلاث ذودٍ لقـــد جـــارَ الزّمـــانُ علـــى عيـــالي

وإلى اسمِ الجنسِ في قولِ الرّاجزِ:

١٨١- قـد جعلَـت مـيٌّ علـى الطّـرارِ خمـــــسَ بنـــــانٍ قـــــانئِ الأظفـــــارِ

والإضافةُ في الشّاهدِ الأوّلِ محفوظةٌ لا يُقاسُ عليهما عندَ أصحابِ المذهبِ الأوّلِ؛ أمَّا الإضافةِ في الشّاهدِ الثّاني، فهي مخصوصةٌ بالشّعرِ كما نقلَ سيبويهِ عن أستاذِه الخليلِ بنِ أحمدَ[2].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

لو أنّي سلكتُ مسلكَ أصحابِ المذهبِ الأوّلِ، لحكمتُ على الشّاهدين بالتّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ في التّركيبِ بينَ العددِ واللّفظِ المؤدّي معنى الجمعِ، إذ يقتضي التّضامُّ بينَهما أن يأتي المفسّرُ مجرورًا بـ(مِن)؛ لكنّي أجدُ دلالةً نحويّةً للإضافةِ تختلفُ عن دلالةِ الجرّ بالحرفِ، ويبدو أنَّ المذهبَ الثّالثَ الأقربُ إلى الصّوابِ؛ لكنَّ الإضافةَ ليسَت على الجوازِ، بل لدلالةٍ غابَت عن تفسيرِ النّحاةِ، كما أنَّ للجرّ بالحرفِ دلالةً أخرى تختلفُ عن الإضافةِ؛ فمتى تضافُ الأعدادُ (الثلاثةُ والعشرةُ وما بينَهما) إلى القليلِ؟ ومتى يُجرُّ القليلُ بـ(مِن)؟ ولمَ يجبُ جرُّ الكثيرِ بها؟

---

[1] ارتشاف الضرب ٧٤٦-٧٤٧

[2] ينظر في الكتاب ٦٢٤/٣

أولًا: التّفسيرُ باسمِ الجمعِ:

مِن أسماءِ الجموعُ ما يدلُّ على القلةِ، كرهطٍ[1]، ونفرٍ[2]، وذودٍ[3]، ومنها ما يشتركُ بينَ القليلِ والكثيرِ، كنسوةٍ[4]، ومنها ما يدلُّ على الكثرةِ، كقومٍ[5]؛ فأمَّا ما يدلُّ على القلّةِ، فيُضافُ إليه العددُ إذا كانَ أقصى ما كانَ عليه المضافُ إليه؛ فالرّهطُ مثلًا يدلُّ على الثّلاثةِ إلى العشرةِ من عشيرةِ الرّجلِ وأقاربِه، وعلى ذلك جاءَ قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ النمل: ٤٨، فدلَّت الإضافةُ على أنَّهم تسعةٌ لا يزيدون على ذلك، ولا ينقصون عنه، ومنه الحديثُ: "ليسَ فيما دونَ خمسِ ذودٍ صدقةٌ".

وإذا كانَ العددُ بعضًا مِن كلّ، لزمَ تبعيضُه بحرفِ الجرّ (مِن)، فتقولُ: ثلاثةٌ مِن رهطٍ ماتوا في حادثِ سيرٍ، فيدلُّ ذلك على أنَّ أفرادًا تجمعُهم صلةُ قرابةٍ كانوا أكثرَ من ثلاثةٍ في الحادثِ، فماتَ منهم ثلاثةٌ فقط. ولا يُقال على ذلك: عشرةٌ مِن رهطٍ؛ لأنَّ أقصى الرّهطِ عشرةٌ؛ فالإضافةُ هنا لازمةٌ (عشرةُ رهطٍ). وقد يُقالُ: واحدٌ أو اثنان مِن رهطٍ، أو: رجلٌ أو رجلان من رهطٍ.

أمَّا ما يشتركُ بينَ القليلِ والكثيرِ، فلا يُضافُ إليه إلا ما هو أقصاه فعلًا، فإن قلتَ: ثلاثُ نسوةٍ حضرن، دلَّ على أنَّ النّسوةَ لا يزدنَ عن ثلاثٍ حقيقةً، وإن قلتَ: ثلاثٌ مِن نسوةٍ حضرَنَ، دلَّ على أنَّهنَّ بعضٌ مِن أكثرَ مِن ثلاثٍ، وقدَ تخلّفَ مَن بقيَ منهنَّ عن الحضورِ.

أمَّا ما يدلُّ على الكثرةِ، فإضافةُ الأعدادِ (الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما) ممتنعةٌ؛ لأنَّها لا تبلغُ أقصاه، ولا بدَّ أن تكونَ تلك الأعدادُ بعضًا منه، فجرُّ اسمِ الجمعِ بحرفِ التّبعيضِ لازمٌ؛ تقولُ: حضرَ عشرةٌ مِن القومِ، وهكذا هو الحالُ مع أيّ عددٍ فوقَ العشرةِ مهما علا، فإن وصلتَ إلى التّمامِ، قلتَ: حضرَ القومُ، وإن كانَ المتخلّفُ عن الحضورِ أقلَّ مِن النّصفِ، فالوجهُ في نظري الاستثناءُ؛ تقولُ: حضرَ القومُ إلا ثلاثين.

---

[1] ينظر في لسان العرب مادة رهط

[2] ينظر في المرجع السابق مادة نفر

[3] ينظر المرجع السابق مادة ذود

[4] ينظر في المرجع السابق مادة نسا

[5] ينظر في المرجع السابق مادة قوم

ثانيًا: التّفسيرُ باسمِ الجنسِ:

لا يدلُّ اسمُ الجنسِ على القليلِ، ولا يمكنُ أن يُحصى؛ ولذلك لزمَ التّبعيضُ بحرفِ الجرّ (مِن)، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ البقرة: ٢٦٠؛ لكنَّك تضيفُ العددَ إن قيّدتَه بقرينةٍ عقليّةٍ أو لفظيّةٍ، كالشّاهدِ (خمسَ بنانٍ قانئِ الأظفارِ)؛ فالعددُ (خمسَ) أقصى ما يكونُ في الكفّ الواحدةِ؛ ولذلك ساغَت الإضافةُ بالقرينةِ العقليّةِ؛ أمَّا قولُ خطام المجاشعيّ:

كـــــــأنَّ خصـــــــييه مـــــــن التّـــــــدلّلِ
ظـــــرفُ عجـــــوزٍ فيـــــه ثنتـــــا حنظـــــلِ

فساغَت الإضافةُ فيه؛ لأنَّه قيّدَ العددَ بقولِه (ظرفُ عجوزٍ)، أي: أنَّ الظّرفَ لا يحوي أكثرَ مِن ذلك، ومثلُه أن تقولَ: خمسُ بقرِ زيدٍ؛ فالإضافةُ قيّدَت الجنسَ، إذ إنَّ ذلك يعني أنَّ زيدًا ليسَ لديه أكثرُ مِن ذلك؛ لكنَّ في الشّاهدِ (ثنتا حنظلٍ) ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بينَ العددِ والمعدودِ، حيثُ إنَّ المعدودَ يستغني عن الواحدِ بتاءِ الوحدةِ، وعن الاثنين بالتّثنيةِ؛ لكنَّه جاءَ على الوجهِ الذي تختّصُ به الأعدادُ (الثّلاثةُ والعشرةُ وما بينَهما)؛ اعتمادًا على تحقّقِ قرينتي النّسبةِ والتّفسيرِ في هذا الوجهِ وإن كانَ مخالفًا للاختصاصِ، ولو قيلَ: ثلاثُ حنظلٍ، لكانَ وجيهًا مِن غيرِ ترخّصٍ.

وأخلصُ مِن ذلك إلى أنَّ جرَّ اسمي الجمعِ والجنسِ بعدَ الأعدادِ (الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما) بـ(مِن) يعني تبعيضَ العددِ منهما؛ أمَّا إضافتُها إليها، فتعني أنَّ العددَ أقصى ما كانَ عليه المضافُ إليه إمَّا بدلالتِه على القلّةِ، وإمَّا بتقييدِه بقرينةٍ أخرى.

وعليه يكونُ الشّاهدُ الأوّلُ (وثلاثُ ذودٍ) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ التّبعيّةِ بأداةِ العطفِ، والتّضامّ، والتّفسيرِ بنسبةِ العددِ إلى المعدودِ، والرّتبةِ، والعلامةِ. ولا ترخّصَ في الشّاهدِ على هذه المسألةِ؛ لكنَّ في البيتِ ترخّصين في موضعين آخرين؛ الأوّلُ ترخّصٌ في المطابقةِ في النّوعِ بينَ العددِ والمعدودِ في قولِه (ثلاثةُ أنفسٍ)؛ حملًا على معنى الشّخصِ. والثّاني ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ المبتدأ، وتقديرُه (نحن)؛ اعتمادًا على وضوحِ الإسنادِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (قد جعلَت ميٌّ على الطّرارِ خمسَ بنانٍ) قرائنُ أداةِ التّحقيقِ، والأداةِ النّاسخةِ المحوّلةِ عن الفعليّةِ، والإسنادِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ (على)، والتّفسيرِ بنسبةِ العددِ إلى المعدودِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ولا ترخّصَ في الشّاهدِ.

المسألة ٥: إضافةُ الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما إلى جمعِ المئةِ:

تضافُ الثلاثةُ والعشرةُ وما بينَهما إلى المئةِ مفردةً[١]. وجاءَت الإضافةُ إلى جمعِها في قولِ عامرِ بنِ الظربِ:

١٨٢- ثـلاثُ مئـينٍ للملـوكِ وفى بهـا ردائـي، وجلَّـت عـن وجـوهِ الأهـاتمِ

وفي قولِ الفرزدقِ:

١٨٣- ثـلاثُ مئـينٍ قـد مـررنَ كـواملًا وهـا أنا هـذا أرتجـي مـرَّ أربـعِ

وهذه الإضافةُ جعلَها ابنُ يعيشَ تبعًا للزمخشريّ صحيحةً قياسًا، شاذةً استعمالًا؛ لأنَّ الشعراءَ يُفسحُ لهم في ضرورةِ الشّعرِ أن يُراجعوا الأصولَ المرفوضةِ[٢]، ونصَّ ابنُ مالكٍ على قلّتِها[٣]، ووافقَ حكمَ ابنِ يعيشَ حكمُ ابنِ هشامٍ إذ جعلَها شاذّةً في ضرورةِ الشّعرِ[٤].

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

لو أنّي سلكتُ مسلكَ النّحاةِ في الشّاهدين، لحكمتُ عليهما بالتّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ في التّركيبِ بينَ الضّميمتينِ؛ فقد بيَّنَ سيبويهِ وجهَ الإضافةِ إلى مفردِ المئةِ إذ قالَ: "وأمَّا ثلاثُ مائةٍ إلى تسعِ مائةٍ، فكانَ ينبغي أن تكونَ في القياسِ مئينَ أو مئاتٍ، ولكنَّهم شبّهوه بعشرين وأحدَ عشرَ، حيثُ جعلوا ما يُبيَّنُ به العددُ واحدًا؛ لأنَّه اسمُ العددِ كما أنَّ العشرين اسمُ العددِ"[٥].

وجاءَ كلامُ ابنِ يعيشَ عن ذلك أكثرَ وضوحًا حيثُ قالَ: "وذلك أنَّك إذا قلتَ: ثلاثين، أربعين، إلى التّسعين، صرتَ إلى عقدٍ ليسَ لفظُه مِن لفظِ قبلَه، فكذلك (ثلاثُ مائةٍ)، و(سبعُ مائةٍ) إذا جاوزتَ (تسعَ مائةٍ) صرتَ إلى عقدٍ ليسَ يخالفُ لفظَ ما قبلَه وهو ألفٌ، فلا تقولُ: (عشرُ مائةٍ)، فأشبهَت ثلاثُ مائةٍ العشرين، فبُيّنت بالواحدِ، وأشبهَت الثّلاثةَ في الآحادِ فجُعلَ بيانُها بالإضافةِ. ويدلُّ على صحّةِ هذا أنَّهم يقولون: ثلاثةُ آلافِ درهمٍ، فيضيفون الثّلاثةَ إلى الجمعِ؛ لأنَّهم يقولون: عشرةُ آلافٍ، فلمَّا كانَ (عشرةٌ) على منهاجِ (ثلاثةٍ)، أجروه مجرى ثلاثةِ أثوابٍ؛ لأنَّك تقولُ: عشرةُ أثوابٍ"[٦].

---

[١] ينظر في الكتاب ٢٠٩/١، وفي المقتضب ١٦٧/٢

[٢] ينظر في شرح المفصل ١٠/٤-١٣

[٣] ينظر في شرح التسهيل ٣٩٤/٢

[٤] ينظر في أوضح المسالك ٢٥٣/٤

[٥] الكتاب ٢٠٩/١

[٦] شرح المفصل ١١/٤

وأنتَ لو قلتَ: (ثلاثُ مئةِ طالبٍ)، كانَ ذلكَ عبارةً عن اسمِ عددٍ ومعدودٍ؛ (ثلاثُ مائةٍ) اسمُ عددٍ، و(طالبٍ) معدودُه، ولم يكن حكمُهم على الشّاهدين بالشّذوذِ إلا لأنَّهم اعتبروا (ثلاثُ مئينٍ) عددًا، والمعدودُ محذوفٌ، فهو في فهمِهم بمعنى: ثلاثُ مئينِ ناقةً، وثلاثُ مينِ عامٍ؛ فقد روى البغداديُّ عن بعضِ فضلاءِ العُجمِ في شرحِ أبياتِ المفصّلِ أنَّهم قالوا: "وقولُه ثلاثُ مئينٍ، قيلَ: غرمَ ثلاثَ دياتٍ، فرهنَ بها رداءَه، وكانت الدّيةُ مائةَ إبلٍ، والمعنى: ثلاثُ مائةِ إبلٍ وفى بها ردائي، وجلَّت تلك المئون المرهونُ بها ردائي حينَ أدّيتُها"[1].

وليس الأمرُ كذلك كما يبدو لي؛ فالعددُ في الشّاهدين هو (ثلاثُ) فقط، وقولُه (مئينٍ) معدودٌ يميّزُ العددَ، وليسَ هو معَ (ثلاثَ) اسمَ عددٍ، وكانَ الوجهُ أن يُمَيَّزَ تمييزُ العددِ كما تقولُ: ثلاثةُ أطنانٍ قمحًا؛ ولكنَّ تمييزَ المئينِ محذوفٌ للعلمِ به، والأصلُ: ثلاثُ مئينٍ إبلًا، وثلاثُ مئينٍ أعوامًا، أيَّ أنَّ كلَّ مائةٍ عبارةٌ عن حزمةٍ واحدةٍ، وكلُّ مائةٍ في الشّاهدِ الأوّلِ ديةٌ واحدةٌ، وكلُّ مائةٍ في الشّاهدِ الثّاني قرنٌ واحدٌ، والدّليلُ أنَّه قالَ: (كواملًا)، ولم يقل (كاملةً) أي: كلُّ مائةٍ كاملةٌ كمالًا مستقلًّا، ثم قالَ: (وها أنا هذا أرتجي مرَّ أربعٍ)، أي: أن تمرَّ المائةُ الرّابعةُ كاملةً إذ قارَبت على الكمالِ. ويشبهُ ذلك أن تُعامَلَ الفئاتُ النّقديّةُ (عشرةُ ريالاتٍ، خمسون ريالًا، مئةُ ريالٍ) معاملةَ المفردِ، فتقولُ: عندي ثلاثُ مئاتٍ ريالًا، وأربعُ خمسيناتٍ، وعشرتان. ولا مانعَ أن تقولَ: عشرُ مئاتٍ؛ لأنَّ كلَّ مائةٍ ورقةٌ واحدةٌ تعدلُ مائةَ ورقةٍ مِن الريالاتِ.

وأخلصُ مِن هذا إلى أنَّ إضافةَ الأعدادِ (الثلاثةِ، والعشرةِ، وما بينَهما) إلى جمعِ المائةِ تشيرُ إلى أنَّ المفردَ (مائةً) حزمةٌ واحدةٌ، ولا تكونُ المائةُ مِن اسمِ العددِ حالَ جمعِها، بل هي معدودٌ مبيّنٌ لاسمِ العددِ. ولعلَّ ذلك قريبٌ مِن قولِ المبرّدِ: "وإنَّما جازَ أن تقولَ: ثلاثُ مئينَ، وثلاثُ مئاتٍ، مِن أجلِ أنَّه مضافٌ، فشبّهتَه مِن الإضافةِ لا غيرَ بقولِهم: ثلاثةُ أثوابٍ، وثلاثُ جوارٍ"[2]؛ لكنَّ الظّاهرَ أنَّ الإضافةَ ليست على التّشبيهِ بـ(ثلاثةُ أثوابٍ)، بل هي هي إذ كانَت المئينُ جمعًا لمفردِ المائةِ التي تدلُّ على حزمةٍ واحدةٍ.

وعليه يكونُ الشّاهدُ الأوّلُ (ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وفى بها ردائي) قد تضافرَت في تحديدَ دلالتِه قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّفسيرِ بنسبةِ المضافِ إلى المضافِ إليه، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ اللامِ، والرّبطِ بالضّميرِ الظاهرِ، والنّسبةِ بالإضافةِ إلى ضميرِ المتكلّمِ، والرّتبةِ، والعلامةِ. ولا ترخّصَ في الشّاهدِ.

---

[1] خزانة الأدب ٣٧١/٧

[2] المقتضب ١٦٨/٢

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدِ الثّاني (ثلاثُ مئينٍ قد مررنَ كواملًا) قرائنُ التّضامّ، والإسنادِ، والتّفسيرِ بنسبةِ المضافِ إلى المضافِ إليه، وأداةِ التّحقيقِ، والرّبطِ بضميرِ النّسوةِ، والملابسةِ، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ولا ترخّصَ في الشّاهدِ.

المبحثُ الثّالث: استدعاءُ دلالةٍ صرفيّةٍ

تعتمدُ الدّلالةُ الصّرفيّةُ على الصّيغِ وأبنيتِها ومعانيها[1]، وباستقراءِ الشّواهدِ وجدتُ ما يمكنُ دفعُ مخالفتِه باستدعاءِ دلالةٍ صرفيّةٍ غائبةٍ عن توجيه النّحاةِ واقعًا في المسألةِ الآتيةِ:

المسألة ١: حذفُ تاءِ التّأنيثِ مِن الفعلِ المسندِ إلى ضميرٍ مجازيّ التّأنيثِ:

إذا أُسندَ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنّثٍ مجازيّ، وجبَ تأنيثُه بالتّاءِ إلا في ضرورةِ شعرٍ[2]. وللنّحاةِ على ذلك شاهدان؛ الأوّلُ قولُ الأعشى:

١٨٤- فإمَّـــا تـــريني ولي لـــمّةٌ فـــإنَّ الحـــوادثَ أودى بهـــا

والثّاني قولُ عامرِ بنِ جوينٍ:

١٨٥- فـــلا مزنـــةٌ ودقَـــت ودقَهـــا ولا أرضَ أبقـــلَ إبقالَهـــا

وحذفُ التّاءِ في الشّاهدين عندَ النّحاةِ قليلٌ قبيحٌ لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشّعرِ[3]، وبعضُهم حملَه على معنى (حدثانَ) في الشّاهدِ الأوّلِ، وعلى معنى (مكانٍ) في الشّاهدِ الثّاني،[4] معَ أنَّ الشّاعرَ أعادَ الضّميرَ على الأرضِ بالتّأنيثِ في قولِه (إبقالَها)!.

تحليلُ الشّاهدين في ضوءِ النّظريّةِ:

النّحاةُ متّفقونَ على أنَّ (أودى) و(أبقلَ) في الشّاهدين فعلان ماضيان، ولو أنّي سلكتُ مسلكَهم، لحكمتُ على الشّاهدين بالتّرخّصِ في المطابقةِ بالنّوعِ؛ لكنَّ مجيءَ الشّاهدين على صيغةِ (أفعلَ) معَ عدمِ التّأنيثِ يشي بكونِهما صفتين لا فعلين، ومعلومٌ أنَّ أفعلَ التّفضيلِ إذا كانَ مجرّدًا مِن (أل) والإضافةِ، وجبَ له حكمان:

- أن يكونَ مفردًا دائمًا، نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ يوسف: ٨.

---

[1] ينظر في دلالة الألفاظ ٤٧

[2] ينظر في الكتاب ٤٥/٢، وفي معاني القرآن ١٢٨/١

[3] ينظر في معاني القرآن ١٢٨/١، وفي شرح المفصل ٣٦١/١

[4] ينظر في شرح المفصل ٣٦١/١–٣٦٢، وفي التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٧–٤٠٨

- أن يُؤتى بعدَه بـ(مِن) جارّةً للمفضولِ، كما في الآية السّابقةِ، معَ جوازِ حذفِهما معَ الخبرِ خاصّةً، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ الأعلى: ١٧.

وما أوهمَهم بالفعليّةِ هو مجيءُ الصّفتينِ مِن فعلين رباعيين معَ خفاءِ علامةِ الإعرابِ في الشّاهدِ الأوّلِ، وغموضِها في الشّاهدِ الثّاني؛ فمِن شروطِ صياغةِ (أفعلَ) أن يُصاغَ مِن الفعلِ الثّلاثيّ المجرّدِ التّامّ المتصرّفِ؛ لكنَّ صياغتَه مِن الثلاثيّ المزيدِ بحرفٍ (أفعل) ثابتةٌ نقلًا، صحيحةٌ قياسًا عندَ بعضِهم، وهم في ذلك على ثلاثةِ مذاهبَ لخّصَها أبو حيّانَ إذ قالَ: "أمّا إن كانَ المزيدُ على وزنِ (أفعلَ)، فثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنَّه لا يجوزُ البناءُ منه مطلقًا، وهو مذهبِ أبي الحسنِ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرّدَ، وابنِ السّراجِ، والفارسيّ في الأغفالِ.

والثاني: أنَّه يجوزُ مطلقًا، ونُقلَ عن الأخفشِ، ونُسبَ إلى سيبويهِ، وصحّحَه ابنُ هشامٍ الخضراويّ، وقالَ ابنُ مالكٍ: هذا مذهبُ سيبويهِ والمحقّقين من أصحابِه، وهذا مخالفٌ لما حكيناه من المنعِ عن جمهورِ البصريين الذين ذكرناهم.

والثالث: التّفصيلُ بينَ أن تكونَ الهمزةُ في (أفعلَ) للنّقلِ، فلا يجوزُ أن يُبنى منه صيغةُ التّعجبِ، ولا تكونُ للنّقلِ فيجوزُ، قالَ ابنُ الحاجّ: هذا التّفصيلُ الذي فصّلَه، يعني ابنَ عصفورٍ، شيءٌ لم يذهب إليه نحويٌّ. انتهى

ومِن المسموعِ منه ممّا همزتُه للنّقلَ قولُهم: ما آتاه للمعروفِ، وما أعطاه للدّراهم، وما أولاه بالمعروفِ، وما أضيعَه لكذا. ومِن المسموعِ مما ليسَت همزتُه للنّقلِ قولُهم: ما أنتنَه في لغةِ مَن قالَ: أنتنَ، وما أخطأَه، وما أصوَبه، وما أيسرَه، وما أعدمَه، وما أسنَّه، وما أوحشَ الدّارَ، وما أمتعَه، وما أسرفَه، وما أفرطَ جهلِه، وما أظلمَه، وما أضواه"[1].

ومعلومٌ أنَّ أفعلَ التّفضيلِ يُصاغُ ممّا يُصاغُ منه أفعلُ التّعجّبِ، وما وردَ في الشّاهدين (أودى) و(أبقلَ) لم تكن الهمزةُ فيه للنّقلِ، أي أنَّه أخصُّ أقوالِ المجيزين، وهو ما يبدو جوازُه راجحًا للمتأمّلِ. وعلى هذا لا إشكالَ في مجيءِ (أودى) أفعلَ تفضيلٍ؛ فقولُ الشّاعرِ مخاطبًا زوجَه: (فإنَّ الحوادثَ أودى بها) بمعنى: أشدُّ إهلاكًا لها ممّا ترتابين منه؛ لأنَّها قالَت كما جاءَ في قولِه سابقًا:

لجارتِنـــــــا إذ رأَت لـــــــمّتي ... تقـــولُ: لـــك الويـــلُ أنَّى بهـــا؟

---

[1] ارتشاف الضرب ٢٠٧٨

بمـــا قـــد تُـــرى كجنـــاحِ الغـــدا فِ ترنـــــو الكعـــــابُ لإعجابِهـــــا

والذي يدلُّ على أنَّ (أودى) صفةٌ، وقوعُ الجملةِ في محلّ جوابِ الشّرطِ (إمَّا تريني)، فإن كانَ الشّرطُ دالًّا على الحالِ أو الاستقبالِ، فأليقُ بجوابِه أن يكونَ كذلك، لا أن يكونَ دالًّا على الماضي؛ ولذلك تكلّفَ البغداديُّ، فقالَ: "إنَّ الجملةَ علّةُ الجوابِ المحذوفِ، وتقديرُه: فلا عجبَ"[1]. ولو كانَ كذلك، ما كانَ للشّرطِ وجوابِه فائدةٌ؛ لأنَّها تعلمُ حالَه مِن مصاحبتِه؛ لكنَّها تتساءلُ: لمَ هذا التّغييرُ؟ لا بدَ أنَّكَ تجمّلتَ للغواني، ليبادرَها: إن تريني على هذه الحالِ، فالحوادثُ أودى بهذه اللمّةِ ممّا ترتابين منه، فدعيني أسلو قليلًا عمّا ينتظرُني. وعليه يكونُ (أودى) خبرَ (إنَّ) مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منعَ مِن ظهورِها التّعذّرُ.

أمَّا الشّاهدُ الثّاني، فهو في وصفِ أرضٍ مخصِبةٍ، لكثرةِ ما نزلَ بها مِن الغيثِ، أي أنَّه لا مزنةٌ ودقَت ودقًا مثلَ ودقِ تلك المزنةِ التي ودقَت على هذه الأرضِ، ولا أرضَ أبقلَ إبقالًا مثلَ إبقالِها، و(أبقلَ) صفةٌ لاسمِ (لا) النّافيةِ للجنسَ، يجوزُ أن تكونَ مبنيّةً على الفتحِ بعدَ أن رُكّبَت معَ الاسمِ تركيبَ (خمسةَ عشرَ)، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالفتحةِ إذ كانَت ممنوعةً مِن الصّرفِ[2]، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: موجودةٌ، ولو رُفعَت الصّفةُ، لأُحتمِلَ أن تكونَ خبرًا دالًّا على دوامِ النّفيِ، أي أنَّ المعنى: لن تُبقلَ أرضٌ إبقالَ هذهِ الأرضِ، كما قيلَ: "لا أحدَ أغيرُ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ"[3].

وقد يقالُ: إنَّ مجيءَ الفعلِ (ودقَت) في الشّطرِ الأوّلِ قرينةٌ على فعليّةِ (أبقلَ). لكنَّ ودقَ المزنةِ وقعَ في زمنٍ انتهى؛ أمَّا الأرضُ، فهي أمامَ عينِ الشّاعرِ، وهو يصفُها كما يراها؛ ولذلك جاءَ بالصّفةِ التي تدلُّ على الحالِ، وكانَ ممكنًا أن يقولَ: (ولا أرضَ تبقلُ)؛ لكنَّ ذلك يوقعُ أيضًا في احتمالِ أن يكونَ الفعلُ خبرًا دالًّا على دوامِ النّفيِ كما لو رُفعَت الصّفةُ.

أمَّا نصبُ المفعولِ المطلقِ بأفعلَ، فممنوعٌ عندَ النّحاةِ؛ لكنَّه جاءَ على ذلك في قولِ طرفةَ بنِ العبدِ:

أمَّـــا الملـــوكُ، فأنـــتَ اليـــومَ ألأمُهـــم لؤمًـــــا، وأبيضُـــــهم ســـــربالَ طبّـــــاخِ

---

[1] ينظر في خزانة الأدب ٤٣٣/١١

[2] ينظر في أوضح المسالك ٢٣/٢–٢٤

[3] ينظر في المرجع السابق ٢٩/٢

وقيلَ: نُصبَ المفعولُ المطلقُ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه أفعلُ التّفضيلِ[1]. لكنَّ ذلك مرجّحًا في نظري أن يكونَ أفعلُ بمعنى فاعلٍ في الشّاهدِ (ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها)، أي: ولا أرضَ مبقلةً إبقالَها، وبمعنى فعيلٍ في الشّاهدِ: (ألأمُهم لؤمًا)، أي: لئيمُهم لؤمًا.

وأخلُصُ مِن ذلك إلى أنَّه لا شاهدَ على حذفِ تاءِ التّأنيثِ مِن الفعلِ المسندِ إلى ضميرِ مؤنّثٍ مجازيّ، وإن كانَ ذلك غيرُ مستبعدٍ مِن واقعِ التّرخّصِ، كما مرَّ في الشّاهدِ: (إنَّ السّماحةَ والشّجاعةَ ضُمّنَا)؛ لكنَّ المطابقةَ فيه بالعددِ مسوّغٌ للتّرخّصِ في المطابقةِ بالنّوعِ؛ أمَّا التّرخّصُ في نحوِ (الشّمسُ طلعَ)، فهو إهدارٌ لكلّ وسائلِ الرّبطِ، كما قالَ ابنُ يعيشَ: "فإن أُسندَ إلى مضمرٍ مؤنّثٍ، نحوَ (الدّارُ انهدمَت) و(موعظةٌ جاءَت)، لم يكن بدٌّ مِن إلحاقِ التّاءِ؛ وذلك لأنَّ الرّاجعَ ينبغي أن يكونَ على حسبِ ما يرجعُ إليه؛ لئلا يُتوهّمَ أنَّ الفعلَ مسندٌ إلى شيءٍ مِن سببِه، فيُنتظرَ ذلك الفاعلُ؛ فلذلك لزمَ إلحاقُ هذه العلامةِ لقطعِ هذا التّوهّمِ، كما اضطرّوا إلى علامةِ الفاعلِ إذا أسندَ إلى ضميرِ تثنيةٍ أو جمعٍ، نحوَ (الزّيدان قاما)، و(الزّيدون قاموا)، للإيذان بأنَّ الفعلَ للاسمِ المتقدّمِ لا لغيرِه، فيُنتظرَ. وسواءٌ في ذلك الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيّ"[2].

والتّرخّصُ في نحوِ الشّاهدِ (بناقةِ سعدٍ والعشيّةُ باردُ) يسوّغُه الرّبطُ بالعلامةِ الإعرابيّةِ، إضافةً إلى الرّتبةِ الحقيقيّةِ بينَ المبتدأ والخبرِ؛ أمَّا نحوَ (الشّمسُ طلعَ)، فهو إلى جانبِ التّرخّصِ في المطابقةِ، يتضمّنُ تأخيرًا صوريًّا لرتبةِ الفعلِ، ولا يعني ذلك أنّي أذهبُ إلى تقدّمِ الفاعلِ؛ ولكن لا شكَّ أنَّ الشّمسَ الفاعلُ الحقيقيُّ للفعلِ، فلمّا تأخّرَ، لزمَه ما يُوثّقُ الرّبطَ بفاعلِه في المعنى، فإن فُقدَ، صارَ في حكمِ المفتقرِ إلى ما يتأخّرُ عنه حقيقةً.

أمَّا قولُ تميمِ بنِ أبيّ:

فكلتاهمـــا قـــد خُـــطّ لي في صـــحيفتي فـــلا العـــيشُ أهـــوى لي ولا المـــوتُ أروحُ

فهو في نظري على حذفِ الصّفةِ، أي: فكلتاهما قدرٌ قد خُطَّ لي في صحيفتي؛ اعتمادًا على القرينةِ العقليّةِ التي تشيرُ إلى أنَّ ما يُخطُّ في الصّحائفِ هو القدرُ، وعلى انتفاءِ الرّبطِ بينَ المبتدأ والفعلِ إلا على تقديرِ موصوفٍ. والمصدرُ (قدرٌ) يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ والمفردُ والمثنّى والجمعُ، ولو أنَّه قيلَ: كلتاهما قد خُطَّت لي، لكانَ ذلك على سبيلِ المجازِ، فلا بدَّ مِن تقديرِ الحقيقةِ على كلّ حالٍ. وقد حُذفَت الصّفةُ فيه كما حُذفَت في البيتِ السّابقِ:

ومـــا الـــدّهرُ إلا تارتان، فمنهمـــا أمـــوتُ وأخـــرى أبتغـــي العـــيشَ أكـــدحُ

---

[1] ينظر في التصريح بمضمون التوضيح ٤٩٢/١

[2] شرح المفصل ٣٦١/٣

وبذلك يكونُ الشّاهدُ الأوّلُ (إنَّ الحوادثَ أودى بها) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ الأداةِ النّاسخةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والصّيغةِ الصّرفيةِ، والنّسبةِ بأداةِ الجرّ الباءِ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على اسمِ (إنَّ)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ولا ترّخّصَ في الشّاهدِ إلا في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ حرفِ الجرّ (مِن) والمجرورِ المفضولِ؛ اعتمادًا على استلزامِ دلالةِ صيغةِ أفعلَ لتقديرِهما. وهو ترخّصٌ سائغٌ كثيرٌ مقيسٌ يخرجُ عن نطاقِ الضّرورةِ والشّذوذِ في أحكامِ النّحاةِ.

وتضافرَت في تحديدِ دلالةِ الشّاهدَ الثّاني (لا أرضَ أبقلَ إبقالَها) قرائنُ الأداةِ النّافيةِ، والتّضامّ، والإسنادِ، والتّبعيّةِ بالوصفِ، والتّحديدِ بالمصدرِ التشبيهيّ، والرّبطِ بالضّميرِ العائدِ على اسمِ (لا)، والرّتبةِ، والمطابقةِ، والعلامةِ. ولا ترخّصَ في الشّاهدِ إلا في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ الخبرِ؛ اعتمادًا على وضوحِ الحكمِ المسندِ إلى الاسمِ. وهو أيضًا ترخّصٌ سائغٌ كثيرٌ مقيسٌ يخرجُ عن نطاقِ الضّرورةِ والشّذوذِ.

المبحثُ الرّابعُ: استدعاءُ دلالةٍ سياقيّةٍ

دلالةُ السّياقِ منها ما هو لغويٌّ ينتمي إلى السّياقِ اللغويّ، ومنها ما هو غيرُ لغويّ مِن الدّلالاتِ غيرِ اللفظيّةِ تنتمي إلى سياقِ الموقفِ، وهذان النّوعان مِن السّياقِ وما يشملانه مِن الدّلالاتِ اللغويّةِ وغيرِ اللغويّةِ هما ما يتعاضدان فيشكلان ما يُسمّى النّصَّ[1]. وبعدَ استقراءِ الشّواهدِ وجدتُ ما يمكنُ دفعُ مخالفتِه باستدعاءِ دلالةٍ سياقيّةٍ غائبةٍ واقعًا في المسألةِ الآتيةِ:

المسألة ١: الجمعُ بينَ التّاءِ والياءِ في (أبتي):

يرى البصريّون التّاءَ في (يا أبتِ) تاءَ تأنيثٍ عوضًا عن ياءِ المتكلّمِ، ولا يجوزُ الجمعُ بينَهما في الكلامِ[2]. وجاءَ الجمعُ بينَهما في قولِ الشّاعرِ:

١٨٦- أيا أبتي لا زلتَ فينا فإنّما لنا أملٌ في العيشِ ما دمتَ عائشا

وهو عندَ البصريّين ومَن وافقَهم ضرورةٌ شعريّةٌ جُمعَ فيها بينَ العوضِ والمعوّضِ[3]. وذهبَ كثيرٌ مِن الكوفيّين إلى خلافِ ذلك؛ فالتّاءُ عندَهم ليسَت عوضًا عن الياءِ، والجمعُ بينَهما جائزٌ في الكلامِ[4]، ونصَّ الفرّاءُ على عدمِ جوازِ الوقفِ على الهاءِ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ مريم: ٤٣؛ لأنَّ الكسرةَ دليلٌ على ياءِ المتكلّمِ، إلا إن قرأَ قارئٌ: (يا أبتُ)، فتكونُ التّاءُ مِن الكلمةِ، ولا مضافَ إليه[5].

تحليلُ الشّاهدِ في ضوءِ النّظريّةِ:

لو أنّي أخذتُ برأيِ البصريّين، لحكمتُ على الشّاهدِ في التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي بالجمعِ بينَ العوضِ والمعوّضِ؛ لكنَّ رأيَ الكوفيّين صحيحٌ حقًّا؛ فهذه التّاءُ في سياقِ النّداءِ حرفٌ يدلُّ على التّحبّبِ والإشفاقِ والتّوقيرِ واستثارةِ عاطفةِ الأبوّةِ والأمومةِ، كما تدلُّ التّاءُ على المبالغةِ في نحوِ: (راويةٍ)، و(علامّةٍ)، وذلكَ ما أقرَّه د. رفيق حسن الحليمي بعدَ أن تعرّضَ لسياقاتِ الشّواهدِ القرآنيةِ في دراسةٍ بلاغيّةٍ نقديّةٍ[6]؛

---

[1] ينظر في دلالة السياق ١/٤٣-٤٤

[2] ينظر في الكتاب ٢/٢١١، وفي المقتضب ٤/٢٦٢

[3] ينظر في شرح التسهيل ٣/٤٠٦، وفي ارتشاف الضرب ٢٢٠٨

[4] ينظر لرأيهم في ارتشاف الضرب ٢٢٠٨

[5] ينظر في معاني القرآن ٢/٣٢

[6] ينظر في بحثه (يا أبتِ وحقيقة حرف التاء) المنشور في مجلة الوعي الإسلامي– العدد ٥٥٣

ولذلكَ يُعاملُ اللفظُ معاملةَ الاسمِ المفردِ عندَ الإضافةِ، فروايةُ الخليلِ عن العربِ (يا أمّةُ لا تفعلي)[1] نظيرُ قراءَةِ أبي جعفرٍ لقولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ الأنبياء: ١١٢، أي أنَّه أُكتفيَ مِن الإضافةِ بنيّتِها، وجُعلَ الاسمُ كالمنادى المفردِ[2]، وإن أضفتَ إلى الياءِ، جازَت في الاسمِ الأوجهُ التي تجوزُ في نداءِ الاسمِ المضافِ إلى الياءِ؛ فقولُك: (يا أبتِ) نظيرُ قولِه تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ الزمر: ١٦، وقولُك: (يا أبتي)، نظيرُ قولِه تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الزمر: ٥٣، وقولُك: (يا أبتا) نظيرُ قولِه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ الزمر: ٥٦ ، وعليه الشّاهدُ:

يا أبتـــــــــا علّـــــــــكَ أو عســـــــــاكا

أمَّا قولُكَ: (يا أبتَ)، فهو نظيرُ الوجهِ الذي أجازَه الأخفشُ، والمازنيُّ، والفارسيُّ[3]، وهو حذفُ الألفِ والاجتزاءُ بالفتحةِ، وشاهدُه:

ولســـتُ براجـــعِ مـــا فـــاتَ مـــنّي بـــــ(لهفَ) ولا بـــــ(ليتَ) ولا لـــــو أنّي

وخلاصةُ ذلك أنَّ التّاءَ في (يا أبتِ)، و(يا أمَّتِ) ليسَت للتّأنيثِ، ولا عوضًا عن ياءِ المتكلّمِ، بل هيَ حرفٌ يدلُّ على التّحبّبِ والإشفاقِ والتّوقيرِ واستثارةِ عاطفةِ الأبوّةِ والأمومةِ، وما يظهرُ عليها مِن حركاتٍ هو ذاتُ الحركاتِ التي تجوزُ في المنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ.

والحقُّ أنَّ مِن البصريين مَن فهمَ وجهَ هذه التّاءِ؛ لكنَّه سها في جعلِها عوضًا عن الياءِ؛ يظهرُ ذلك جليًّا في كلامِ المبرّدِ حيثُ قالَ: "وكانَت هذه التّاءُ داخلةً على الأمّ؛ لأنَّها مؤنّثةٌ، وعلى الأبِ؛ كما دخلَت في راويةٍ وعلّامةٍ للمبالغةِ، ولأنَّ الشيئين إذا جريا مجرًى واحدًا سوّيَ بينَهما"[4].

وهذه التّاءَ لا تتّصلُ بالاسمِ إلا إذا كانَ ضميمةً لأداةِ النّداءِ، فإن اتّصلَت به افتراضًا في نحوِ: (جاءَ أبتي)، حُمِلَ ذلك على التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ، كالشّاهدِ (أشرَت لكاعُ) تمامًا.

---

[1] ينظر لروايته في الكتاب ٢١١/٢

[2] ينظر للقراءة في المحتسب ٦٩/٢، وفي شرح الكافية الشافية ١٣٢٣

[3] ينظر لرأيهم في شرح الأشموني على الألفية ٤٥٦

[4] المقتضب ٢٦٢/٤

وبذلك يكونَ الشّاهدُ (أيا أبتِ) قد تضافرَت في تحديدِ دلالتِه قرائنُ الأداةِ، والتّضامّ، واختصاصُ التّاءِ في التّضامّ بالنّداءِ، والنّسبةِ بالإضافةِ إلى ياءِ المتكلّمِ، والرّتبةِ. ولا ترخّصَ فيه.

الخاتمة

بعدَ دراسةِ شواهدِ النّحوِ الشعريّةِ المحكومِ عليها بالقلّةِ والنّدرةِ والضّرورةِ والشّذوذِ في ضوءِ نظريّةِ تضافرِ القرائنِ توصّلتُ إلى النّتائجِ الآتيةِ:

أوّلًا: واصفُ اللغةِ سينتهي إلى التّرخّصِ دونَ أن يضعَ له مستوياتٍ متفاوتةً؛ أمَّا المقعّدُ للكلامِ، فلا بدَّ أن تكونَ أحكامُه معياريّةً، فينتهيَ إلى الشّذوذِ والضّرورةِ والقلّةِ والندّرةِ. واختلافُ النّتيجةِ ناتجٌ عن اختلافِ منهجِ النّظرِ للغةِ.

ثانيًا: قد يكونُ التّرخّصُ في القرينةِ مقدَّمًا على الأصلِ، كجمعِ المضافين إلى متضمّنيهما، ويتّفقُ ذلك معَ ما عدَّه النّحاةُ مطّردًا في الاستعمالِ، شاذًّا في القياسِ.

ثالثًا: نظريّةُ تضافرِ القرائنُ منهجٌ شاملٌ في تحليلِ التّركيبِ النّحويّ، يُساعدُ على كشفِ أحكامٍ جديدةٍ لكثيرٍ مما عُدَّ خارجًا عن الأصلِ، وقد اجتهدتُ في تطبيقِها، فظهرَت لي أحكامٌ لا أعلمُ أحدًا قالَ بها مِن قبلُ، وقد ظهرَت فيما يأتي:

١- ظهرَ لي أنَّ مِن مظاهرِ التّرخّصِ في العلامةِ الإعرابيّةِ العدولَ عن علامةِ الإعرابِ التي يستحقُّها المفردُ إلى العلامةِ التي يستحقُّها موقعُ الجملةِ إذا صحَّ التّضامُّ على نفسِ القرينةِ بينَ الاسمِ الذي وقعَت الجملةُ موقعَ ضميمتِه وبينَ المعمولِ الذي تسلّطَت عليه ضميمةٌ أخرى، وذلك في المسألتين الرّابعةِ والثّامنةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ العلامةِ.

٢- ظهرَ لي أنَّ المصدرَ والاسمَ المجرورَ لا ينوبان عن الفاعلِ معَ وجودِ المفعولِ بهِ وإن تقدَّما، وأنَّ ما وردَ فيه نصبُ المفعولِ به هو ترخّصٌ في علامةِ إعرابِ نائبِ الفاعلِ، وذلك في المسألةِ التّاسعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ العلامةِ.

٣- ظهرَ لي أنَّ في قولِ رؤبةَ بن العجّاجَ:

لم يُعـــــــــنَ بالعليـــــــــاءِ إلا ســـــــــيّدا

ترخّصًا في علامةِ إعرابِ الفاعلِ، وليسَ الفعلُ فيه مبنيًّا للمفعولِ. وذلك ما بيّنتُه في ذيلِ المسألةِ التّاسعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ العلامةِ.

٤- ظهرَ لي أنَّ (قلبَه) في قولِ الرّاجزِ:

مـــــــا دامَ معنيًّـــــــا بـــــــذكرٍ قلبَـــــــه

منصوبٌ على التّمييزِ، لا على المفعوليّةِ بعدَ إنابةِ الجارّ والمجرورِ، وذلك ما يؤيّدُ رأي الكوفيّين في جوازِ تعريفِ التّمييزِ. وذلك ما بيّنتُه أيضًا في ذيلِ المسألةِ التّاسعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ العلامةِ.

٥- ظهرَ لي في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓـُٔ﴾ غافر: ٥٨، أنَّ المعطوفَ (والذين آمنوا وعملوا الصّالحاتِ) تقدّمَ على المعطوفِ عليه (ولا المسيءُ)، والأصلُ: وما يستوي الأعمى والبصيرُ ولا المسيءُ والذين آمنوا وعملوا الصّالحاتِ. وهذه الآيةُ وردَت في تمهيدِ التّرخّصِ في قرينةِ الرّتبةِ.

٦- ظهرَ لي أنَّ (ليسَ) أداةٌ حرفيّةٌ في قولِ حُميدٍ الأرقطِ:

فأصـــبحوا والنّـــوى عـــالي معرّسِـــهم ولـــيسَ كـــلَّ النّـــوى تُلقـــي المســـاكينُ

وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الرّتبةِ.

٧- ظهرَ لي أنَّ تقديمَ مفعولِ اسمِ الفعلِ مشروطٌ بكونِ العاملِ منقولًا مِن الجارّ والمجرورِ أو الظّرفيّةِ؛ لتحقّقِ شروطِ المطابقةِ بينَ العاملِ والمعمولِ، وذلك ما بيّنتُه في ذيلِ المسألةِ التّاسعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الرّتبةِ.

٨- ظهرَ لي أنَّ اللامَ في قولِ الشّاعرِ:

سمـــوتَ ولم تكـــن أهـــلًا لتســـمو ولكـــنَّ المضـــيّعَ قـــد يُصـــابُ

ليسَت للجحودِ، بل هي للاستحقاقِ والاختصاصِ. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الحاديةَ عشرةَ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الرّتبةِ.

٩- ظهرَ لي أنَّ في قولِ طفيلٍ الغنويّ:

إذ هـــي أحـــوى مِـــن الرّبعـــيّ حاجبُـــه والعـــينُ بالإثمـــدِ الحـــاريّ محكـــولُ

ترخّصًا في المطابقةِ في العددِ لا في النّوعِ، والأصلُ: حاجبُه والعينُ بالإثمدِ الحاريّ مكحولان. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ الحالةِ الأولى مِن المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ المطابقةِ.

١٠- ظهرَ لي أنَّ في قولِ الشّاعرِ:

أخٌ مخلـــــصٌ وافٍ صـــــبورٌ محـــــافظٌ علـــى الـــودّ والعهـــدِ الـــذي كـــانَ مالـــكُ

ترخّصًا في الرّبطِ بحذفِ العائدِ المجرورِ بحرفٍ يشبهُ الحرفَ الذي جُرَّ به الموصوفُ بالموصولِ في لفظِه ومعناه ومتعلّقِه؛ لكنَّ الشّاعرَ حذفَ الضّميرَ والحرفَ وما يتعلّقان به، والتّقديرُ: الذي كانَ مالكٌ محافظًا عليه. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الرّبطِ.

١١- ظهرَ لي أنَّ في قولِ الأسودِ بنِ يعفرَ:

فأصـــبحنَ لا يســـألنه عـــن ... بمـــا بـــه أصـــــعّدَ في علـــــوِ الهـــــوى ام تصـــــوّبَا؟

ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ بحذفِ الاسمِ المجرورِ؛ لكنَّ أداةِ الجرّ التي حُذفَت ضميمتُها ليسَت مؤكَّدةً، وليسَت الباءُ مضمّنةً معنى (عن) ومؤكِّدةً لها، بل هي سببيّةٌ، والاسمُ المجرورُ بـ(عن) محذوفٌ استهجانًا واستقباحًا للذّكرِ، أو خجلًا مِن الحالِ، والمعنى: لا يسألنه عن فحولتِه أو عمّا يشتهينَه منه بسببِ ما ظهرَ عليه مِن أماراتِ العجزِ والشّيخوخةِ. وهذا الشّاهدِ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الرّابعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الافتقارِ.

١٢- ظهرَ لي أنَّ اتّصالَ الضّميرِ بـ(إلا) أو رفعَ الاسمِ بعدَها في نحوِ قولِ حسّانَ:

لأنَّهـــــم يرجـــــونَ مِنـــــك شـــــفاعةً ذا لم يكـــــــن إلا النبيّـــــــون شـــــــافعُ

قرينةٌ خالفةٌ تدلُّ على أنَّ (إلا) بمعنى (غيرٍ)؛ إذ إنَّ الاسمَ الذي تُضافُ إليه بعدَ نقلِها إلى الوصفيّةِ يكونُ معربًا بما تستحقُّه هي مِن علامةٍ، ولا يكونُ معربًا بالعلامةِ التي يستحقُّها المضافُ إليه، وحينَ كانَ المضافُ إليه ضميرًا لا تظهرُ عليه العلاماتُ، عُدلَ عن الفصلِ؛ لأنَّ ضميرَ المضافِ إليه لا يأتي منفصلًا، فكانَ اتّصالُه قرينةً خالفةً للدلالةِ على أنَّه في موضعِ جرّ لا نصبٍ. وهذا ما ذكرتُه في ذيلِ المسألةِ الأولى مِن مسائلِ الوجهِ الأوّلِ مِن وجهي التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ.

١٣- ظهرَ لي أنَّ في قولِ طرفةَ:

أصـــــرمتَ حبـــــلَ الوصـــــلِ أم صـــــرموا؟ يا صـــــاحِ بـــــل قطـــــعَ الوصـــــالَ هـــــمُ

ترخّصًا في اختصاص (بل) حيثُ وُضعَت موضعَ (إنَّما). وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ التّنافي.

١٤- ظهرَ لي أنَّ الضّميرَ المجرورَ بـ(رُبَّ) هو ضميرُ شأنٍ يعودُ على عهدٍ ذهنيّ لا على التّمييزِ النّكرةِ، وأنَّ ضميرَ الشّأنِ معرفةٌ إذا كانَ مفسّرًا بجملةٍ، وإذا كانَ مفسّرًا بنكرةٍ، فهو نكرةٌ. وذلك ما بيّنتُه في ذيل المسألةِ الخامسةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ التّنافي.

١٥- ظهرَ لي أنَّ في الشّاهدَ:

أمُّ الحلـــــــــيسِ لعجـــــــــوزٌ شـــــــــهربَة

ترخّصًا في التّضامّ على سبيلِ اختصاصِ التّركيبِ، لا أنَّ اللامَ زائدةٌ. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الثّالثةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ.

١٦- ظهرَ لي أنَّ (عن) في قولِ زيدِ بنِ رزين:

أتجـــزعُ إن نفـــسٌ أتاهـــا حمامُهـــا فهـــلّا الـــتي عـــن بـــينِ جنبـــك تـــدفعُ

بمعنى (مِن)، وذلك ترخّصٌ في التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ للضّميمةِ، والأصلُ: فهلّا النّفسُ التي مِن بينِ جنبيكَ تدفعُ حمامَها؛ وظهرَ لي عمومًا أنَّ حرفَ الجرّ لا يُزادُ تعويضًا عن مثلِه محذوفًا. وذلك ما بيّنتُه في خلاصةِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ.

١٧- ظهرَ لي أنَّ تمييزَ (كم) في قولِ زُهيرِ بن أبي سُلمى:

تـــــؤمُّ ســـــنانًا وكـــــم دونَـــــه مِـــــن الأرضِ محـــــدودبًا غارُهـــــا

هو (مِن الأرضِ)، وأنَّ (محدودبًا) حالٌ سببيّةٌ مِن الاسمِ المجرورِ. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيلِ المسألةِ الرّابعةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين.

١٨- ظهرَ لي أنَّ نصبَ الفعلِ المضارعِ بعدَ حذفِ الأداةِ المصدريّةِ التي يستلزمُها المعنى يعني أنَّ المحذوفَ هو (أن) المصدريّةُ، وأنَّ رفعَه يعني أنَّ المحذوفَ هو (ما) المصدريّةُ. وذلك ما بيّنتُه في ذيلِ المسألةِ الخامسةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الأداةِ.

١٩- ظهرَ لي أن الفعلَ (يقيموا) في قولِه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إبراهيم: ٣١، منصوبٌ بـ(أن) المحذوفةِ، والمعنى: مُرهم بإقامةِ الصّلاةِ. وذلك ما بيّنتُه في ذيلِ المسألةِ السّادسةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الأداةِ.

٢٠- ظهرَ لي أنَّ في قولِ منظرِ بنِ مرثدٍ الأسديّ:

تيـــــــذن فـــــــإنّي حموهـــــــا وجارُهـــــــا

ترخّصًا بحذفِ أداةِ الشّرطِ، والأصلِ: إن تيذن فإنّي حموها وجارُها. وهذا الشّاهدُ أوردتُه أيضًا في ذيلِ المسألةِ السّادسةِ مِن مسائلِ التّرخّصِ في قرينةِ الأداةِ.

٢١- ظهرَ لي أنَّ الفعلَ (عسا) في المثلِ: عسا الغويرُ أبؤسًا، وفي قولِ رؤبةَ على لغةِ الكسرِ (عسِي):

لا تكثـــــــــرن إنّي عســـــــــيتُ صـــــــــائما

هو فعلٌ تامّ بمعنى (اشتدَّ) أو (كبرُ)، وأنَّ (أبؤسًا) في المثلِ تمييزٌ، (وصائما) في الرّجزِ حالٌ. وهما مِن شواهدِ المسألةِ الأولى مِن مسألتي الاستدعاءِ لدلالةٍ معجميّةٍ.

٢٢- ظهرَ لي أنَّ الفعلَ (كادَ) في قولِ تابّطَ شرًّا:

فأبـــتُ إلى فهـــمٍ ومـــا كـــدتُ آئبًـــا وكـــم خطّـــةٍ فارقتُهـــا وهـــي تصـــفرُ

فعلٌ تامٌّ، ومعناه شاملٌ لكلّ ما يخرجُ مِن الجسدِ مِن دمٍ أو قيءٍ أو فضلاتٍ، والشّاعرُ إذ نفى الفعلَ يعني أنَّه لم يخرج مِن جسدِه شيءٌ مِن ذلك؛ وأنَّ (آئبًا) حالٌ مِن الفعلِ التامّ. وهذا الشّاهدُ هو الشّاهدُ الثّالثُ مِن شواهدِ المسألةِ الأولى مِن مسألتي الاستدعاءِ لدلالةٍ معجميّةٍ.

٢٣- ظهرَ لي أنَّ ضّميرَ المتكلّمِ (ني) ضميرُ نصبٍ فقط؛ أمَّا النّونُ في (لدنّي) و(منّي) و(عنّي)، فهي تضعيفٌ للنونّ السّاكنةِ كمظهرٍ مِن مظاهرِ التخلّصِ مِن السّاكنين؛ لما في ذلك مِن إيقاعٍ موسيقيّ تميلُ إليه النّفسُ أكثرَ مِن تحريكِ السّاكنِ، وما وردَ مِن عدولٍ عن التّضعيفِ في قراءة نافعٍ: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف: ٧٦، وفي الشّاهدِ:

أيّهـــا الســـائلُ عـــنهم وعـــنِي لســـتُ مِـــن قـــيسٍ ولا قـــيسَ مـــنِي

يُعدُّ ترخّصًا في البنيةِ بالعدولِ عن الصّورةِ المشهورةِ إلى أصلٍ متروكٍ. وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ شاهدي المسألةِ الأولى مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٤- ظهرَ لي أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يُعرّفُ بـ(أل) أو الإضافةِ وفاقًا لما ذهبَ إليه الجرميُّ والرياشيُّ والمبرّدُ، فإن جاءَ المصدرُ الذي يصحُّ انتصابَه على الغائيّةِ معرّفًا، فهو مصدرٌ محدّدٌ لنوعِ الفعلِ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، ولا تصحُّ الغائيّةُ حينئذٍ إلا بحرفِ الجرّ. وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ شاهدِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٥- ظهرَ لي أنَّ الواوَ الأولى في قولِ رؤبةَ:

يركـــــــبُ كـــــــلَّ عـــــــاقرٍ جهـــــــورِ
مخافـــــــــةً وزعـــــــــلَ المحبـــــــــورِ
والهـــــــولَ مِـــــــن تهـــــــوّلِ الهبـــــــورِ

للمعيّةِ. وهذا الشّاهدُ أوردتُه أيضًا في تحليلِ شاهدِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٦- ظهرَ لي احتمالان في قولِ قولِ الأعشى:

مـــــدَّت عليـــــه الملـــــكَ أطنابَهـــــا كـــــأسٌ رنـــــوناةٌ وطـــــرفٌ طمـــــر

هما: أن يكونَ الفعلُ (مدَّ) قد ضُمّنَ معنى (جعلَ) أو (صيّرَ)، فنصبَ مفعولين؛ أن يكونَ (أطنابَها) منصوبًا على نزعِ الخافضِ، والأصلُ: مدَّت عليه الملكَ بأطنابِها. وهذا الشّاهدُ أوردتُه أيضًا في تحليلِ شاهدِ المسألةِ الثّانيةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٧- ظهرَ لي أنَّ المكانَ إذا كانَ مطلقًا لا يمكنُ تقييدُه، أُضيفَت (حيثُ) إلى جملةٍ اسميةً كانَت أم فعليّةً، وإذا كانَ مقيّدًا عُرفًا وعقلًا وحقيقةً، فإنَّ الإبهامَ يزولُ عن (حيثُ)، فتجوزُ إضافتُها إلى المفردِ جوازًا غيرَ مُلزِمٍ. وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ شاهدي المسألةِ الثّالثةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٨- ظهرَ لي أنَّ جرَّ اسمي الجمعِ والجنسِ بعدَ الأعدادِ (الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما) بـ(مِن) يعني تبعيضَ العددِ منهما؛ أمَّا إضافتُها إليها، فتعني أنَّ العددَ أقصى ما كانَ عليه المضافُ إليه إمَّا بدلالتِه على القلّةِ، وإمَّا بتقييدِه بقرينةٍ أخرى. وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ شاهدي المسألةِ الرّابعةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٢٩- ظهرَ لي أنَّ إضافةَ الأعدادِ (الثلاثةِ، والعشرةِ، وما بينَهما) إلى جمعِ المائةِ تشيرُ إلى أنَّ المفردَ (مائةً) حزمةٌ واحدةٌ، ولا تكونُ المائةُ مِن اسمِ العددِ حالَ جمعِها، بل هي معدودٌ مبيّنٌ لاسمِ العددِ. وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ شاهدي المسألةِ الخامسةِ مِن مسائلِ الاستدعاءِ لدلالةٍ نحويّةٍ.

٣٠- ظهرَ لي أنَّه لا شاهدَ على حذفِ تاءِ التّأنيثِ مِن الفعلِ المسندِ إلى ضميرِ مؤنّثٍ مجازيّ، وأنَّ ما وردَ في قولِ الأعشى:

فإمَّـــــا تـــــريني ولي لـــــمّةٌ فـــــإنَّ الحـــــوادثَ أودى بهـــــا

وفي قولِ عامرِ بنِ جوينٍ:

فـــــلا مزنـــــةٌ ودقَـــــت ودقَهـــــا ولا أرضَ أبقـــــلَ إبقالَهـــــا

مبنيٌّ على أنَّ (أودى) و(أبقلَ) هما أفعلُ تفضيلٍ مِن الفعلين الرباعيّين (أودى) و(أبقلَ). وذلك ما بيّنتُه في تحليلِ الشاهدين في مسألةِ الاستدعاءِ لدلالةٍ صرفيّةٍ.

٣١- ظهرَ لي أنَّ في قولِ تميمِ بنِ أبيّ:

فكلتاهمـــا قـــد خُـــطَّ لي في صـــحفيتي فـــلا العـــيشُ أهـــوى لي ولا المـــوتُ أروحُ

حذفًا لموصوفٍ يقعُ خبرًا تقديرُه: قدرٌ، أي: فكلتاهما قدرٌ قد خُطَّ لي. وهذا الشّاهدُ أوردتُه في ذيل مسألةِ الاستدعاءِ لدلالةٍ صرفيّةٍ.

وبالإضافةِ لما سبقَ، فإنَّ النّظريّةِ قد ساعدَت على ترجيحِ رأيٍ على آخرَ مِن الآراءِ القديمةِ أو الحديثةِ، وبعضُها نادرٌ جدًّا؛ لكنّي لا أرى لي ميزةً في ذكرِها بينَ النّتائجِ التي توصّلتُ إليها باجتهادي.

رابعًا: نظريّةُ تضافرِ القرائنِ رغمَ نضجِها على يدِ مبتكرِها تحتاجُ لمراجعةٍ للهناتِ المحدودةِ لصاحِبها، وإضافةِ ما يسدُّ قصورَها في مواضعَ محدودةٍ أيضًا، وذلك ما اجتهدتُ إليه.

وصلّى اللهُ وسلّم على سيدِنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، والتّابعين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدّينِ.

المصادر والمراجع

١- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، للدكتور/ أحمد خضير عبّاس علي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها من جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣١هـ (نسخة إلكترونيّة).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان مُحَمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب (القاهرة، مكتبة الخانجي).

٣- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق ودراسة: مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ).

٤- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (ت: ٩١١ هـ)، ج: ٧، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، ط: ١ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ).

٥- الأصول في النحو، لأبي بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط: ٣ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ).

٦- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت: ٣٥٦ هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ود. إبراهيم السعافين، وأ. بكر عبّاس، ط: ٣ (بيروت، دار صادر، ١٤٢٩ هـ).

٧- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري هبة الله بن علي العلوي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محود مُحَمَّد الطناحي، ط: ١ (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣ هـ).

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: ٤ (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٠ هـ).

٩- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق ودراسة: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد (بيروت، المكتبة العصرية).

١٠- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ٥٦٧ هـ)، دراسة وتحقيق: د. مُحَمَّد بن حمود الدعجاني، ط: ١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ).

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط: ١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ).

١٢- البيان في روائع القرآن، للدكتور/ تمّام حسّان (ت: ١٤٣٢ هـ)، ط: ١ (القاهرة، عالم الكتب، ١٤١٣ هـ).

١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: ١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ).
١٤- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب (شرح الشنتمري لشواهد الكتاب)، للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، حقّقه وعلّق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط: ٣ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ).
١٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبّاس مصطفى الصالحي، ط: ١ (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ).
١٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، حقّقه: أ.د. حسن هنداوي، ط: ١ (دمشق، دار القلم، ج١: ١٤١٨ هـ، ج٢: ١٤١٩ هـ، ج٣: ١٤٢٠ هـ، ج٤: ١٤٢١ هـ، ج٥: ١٤٢٢ هـ، ج٦: ١٤٢٦ هـ).
١٧- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١ هـ).
١٨- التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد العسكري، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، ط: ١ (بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨١ هـ).
١٩- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: أ.د. حسن محمود هنداوي، ط: ١ (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٠ هـ).
٢٠- التوطئة، لأبي علي الشلوبين (ت: ٦٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (دون معلومات).
٢١- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، وأحمد مُحَمَّد شاكر، ط: ١ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ).
٢٢- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت: ٣٤٠ هـ)، حقّقه وقدّم له: د. علي توفيق الحمد، ط: ١ (بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ).
٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، ود. مُحَمَّد نديم فاضل، ط: ١(بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ).
٢٤- خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط: ١ (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٦ هـ).

٢٥- الخصائص، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار (مصر، دار الكتب المصريّة).
٢٦- الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون، للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد الخرّاط (دمشق، دار القلم).
٢٧- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢ هـ).
٢٨- دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس (ت: ١٣٩٧ هـ)، ط: ٥ (مصر، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٨٤ م).
٢٩- دلالة السياق، للدكتور/ رد الله الطلحي (جامعة ام القرى، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة، ١٤١٨ هـ).
٣٠- الدلالة اللغوية عند العرب، للدكتور/ عبد الكريم مجاهد، (عَمَّان، دار الضياء، ١٩٨٥م).
٣١- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط: ٢ (دمشق، دار القلم، ١٤١٣ هـ).
٣٢- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحّاس (ت: ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط: ١ (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦ هـ).
٣٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي مُحَمَّد يوسف السيرافي (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد الريح هاشم، ط: ١ (بيروت، دار الجيل، ١٤١٦ هـ).
٣٤- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، لابن عقيل العقيلي الهمداني (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: ٢٠ (القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠ هـ).
٣٥- شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، لابن الناظم بدر الدين مُحَمَّد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠ هـ).
٣٦- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الأشموني (ت: ٩٢٢ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: ١ (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٧٥ هـ).
٣٧- شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. مُحَمَّد بدوي المختون، ط: ١ (هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ هـ).
٣٨- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط: ١ (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩ هـ).
٣٩- شرح الرضي على الكافية، للرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٨ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط: ٢ (بنغازي، منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦ م).

٤٠- شرح شذور الذهب، لجمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد (القاهرة، دار الطلائع).
٤١- شرح شواهد الإيضاح، لعبد الله بن برّي (ت: ٥٨٢ هـ)، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، ومراجعة: مُحَمَّد مهدي علام (القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥ هـ).
٤٢- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، حقّقه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط: ١ (مكة المكرمة، مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى، ١٤٠٢ هـ).
٤٣- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٨ م).
٤٤- شرح المفصل، لابن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣ هـ)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب (بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢ هـ).
٤٥- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٤ (بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ).
٤٦- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: السيّد إبراهيم مُحَمَّد، ط: ١ (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠ م).
٤٧- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للسيّد محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢ هـ)، شرحه: مُحَمَّد بهجة الأثري البغدادي، ط: ٢ (مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤١ هـ).
٤٨- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، ط: ٨ (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ).
٤٩- قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، للأستاذ الدكتور/ أحمد مُحَمَّد عبد الدايم عبد الله، ط: ١ (دار الهاني للطباعة والنشر، ١٤٢٣ هـ).
٥٠- الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط: ٣ (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ).
٥١- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق واللغوية، لأبي البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري (بيروت، مؤسسة الرسالة).
٥٢- لسان العرب، لأبي الفضل مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، ط: ٣ (بيروت، دار صادر، ١٤١٤ هـ).

٥٣- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور/ تمّام حسّان (ت: ١٤٣٢ هـ)، ط: ٣ (الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٤ م).
٥٤- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (ت: ٤١٢ هـ)، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التوّاب، ود. صلاح الدين الهادي (الكويت: دار العروبة).
٥٥- مجالس ثعلب، لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط: ٥ (القاهرة، دار المعارف).
٥٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجّار، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي (مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ١٤١٥ هـ).
٥٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، ط: ٢ (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٧ هـ.
٥٨- المذكّر والمؤنّث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت: ٢٠٧ هـ)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التوّاب، ط: ٢ (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٨٩ م).
٥٩- المرقاة في إعراب (لا إله إلا الله)، لابن الصائغ (ت: ٧٧٦ هـ)، تحقيق وتعليق: د. حسن موسى الشاعر (عَمَّان، دار عمار، ٢٠٠٢م).
٦٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ).
٦١- المسائل الحلبيّات، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط: ١ (دمشق، دار القلم، ١٤٠٧ هـ).
٦٢- المسائل المشكلة المعروفة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: يحيى مراد، ط: ١ (بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤ هـ).
٦٣- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، ط: ١ (عَمَّان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ).
٦٤- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش (ت: ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط: ١ (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ).
٦٥- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومُحَمَّد علي النجّار، ط: ٣ (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ).

٦٦- معجم التعريفات، لعلي بن مُحَمَّد الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، تحقيق ودراسة: مُحَمَّد صديق المنشاوي (القاهرة، دار الفضيلة).
٦٧- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، للدكتور مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، ط: ١ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ).
٦٨- المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وأصدقائه (دار الدعوة).
٦٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد (بيروت، المكتبة العصريّة، ١٤١١ هـ).
٧٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت: ٧٩٠ هـ)، ج١ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ج٢، ٨، ٩ تحقيق: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، ج٤ تحقيق: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا ورفيقه، ج٧ تحقيق: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا ورفيقيه، ج٣ تحقيق: د. عبّاس بين عيد الثبيتي، ج٥، ٦ تحقيق:د. عبد المجيد قطامش، (جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ).
٧١- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون (دار الفكر، ١٣٩٩ هـ).
٧٢- المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصريّة، ١٤١٥ هـ).
٧٣- المقرّب، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الحبوري، ط: ١ (مكة المكرمة، المكتبة الفيصليّة، ١٣٩٢ هـ).
٧٤- النحو الوافي، للأستاذ/ عبّاس حسن (ت: ١٣٩٨ هـ)، ط: ٣ (مصر، دار المعارف).
٧٥- نزع الخافض في الدرس النحوي، للأستاذ/ علي بن سالم الحبشي، رسالة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، كليّة التربية، المكلا، قسم اللغة العربية، ١٤٢٥ هـ (نسخة إلكترونيّة).
٧٦- يا أبتِ وحقيقة حرف التاء، للدكتور/ رفيق حسن الحليمي (مجلة الوعي الإسلامي، العدد: ٥٥٣).

فهرس الشواهد الشعرية المدروسة

رقم الشاهد	الشاهد	رقم الصفحة
٤	كأنَّ سبيئةً مِن بيتِ رأسٍ ... يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ	٢٤
٨١	أمَن يهجو رسولَ اللهِ منكم ... ويمدحُه وينصرُه سواءُ	١١٠
٨٨	فلا والله لا يُلفى لما بي ... ولا لِما بهم أبدًا دواءُ	١١٧
١١٧	إذا عاشَ الفتى مئتين عامًا ... فقد ذهبَ اللذّاذةُ والفتاءُ	١٤٧
١٧٧	لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالَت زُمَرُ الأعداءِ	٢٣٣
٧	وما الدهرُ إلا منجنونًا بأهله ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذّبا	٢٩
١٩	فلو ولدَت قفيرةُ جروَ كلبٍ ... لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا	٣٨
٦٣	إلى رجلٍ منهم أسيفٍ كأنَّما ... يضمُّ إلى كشحيه كفًّا مخضّبا	٩٣
١٥١	تاللهِ لا يُحمَدَنَّ المرءُ مجتنبًا ... فعلَ الكرامِ وإن فاقَ الورى حسبا	١٧٩
٣	بكلّ مدماةٍ وكلّ مثقّفٍ ... تنقّاهُ مِن مَعدَنْهِ في البحرِ جالبُه	٢٣
١٣	وقد جعلَت قلوصُ بني سهيلٍ ... مِن الأكوارِ مرتعُها قريبُ	٣٢
١٥	وما بأسَ لو ردَّت علينا تحيّةً ... قليلٌ على مَن يعرفُ الحقَّ عائُها	٣٥
٤٠	لئن كانَ بردُ الماءِ هيمانَ صاديًا ... إليَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ	٦٠
٤٤	فقالَت لنا: أهلًا وسهلًا وزوّدَت ... جنى النّحلِ، بل ما زوّدَت منهُ أطيبُ	٦٥
٤٦	فإنّي امرؤٌ مِن عصبةٍ خندفيّةٍ ... أبَت للأعادي أن تذيخَ رقابُها	٧٠
١٢٧	رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما ... يورثُ المجدَ دائبًا فأجابوا	١٥٧
١٢٩	أتَت حتّاكَ تقصدُ كلَّ فجّ ... تُرجّي منك أنها لا تخيبُ	١٥٨
١٣٧	فكانَ لها ودّي وريقةُ ميعتي ... وليدًا إلى أن رأسيَ اليومَ أشيبُ	١٦٦
١٧	فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ ... فقل في مقيلٍ نحسُهُ متغيّبِ	٣٦
٢٣	إذا ما غدونا قالَ ولدانُ قومِنا: ... تعالوا إلى أن يأتِنا الصّيدُ نحطبِ	٤٣
٥٧	كأنَّه وجهُ تركيَّين قد غضبا ... مستهدفٌ لطعانٍ غيرِ تذبيبِ	٨٧

٦٥	يمــتُّ بقُــربى الــزينبينِ كليهمــا	إليــك، وقُــربى خالــدٍ وحبيــبِ	٩٤
٦٨	أتهجــرُ بيتًــا بالحجــازِ تلفّعَــت	بــه الخــوفُ والأعــداءُ مِــن كــلّ جانــبِ؟	٩٥
١٤٢	فكــن لي شــفيعًا يــومَ لا ذو شــفاعةٍ	بمغــنٍ فتــيلًا عــن ســوادِ بــنِ قــارِبِ	١٧٢
١٤٤	فــإن تنــأَ عنهــا حقبــةً لا تلاقِهــا	فإنَّــكَ ممّــا أحــدَثَت بالمجــرّبِ	١٧٢
١٨٤	فإمَّــا تــريني ولي لــمّةٌ	فــإنَّ الحــوادثَ أودى بهــا	٢٤٨
١٣٠	قلــتُ: إنّي كأنــتَ ثمّــتَ لــمّا	شــبّت الحــربُ خضــتَها وكَعَتــا	١٥٨
٦٤	يا أيّهــا الرّاكــبُ المزجــي مطيّتّــهُ	ســائل بــني أســدٍ: مــا هــذهِ الصّــوتُ؟	٩٣
١٣٥	كــلا أخــي وخليلــي واجــدي عضــدًا	في النّــاباتِ وإلمــامِ الملمّــاتِ	١٦٤
٧٩	أعــوذُ بالله وآياتِــه	مِــن بابِ مَــن يُغلَــقُ مِــن خــارِجِ	١٠٣
١١٩	دامَــنَّ ســعدُكَ إن رحمــتَ متيّمًــا	لــولاكَ لم يــكُ للصّــبابةِ جانحــا	١٥٠
٩	مَــن صــدَّ عــن نيرانِهــا	فــأنا ابــنُ قــيسٍ لا بــراحُ	٣٠
٦٢	إنَّ السّــماحةَ والشّــجاعةَ ضُــمّنا	قــبرًا بمــروَ علــى الطّريــقِ الواضِــحِ	٩٠
١٧٥	ومــا أدري وظــنّي كــلُّ ظــنّ	أمســلمُني إلى قــومٍ شــراحِ؟	٢٢٦
٦	أبناؤهــا متكنّفــون أباهــمُ	حنقــو الصّــدورِ ومــا هــمُ أولادَهــا	٢٩
١٦	مــا للجمــالِ مشــيُها وئيــدا؟ أجنــدلاً يحملــنَ أم حديــدا؟		٣٦
٢١	أن تقــرآنِ علــى أسمــاءَ ويحَكُمــا	مــنّي السّــلامَ وألا تُشــعرا أحــدا	٤١
٣٣	قنافــذُ هــدّاجونَ حــولَ بيــوتِهم	بمــا كــانَ إيّاهــم عطيّــةُ عــوّدَا	٥٣
٤٧	كــانَ جزائــي بالعصــا أن أُجلــدا		٧٠
١٢٠	أرأيــتَ إن جــاءَت بــه أملــودا مــرجّلًا ويلــبسُ الــبرودا أقــائلُنَّ: أحضــروا الشّــهودا؟		١٥٠
١٤٧	مرّوا عجالى، فقالوا: كيفَ صاحبُكم؟	فقــالَ مَــن ســئلوا: أمســى لمجهــودا	١٧٥
٦١	هنيئًــا لســعدٍ مــا اقتضــى بعــدَ وقعــتي	بناقــةِ ســعدٍ والعشــيّةُ باردُ	٩٠
١٤٦	يلومــونني في حــبّ ليلــى عــواذلي	ولكنَّــني مِــن حبّهــا لعميــدُ	١٧٥

١١٢	تألَّى ابـــنُ أوسٍ حلفـــةً لـــيردُّني	علـــى نســـوةٍ كـــأنَّهنَّ مفائـــدُ	١٤٢
١٨	ولا بـدَّ مـن عوجـاءَ تهـوي براكـبٍ	إلى ابـنِ الجـلاحِ سـيرُها الليـلَ قاصـدِ	٣٦
٢٤	ألم يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تنمـــي	بمـــا لاقَـــت لبـــونُ بـــنِ زيادِ؟	٤٤
٣٧	إذا كنـتَ ترضـيهِ ويرضـيكَ صـاحبٌ	جهـارًا فكـن في الغيـبِ أحفـظُ للـودّ	٥٧
٥٢	وعـرقُ الفـرزدقِ شـرُّ العـروقِ	خبيـثُ الثّـرى كـابيُ الأزنـدِ	٧٨
٥٤	إذا قلـتُ: عـلَّ القلـبَ يسـلوُ قُبّضَـت	هـواجسُ لا تنفـكُّ تغريـهِ بالوجـدِ	٨٠
١٢٥	مِـن القـومِ الرّسـولُ اللهِ مـنهم	لهـم دانَـت رقـابُ بـني معـدّ	١٥٥
١٢٦	شُـلَّت يمينُـكَ إن قتلـتَ لمسـلمًا	وجبَـت عليـك عقوبـةُ المتعمّـدِ	١٥٦
١٢٨	فـلا واللهِ لا يلقـى أناسٌ	فـتًى حتّـاكَ يا ابـنَ أبي زيادِ	١٥٨
١٤٠	وجـدتُ أمـنَّ النّـاسِ قـيسَ بـنَ عثعـثٍ	فـإيّاهُ فيمـا نالـني فلأَحمَـدِ	١٦٧
١٤٨	ومـا زلـتُ مِـن ليلـى لـدن أن عرفتُهـا	لكالهـائمِ المقصـى بكـلّ مـرادِ	١٧٥
١٧٠	ألا أيُّهـذا الزّاجـري أحضـر الـوغى	وأن أشـهدَ اللـذّاتِ، هـل أنـتَ مخلـدي؟	٢٠٩
١٠٨	مَـن أمَّكـم لرغبـةٍ فـيكم جُـبر ومَـن تكونـوا ناصـريه ينتصـر		١٣٩
٢٠	أُتـيحَ لي مِـن العـدا نـذيرا	بـهِ وُقيـتُ الشـرَّ مسـتطيرا	٣٨
١١٦	لا تتركـنّي فـيهمُ شـطيرا إنّي إذن أهلـكَ أو أطـيرا		١٤٦
١١٨	أنعـتُ عـيرًا مِـن حمـيرِ خنـزرَه في كـلّ عـيرٍ مئتـان كمـرَه		١٤٧
١٥٨	وفـاقُ كعـبُ بجـيرٍ منقـذٌ لـكَ مِـن	تعجيـلِ تهلكـةٍ والخلـدِ في سـقرا	١٨٩
١٧٤	لـو لم تكـن غطفـانٌ لا ذنـوبَ لهـا	إذًا لـلامَ ذوو أحسـابِها عمـرا	٢٢٣
٤٣	أنفسًـا تطيـبُ بنيـلِ المـنى؟	وداعـي المنـونِ ينـادي جهـارا	٦٢
١	فلمّـا تبـيَّنْ غِـبُّ أمـري وأمـرِه	وولَّـت بأعجـازِ الأمـورِ صـدورُ	٢٢
٨	فأصـبحوا قـد أعـادَ اللهُ نعمـتَهم	إذْ هـم قـريشٌ وإذْ مـا مـثلَهم بشـرُ	٣٠
٣٦	جـزى بنـوهُ أبا الغـيلانِ عـن كِـبَرٍ	وحسـنِ فعـلٍ كمـا يُجـزى سـنمّارُ	٥٦

٥٨	حمامـــةَ بطـــنِ الـــواديين ترنّمـــي	ســـقاكِ مِـــن الغـــرّ الغـــوادي مطيرُهـــا	٨٧
٦٧	وحمّـــالُ المئـــين إذا ألـــمَّت	بنـــا الحـــدثانُ والأنـــفُ النّصـــورُ	٩٥
٩٢	ومـــا نبـــالي إذا مـــا كنـــتِ جارتَنـــا	ألا يجـــــــــــــــــاورَنا إلاكِ ديّارُ	١٢٦
٩٣	أعـــوذُ بـــربّ العـــرشِ مِـــن فئـــةٍ بغـــت	علـــيَّ، فمـــا لي عـــوضُ إلاه ناصـــرُ	١٢٦
١١٥	حلفـــتُ لـــه إن تـــدلج اللّيـــلَ لا يـــزل	أمامـــكَ بيـــتٌ مِـــن بيـــوتِيَ ســـائرُ	١٤٤
١٣١	فأحســـن وأجمـــل في أســـيرِكَ إنَّـــهُ	ضـــعيفٌ ولم يأســـر كـــإيّاكَ آســـرُ	١٥٨
١٧٣	فأبـــتُ إلى فهـــمٍ ومـــا كـــدتُ آئبًـــا	وكـــم خطّـــةٍ فارقتُهـــا وهـــي تصـــفرُ	٢١٧
٢٨	لـــولا فـــوارسُ مِـــن ذهـــلٍ وأســـرتهم	يـــومَ الصـــليفاءِ لم يوفـــون بالجـــارِ	٤٧
٦٦	تمـــنّى ابنتـــايَ أن يعـــيشَ أبوهمـــا	وهـــل أنا إلا مِـــن ربيعـــةَ أو مضـــر	٩٥
٧٢	مـــا المســـتفزُّ الهـــوى محمـــودُ عاقبـــةٍ	ولـــو أُتـــيحَ لـــهُ صـــفوٌ بـــلا كـــدرِ	١٠١
٨٠	نصـــفَ النّهـــارُ المـــاءُ غـــامرُه	ورفيقُـــــــه بالغيـــــــبِ لا يـــــدري	١٠٧
٨٥	فـــذلك إن يلـــقَ المنيّـــةَ يلقَهـــا	حميـــدًا، وإن يســـتغنِ يومًـــا فأجـــدرِ	١١٦
٩٨	قهـــرتَ العـــدا لا مســـتعينًا بعصـــبةٍ	ولكـــــن بأنـــــواعِ الخـــــدائعِ والمكـــــرِ	١٢٩
١٠٤	أشـــرَت لَكـــاعُ وكـــانَ عادتُهـــا	لؤمًـــــا إذا أشـــــرَت مـــــعَ الكفـــــرِ	١٣٦
١٢٣	بالباعـثِ الـوارثِ الأمـواتِ قـد ضـمنَت	إيّاهـــــم الأرضُ في دهـــــرِ الـــــدّهاريرِ	١٥٢
١٣٢	دعـــوتُ لمـــا نابـــني مســـورا	فلـــبّى فلـــبّي يـــدي مســـورِ	١٦٢
١٣٣	دَعَـــوني فيـــا لـــبَّيَّ إذ هـــدرَت لهـــم	شقاشـــقُ أقـــوامٍ فأســـكتَها هـــدري	١٦٢
١٣٨	لا أعـــرفَن ربـــربًا حـــورًا مـــدامعُها	كـــــانَّ أبكارَهـــــا نعـــــاجُ دوّارِ	١٦٧
١٤١	باعـــــــدَ أمَّ العمـــــــرِو عـــــن أســـــيرِها حـــــرّاسُ أبـــــوابٍ علـــــى قصـــــورِها		١٧١
١٥٧	تمـــرُّ علـى مـا تستمرُّ وقـد شـفَت	غلائـــلَ عبـــدُ القـــيسِ منهـــا صـــدورِها	١٨٨
١٦٩	جـــــــاريَ لا تســـــــتنكري عـــــــذيري		٢٠٧
١٨١	قـــد جعلَـــت مـــيُّ علـــى الطّـــرارِ	خمـــسَ بنـــانٍ قـــانئِ الأظفـــارِ	٢٤٢
١٦٥	يا ليتمـــا أمُّنـــا شـــالَت نعامتُهـــا	إمَّـــــا إلى جنّـــــةٍ إمّـــــا إلى نارِ	٢٠٤
٥٥	اضـــربَ عنـــكَ الهمـــومَ طارقَهـــا	ضـــربَكَ بالسّـــيفِ قـــونسَ الفـــرس	٨١

١٨٦	أيا أبـــتي لا زلـــتَ فينـــا فإنَّمـــا	لنـــا أمـــلٌ في العـــيشِ مـــا دمـــتَ عائشـــا	٢٥٣
٥٩	كلـــوا في بعـــضِ بطـــنِكمُ تعفّـــوا	فـــــإنَّ زمـــــانَكم زمـــــنٌ خمـــــيصُ	٨٩
٧٥	فأصـبحَ مِـن أسمـاءَ قـيسٌ كقـابضٍ	علـــى المـــاءِ لا يـــدري بمـــا هـــو قـــابضُ	١٠٢
١٤	قـد سـوّأَ النّـاسُ يا مـا لـيسَ بأسَ بـه	وأصـــبحَ الـــدّهرَ ذو العِـــرنِين قـــد جُـــدِعا	٣٥
٤٩	لقـــد عـــذلَتني أمُّ عمـــرٍو ولم أكـــن	مقالتَهـــا مـــا كنـــتُ حيًّـــا لأسمعـــا	٧٢
١٢٤	مِـــن لا يـــزالُ شـــاكرًا علـــى المعَـــه	فهـــو حَـــرٍ بعيشـــةٍ ذاتِ ســـعَة	١٥٥
١٦١	كـــم بجـــودٍ مقـــرفٍ نالَ العـــلا	وكـــــريمٍ بخلُـــــهُ قـــــد وضـــــعَه	١٩٣
١٧٨	أمـــا تـــرى حيـــثُ ســـهيلٍ طالعـــا	نجمًـــــا يضـــــيءُ كالشّـــــهابِ لامعـــــا	٢٣٩
٢٩	وأمســـوا بهـــا ليـــلَ لـــو أقســـموا	علـــــى الشـــــمسِ حـــــولين لم تطلـــــعُ	٤٧
٨٣	بعكـــــاظَ يعشـــــي النّاظريـــــ	ـــــن إذا هـــــمُ لمحـــــوا شـــــعاعُه	١١٣
٩٥	بكَـت جزعًـا واسـترجعَت ثمَّ آذنَـت	ركائبُهـــــا أن لا إلينـــــا رجوعُهـــــا	١٢٨
٩٦	وأنـــتَ امـــرؤٌ منّـــا خُلقـــتَ لغـــيرِنا	حياتُـــكُ لا نفـــعٌ وموتُـــكَ فـــاجعٌ	١٢٨
١٦٢	ومنَّـــا الـــذي اختـــيرَ الرّجـــالَ سماحـــةً	وخـــيرًا إذا هـــبَّ الـــرّياحُ الزّعـــازعُ	٢٠٠
١٦٣	إذا قيـــلَ: أيُّ النّـــاسِ شـــرُّ قبيلـــةٍ	أشـــارَت كليـــبٍ بالأكـــفّ الأصـــابعُ	٢٠٠
٢٦	هجـــوتَ زبّانَ، ثمّ جئـــتَ معتـــذرًا	مـــن هجـــوِ زبّانَ لم تهجـــو، ولم تـــدعِ	٤٤
١٠٥	أطـــوّفُ مـــا أطـــوّفُ ثم آوي	إلى بيـــــتٍ قعيدتُـــــه لَكـــــاعِ	١٣٦
١٨٣	ثـــلاثُ مئـــينٍ قـــد مـــررنَ كـــواملًا	وهـــا أنا هـــذا أرتجـــي مـــرَّ أربـــعِ	٢٤٥
٦٩	خـــــالطَ مِـــــن ســـــلمى خياشـــــيمَ وفـــــا		٩٩
١٢١	يا ليـــتَ شـــعري عـــنكمُ حنيفـــا	أشـــــاهرُنٌّ بعـــــدَنا السّـــــيوفا؟	١٥٠
١٥٠	نحـــنُ بغـــرسِ الـــوديّ أعلمُنـــا	منّـــا بـــركضِ الجيـــادِ في السّـــدفِ	١٧٨
١٠٠	وخـــيّرني ذو البـــؤسِ في يـــومِ بؤسِـــهِ	خصـــالًا أرى في كلّهـــا المـــوتَ قـــد بـــرق	١٣٢
٧٨	فـــأبلغن خالـــدَ ابـــنَ نضـــلةَ، والـــ	مـــــرءُ مُعـــــنًّى بلـــــومِ مَـــــن يثـــــقُ	١٠٢
٢٧	إذا العجـــــــــوزُ غضـــــــــبت فطلّـــــــــقِ ولا تَرضَّـــــــــاها ولا تَمَلّـــــــــقِ		٤٤
١٥٣	لـــو أنَّ بالعلـــمِ تُعطـــى مـــا تعـــيشُ	لمـــا ظفـــرتَ مِـــن الـــدّنيا بثُفـــروقِ	١٨١

٣٩	خـــلا اللهِ لا أرجـــو ســـواكَ وإنّمـــا	أعـــدُّ عيـــالي شـــعبةً مِـــن عيالكـــا	٥٩
٤٥	يا أيُّهـــا المـــائحُ دلـــوي دونَكـــا	إني رأيـــتُ النّـــاسَ يحمـــدونكا	٦٦
١٢٢	أتَتـــــكَ عـــــنسٌ تقطـــــعُ الأراكـــــا إليـــــكَ حـــــتى بلغَـــــت إيّاكـــــا		١٥٢
١٧١	علـى مثـلِ أصـحابِ البعوضـةِ فاخمشـي	لـكِ الويـلُ حُـرَّ الوجـهِ أو يبـكِ مِـن بكـى	٢١١
٣١	لـــو يشـــأ طـــارَ بـــه ذو ميعـــةٍ	لاحـــقُ الآطـــالِ نهـــدٌ ذو خُصَـــل	٤٨
٤١	ونارُنا لم يُـــــرَ نارًا مثلُهـــــا	قـــد علمَـــت ذاكَ معـــدٌّ كلُّهـــا	٦٢
٤٢	ضـيّعتُ حزمـيَ في إبعـاديَ الأمـلا	فمـا ارعويـتُ ورأسـي شـيبًا اشـتعلا	٦٢
٨٩	ورجـا الأخيطـلُ مِـن سـفاهةِ رأيِـهِ	مـــا لم يكـــن وأبٌ لـــهُ لينـــالا	١٢٠
١٦٠	علـى أنَّـني بعـدَ مـا قـد مضـى	ثلاثـــونَ للهجـــرِ حـــولًا كمـــيلا	١٩٣
١٧٦	ولـــيسَ المـــوافيني ليُرفَـــدَ خائبًـــا	فـــإنَّ لـــه أضـــعافَ مـــا كـــانَ أمَّـــلا	٢٢٦
١٨٥	فـــلا مزنـــةٌ ودقَـــت ودقّهـــا	ولا أرضَ أبقـــــلَ إبقالَهـــــا	٢٤٨
٥	أنـــتَ تكـــونُ ماجـــدٌ نبيـــلُ	إذا تهـــــبُّ شمـــــأَلٌ بَليـــــلُ	٢٦
٣٢	فيـا ربّ، هـل إلا بـكَ النّصـرُ يُرتجـى	علـــيهم، وهـــل إلا عليـــكَ المعـــوّلُ	٥٢
٥١	فيومًـــا يـــوافينَ الهـــوى غـــيرَ ماضـــيٍ	ويومًـــا تـــرى مـــنهنَّ غـــولًا تغـــوّلُ	٧٨
٥٦	لمـــــــن زُحلوفـــــــةٌ زُلُّ	بهـــــا العينـــــان تنهـــــلُّ	٨٦
١٠١	يميـــدُ إذا والـــت عليـــهِ دلاؤهـــم	فيصـــدرُ عنـــهُ كلُّهـــا وهـــو ناهـــلُ	١٣٢
١٣٦	رأيتُـــكَ أحببـــتَ النّـــدى بعـــدَ موتِـــه	فعـــاشَ النّـــدى مِـــن بعـــدِ أن هـــو خامـــلُ	١٦٦
١٤٣	وإن مُـدَّت الأيـدي إلى الـزّادِ لم أكـن	بأعجلِهـــم إذ أجشـــعُ القـــومِ أعجـــلُ	١٧٢
١٦٧	تهـاضُ بـدارٍ قـد تقـادمَ عهـدُها	وإمَّـــــا بأمـــــواتٍ ألمَّ خيالُهـــــا	٢٠٦
٢	اليـــومَ أشـــربْ غـــيرَ مســـتحقبٍ	إثمًـــــا مِـــــن اللهِ ولا واغـــــلِ	٢٣
٣٠	اســـتغنِ مـــا أغنـــاكَ ربُّـــكَ بالغـــنى	وإذا تصـــبكَ خصاصـــةٌ فتجمّـــلِ	٤٨
٤٨	هـــلّا ســـألتِ وخـــبرُ قـــومٍ عنـــدَهم	وشـــفاءُ غيّـــكِ خـــابرًا أن تســـألي	٧٠
٦٠	يُطـيرُ الغـلامَ الخِـفَّ عـن صـهواتِهِ	ويلـــوي بأثـــوابِ العنيـــفِ المثقّـــلِ	٨٩
١٠٢	قفـا نبـكِ مِـن ذكـرى حبيـبٍ ومنـزلِ	بســـقطِ اللّـــوى بـــينَ الـــدّخولِ فحومـــلِ	١٣٤

١٠٣	في لَجّـــــةٍ أمســـــك فُـــــلانًا عـــــن فُـــــلِ	١٣٦
١٥٢	ولـــو نُعطـــى الخيـــارَ لمـــا افترقنـــا ولكـــن لا خيـــارَ مـــعَ الليـــالي	١٨١
١٥٩	فأضـــحَت مغانيهـــا قفـــارًا رســـومُها كـــأن لم ســـوى أهـــلٍ مِـــن الـــوحشِ تؤهـــلِ	١٩١
١٨٠	ثلاثـــــةُ أنفـــــسٍ وثـــــلاث ذودٍ لقـــد جـــارَ الزّمـــانُ علـــى عيـــالي	٢٤٢
٩٧	إنّي تركتُـــــكَ لا ذا عســـــرةٍ تـــــربًا فاســـتعففن واكـــفِ مَـــن وافـــاك ذا أمـــلِ	١٢٩
٩١	يا ربَّ شـــــيخٍ مِـــــن لكيـــــزٍ ذي عـــــنم أجـــــنحَ لم يشـــــمط وقـــــد كـــــادَ ولم	١٢٢
١٦٦	لا تتلفـــــــــــــــوا آبالَكـــــــــــــــم إمَّـــــــا لنـــــــا إمَّـــــــا لكـــــــم	٢٠٤
٧٣	في الـــمُعقِبِ البَغـــيُ أهـــلَ البغـــيِ مـــا ينهـــى امـــرأً حازمًـــا أن يســـأما	١٠٢
٨٦	إنَّ إنَّ الكـــــريمَ يحلـــــمُ مـــــا لم يـــــرينَ مَـــــن أجـــــارَه قـــــد ضِـــــيما	١١٧
١٠٧	أتـــوا ناري فقلـــتُ: منـــونَ أنـــتم؟ فقـــالوا: الجـــنُّ، قلـــتُ: عمـــوا ظلامـــا	١٣٨
١٠٩	إنّي إذا مـــــا حـــــدثٌ ألـــــمّا أقـــــولُ: يا اللّهُـــــمَّ يا اللّهُمّـــــا	١٤١
١١٠	ومـــــــــا عليـــــــــكِ أن تقـــــــــولي كلّمـــــــــا ســـــــبّحتِ أو صـــــــلّيتِ يا اللّهـــــــمَّ مـــــــا أُردد علينـــــــــا شـــــــيخَنا مســـــــلّما	١٤١
١١١	غفـــــــــرتَ أو عـــــــــذّبتَ يا اللّهمّـــــــــا	١٤١
١٥٥	لـــمّا رأَت ســـاتيدما اســـتعبرَت للهِ درُّ اليـــومَ مَـــن لامَهـــا	١٨٨
١٥٦	همـــا أخـــوا في الحـــربِ مَـــن لا أخـــا لـــه إذا خـــافَ يومًـــا نبـــوةً فـــدعاهما	١٨٨
١٧٢	أكثـــرتَ في اللـــومِ ملحًّـــا دائمـــا لا تكثـــرَن إنّي عسِـــيتُ صـــائما	٢١٧
٣٥	لـئن كـانَ سلمى الشّـيبُ بالصـدّ مغـريًا لقـــد هـــوّنَ الســـلوانَ عنهـــا الـــتحلّمُ	٥٣
٥٠	يصـــــــبحُ ظمـــــــآنَ وفي البحـــــــرِ فمُـــــــه	٧٧
٧٧	وإنَّ لســـاني شـــهدةٌ يُشـــتفى بهـــا وهُـــوَّ علـــى مَـــن صـــبّهُ اللهُ علقـــمُ	١٠٢
١١٣	فـــــلا وأبي لنأتيهـــــا جميعًـــــا ولـــــو كانَـــــت بهـــــا عـــــربٌ وروم	١٤٢
١٣٩	إذا مـــا خرجنـــا مِـــن دمشـــقَ فـــلا نعـــد لهـــا أبـــدًا مـــا دامَ فيهـــا الجراضـــمُ	١٦٧

١٥٤	كـذبتُ وبيـتِ اللهِ، لـو كنـتُ صـادقًا	لمـــا ســـبقتني بالبكـــاءِ الحمـــائمُ	١٨١
١٦٨	إذا هملَـت عيـني لهـا قـالَ صـاحبي:	بمثلِـــكَ هـــذا لوعـــةٌ وغـــرامُ	٢٠٨
٣٤	باتَـت فـؤادِيَ ذاتُ الخـالِ سـالبةً	فـالعيشُ إن حُـمَّ لي عـيشٌ مِـن العـدمِ	٥٣
٥٣	فعوّضـني منهـا عنـايَ ولم تكـن	تسـاويُ عنـدي غـيرَ خمـسِ دراهـمِ	٧٩
٧١	مَـن يُعـنَ بالحمـدِ لم ينطـق بمـا سـفهٌ	ولا يحـد عـن سـبيلِ المجـدِ والكـرمِ	١٠١
٩٠	احفـظ وديعتـك الـتي اسـتودعتَها	يـومَ الأعـازبِ إن وصـلتَ وإن لمِ	١٢٢
١٠٦	إنَّ فُقيمًـا نجـلُ فحـلٍ مـلأمِ		١٣٦
١٤٥	يقـولُ إذا اقلـولى عليهـا وأفـردَت	ألا ليـتَ ذا العـيشَ اللذيـذَ بـدائمِ	١٧٢
١٦٤	وكريمـةٍ مِـن آلِ قـيسَ ألفتُـهُ	حـتى تبـذّخَ فـارتقى الأعـلامِ	٢٠٠
١٧٩	ونطعـنُهم حيـثُ الكلـى بعـدَ ضـربِهم	ببـيضِ المواضـي حيـثُ ليّ العمـائمِ	٢٣٩
١٨٢	ثـلاثُ مئـينٍ للملـوكِ وفى بهـا	ردائـي، وجلَّـت عـن وجـوهِ الأهـاتمِ	٢٤٥
٢٥	قـالَ لهـا مِـن تحتِهـا ومـا استوى:	هـزّي إليـكِ الجـذعَ يَجنِيْـكِ الجـنى	٤٤
٧٠	لا تنـوِ إلا الـذي خـيرٌ فمـا شَـفِيَت	إلا نفـوسُ الألى للشـرّ ناوونا	١٠١
١٤٩	ورثـتَ مهلهـلًا والخـيرَ منـه	زهـيرًا، نعـمَ ذخـرُ الـذّاخرينا	١٧٨
٩٩	لم يبـقَ سـوى العـدوا	نِ دِنّاهـم كمـا دانـوا	١٣١
١٢	إن هـو مسـتوليًا علـى أحـدٍ	إلا علـى أضـعفِ المجـانينِ	٣٠
٧٦	فقلـتُ لهـا: لا والـذي حـجَّ حـاتمٌ	أخونُـكِ عهـدًا، إنّـني غـيرُ خـوّانِ	١٠٢
٨٢	مـا الـذي دأبُـه احتيـاطٌ وعـزمٌ	وهـواه أطـاعَ يسـتويانِ	١١٠
٨٧	حـتى تراهـا وكـأنَّ وكـأن أعناقَهـا مشـدّاداتٌ بقَـرَن		١١٧
١٣٤	إنَّـكَ لـو دعـوتني ودوني زوراءُ ذاتُ مـترعٍ بَيـونِ لقلـتُ: لبّيـهِ لمـن يـدعوني		١٦٢
٨٤	يرنـو إليَّ وأرنـو مَـن أصـادفُهُ	في النّائبـاتِ فأرضـيهِ ويرضـيني	١١٣
٩٤	أشـاءُ مـا شـئتِ حـتى لا أزال لمـا	لا أنـتِ شـائيةٌ مِـن شـأنِنا شـاني	١٢٨

٧٤	ومِـــن حســـدٍ يجـــورُ علـــيّ قـــومي	وأيُّ الـــــــــدهرِ ذو لم يحســـــــــدوني	١٠٢
١٠	تعـــزَّ فـــلا شـــيءٌ علـــى الأرضِ باقيـــا	ولا وزرٌ ممّـــــا قضـــــى اللهُ واقيـــــا	٣٠
١١	وحلَّـــت ســـوادَ القلـــبِ، لا أنا باغيًـــا	ســـــواها، ولا في حبّهـــــا مُتراخيـــــا	٣٠
٢٢	أحـــــاذرُ أن تعلـــــمْ بهـــــا فتردَّهـــــا	فتتركَهـــــا ثقـــــلًا علـــــيَّ كمـــــا هيـــــا	٤٣
١١٤	لـــئن كـــانَ مـــا حُدّثتُـــهُ اليـــومَ صـــادقًا	أصـــم في نهـــارِ القـــيظِ للشّـــمسِ باديا	١٤٤
٣٨	وبلـــــدةٍ لـــــيسَ بهـــــا طـــــوريُّ	ولا خـــــلا الجـــــنَّ بهـــــا إنســـــيُّ	٥٩

فهرس الشواهد الشعرية الفرعية

الشاهد		رقم الصفحة
إنَّ مَـــن يـــدخل الكنيســـةَ يومًـــا	يلـــقَ فيهـــا جـــآذرًا وظبـــاءَ	٥٥ / ١٦٩
وأعلـــــمُ إنَّ تشـــــبيهًا وتركًـــــا	لـــــلا متشـــــابهانِ ولا ســـــواءُ	١٧٧
وإنَّمـــا يُرضـــي المنيـــبُ ربَّـــه	مـــا دامَ معنيًّـــا بـــذكرٍ قلبَـــه	٤٠
رددتُ بمثـــلِ السّـــيدِ نهـــدٍ مقلّـــصٍ	كمـــيشٍ إذا عطفـــاهُ مـــاءً تحلّبـــا	٦٤
فأصـــبحنَ لا يســـألنَه عـــن ... بمـــا بـــه	أصـــعّدَ في علـــوِ الهـــوى أم تصـــوّبا؟	١١٩
أسمـــو بهـــا عنـــدَ الحبيـــبِ فنصـــبرا	كيمـــا لنلهـــوَ كلُّنـــا ولنشـــربا	١٣٣
خلّـــى الـــذّنابات شمـــالًا كثبـــا	وأمَّ أوعـــالٍ كهـــا أو أقـــربا	١٦٠
أمُّ الحلـــيسِ لعجـــوزٌ شـــهربَة	ترضـــى مِـــن اللحـــمِ بعظـــمِ الرّقبـــة	١٧٧
كـــذاك أُدّبـــتُ حـــتى صـــارَ مِـــن أدبي	أنّي رأيـــتُ مـــلاكُ الشـــيمة الأدبُ	٣٤
تعفّـــقَ بالأرطـــى لهـــا وأرادَهـــا	رجـــالٌ، فبـــذّت نـــبلَهم وكَلِيـــبُ	٥٨
أتهجـــرُ ليلـــى بالفـــراقِ حبيبَهـــا	ومـــا كـــانَ نفسًـــا بالفـــراقِ تطيـــبُ	٦٤
سمـــوتَ ولم تكـــن أهـــلًا لتســـمو	ولكـــنَّ المضـــيّعَ قـــد يُصـــابُ	٧٣
واللهِ مـــا ليلـــي بنـــامَ صـــاحبُه	ولا مخـــالط اللبـــانِ جانبُـــه	١٧٤
لـــمَّا رأى نعمـــانَ حـــلَّ بكرفـــئٍ	عكـــرٍ كمـــا لـــبجَ النّـــزولَ الأركـــبُ	٢٣٦
فـــواللهِ مـــا نلـــتُم ومـــا نيـــلَ مـــنكمُ	بمعتـــدلٍ وفـــقٍ ولا متقـــاربِ	١١٢
وإنَّـــكَ لم يفخـــر عليـــكَ كفـــاخرٍ	ضـــعيفٍ ولم يغلبـــكَ مثـــلُ مغلـــبِ	١٦١
أمـــا والـــذي لـــو شـــاءَ لم يخلـــقِ النّـــوى	لـئن غبـتَ عـن عيـني لمـا غبـتَ عـن قلبي	١٨١
ظُننـــتُ فقـــيرًا ذا غـــنًى ثمَّ نلتُـــه	فلـــم ذا رجـــاءٍ ألقَـــه غـــيرَ واهـــبِ	١٩٢
أنـــتَ الـــذي طلّقـــتَ عـــامَ جعتـــا		٢٨
ألا يا ليتـــني أنضـــبتُ عمـــري	وهـــل يجـــدي علـــيَّ اليـــومَ ليـــتي؟	٢٣١
لأوشـــكَ صـــرفُ الـــدّهرِ تفريـــقَ بينِنـــا	ولا يســـتقيمُ الـــدّهرُ والـــدّهرُ أعـــوجُ	٢٢٣
ســـأتركُ منـــزلي لبـــني تمـــيمٍ	وألحـــقُ بالحجـــازِ فأســـتريحا	٢١٠
عســـى طـــيّءٌ مِـــن طـــيّءٍ بعـــدَ هـــذه	ســـتُطفيءُ غـــلاتِ الكُلـــى والجـــوانحِ	٢٢٣

فكلتاهما قد خُطَّ لي في صحيفتي	فلا العيشُ أهوى لي ولا الموتُ أروحُ	٢٥١
وما الدّهرُ إلا تارتان، فمنهما	أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ	٢٥٢
أمَّا الملوك، فأنت اليوم ألامهم	لومًا، وأبيضهم سربال طباخ	٢٥٠
لم يُعنَ بالعلياءِ إلا سيّدا	ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هدى	٤٠
فلمّا تبيّنّا الهدى كانَ كلُّنا	على طاعةِ الرحمنِ والحقّ والهدى	١٣٤
ألم بزينبَ إنَّ البينَ قد أفدا	قلَّ الثّواءُ لئن كانَ الرحيلُ غدا	١٤٥
فظلّوا ومنهم دمعُه سابقٌ لهُ	وآخرُ يثني دمعةَ العينِ باليدِ	١١١
يا مَنَ رأى عارضًا أُكَفكِفُهُ	بينَ ذراعي وجبهةِ الأسدِ	١١٩
قديَ من نصرِ الخبيبين قدِ	ليسَ الإمامُ بالشّحيحَ الملحدِ	٢٣٠
فأقبلتُ زحفًا على الرّكبتينِ	فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجر	٦٩
فيومٌ علينا ويومٌ لنا	ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرّ	٦٩
مدَّت عليه الملكَ أطنابَها	كأسٌ رنوناةٌ وطرفٌ طِمِرْ	٢٣٧
أنا الذي سمّتني أمي حيدرَة		٢٨
لكم مسجدا اللهِ المزوران والحصى	لكم قِبصُهُ مِن بينِ أثرى وأقترا	١١٢
ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيّنٍ	وهل يُنكرُ المعروفُ في النّاسِ والأجرُ؟	١٧٤
تؤمُ سنانًا وكم دونَه	مِن الأرضِ محدودبًا غارُها	١٩٥
مِن كانَ لا يزعمُ أنّي شاعرُ	فيدنُ منّي تنهَّه المزاجرُ	٢١٢
قلتُ لبوّابٍ لديهِ دارُها	تيذن فإني حموها وجارُها	٢١٢
وأنّني حيثُما يَثني الهوى بصري	مِن حيثُما سلكوا أدنو فأنظُورُ	٢٤١
في غرفِ الجنّةِ العليا التي وجبَت	لهم هناك بسعيٍ كانَ مشكورِ	٢٧
يدعو هَوَزانَ والقميصُ مُفاضةٌ	فوقَ النّطاقِ تُشدُّ بالأزرارِ	٩٢
ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى	وإنَّما العزّةُ للكاثرِ	١٧٩
كم عمّةً لك يا جريرُ وخالةً	فدعاءَ قد حلبت عليّ عشاري	١٩٤
قالوا أساءَ بني كرزٍ فقلتُ لهم:	عسا الغويرُ بإبآسٍ وإغوارِ	٢١٨

يركبُ كلَّ عاقرٍ جهورِ مخافةً وزعلَ المحبورِ والهولَ مِن تهوّلِ الهبورِ	٢٣٦
خلا أنَّ العتاقَ مِن المطايا حَسِينَ به فهنَّ إليه شوسُ	٦٠
إلى أن عرّسوا وأغبَّ منهم قريبًا ما يُحسُّ له حسيسُ	٦٠
عددتُ قومي كعديد الطيسي إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي	٢٣١
جاؤوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبِ قط؟	١٨٠
رُبَّ مَن أنضجتُ غيظًا قلبَهُ قد تمنّى ليَ موتًا لم يطع	١٦٠
وغيّرني ما غالَ سعدًا ومالكًا وعمرًا وحجرًا بالمشقّرِ المعا	١٥٦
إذا متُّ كانَ النّاسُ صنفانِ شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ	٥٥
لأنَّهم يرجون منك شفاعة إذا لم يكن إلا النبيّون شافعُ	١٢٧
فلا السّجنُ أبكاني ولا القيدُ شقّني ولا أنّني مِن خشيةِ الموتِ أجزعُ	١٤٠
فغيرتُ بعدَهمُ بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ إنّي لاحقٌ مستتبعُ	١٧٧
أتجزعُ إن نفسٌ أتاها حِمامُها فهلّا التي عن بينِ جنبيكِ تدفعُ	١٨٤
نُبئتُ ليلى أرسلَت بشفاعةٍ إليَّ، فهلّا نفسُ ليلىَ شفيعُها	١٨٥
فبكى بناتي شجوَهنَّ وزوجتي والطّامعون إليَّ ثمّ تصدّعوا	٢٣٧
قد أصبحَت أمُّ الخيارِ تدّعي عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ	٦٨
بما في فؤادينا مِن الهمّ والهوى فيبرأُ منهاضُ الفؤادِ المشعّفُ	٨٨
الحافظو عورةَ العشيرةَ لا يأتيهم مِن ورائنا نَطَفُ	٢٣٢
لكَ الخيرُ إن أزمعتَ صُرمي وأصبحَت قوى الحبلِ بترًا جدَّها الصُّرمَّ حاذفُ	٢٣٦
نهدي كتائبَ خضرًا ليسَ يعصمُها إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بأسيافِ	٥٥
وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤلَه وألحقَه حتى هُ بالقومِ لاحقُ	١٦١
ولا يؤاتيكَ فيما نابَ مِن حدثٍ إلا أخو ثقةٍ، فانظر بمَن تثقُ؟	١٨٤
يا أبتا علّكَ أو عساكا	٢٥٤
أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ على الودّ والعهدِ الذي كانَ مالكُ	١٠٦

إنَّ للخـــــيرِ وللشـــــرّ مـــــدًى	وكـــــلا ذلـــــك وجـــــهٌ وقبـــــل	١٦٥
إنَّ الكـــــريمَ وأبيـــــكَ يعتمـــــل	إن لم يجـد يومًـا علـى مَـن يتّكـل؟	١٨٤
محمـــدُ تفـــدِ نفسَـــكَ كـــلُّ نفـــسٍ	إذا مـــا خفـــتَ مِـــن أمـــرٍ تبـــالا	٢١٢
ســـــقتَه الرّواعـــــدُ مِـــــن صـــــيّفٍ	وإن مِـــــن خريـــــفٍ فلـــــن يُعـــــدما	٢٠٧
أرجـــــو وآمـــــلُ أن تـــــدنو مودّتُهـــــا	ومـــا إخـــالُ لـــدينا منـــكِ تنويـــلُ	٣٤
جفـــوني ولم أجـــفُ الأخـــلّاءَ، إنّـــني	لغـــيرِ جميـــلٍ مِـــن خليلـــيّ مهمـــلُ	٥٨
لميّـــــــةَ موحشًـــــــا طلـــــــلُ	يلـــــــوحُ كأنّـــــــهُ خلـــــــلُ	٧٥
مـــا أقـــدرِ اللهِ أن يـــدني علـــى شـــحطٍ	مَـــن دارُهُ الحـــزنُ ممـــن دارُهُ صـــولُ	٨٠
إذ هـــيَ أحـــوى مِـــن الربعـــيّ حاجبُـــهُ	والعـــينُ بالإثمـــدِ الحـــاريّ مكحـــولُ	٩١
كـــم نالـــني مـــنهمُ فضـــلًا علـــى عـــدمٍ	إذ لا أكـــادُ مِـــن الاقتـــارِ أحتمـــلُ	١٩٥
بكـــى دوبـــلٌ لا يرقـــئُ اللهُ دمعَـــهُ	ألا إنَّمـــا يبكـــي مِـــن الـــذلّ دوبـــلُ	٢٣٨
إذا رَيـــدةٌ مِـــن حيثُمـــا نفحَـــت لـــه	أتاه بريّاهـــــا خليـــــلٌ يُواصـــــلُه	٢٤١
علمـــــوا أن يُؤمّلـــــون فجـــــادوا	قبـــلَ أن يُســـألوا بأعظـــمَ ســـؤلِ	٤٢
وإذا الحـــربُ شمّـــرت لم تكـــن كـــي	حـــينَ تـــدعو الكمـــاةُ فيهـــا نـــزالِ	١٦٠
كمنيـــــةِ جـــــابرٍ إذ قـــــالَ: ليـــــتي	أصـــــادُفه وأخســـــرُ جـــــلَّ مـــــالي	٢٣١
فأرســـــلَها العـــــراكَ ولم يـــــذدها	ولم يُشـــفق علـــى نغـــصِ الـــدّخالِ	٢٣٧
كـــــأنَّ خصـــــييه مـــــن التّـــــدلّلِ	ظـــرفُ عجـــوزٍ فيـــه ثنتـــا حنظـــلِ	٢٤٤
يضـــــــحكنَ عـــــــن كـــــــالبردِ المـــــــنهَمّ		١٦١
مِـــــن خمـــــرِ بيســـــانَ تخيّرتُهـــــا	ترياقـــــةً توشـــــكُ فـــــترَ العظـــــام	٢٢٣
إنَّ بهـــــا أكتـــــلَ أو رازمـــــا	خـــــويربين ينقفـــــان الهامـــــا	١٣٥
فأصـــبحَت بعـــدَ خـــطَّ بهجتِهـــا	كـــأنَّ قفـــرًا رســـومَها قلمـــا	١٩٦
وأغفـــرُ عـــوراءَ الكـــريمِ ادّخـــارَه	وأعـــرضُ عـــن شـــتمِ اللئـــيمِ تكرّمـــا	٢٣٤
ومـــا أصـــاحبُ مـــن قـــومٍ فـــأذكرَهم	إلا يزيـــــدُهمُ حبًّـــــا إليّ هـــــمُ	١٥٣
أصـــرمتَ حبـــلَ الوصـــلِ أم صـــرموا؟	يا صـــاحِ بـــل قطـــعَ الوصـــالَ هـــمُ	١٥٣
وإنَّ حرامًـــــا أن أســـــبَّ مجاشـــــعًا	بآبائـــيَ الشـــمّ الكـــرامِ الخضـــارمِ	٢٥
فكيـــفَ إذا مـــررتُ بـــدارِ قـــومٍ	وجـــيرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ	٢٧

لـــو قلـــتَ مـــا في قومِهـــا لم تيـــثمِ	يفضـــلُها في حســـبٍ وميســـمِ	١١٢
يا صـــاحِ إمَّـــا تجـــدني غـــيرَ ذي مقـــةٍ	فمـــا التّخلّـــي عـــن الخـــلّانِ مِـــن شـــيمي	١٤٣
قـــد بـــتُّ أحرسُـــني وحـــدي ويمنعُـــني	صـــوتُ السّـــباعِ بـــه يضـــبحنَ والهـــامِ	١٥٤
كـــــأنَّ بـــــرذونَ أبا عصـــــامِ	زيـــــدٍ حمـــــارٌ دُقَّ باللجـــــامِ	١٩٠
لـــولا الحيـــاءُ وأنَّ رأســـي قـــد عســـا	فيـــه المشـــيبُ لـــزرتُ أمَّ القاســـمِ	٢٢٠
إنّ شـــرخَ الشّـــبابِ والشّـــعرَ الأســـ	ودَ مـــا لم يُعـــاصَ كـــانَ جنـــونا	٩٢
كـــــأنّا يـــــومَ قـــــرَّى إنَّـــــ	ـــــما نقتـــــلُ إيّانا	١٥٤
فليـــتَ لي بهـــمُ قومًـــا إذا ركبـــوا	شـــنّوا الإغـــارةَ ركبـــانًا وفرســـانا	٢٣٨
فأصـــبحوا والنّـــوى عـــالي معرّسِـــهم	ولـــيسَ كـــلَّ النّـــوى تُلقـــي المســـاكينُ	٥٥
لا تلمـــــني فـــــإنَّني كـــــكَ فيهـــــا	إنَّنـــــا في المـــــلامِ مشـــــتركانِ	١٦٠
عـــلا زيـــدُنا يـــومَ النّقـــا رأسَ زيـــدِكم	بأبـــيضَ ماضـــي الشّـــفرتين يمـــاني	١٧١
أمســـى أبانُ ذلـــيلًا بعـــدَ عزّتِـــهِ	ومـــا أبانُ لمـــن أعـــلاجِ ســـودانِ	١٧٦
فقلـــتُ: ادعـــي وأدعُ فـــإنَّ أنـــدى	لصـــوتٍ أن ينـــاديَ داعيـــان	٢١٤
أيُّهـــا السّـــائلُ عـــنهم وعـــنِي	لســـتُ مِـــن قـــيسٍ ولا قـــيسُ مـــنِي	٢٢٩
امـــتلأَ الحـــوضُ وقـــالَ: قطـــني	مهـــلًا رويـــدًا قـــد مـــلأتَ بطـــني	٢٣٠
تـــراه كالثّغـــامِ يعـــلُّ مســـكًا	يســـوءُ الفاليـــاتِ إذا فليـــنِي	٢٣٢
كـــريمٌ يغـــضُّ الطّـــرفَ فضـــلَ حيائـــه	ويـــدنو وأطـــرافُ الـــرّياحِ دواني	٢٣٤
ولســـتُ براجـــعٍ مـــا فـــاتَ مـــنّي	بـــ(لهفَ) ولا بـــ(ليتَ) ولا لـــو أنّي	٢٥٤
ألـــيسَ عجيبًـــا بأنَّ الفـــتى	يُصـــابُ بـــبعضِ الـــذي في يديـــهِ	١٧٤
ولـــــو أنَّ واشٍ باليمامـــــةِ دارُهُ	وداري بأعلـــى حضـــرموتَ اهتـــدى ليـــا	٧٩

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الرسالة باللغة العربية.	١
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	٢
المقدمة.	٣
التمهيد، تعريف مصطلحات البحث.	٩
المبحث الأول: أحكام النحاة على الشواهد التي لم توافق القاعدة.	١٠
المبحث الثاني: نظرية تضافر القرائن.	١٤
الفصل الأول: ما يحمل على الترخص في قرينة لفظية.	١٨
المبحث الأول: الترخص في قرينة العلامة.	١٩
المسألة١: حذف حركة بناء الماضي.	٢٢
المسألة٢: حذف الضمة والكسرة وهما علامتا إعراب.	٢٣
المسألة٣: الإخبار بمعرفة عن نكرة.	٢٤
المسألة٤: زيادة (كان) بلفظ المضارع.	٢٥
المسألة٥: إعمال (ما) و(لا) و(إن) عمل (ليس).	٢٩
المسألة٦: الإخبار بجملة اسمية عن أفعال المقاربة.	٣٢
المسألة٧: إعمال (ليس) و(ما) عمل (لا) النافية للجنس.	٣٥
المسألة٨: تقدم الفاعل على رافعة.	٣٦
المسألة٩: إنابة المصدر أو الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.	٣٨
المسألة١٠: إهمال (أن) المصدرية.	٤١
المسألة١١: جزم المضارع بـ(أن) المصدرية.	٤٢
المسألة١٢: اثبات حرف العلة في آخر مضارع الناقص المجزوم.	٤٤
المسألة١٣: إهمال (لم) النافية.	٤٧
المسألة١٤: إعمال (إذا) و(لو) عمل أدوات الشرط الجازمة.	٤٨
خلاصة الترخص في قرينة العلامة.	٤٩
المبحث الثاني: الترخص في قرينة الرتبة.	٥٠
المسألة١: تقديم الخبر المقترن بـ(إلا).	٥٢

المسألة٢: تقديم معمول خبر (كان) وأخواتها على الاسم.	٥٣
المسألة٣: تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول.	٥٦
المسألة٤: إضمار معمول العامل الأول في باب التنازع منصوبا.	٥٧
المسألة٥: تقديم اداة الاستثناء على العامل.	٥٩
المسألة٦: تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.	٦٠
المسألة٧: تقديم التمييز على العامل.	٦١
المسألة٨: تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل.	٦٥
المسألة٩: تقدم معمول اسم الفعل (خالفة الإخالة).	٦٦
المسألة١٠: تقديم معمول الصلة على (أن) الموصولة.	٧٠
المسألة١١: تقديم مفعول الفعل المنصوب بعد لام الجحود عليها.	٧٢
خلاصة الترخص في قرينة الرتبة.	٧٤
المبحث الثالث: الترخص في قرينة البنية على المستوى النحوي.	٧٦
المسألة١: إبدال حرف المد في (فوك) ميما في الإضافة.	٧٧
المسألة٢: ظهور علامتي الرفع والجر على الاسم المنقوص.	٧٧
المسألة٣: ظهور علامة الرفع على الفعل المضارع المعتل بالياء أو الواو.	٧٩
المسألة٤:حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل في الوصل من غير أن يلقاها ساكن.	٨١
خلاصة الترخص في قرينة البنية على المستوى النحوي.	٨٢
المبحث الرابع: الترخص في قرينة المطابقة.	٨٣
المسألة١: وضع المفرد والمثنى والجمع بعضها في موضع بعض.	٨٦
المسألة٢: تذكير المؤنث، وعكسه.	٩٠
خلاصة الترخص في قرينة المطابقة.	٩٦
المبحث الخامس: الترخص في قرينة الربط.	٩٧
المسألة١: إفراد (فو) من غير ابدال.	٩٩
المسألة٢: حذف العائد على الاسم الموصول.	١٠٠
المسألة٣: حذف واو الحال.	١٠٧
خلاصة الترخص في قرينة الربط.	١٠٨
المبحث السادس: الترخص في قرينة التضام.	١٠٩
أولا: الترخص في التضام على سبيل الافتقار.	١٠٩

المسألة١: حذف الموصول الاسمي.	١١٠
المسألة٢: حذف معمول العامل الثاني غير المرفوع بعد إعمال الأول في المتنازع فيه.	١١٣
المسألة٣: حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) من غير عطف.	١١٥
المسألة٤: اتصال الحرف غير الجوابي بالحرف الموكد.	١١٧
المسألة٥: العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فصل.	١٢٠
المسألة٦: حذف الفعل المضارع بعد أداة الجزم (لم).	١٢٢
خلاص الترخص في قرينة التضام على سبيل الافتقار.	١٢٣
ثانيا: الترخص في التضام على سبيل الاختصاص.	١٢٤
أولا: الترخص في اختصاص ضميمة.	١٢٦
المسألة١: اتصال الضمير بـ(إلا).	١٢٦
المسألة٢: عدم تكرار (لا) وقد وليها الاسم معرفة، أو مفصولاً عنها بفاصل، أو وليها خبر، أو نعت، أو حال.	١٢٨
المسألة٣: خروج (سوى) عن الظرفية.	١٣١
المسألة٤: مباشرةُ العاملِ ألفاظَ (كلّ)، و(كلا)، و(كلتا) صالحةً للتّوكيدِ.	١٣٢
المسألة٥: إنابة الفاء عن الواو في العطف.	١٣٤
المسألة٦: استعمالُ بعضِ الأسماءِ المخصوصةِ بالنّداءِ في غيرِ نداءٍ.	١٣٦
المسألة٧: الحكايةُ بـ(مَن) وصلًا.	١٣٧
ثانيا: الترخص في اختصاصِ التضام.	١٣٩
المسألة١: جر المفعولِ لأجلِه بحرفِ التّعليلِ.	١٣٩
المسألة٢: الجمعُ بينَ (يا) النّداءِ والميمِ المشدّدةِ في نداءِ لفظِ الجلالةِ.	١٤١
المسألة٣: عدمُ توكيدِ المضارعِ معَ كونِه جوابًا لقسمٍ، مثبتًا، مستقبلًا، غيرَ مفصولٍ مِن لامِه.	١٤٢
المسألة٤: بناءُ الجوابِ على الشّرطِ متأخّرًا عن قسمٍ ولم يتقدّم عليهما مخبرٌ عنه.	١٤٤
المسألة٥: إعمالُ (إذن) متوسطةً بينَ اسمِ (إنَّ) والفعلِ المضارعِ.	١٤٦
المسألةُ٦: تمييزُ المئةِ بمفردٍ منصوبٍ.	١٤٧
خلاصةُ التّرخّصِ في قرينةِ التّضامّ على سبيلِ الاختصاصِ.	١٤٨
ثالثا: الترخّصُ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي.	١٤٩
المسألة١: اتّصالُ نونِ التّوكيدِ بالفعلِ الماضي، أو اسمِ الفاعلِ.	١٥٠

المسألة٢: الفصلُ في موضعٍ يمكنُ فيه الوصلُ.	١٥٢
المسألة٣: وصلُ (أل) الموصولةِ بظرفٍ أو جملةٍ اسميّةٍ.	١٥٥
المسألة٤: مجيءُ الفعلِ الماضي غيرِ النّاسخِ بعدَ (إن) المخفّفَةِ.	١٥٦
المسألة٥: إضمارُ المجرورِ بـ(رُبَّ) و(حتى) و(الكافِ).	١٥٧
المسألة٦: إضافةُ (لَيّ) إلى اسمٍ ظاهرٍ أو إلى ضميرِ متكلّمٍ أو غائبٍ.	١٦١
المسألة٧: إضافةُ (كلا) إلى المتفرّقين.	١٦٤
المسألة٨: دخولُ (أن) الموصولةِ بالفعلِ على الجملةِ الابتدائيّةِ.	١٦٦
المسألة٩: جزمُ فعلي التّكلّمِ بـ(لا) النّاهيةِ، أو لامِ الأمرِ.	١٦٧
خلاصةُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ التّنافي.	١٦٩
رابعا: التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ.	١٧١
المسألة١: دخولُ (أل) التّعريفِ على العلمِ.	١٧١
المسألة٢: زيادةُ الباءِ في خبرِ النّاسخِ.	١٧٢
المسألة٣: زيادةُ اللامِ في غيرِ خبرِ (إنَّ).	١٧٥
المسألة٤: الجمعُ بينَ اسمِ التّفضيلِ غيرِ المجرّدِ و(مِن) الجارّةِ للمفضّلِ عليه.	١٧٨
المسألة٥: توكيدُ جوابِ القسمِ المنفيّ.	١٧٩
المسألة٦: اقترانُ الجوابِ المنفيّ باللّامِ.	١٨١
خلاصةُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الزّيادةِ.	١٨٣
خامسًا: التّرخّصُ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين.	١٨٦
المسألة١: الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه.	١٨٨
المسألة٢: الفصلُ بينَ (لم) والفعلِ المضارعِ.	١٩١
المسألة٣: الفصلُ بينَ العددِ وتمييزِه المنصوبِ.	١٩٣
المسألةُ٤: الفصلُ بينَ (كم) الخبريّةِ وتمييزِها المجرورِ.	١٩٣
خلاصةُ التّرخّصِ في التّضامّ على سبيلِ الفصلِ بينَ المتلازمين.	١٩٥
المبحثُ السّابعُ: التّرخّصُ في الأداةِ.	١٩٧
المسألة١: حذفُ حرفِ الجرّ بعدَ الفعلِ الذي يتعدّى به إلى واحدٍ أو اثنين.	٢٠٠
المسألة٢: حذفُ الواوِ المصاحبةِ لـ(إمَّا) في العطفِ.	٢٠٤
المسألة٣: حذفُ (إمَّا) الأولى استغناءً بالثّانيةِ.	٢٠٦
المسألة٤: حذفُ حرفِ النّداءِ معَ اسمِ الإشارةِ واسمِ الجنسِ.	٢٠٧

المسألة٥: حذفُ (أن) المصدريّةِ قبلَ الفعلِ المضارعِ مِن غيرِ بدلٍ.	٢٠٩
المسألة٦: حذفُ لامِ الأمرِ وإعمالُها مضمرةً.	٢١١
خلاصةُ التّرخّصِ في قرينةِ الأداةِ.	٢١٤
الفصلُ الثّاني: ما يُحملُ على استدعاءِ دلالةٍ غائبةٍ.	٢١٦
المبحثُ الأوّلُ: استدعاءُ دلالةٍ معجميّةٍ.	٢١٧
المسألة١: مجيءُ خبرِ فعلي المقاربةِ (عسى) و(كادَ) اسمًا.	٢١٧
المسألة٢: إعمالُ (لا) زائدةً عملَ النّافيةِ للجنسِ.	٢٢٣
المبحثُ الثّاني: استدعاءُ دلالةٍ نحويّةٍ.	٢٢٦
المسألة١: اتّصالُ نونِ الوقايةِ باسمِ الفاعلِ.	٢٢٦
المسألة٢: تعريفُ المفعولِ لأجلِه بـ(أل).	٢٣٣
المسألة٣: إضافةُ (حيثُ) إلى المفردِ.	٢٣٩
المسألة٤: إضافةُ الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما إلى اسمي الجمعِ والجنسِ.	٢٤١
المسألة٥: إضافةُ الثّلاثةِ والعشرةِ وما بينَهما إلى جمعِ المئةِ.	٢٤٥
المبحثُ الثّالث: استدعاءُ دلالةٍ صرفيّةٍ.	٢٤٨
المسألة١: حذفُ تاءِ التّأنيثِ مِن الفعلِ المسندِ إلى ضميرِ مجازيّ التّأنيثِ.	٢٤٨
المبحثُ الرّابعُ: استدعاءُ دلالةٍ سياقيّةٍ.	٢٥٣
المسألة١: الجمعُ بينَ التّاءِ والياءِ في (أبتي).	٢٥٣
الخاتمة.	٢٥٦
المصادر والمراجع	٢٦٣
فهرس الشواهد الشعرية المدروسة.	٢٦٩
فهرس الشواهد الشعرية الفرعية.	٢٧٨
فهرس الموضوعات.	٢٨٣